الجامعة الاردنيـــــة
كلية الدراسات العليا

السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق
١٩٩٠ - ١٩٩٨

اعداد
هيثم حسن حسان

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالـــة
التوقيع ..... التاريخ ...../...../.....

اشراف
الدكتور فيصل الرفوع

قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية بكلية الدراسات العليا في الجامعة الاردنية

أيار/ ٢٠٠٠

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ ..... 2/5/2018 .....

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتور فيصل الرفوع . أستاذ مشارك في العلاقات الدولية – الجامعة الأردنية.	.....
الأستاذ الدكتور محمد فضه ، أستاذ السياسة الخارجية – الجامعة الأردنية	.....
الدكتور ذياب مخادمة أستاذ مساعد في النظم السياسية في الشرق الأوسط – الجامعة الأردنية	.....
الأستاذ الدكتور عبد الفتاح الرشدان أستاذ العلاقات الدولية – جامعة مؤتة / الكرك	.....

.....

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ .....

أعضاء لجنة المناقشة **التوقيع**

الدكتور فيصل الرفوع .
أستاذ مشارك في العلاقات .....
الدولية – الجامعة الأردنية.
الأستاذ الدكتور محمد فضه ،
أستاذ السياسة الخارجية – .....
الجامعة الأردنية
الدكتور ذياب مخادمة
أستاذ مساعد في النظم السياسية في
الشرق الأوسط – الجامعة الأردنية .....

الأستاذ الدكتور عبد الفتاح الرشدان
أستاذ العلاقات الدولية – جامعة
مؤتة / الكرك .....

.....

الإهداء

الى الشعب العراقي الحرْ .. وراء قضبان الحصار .. الى مَنْ ودادي له واعتدادي به ، وامتدادي منه ، أبقاه الله ماضٍ حد العزم وارٍ زند الأمل ..

الى أحق الناس بحسن صحبتي .. الى والديّ .. إليكما يا ريحانة القلب أهدي ثمرة جهدي ..

الى كل الباحثين عن الحقيقة وطلاب المعرفة ..

الباحث

شكر وتقدير

قبل الشروع الى حيثيات هذه الدراسة لا بد من وقفة وفاء ، لتقديم الشكر والثنـــاء الى كل من أسهم في إنجاز هذه الدراسة بشكل أو بآخر ..

الى أستاذي المشرف ، معالي الدكتور فيصل الرفوع ، والذي كان لتوجيهاتـــه ، وملاحظاته القيّمة ، الأثر الكبير في إنتاج هذا العمل البحثي رغم تعدد مهامه إبـــان هـــذه المرحلة .

ولا حدود لشكري وامتناني الى أساتذتي في قسم العلوم السياســية فـــي الجامعـــة الأردنية ، الأستاذ الدكتور محمد فضة ، والدكتور ذياب مخادمة ، والدكتور محمد خـــير مصطفى ، والدكتور نظام بركات ، والدكتور غازي ربابعة والدكتور عبـــد الله نقـــرش والأستاذ الدكتور سعد أبو دية و الدكتور محمد هياجنة .

كما أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان الى كل من ساهم في إخراج هذه الدراســة الى الوجود ، سواء من خلال إلهامي بحقيقة أو إمدادي بوثيقة ، وأخص بـــالذكر الســـيد محمد الرديني في البرلمان الأردني ، والأخت شاهة القضاة في قسم الدراسات والأرشيف في الإذاعة والتلفزيون الأردني والى أسرة القسم جميعاً ، والى أسرة دائرة المطبوعـــات والنشر وشكري الموصول الى الأستاذ جواد الحمد رئيس مركز دراسات الشرق الأوسط، واسرة المركز والى سعادة الأستاذ فؤاد الراوي مستشار وزير الخارجية العراقي السابق.

٥/٥٠١١

الباحث

المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
شكر وتقدير	د
المحتويات	هـ
الملخص باللغة العربية	ز
المقدمة	١
الفصل الأول : التطور التاريخي للسياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق ١٩٢١-١٩٨٩	١٠
تمهيد	١١
المبحث الأول : السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق ١٩٢١-١٩٤٦	١٤
المبحث الثاني : السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق ١٩٤٧-١٩٥٨	١٨
المبحث الثالث : السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق ١٩٥٩-١٩٨٩	٢٥
الفصل الثاني : متغيرات السياسة الخارجية الأردنية وأثر البعد العراقي	٣٥
المقدمة	٣٦
المبحث الأول : المتغيرات المادية	٣٧
المطلب الأول : المتغير الجغرافي	٣٧
المطلب الثاني : المتغير الاقتصادي	٤٢
المطلب الثالث : المتغير العسكري	٤٧
المبحث الثاني : المتغيرات المعنوية	٥٣
المطلب الأول : المتغير المجتمعي	٥٣
المطلب الثاني : المتغير القيادي (جلالة الملك الحسين)	٥٩
المبحث الثالث : المتغيرات الخارجية (النسقية)	٦٦
الفصل الثالث : صنع السياسة الخارجية الأردنية	٧٣
المقدمة	٧٤
المبحث الأول : مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأردنية	٧٤
المبحث الثاني : أهداف السياسة الخارجية الأردنية	٨٩
المبحث الثالث : أدوات السياسة الخارجية الأردنية	٩٢
الفصل الرابع : السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق ١٩٩٠-١٩٩٨	٩٧
المقدمة	٩٨
المبحث الأول : السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق ١٩٩٠-١٩٩١	١٠٠
المطلب الأول : الموقف السياسي الأردني من أزمة الخليج	١٠٣
المطلب الثاني : العوامل المكيفة للموقف السياسي الأردني تجاه أزمة الخليج	١٠٦

المطلب الثالث : تفاعلات هيكل صنع القرار السياسي الخارجي تجاه أزمة الخليج ١٢٢
المبحث الثاني : السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق ١٩٩٢-١٩٩٤ ١٣٢
المطلب الأول : العوامل المكيفة للسياسة الخارجية الأردنية في هذه المرحلة ١٣٥
المطلب الثاني : إشكالية التسوية في التوجهات السياسية الأردنية والعراقية ١٤٦
المطلب الثالث : السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق ١٩٩٢-١٩٩٤ ١٤٩
المبحث الثالث : السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق ١٩٩٥-١٩٩٨ ١٦٧
المطلب الأول : العوامل المكيفة للسياسة الخارجية الأردنية في هذه المرحلة ١٦٧
المطلب الثاني : السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق ١٩٩٥-١٩٩٦ ١٧٢
المطلب الثالث : السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق ١٩٩٧-١٩٩٨ ١٩٠
الخاتمة ٢١٠
المصادر والمراجع ٢١٥
الملخص باللغة الإنجليزية (Abstract) ٢٢٥

الملخص باللغة العربية

السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق
" ١٩٩٠ – ١٩٩٨ "

إعداد :

هيثم حسن يوسف حسّان

إشراف :

الدكتور فيصل الرفوع

تناولت هذه الدراسة بالبحث السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق من عام ١٩٩٠ وحتى عام ١٩٩٨ ، هادفة الى تحديد النمط السلوكي للسياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق ، إبان تلك المرحلة ، بافتراض عدة فرضيات اعتمدتها الدراسة في المقدمة ومن خلال توظيف تكاملي لمنهج تحليل النظم ومنهج صنع القرار .

وأمكن من خلال ذلك التعرض الى الموروث التاريخي للسياسة الخارجية الأردنية في توجهاتها نحو العراق من خلال مباحث ثلاث أخذت باعتبارها الأحداث التاريخية ، كما تم دراسة متغيرات السياسة الخارجية الأردنية باعتبارها الأساس المعرفي (الابستمولوجي) لدراسة أي توجه سياسي أردني ، ومن خلال ذلك تم إبراز دور البعد العراقي في تلك المتغيرات ، كما تم التعرض لعملية وهيكلة صنع القرار السياسي الخارجي الأردني ، وتحديد مؤسسات صنعه ، كونها الآلية التي تترجم متغيرات السياسة الخارجية الأردنية الى أنماط وتوجهات سلوكية محددة ، وبناء على ما استُند إليه في كل ذلك وما تم التوصل إليه من استنتاجات أولية ، فقد تمت دراسة النمط السلوكي للسياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق في الفترة ١٩٩٠ – ١٩٩٨ وتم بحثها حسب الأحداث والمتغيرات المرحلية البارزة إبّانها .

وانتهت هذه الدراسة الى نتائج عدة أبرزها ، أن متغيرات السياسة الخارجية الأردنية هي التي تحدد توجهاتها السياسة وأنماطها السلوكية . وبالتالي فإن هناك علاقة تفاعلية تبادلية بين متغيرات السياسة الخارجية الأردنية من جهة وبين أنماطها السلوكية من جهة أخرى. كما انتهت الدراسة الى أن العلاقة الأردنية العراقية علاقة استراتيجية تستند الى المصلحة الوطنية والقومية ، وأن مرحلة السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق من عام ١٩٩٠-١٩٩٨ ، تميزت بالتفهم قبل التفاهم بين صنّاع القرار في الدولتين. وأن العراق على المدى المتوسط و البعيد سيبقى عمق الأردن الاستراتيجي سواء من الناحية العسكرية اللوجستية أو من الناحية الاقتصادية . وهذا ما يجعل صانع القرار الأردني على اهتمام مباشر بالشأن العراقي وهو ما يؤهل صانع القرار ذاك الى لعب دور أكبر لفك الحصار عن العراق وإعادة العراق الى المجتمع الدولي واستيعابه من جديد ضمن الدائرة العربية والإقليمية والدولية ...

المقدمة

لم يكن اختيار عنوان موضوع هذه الدراسة بعيداً عن تعقيدات صنع القرار الذي تتداخل فيه عوامل عديدة ، منها ما هو موضوعي ومنها ما هو شخصي ، ومنها ما هو ثابت ، ومنها ما هو وقتي ومنها ما ينبع من المصلحة ، ومنها ما يستند إلى المبدأ ، ومنها ما أملته حقائق التاريخ أو أوجبته حتميات الجغرافيا ، وإن كانت التركيبة النفسية لصانع ذلك القرار ومُنَفِّذهُ قد لعبت دوراً حاسماً في إدراك ذلك التداخل ، ورغم أن هذا القرار يتسم بالبساطة النسبية إلا أنه كان محصلة تفاعل نشط بين تلك الاعتبارات الكثيرة التي تصل إلى حد التناقض أحياناً ، ولو بدا للوهلة الأولى كما لو كان قراراً عفوياً سهلاً ومباشراً .

وبالنسبة لموضوع هذه الدراسة ، فهي وإن كانت تختص بالسياسة الخارجية الأردنية ، فذلك لأن تلك السياسة تعد إحدى أدوات بلورة الهوية الوطنية والقومية وترسيخها ، كما أنها إحدى أبرز مظاهر الاستقلال السياسي للدولة والاستقرار الاجتماعي ، وذلك بهدف تحقيق المصالح الوطنية والتكامل القومي ، واكتساب المكانة الدولية الرمزية للدولة الأردنية بين الأمم ، إضافة إلى كون السياسة الخارجية الأردنية إحدى عناصر تدعيم سلطة صانع القرار السياسي في الشؤون الخارجية ، وأبرز عناصر إضفاء المشروعية على السلطة تلك في الشؤون الداخلية .

والتوجه شرقاً نحو العراق ، لا يخرج عن دوائر أبعاد تلك السياسة الأردنية أو سلّم أهدافها وأولوياتها ولا يتجاوز حدود إطارها القومي – كونها تمثل الوريث الشرعي للثورة العربية الكبرى وأهدافها السامية وهو ما جعل العلاقة الأردنية العراقية محورا أساسيا بارزا من محاور التكامل الإقليمي العربي وأحد ركائز التطلعات نحو الوحدة العربية ...

أولا : أهمية الدراسة : –

تنبع أهمية الدراسة من اعتبارين أساسيين أحدهما علمي ، والآخر عملي : –

أولا بالاعتبار العلمي : –

– إن هذه الدراسة تتجاوز البعد النظري التجريدي الى البعد التطبيقي التجريبي للسياسة الخارجية الأردنية.

– تختص هذه الدراسة بالرصد المعرفي لحركة السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق ، وهي بالتالي تسهم في رفد المكتبة بدراسة متخصصة بالسياسة الخارجية تجاه دول عربية . تعمل هذه الدراسة على تأصيل بنية معرفية للسياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق ، كأساس لدراسات علمية منهجية مستقبلية .

ثانيا : – الاعتبار العملي : –

يلعب البعد المكاني دورا في العديد من البواعث التي تجعل من العراق أحد أهم توجهات السياسة الخارجية الأردنية وذلك لكونه يشارك الأردن انتماءه القومي والديني ، ويجاوره جغرافيا بحدود تصل نسبتها الى (٧,٧١%) من مجموع طول الحدود الأردنية ويشابهه شكله الجغرافي شبه القاري إضافة الى تطابق اعتبارات الدولتين لكليهما بأن أحدهما عمق استراتيجي للآخر ، وذلك رغم صحراوية المساحة بين عمان وبغداد إلا أن طبيعة العلاقة السياسية تميزت بالتكاثف والتحالف في مراحل عديدة كما أن العلاقة الاقتصادية

تميزت بالعضوية والتكامل . وإذا ما حيدنا المقولة الجيوساسية بأن العراق شـــرق حـدود الأردن وان الأردن غرب حدود العراق جانبا ، فان الشراكة التاريخية منذ تأسيس الدولة العراقية بعد الدولة الأردنيـــة بـــ (١٣٥) يوم ، هي إحدى أهم بواعث ذلك التداخل التاريخي والتماثل في – مرحلة ما – في طبيعة النظام السياسي حيـث حكم في العراق النظام الملكي الهاشمي لمدة (٣٧) عاماً ، إضافة الى طبيعة العلاقات السياسية التحالفيـــة منـذ بداية الثمانينات رغم اختلاف بنية النظام في الدولتين هذا بالنسبة للعلاقات بين الجانبين .

أما فيما يتعلق بذات العراق كدولة وكيان ، فإن العراق من الدول المعاصرة ذات التـــاريخ العريـــق و الثراء الحضاري ، وذلك لأنه يجمع بين تاريخه هوية سومرية وليدة حضارة وادي الرافديـــن ، وهـــو عربـــي مقابل فارسية وتركمانية جارتاه في الشرق والشمال ، وهو خليجي ، وهو هلالـــي خصيبـــي ، وهـــو بحـــري ونهري ، وجغرافية للبادية والجبل ، ومنارة العلم (بغداد العباسية) ومركز ديني فريـــد (النجـف الأشـــرف) . ولكنه مع ذلك البلد البترولي الوحيد الذي تقع موانئ تصدير نفطه في بـــلاد أخـــرى ... والعـــراق أحـد دول المواجهة رغم أنه لا يجاور فلسطين ، ولا يمكنه أن يتعاطى مع القضية الفلسطينية إلا مـــن خـــلال الأردن أو سوريا .

أما مكانة العراق دولياً فقد أبرزته العديد من الأحداث والكثير من الوثائق ، ففي إحدى المذكرات التـــي أعدت من قبل قسم شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية في عام ١٩٤٦م أوضحت أنه وبمـــا أن القومية العربية تنمو في العراق ، لا بد وأن يمارس دوراً رئيسياً في العالم العربي ، وأنه من المهم جداً لنـــا أن نحافظ على علاقاتنا مع العراق حيث أن موقفنا في المنطقة ككل سوف يعتمد بدرجة كبيرة على موقف العـــراق من الولايات المتحدة . كما أوضحت إحدى الدراسات الأخرى الى " أن النفوذ الأمريكي في الشرق الأوســـط ، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية سوف يعتمد بدرجة كبيرة على العلاقات العراقية الأمريكية . وهذا مـــا يـــبرز أهمية دور ومكانة العراق على الصعيد الدولي والإقليمي والثنائي وخاصة مع المملكة الأردنية الهاشمية .

بالنسبة للبعد الزماني (١٩٩٠-١٩٩٨) ، فإن كثيراً من المفكرين يرون أن بداية عام ١٩٩٠ هي بدايـــة مرحلة جديدة في تاريخ العالم ، كونها تأتي بعد عام صُنِفَ بأنه ، أخطر عـــام فـــي تـــاريخ القـــرن العشـــرين (١٩٨٩) كما يرى ستيفن امبروز ، أحد المفكرين الأمريكيين ، وكما يرى عبد الأمير عيسى (أســـتاذ التـــاريخ في الجامعة الأردنية) أن القرن العشرين هو اقصر القرون عمرا لأنه بدأ في عام ١٩١٤ وانتهـــى فـــي عـــام ١٩٨٩م . ولعل من المفارقات التاريخية أن يصادف العام الأخير هذا الذكرى المئوية الثانية للثـــورة الفرنســـية التي أعلن فيه عن عهد جديد في فرنسا .

وتأتي أهمية هذه المرحلة الزمنية البينية من عام ١٩٩٠ – ١٩٩٨ م ، من أهمية الأحداث والمتغـــيرات التي تفاعلت ابانها ، والتي تميزت بتسارع وتيرتها وحدة أثرها ، وفوضوية مفاهيمها وعدم استقرار نظرياتـــها ومفرداتها ، وإجماع العلماء على حقيقة واحدة هي انهيار القطبية الثنائية واختلافهم حول طبيعة النظام الدولـــي الراهن بين التعددية والأحادية .. وبالنسبة لعام ١٩٩٨م ، يعد مؤشرا على اقتراب نهاية حقبة طويلة غنية مـــن السياسة الخارجية الأردنية في عهد الملك الراحل الحسين بن طلال ، استمرت لأكثر من (٤٦) عاماً ولم يـــزد عمره عن نهاية تلك الفترة (١٩٩٨) سوى (٣٨) يوماً من عام ١٩٩٩م .

ثانياً : أهداف الرسالة : -

يتحدد الهدف من الدراسة في الإجابة على سؤال مركزي وهو ما هي طبيعة النمط السلوكي للسياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق من عام ١٩٩٠ – حتى عام ١٩٩٨ ؟ وكيف يمكن تفسيرها ؟؟

ولذلك كان لا بد من الإطلاع على الخريطة المعرفية للسياسة الخارجية الأردنية تلك والتعريف بآليات صنْعها وأهدافها وأدواتها لتحقيق الهدف المقصود .

ثالثاً : الإطار النظري للدراسة : -

لا شك أن حالة الإجماع أو حتى الاتفاق العام بين العلماء والمفكرين في مجال العلوم الإنسانية و الاجتماعية التجريدية هي اقل احتمالا منها في مجال العلوم الطبيعية ، ولعل مرد ذلك يعود إلى طبيعة تلك الظواهر التي تتسم بعدم الثبات أو الاستقرار مقارنة بالظواهر الطبيعية الأكثر استقراراً ، وهذا ما ينطبق بالضرورة النظرية على علم السياسة ، كأحد العلوم الاجتماعية التي تقل فيها درجة اليقينية دون أن ينفي ذلك سمة العلمية عنها ما دام أنها تأخذ بالمنهج العلمي ...

ونقصد بالإطار النظري ذلك البناء الفكري الذي يحدد مجموعة الاقتراحات الأساسية التي تحدد بدورها طبيعة الظاهرة – محل البحث – والعوامل المؤثرة في هذه الظاهرة وحركية التفاعل بين تلك العوامل بعضها مع بعض وبينها وبين العالم الخارجي ولا يعني ذلك استقرار البناء الفكري أو ديمومته إزاء المتغيرات المتعددة .

- وتكمن فرضيات هذه الدراسة في الآتي :

أولا : يتحدد توجه السياسة الخارجية الأردنية ونمط سلوكها بطبيعة المتغيرات والمحددات البيئية للدولة الأردنية ، والتالي تتحدد حركية السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق ونمطيتها بطبيعة تلك المتغيرات ومدى تأثيرها على صانع القرار الأردني .

ثانياً : يلعب كل من المتغير الشخصي والمتغير الاقتصادي دوراً أكبر في طبيعة العلاقة الثنائية بين الأردن والعراق من دور المتغيرات الأخرى .

وبالنسبة لظاهرة السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق – موضوع الدراسة – فهي تتميز بوجود ثلاث متغيرات مترابطة و متفاعلة بشكل يمكن رصده وتحديد مساراته ، ويمكن تصنيفها إلى .. متغيرات تابعة ، وأخرى مستقلة (تفسيرية) ، وثالثة وسيطة و بتفاعل تلك المتغيرات الثلاث يتشكل النسق العام للسياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق .

ونقصد بالمتغير التابع ، ذلك المتغير المراد تفسيره ، وفي حالتنا هذه ، تعد السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق هي المتغير التابع المراد . أما المتغير المستقل (أو التفسيري) فهو ذلك المتغير الذي يمكننا من فهم حركية المتغير التابع ويعمل على تفسير تلك الحركية وهي في دراستنا ، متغيرات السياسة الخارجية الأردنية ومحدداتها أما المتغير الوسيط ، فهو ذلك المتغير الذي يؤثر في طبيعة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع ، وينصرف هذا المتغير إلى عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية ، ومما يلاحظ على هذا

المتغير طبيعته الازدواجية ، حيث يمكن اعتباره ذا دور ثنائي مزدوج فهو من ناحية يعد متغيرا تابعا لكونه محصلة لعملية صناعة واعية تقوم بها الأجهزة العاملة في ميدان السياسة الخارجية متأثرة بالمتغيرات المستقلة، وهو بذلك يشارك المتغير التابع سماته .. ومن ناحية أخرى ، وفي المحصلة النهائية ، يعد متغيرا مستقلا (تفسيريا) لأنه يفسر حركة أنماط السياسة الخارجية الأردنية المتبعة ، وهو بذلك يشارك المتغير المستقل سماته . ولهذا آثر الباحث اعتماد " عملية صنع القرار الخارجي الأردني " كمتغير وسيط بين المتغير التابع والمتغير المستقل . وبإيضاح تلك المتغيرات ونمطية تفاعلها يمكن دراسة ظاهرة السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق .

وباعتبار أن البحث بمنهجه قبل أن يكون بمضمونه ، ذلك لان المنهج العلمي يعتبر نسقا من القواعد والإجراءات التي يرتكز إليها الباحث في بحثه ، ويقيم على أساسها فرضياته ومقولاته ، وهي بذلك تشكل الأساس النظري الذي يقوم عليه مضمون البحث ، وتصنف على أساسه معلومات وحقائق الدراسة فقد قامت الدراسة بتوظيف منهجين هما :

- منهج تحليل النظم :- ويقصد به – كما يرى إسماعيل صبري مقلد في مؤلفه العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول و النظريات – المنهاج الذي يقوم على تحليل النظام السياسي الدولي ومكوناته الفرعية وهذه النظرية تمثل أحدث تطور للمنى السلوكي في تحليل العلوم الاجتماعية ، ويعد " ديفيد ايستون " – كما يرى كمال المنوفي في مؤلفه أصول النظم السياسية المقارنة – رائد التحليل النظمي للحياة السياسية ولعل ابرز الدعاة لتطبيق هذا الاتجاه في دائرة العلاقات السياسية الدولية " مورتون كابلان " الذي شرح هذه النظرية تفصيلاً في كتابه المسمى "النظم وكيفية عملها في السياسة الدولية " ويتميز هذا المهج بإدخاله مفاهيم جديدة الى تقاليد التحليل السياسي ، و إبراز الطابع الديناميكي للنظام السياسي ومساعدة الباحث في جمع و تصنيف المعلومات ، كما يؤخذ على هذا المنهج الاهتمام المبالغ فيه باستمرار النظام ، ولا يأخذ اعتباراً للتغيرات الثورية ، اضافة الى كون هذا المنهج يعكس مستوى عال من التجريد النظري يصعب التحقق منه عملياً ... وقد تم تبني هذا المنهج بخصوص دراستنا وذلك لقدرة هذا المنهج على تحليل السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق من خلال توصيف الظاهرة – محل الدراسة – كيفيا كعلاقة دينامية بين مكونات تلك الظاهرة موضوع الدراسة ومحصلتها .. وباعتبار تلك الظاهرة نظام بنائي اشمل يتكون من مدخلات أو مسببات (Inputs) وهي ما عرفه الباحث بالمتغيرات أو المحددات ، وتتكون من عملية التحويل أو التفاعل ، وهي مرحلة استيعاب هيكل صنع القرار وإدراكه لتلك المتغيرات ، وذلك من اجل تحويلها من خلاله وإنتاجها كمخرجات أو مدلولات (Outputs) وهي ما يعرف بالسياسات أو السلوكيات . والمرحلة الأخيرة في ذلك هي مرحلة التغذية الاسترجاعية (Feedback) وتنصرف إلى مرحلة تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام السياسي نتيجة تلك السلوكيات والسياسات وهي بهذا المعنى تربط المخرجات والمدخلات في عملية تفاعلية مستمرة .
- منهج صنع القرار : ويعد من اكثر المناهج استخداماً في دراسة الظواهر السياسية ، ويهتم بتحليل كل العوامل و المؤثرات التي تحيط بصانعي السياسة الخارجية عند اصدارهم قرارات معينة ويعد " ريتشارد سنايدر " رائد هذا المنهج في التحليل ، ويعتبر " مكريدس " من أوائل علماء السياسة المقارنة الذين ادخلوا مفهوم القرار في أطرهم التحليلية . ويؤخذ على هذا النهج صعوبة تحديد الدوافع لاتخاذ القرارات

الخارجية بشكل مطلق ، كما أن هذا المنهج لم يتعرض لنوعية التأثيرات المتبادلة بين مختلف العناصر و المتغيرات الرئيسية في عملية اتخاذ القرارات الخارجية . كذلك فإن ندرة مصادر البيانات الموثوقة و التي يعتمد عليها تحليل قرارات السياسة الخارجية تشكل أحد أوجه الانتقاء لهذا المنهج . وقد تم تبني هذا المنهج من قبل الباحث للكون هذا المنهج يقتضي تحديد صانعي القرار السياسي الخارجي الأردني من خلال التعرف على مؤسسات صنع القرار وأشخاص صانعي القرار ، كما انه يعمل على تحديد أساليب اختيار صانعي القرار السياسي الخارجي الأردني بالنسبة للنظام السياسي الأردني (النيابي ، الملكي ، الوراثي) ، والاطلاع على درامية وصول صانع القرار الى السلطة وعملية صنع القرار ، (سواء الملك أو ولي العهد أو رئيس الوزراء ، أو وزير الخارجية) ، كما أن هذا المنهج يقتضي التعريف بالإطار الاجتماعي والسياسي لصانع القرار السياسي الأردني (سواء الرأي العام والقوى الاجتماعية والأحزاب والتنظيمات السياسية) . كما يقتضي الاطلاع على آلية صنع القرارات السياسية من مرحلة تحديد المشكلة إلى مرحلة تقييم القرار مرورا بمرحلة الحصول على المعلومات وتبويبها ، وتحديد الخيارات البديلة ، وتنفيذ القرار ...

رابعاً : مشكلة الدراسة : -

تكمن مشكلة الدراسة المنهجية في البحث عن طبيعة النمط السلوكي للسياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق خلال الفترة ١٩٩٠ – ١٩٩٨ ، وذلك لكون هذه المرحلة – كما يرى كثير من المفكرين – مرحلة جدلية خلافية ، بسبب وجود العديد من المتغيرات الدولية والإقليمية – التي تصل إلى حالة التناقض في ظل نسق سياسي خارجي أردني محدد ومتكيّف ، إذا ما اخذ في سياق تلك المتغيرات .

إزاء هذه الخلافية التي تثيرها مرحلة البحث ، بسبب التعاطي مع تلك المتغيرات المتعددة ، تبرز مشكلة تفسير النسق النمطي للسياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق إبان هذه الفترة وهو ما يراه الباحث في صميم مهمته.

وعلى ضوء ذلك يمكن صياغة التساؤلات التالية ، ما هي طبيعة النمط السلوكي للسياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٨م ؟؟. وهل يمكن اعتبار الفترة المشار اليها ذات نمط سلوكي واحد أم أن هناك عدة أنماط سلوكية ميّزت السياسة الخارجية في تلك المرحلة ؟ وكيف يمكن تفسير تعدد الأنماط السلوكية تلك من خلال متغيرات السياسة الخارجية الأردنية التي تعد أدوات التحليل الأساسية للنمط السلوكي للسياسة الخارجية الأردنية ؟؟!.

خامساً : الدراسات السابقة : -

رغم ما يطّلع به الأردن من دور تاريخي سياسي عريق في المنطقة العربية ، فقد بقيت الجهود الأكاديمية المبذولة حتى وقت قريب – في مجال السياسة الخارجية الأردنية – جهودا فردية متناثرة ، لا يضمها تيار رئيسي يحقق تراكما علمياً في مجال تلك الدراسة ، ولذلك فان المكتبة الأردنية والعربية لا تزال تعاني نقصا في هذا المجال ..

وفيما يخص الدراسات السابقة لموضوع البحث فهناك دراسة وحيدة يمكن الاستناد اليها بشكل أساسي لدراسة سابقة وهي دراسة ارشيد فالح العبداللات ، العلاقات الأردنية – العراقية (١٩٤٦-١٩٥٨) ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، ١٩٩٣م . وهي دراسة تاريخية بحتة ، ولا تأخذ بالتحليل السياسي للأحداث وأخذت طابعا سردياً لتلك الأحداث المتراتبة ، ومع ذلك يمكن الاستناد إليها كأساس تأصيلي لدراستنا البحثية .

وانتهت فترة تلك الدراسة عند عام ١٩٥٨م . في حين أن دراستنا ستعنى بمنهج التحليل النظمي السياسي وطبيعة صنع القرار وآلياته في السياسة الخارجية الأردنية ، إضافة الى أنها تتناول فترة تاريخية أكثر حداثة من سابقتها ولم يسبق أن تم تناولها من قبل باعتبارها من أهم المراحل التاريخية للسياسة الخارجية الأردنية بشكل عام ، وتجاه العراق بشكل أبرز .

كذلك فقد استند الباحث إلى دراسات قد تسهم بشكل أو بآخر في إثراء الدراسة ومنها :-

- غازي صالح النهار ، القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة الخليج ، آب ١٩٩٠ – آذار ١٩٩١ ، دراسة في المتغيرات الداخلية المؤثرة في صناعة القرار ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٣ م . وهي دراسة اكتفت بتحليل القرار السياسي الأردني تجاه أزمة الخليج في أشهر الأزمة الثمانية و اهتمت بدراسة أزمة الخليج وهياكل صنع القرار السياسي الخارجي ، وكذلك المتغيرات الداخلية المؤثرة في صياغة القرار باعتبار هذه المتغيرات من المتغيرات الهامة في بيئة صنع القرار السياسي الخارجي الأردني .
- صالح احمد القرعان ، الموقف الأردني من أزمة الخليج ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، ١٩٩٣ م . وهي دراسة اهتمت كسابقتها ، بالتركيز على الموقف الأردني من الأزمة ولم تحدد معالم الفروقات المنهجية بين القرار والموقف . كما أنها أهملت المتغيرات الخارجية المؤثرة في صناعة القرار السياسي الأردني تجاه الأزمة .
- عمر ياسين خضيرات ، العامل الاقتصادي وعملية صنع القرار الأردني تجاه أزمة الخليج ١٩٩٠-١٩٩١م، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة ال البيت ، ١٩٩٧ م . وهي دراسة علمية ركزت بشكل واضح على البعد الاقتصادي في عملية صنع القرار السياسي الخارجي الأردني ، وفي طبيعة ذلك القرار والتفاعلات والنتائج المترتبة عليه .

سادساً : مفاهيم الدراسة (السياسة الخارجية) :

شهد اصطلاح السياسة الخارجية تطورا ملحوظا واهتماما عاماً خلال العقود الخمسة الماضية ، حيث يعتبر العقد الخامس من هذا القرن بداية الانطلاق الأكاديمي الجاد ، لدراسة ظاهرة السياسة الخارجية ومفرداتها المختلفة ، وعلى الرغم من تباين دوافع هذا الاهتمام وغاياته إلا أن اغلبها يأتي من أهمية الدور الذي تلعبه السياسة الخارجية الأردنية في حياة الشعوب وتحقيق نهضتها ورفاهيتها وحماية مصالحها باعتبارها

وسيلتها الأولى والأخيرة ، ولعل أهمية هذا الدور هي التي دفعت بـ " نابليون الأول " إلى القول في القرن التاسع عشر بأن " السياسة الخارجية هي مصيرنا " [١] .

ويجابه السعي الرامي إلى تعريف هذه الظاهرة ، وتثبيت إطار موضوعها بمشاكل عدة ، ولا سيما تلك التي تبدو وكأنها تعكس ذلك الاتفاق الضمني بين الدارسين لها على عدم الاتفاق على مضمونها ، لسبب أساسي مفاده ، أنها تعكس معاني مختلفة لأشخاص يختلفون فلسفيا و أكاديميا عن بعض ، ومن هنا تباينت التعاريف الخاصة بها وتنوعت المدلولات لذات الظاهرة [٢] .

وبالتالي فان الانطباع الأول الذي يرد إلى الذهن هو انه لا يوجد اتفاق عام في أدب السياسة الخارجية حول تعريف هذه السياسة [٣] .

ولكننا نرى في عرض بعض تلك التعاريف ما يكفي للدلالة على مفهوم السياسة الخارجية .

فقد عرفها جورج مودلسكي ، بأنها أنشطة (Activities) تطورها المجتمعات لتغيير سلوك الدول الأخرى وتكييف نشاطاتها في إطار البيئة الدولية [٤] .أما محمود خيري عيسى و بطرس غالي فيريان فيها ، تنظيم نشاطات الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول [٥] .

أما روى مكريدس فقد عرفها بأنها ميدان أفعال الدولة تجاه الدول الأخرى وهي برنامج يعد لتحقيق افضل موقع ممكن للدولة بالطرق السلمية [٦] .

ويرى محمد السيد سليم أنها برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة ، من اجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي [٧] .

ويتفق معه في هذا محمد طه بدوي الذي يرى بأنها برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي [٨] .

أما محمد فضة فيرى فيها مجموعة القرارات والإجراءات التي تتخذها الدولة في ممارسة علاقاتها مع الدول الأخرى من اجل تحقيق أهدافها وحماية مصالحها [٩] .

---

(١) الرفوع ، فيصل ، ورقة مقدمة عن السياسة الخارجية – دراسة نظرية ، في ندوة المنهج فى العلوم السياسية ، انظر عبد الرحمن ، حمدي ، المنهج فى العلوم السياسية ، أوراق ندوة ، منشورات جامعة آل البيت ، عمان ١٩٩٨ ص ١٣٧ .

(٢) الرمضانى ، مازن إسماعيل، السياسة الخارجية–دراسة نظرية، مطبعة الحكمة، دون طبعة ١٩٩١ ص ٢٣–٢٤.

(٣) سليم ، محمد السيد ، تحليل السياسة الخارجية ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٨، ص ٧.

(٤) Modelski , George , A Theory of Foreign Policy (New york : Praeger 1962) P P 6 - 7 .

(٥) غالي ، بطرس بطرس ، (و) عيسى ، محمود خيري ، المدخل فى علم السياسة ، الطبعة السابعة ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٧٩ ، ص ٣٠٩ .

(٦) Macridis , Roy, Foreign policy world policy , New Jersay Englewood cliffs , (Prentic Hall 1958) , P. 12 .

(٧) سليم ، محمد السيد ، تحليل السياسة الخارجية ، مصدر سابق ، ص ١٢ .

(٨) بدوي ، محمد طه ، مدخل الى علم العلاقات الدولية ، بيروت ، دار النهضة الحديثة ، ١٩٧٢ ، ص ٤٠ –٤١ .

(٩) فضة ، محمد ، السياسة الخارجية للدول الكبرى في الشرق الأوسط ، أزمة السويس ومشكلة الاعتداء الثلاثي ، الجامعة الأردنية ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٨، ص ٥ .

ويعرفها عبد المجيد عزام -متفقا مع فضة- بأنها مجموعة القرارات والأفعال التي تتخذها الدولة تجاه دولة أخرى من اجل الحفاظ على سيادتها وكرامتها وتحقيق أهدافها وتعظيم مصالحها القومية وتوسيعها [١] .

أما محمد عوض الهزايمة ، فيرى أنها مجموعة الأفعال والإجراءات التي تتخذها الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى بهدف تحقيق مصلحتها الوطنية في الدرجة الأولى ومن ثم الانطلاق نحو الأهداف الأخرى [٢].

ويرى نظام بركات في السياسة الخارجية تلك القرارات التي تحدد أهداف الدولة الخارجية والأعمال التي تتخذ لتنفيذ تلك القرارات [٣] . ويرى تشارلز هيرمان في السياسة الخارجية تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم ، والتي يقصد بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية [٤] .

أما مازن إسماعيل الرمضاني فيرى في السياسة الخارجية ، أنماط السلوك السياسي الخارجي الهادفة والمؤثرة ، والتي تتحرك من خلالها الدولة حيال الوحدات الدولية الأخرى منفردة أو مجتمعة [٥] . ويتفق فيصل الرفوع مع تعريف الرمضاني للسياسة الخارجية [٦] .

وعلى الرغم من الفائدة التي نجمت عن هذا التعدد والتنوع في دلالات ظاهرة السياسة الخارجية ، بيد أنها وبالمقابل لا تخلو من ضبابية وغموض في معناها العلمي وحتى الإجرائي ، ولعل السبب يكمن في أن الجهد الأكاديمي المبذول حتى الوقت الراهن لم يثمر عن نظرية أكاديمية عامة للسياسة الخارجية تسهل عملية توجيه مسار البحث العلمي ، كذلك العملي على نحو واضح ، وذلك بسبب الطبيعة الدينامية للسياسة الخارجية والتفاعلات الدولية فضلا عن تحديات أكاديمية عديدة تجابه بناء مثل هذه النظرية [٧] .

ولكن .. ومن خلال تلك الدلالات المتعددة والمتنوعة ، يبرز العديد من الأبعاد والمؤشرات على ملامح السياسة الخارجية التي لا يختلف عليها أي من هؤلاء المفكرين ، ولعل أبرزها ، أن السياسة الخارجية ترتبط بحركة صناع القرار ، مما يجعل الدولة تفهم سياسيا بمعنى مرادف لقيادتها السياسية ، كما أن السياسة الخارجية حركة متعددة ومتنوعة المتغيرات (الداخلية والخارجية) ، وهي كذلك حركة هادفة ومستمرة ذات طابع غائي ديمومي ، كما أنها حركة مؤثرة من خلال استخدامها لادواتها ، إضافة إلى أنها حركة شمولية (داخليا وخارجيا) وهي أخيرا حركة لا تتجزأ لان أهدافها مركبة ومتكاملة [٨] .

---

(١) العزام ، عبد المجيد ، عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية ، وزارة الثقافة ، دون طبعة ، ١٩٩٨ ، ص ٩ .

(٢) الهزايمة ، محمد عوض ، السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق ، دار عمار للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٩ ، ص ٢٣ .

(٣) بركات ، نظام (و) الرواف ، عثمان (و) الحلوة ، محمد ، مبادئ علم السياسة ، دار الكرمل للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٨٤ ، ص ٢٨٤ .

(٤) سليم ، محمد السيد ، تحليل السياسة الخارجية ، مصدر سابق ، ص ٩ .

(٥) الرمضاني ، مازن إسماعيل ، السياسة الخارجية دراسة نظرية ، مصدر سابق ، ص ٣٣ .

(٦) الرفوع ، فيصل ، ملامح عامة في السياسة الخارجية الأردني ، وزارة الشباب ، دون طبعة ١٩٩٥ ، ص ١٥ .

(٧) الرمضاني ، مازن إسماعيل ، السياسة الخارجية دراسة نظرية ، مصدر سابق ، ص ٢٨ .

(٨) المصدر السابق ، ص ٣٣ - ٥٠ ، وانظر سليم ، محمد السيد ، تحليل السياسة الخارجية ، مصدر سابق ، ص ١٣ - ٦٨ .

- **هيكلية الدراسة : -**

وعلى ضوء ما تقدم ، فإننا سنتناول موضوع السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق من عـــام ١٩٩٠ وحتـــى عام ١٩٩٨ في أربعة فصول وعلى النحو التالي :-

الفصل الأول : التطور التاريخي للسياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق ١٩٢١-١٩٨٩ .

الفصل الثاني : متغيرات السياسة الخارجية الأردنية وأثر البعد العراقي .

الفصل الثالث : صنع السياسة الخارجية الأردنية .

الفصل الرابع : السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق ١٩٩٠-١٩٩٨.

الفصل الأول

التطور التاريخي للسياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق

١٩٢١-١٩٨٩

تمهيد

المبحث الأول : التوجه السياسي الأردني تجاه العراق ١٩٢١-١٩٤٦

المبحث الثاني : *السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق ١٩٤٧-١٩٥٨*

المبحث الثالث : *السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق ١٩٥٩-١٩٨٩*

الفصل الأول

التطور التاريخي للسياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق

*** تمهيد :-**

يمكن للمرء معرفة الكثير عن السياسة الخارجية لدولة معينة بمعرفة خبراتها الماضية ، [١] والتي قد نجد في جانب منها تفسيراً تعليلياً لصنع قرارات تلك السياسة المعاصرة أو اللاحقة . وغالباً ما تكون الخبرات التاريخية عاملاً هاماً ومؤثراً في تشكيل بيئة قرارات الدولة السياسية والاستراتيجية اللاحقة ، فرغم تفاوت الدول في استيعاب دروس ودلالات خبراتها التاريخية إلا أن تلك الخبرات تلعب دوراً هاماً في تحديد الإطار العام لحركة القرارات السياسية لهذه الدول [٢] وبالرغم من صعوبة تحديد الآثار الناجمة عن الموروث التاريخي في السلوك السياسي الخارجي للدولة بطبيعتها غير المادية فضلاً عن حقيقة مفادها أن التاريخ لا يكرر ذاته ، إلا أن ذلك لا ينفي أن للعامل التاريخي بحد ذاته تأثيراً مهماً في عملية السياسة الخارجية ، وأهمية ذلك تتجسد في انعكاساته على كيفية إدراك صانع القرار لدلالات تجربة (أو تجارب) دولته مع إحدى الدول (أو مجموعة منها) وأثر ذلك على حركته السياسية الخارجية في الحاضر والمستقبل [٣] خاصة وأن البعض يرى في العامل التاريخي متغيراً ثابتاً في السياسة الخارجية [٤] .

ومما يذكر أن تأثير تلك الخبرات يزداد إذا ما اقترنت بالفشل في تحقيق الأهداف القومية أو تسببت في تكاليف عالية غير محتملة أو خسائر ضخمة تؤثر على قدرات الدولة وحيوية المجتمع لوقت غير قصير[٥].

وذلك ما يؤكد حقيقة أن أثر الخبرة التاريخية على عملية صنع القرار السياسي الخارجي تتزايد في ظروف معينة وذلك عندما تكون المعلومات عن نوايا الآخرين وتحركاتهم إما غائبة أو غير كاملة أو غير دقيقة ، هنا تعتمد تقديرات الدولة لنوايا الآخر وأهدافه وتحركاته المحتملة على مؤشر غير مباشر وهو سلوك ذلك الآخر في صراعات أو نزعات أو أزمات سابقة [٦] .

ومن نافلة القول أن السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق لم تبدأ منذ عام ١٩٩٠ م – بدء مرحلة الدراسة – وإنما تملك هذه السياسة رصيداً معرفياً سابقاً ، يمكن الاستناد إليه في تفسير أحد جوانب السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق منذ عام ١٩٩٠ – ١٩٩٨ م ، وصنع قرارات تلك المرحلة ، مما يدعونا للافتراض بأن البعد التاريخي لتلك السياسة يعد مركباً هاماً من مركبات تفسيرها وتعليلها – وإن كان بقراءة أخرى ، منذ بدايات تأسيسها .. وبالتالي نتعامل مع ذلك الموروث التاريخي كمتغير تفسيري (مستقل) للسياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق في الفترة من ١٩٩٠ – ١٩٩٨ .

---

(١) جلسن ، لويد . تفسير السياسة الخارجية ، ترجمة محمد مفتي (و) محمد السيد سليم ، عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٩ ، ص ٨٤ .

(٢) علوي ، مصطفى . "بيئة القرار الاستراتيجي وصنعه" ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، يوليو / ١٩٩١، ص ٢٥.

(٣) الرمضاني ، مازن اسماعيل . السياسة الخارجية دراسة نظرية ، مصدر سابق ، ص ٢٠٨ بتصرف .

(٤) المصالحة ، محمد . "جغرافية الأردن ، أثر المتغير الصهيوني في حركته حدوده" ، مجلة المستقبل العربي ، السنة السادسة ، العدد (٥١) ، مايو / ١٩٨٣ ص ٦٩ .

(٥) مصطفى علوي . "بيئة القرار الاستراتيجي وصنعه" ، مصدر سابق ص ٢٨ .

(٦) المصدر السابق ، ص ٣٣ .

لذلك وفي هذا الفصل سيصار إلى إلقاء الضوء على بعض الجوانب التاريخية لسياسة الأردن الخارجية تجاه العراق منذ تأسيس الدولتين وحتى عام ١٩٨٩ م . وإن كان ذلك باختزال من خلال هذا الفصل المقسم إلى ثلاث مباحث : -

المبحث الأول : السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق بين عامي ١٩٢١-١٩٤٦ ، وهي مرحلة تمتد من تأسيس الإمارة وحتى ما قبل الاستقلال .

المبحث الثاني : السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق بين عامي ١٩٤٧-١٩٥٨ ، وهي مرحلة تمتد من الاستقلال وحتى الثورة العراقية .

المبحث الثالث : السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق بين عامي ١٩٥٩-١٩٨٩، وهي مرحلة تمتد من الثورة العراقية حتى ما قبل أزمة الخليج الثانية .

ويعد المتغير التاريخي من أبرز المتغيرات التي تفسر طبيعة العلاقة الأردنية العراقية وتعلل توجه السياسة الخارجية الأردنية نحو العراق وتبرر استحضار صانع القرار لهذا الموروث في كثير من المواقف ، فالتاريخ القديم لم يشهد انفصالاً بين العراق والأردن إلا في عهد البطالسة (حلفاء الاسكندر المقدوني وامتداد إمبراطورية الروم التي أعقبت اليونان) ، من حيث احتفاظهم ببلاد الشام ، وبقاء العراق تحت حكم الفرس ، وهذا ما يفسر انقسام قبائل العرب ، حيث كان المناذرة في حيرة العراق تبعاً لدولة الفرس ، والغساسنة في بصرى والشام تبعاً لدولة الروم وما جرى من حروب بالنيابة (By Proxy) بين القبيلتين العربيتين لحساب القوتين العظميين - آنذاك - الروم والفرس [١] .

وقد تعززت تلك العلاقة في مرحلة التاريخ الحديث والتي تبدأ من مرحلة ما قبل تأسيس الدولة الحديثة (أو الحداثية) فقد خضع الوطن العربي - بما فيه الأردن والعراق إلى الحكم العثماني لمدة أربعة قرون (١٥١٦-١٩١٨) ومع انهيار القوات العثمانية واستسلامها للحلفاء في ٣١ / أكتوبر / ١٩١٨ اعتبر هذا التاريخ نهاية الحكم العثماني في البلاد العربية [٢] .

فبعد حوالي (٩) أسابيع من آخر رسالة [٣] بين الشريف حسين والسير هنري مكماهون ، شرعت بريطانيا ممثلة بالسير " مارك سايكس " وفرنسا ممثلة بـ "المسيو جورج بيكو" في ١٦/مايو/١٩١٦ م ، بتحديد نفوذهما على جغرافية المشرق العربي بموجب اتفاقية عرفت تاريخياً بـ " اتفاقية سايكس - بيكو" ، ولم يُكشف عن مضمونها إلا بعد اكثر من سنة ونصف عندما تسلم الشيوعيون الحكم في موسكو ، وكذلك في كلمة جمال باشا التي ألقاها بتاريخ ٣٠/نوفمبر/١٩١٧ [٤] . وبذلك لم تنل البلاد العربية الوحدة والاستقلال كما ورد

---

(١) الخريشا ، مجحم . " العلاقات الأردنية - العراقية مصيرية عبر التاريخ " ، المؤتمر الثاني " السياسة الخارجية الأردنية " واقع وتطلعات " ، الأردن ودول الجوار ، جامعة العلوم التطبيقية، ٣٠-٣١/٥/١٩٩٩ ص ٢ ،ص ٣ .

(٢) الامام ، محمد فاروق . " إسقاط الماضي على الحاضر " ، أوضاع بلاد الشام في الفترة بين عامي (١٩٠٨- ١٩٢٠) ، صحيفة العرب اليوم (الأردنية) العدد (١٩٣) يوم ٢٥/١١/١٩٩٧ ، ص ٨ .

(٣) العبداللات ، ارشيد فالح . العلاقات الأردنية - العراقية (١٩٤٦-١٩٥٨) ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، ١٩٩٣ ، ص ٥ .

(٤) الامام، محمد فاروق . "إسقاط الماضي على الحاضر" ، أوضاع بلاد الشام في الفترة ما بين (١٩٠٨-١٩٢٠) ، مصدر سابق ص ٨ .

في مراسلات الحسين – مكماهون ، بل تم تقسيمها بين بريطانيا وفرنسا [1]. وهكذا كان الانتداب البريطاني يسيطر على كل من العراق وشرق الأردن .

وعند سقوط دمشق وحكم الملك فيصل عزم الأمير عبد الله بن الحسين على استعادة ملك أخيه ، فخرج من مكة على رأس قوة من الجنود النظاميين ووصل إلى معان يوم ٢١/نوفمبر/١٩٢١م . وبدأ على الفور السعي من أجل أن يصبح شرق الأردن قاعدة للعمل القومي في سوريا [2] . و أعلن نفسه نائبا عن أخيه فيصل ، [3] . وقد تزامن قدوم الأمير عبد الله مع انعقاد مؤتمر في القاهرة (بين ١٢-٢٣/مارس/١٩٢١) ويضم جميع المسؤولين البريطانيين في الشرق الأوسط برئاسة وزير المستعمرات الجديد آنذاك – المستر ونستون تشرشل[4] .

وقد قرر المؤتمر ترشيح فيصل لعرش العراق وان تمنح إمارة شرق الأردن للأمير عبد الله ، ولتهدئة المعارضة في العراق تقرر استبدال الانتداب بمعاهدة تحالف تعقد مع فيصل عند تسلمه العرش ، واعتبرت بريطانيا تنصيب حاكم هاشمي على كل من شرق الأردن والعراق وفاء لالتزاماتها للشريف حسين مقابل مشاركته في الحرب ضد الأتراك [5] . ومما يُذكر أن الأمير عبد الله كان قد رُشّح من قبل المؤتمر السوري في مارس/١٩٢٠م لعرش العراق ، إلا انه تم إقناع الأمير بالتخلي عن هذه الفكرة كي يتسنى منحه الحكم في شرق الأردن عندما توجه الأمير عبد الله إلى القدس لمقابلة تشرشل [6]. ويبدو أن تشرشل كان قد وعد الأمير بأن إنجلترا ستدعمه لاحقا بترشيحه على عرش سوريا [7]. وذلك بعد رفض تشرشل اقتراح الأمير بتوحيد شرق الأردن أما مع فلسطين أو مع العراق [8] .

---

(١) الدجاني ، محمد سليمان (و) الدجاني ، منذر سليمان ، "المدخل إلى النظام السياسي الأردني" ، دون دار نشر ، الطبعة الأولى ، عمان ، ص ٤١ وص ٤٣ .

(٢) موسى ، سليمان . إمارة شرق الأردن ، نشأتها وتطورها في ربع قرن (١٩٢١ – ١٩٤٦) ، منشورات لجنة تاريخ الأردن ، عمان ، الطبعة الأولى ١٩٩٠ م ، ص ٧٦ .

(٣) ابن الحسين ، عبد الله ، مذكراتي ، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، مكتبة برهومة ، عمان ، الطبعة الأولى ، ص ١٧٦ – ١٧٨ .

(٤) العبداللات ، ارشيد فالح . العلاقات الأردنية – العراقية ، ١٩٤٦ – ١٩٥٨ ، مصدر سابق ص ٨

(٥) المصدر السابق ، ص ٨ .

(٦) ابن الحسين ،عبد الله ، مذكراتي ، مصدر سابق ، ص ١٨٤ – ١٩٠ ، وانظر ابن الحسين ، عبد الله ، مذكرات الملك عبد الله منشورات مجلة الرائد – عمان – الطبعة الثانية ، ١٩٤٧ ، مصدر سابق ص ٢٣٦ - ٢٤٤ .

(٧) لورنس ، هنري . اللعبة الكبرى – الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية ، ترجمة محمد مخلوف ، دار قرطبة للنشر والتوثيق ، والأبحاث ،الطباعة الاولى ١٩٩٢ ، ص٤٢ .

(٨) لنت ، جيمس ، الحسين سيرة حياة ، ترجمة اللواء الركن شفيق جميعان ، الدار العربية للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠ ، ص ٢١ .

وفي معرض تعليقه على لقائه مع تشرشل قال الأمير عبد الله لعوني عبد الهادي – رئيس ديوانه آنذاك – بعيد المقابلة " ... لقد قصم الوزير (تشرشل) ظهري ... " ويلاحظ من هذه العبارة مدى تأثر الأمير عبد الله لما آلت إليه الأمور [1] .

وفي مقابلة أجرتها مع الأمير عبد الله ، الصحفية الأمريكية " دورثي طومسون " في قصره بعمان قال الأمير " كان المفروض أن أصبح ملكا على العراق ، ويصبح أخي فيصل ملكا على سوريا ، ولكن الفرنسيين طردوا أخي من سوريا فأصبح ملكا على العراق بدلا مني ، وعندما حاولت أن أجند بعض العسكر وامشي بهم لمحاربة الفرنسيين في سوريا واسترد عرش أخي ، منعني الإنجليز وشكاني " هربرت صموئيل " إلى وزارة المستعمرات ، فبقيت في عمان انتظر الفرصة وإذ بالإنكليز يطلبون مني ، أما الاعتراف بالانتداب البريطاني على فلسطين والتعهد بعدم مضايقة الفرنسيين في سوريا أو بالخروج من شرق الأردن إلى الأبد ، ولما لم يعد أمامي أي خيار فقد رضيت بشروط الإنكليز " حلا مؤقتا " أستطيع بعده أن استرد أنفاسي لكي استرد عرش أخي الذي اصبح عرشي" [2] .

وهكذا قام الأمير عبد الله بتأسيس إمارة شرق الأردن وتشكيل أول حكومة في تاريخ الدولة الأردنية الحديث ، في ١١ / أبريل / ١٩٢١ [3] . وبعد (١٣٥) يوماً من هذا التاريخ تم تتويج الأمير فيصل ملكا على العراق ، وذلك بعد (١٣) شهراً من إقصائه عن حكم سوريا وكانت كلتا الدولتين تحت الانتداب البريطاني .

المبحث الأول

التوجه السياسي الأردني تجاه العراق " ١٩٢١-١٩٤٦

*** مقدمة :-**

في هذه الفترة مرّ التوجه السياسي الأردني تجاه العراق بمجموعة من الأحداث التي لعبت دوراً بارزاً في صياغة إحداثياته . وسيحاول هذا المبحث على تسليط الضوء على هذه الأحداث وانعكاساتها على ذلك التوجه في تلك الفترة التي كان يخضع فيها الأردن تحكم الانتداب البريطاني الذي افقده سمة اعتماده لسياسة خارجية مستقلة .

ففي ٢٤/ ابريل /١٩٢٠ ، تقرر وضع شرق الأردن وفلسطين والعراق تحت الانتداب البريطاني ووضع سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي وذلك بموجب قرارات مؤتمر سان ريمو [4] ، وبذلك كان الأردن والعراق تحت مظلة انتدابية بريطانية .

*** مرتكزات السياسة الأردنية :-**

وبناء على هذا الواقع الانتدابي أخذت تركيبة النظام السياسي في شرق الأردن الذي تأسس في ابريل – ١٩٢١م مرتكزاتها البنيوية الأساسية وقد تمثل ذلك في السلطة التنفيذية المكونة من ثلاث حلقات [1] : -

---

(١) العبداللات ، ارشيد فالح . العلاقات الأردنية – العراقية (١٩٤٦ – ١٩٥٨) ، مصدر سابق ، ص ٩ .

(٢) النشاشيبي ، ناصر الدين . من قتل الملك عبد الله ، دار العروبة للدراسات والاستشارات ، دون طبعة ص ٦٤ .

(٣) ابن الحسين ، عبد الله ، مذكراتي ، مصدر سابق ، ص ١٩١ ،١٩٢ ، وانظر ابن الحسين ، عبد الله ، الآثار الكاملة للملك عبد الله ، الدار المتحدة للنشر ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٧٩ ، ص ١٦٦ ، ١٦٩ .

(٤) الدجاني ، محمد سليمان (و) الدجاني ، منذر سليمان . المدخل إلى النظام السياسي الأردني ، مصدر سابق ، ص ٨٩ .

- المعتمد البريطاني : وهي الحلقة الأقوى ، لان الدولة حديثة الإنشاء وخاضعة للانتداب البريطاني، ومقيدة بالمعاهدة الأردنية البريطانية لعام ١٩٢٨م والتي جاء دستور عام ١٩٢٨ من رحم مبادئها وموادها ...
- الأمير عبد الله : - وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة ، ويعقد المعاهدات ويعين رئيس الوزراء ولكن هذه الصلاحيات مقيدة بالمعاهدة الأردنية – البريطانية لعام ١٩٢٨م .
- رئيس الوزراء : - وهي الحلقة الأضعف ويعين من قبل الأمير وتقتصر صلاحياته على الدور الاستشاري وهو مسؤول أمام الأمير ، وهو ما يعني عدم التوازن بين سلطاته ومسؤولياته ... وقد القى ذلك الترتيب البنيوي للنظام السياسي تحت الانتداب ظلاله على السياسة الأردنية بشكل عام في توجهاتها وأهدافها بشكل عام . هذا فيما يخص بنية وآلية صنع السياسة الخارجية في تلك المرحلة التي كان للانتداب البريطاني اكبر الأثر في التنسيق بين مصالحه في البلدين ، فنجحت بريطانيا في إيجاد اتصال بري بين شرق الأردن والعراق ، وبذلك حافظت على امتدادها الجغرافي إلى طريق شركة الهند الشرقية (البريطانية) [٢] . مما يعني أن تماثل هيئة الانتداب (البريطاني) على الدولتين إضافة إلى التجاور الجغرافي وصلات القربى بين العائلتين الحاكمتين بانحدارهما من البيت الهاشمي ، جميع هذه العناصر عملت على تركيب وتحديد بنية وطبيعة العلاقة بين الدولتين وجعلها تأخذ طابعا من الخصوصية .. ، ويعود الفضل في ذلك إلى الشقيقين الأمير عبد الله والملك فيصل على رأس الحكم في الدولتين أضف إلى ذلك عدم وجود أسباب للاحتكاك المباشر ذلك لان الصحراء الواسعة تفصل بين المناطق المأهولة بالسكان فيهما ، ومن جهة أخرى فان وجود دولة واحدة منتدبة – بريطانيا – اسهم أيضا في عدم وجود أسباب للنزاع [٣] . وكان مشروع خط أنابيب النفط من العراق إلى ميناء حيفا مرورا بالأراضي الأردنية أول باعث على تنظيم العلاقات بين العراق وشرق الأردن ، ففي ١١/ نوفمبر / ١٩٣١م وافق المجلس التنفيذي (الوزراء) الأردني على الاتفاقية التي منحت شركة بترول العراق بموجبها امتياز مد أنابيب النفط على الأراضي الأردنية [٤] . والتي أبرمت بين الجانبين في ٣٠/ أكتوبر / ١٩٣٠ م [٥] .

كذلك في ٢٧/ ابريل / ١٩٣١ عقدت معاهدة صداقة وتعاون وحسن جوار بين شرق الأردن والعراق تم بموجبها اعتراف الدوليتين ببعضهما البعض – وذلك بعد (١٠) سنوات من تأسيس الدولتين والاتفاق على

---

(١) الماضي ، منيب (و) موسى، سليمان . تاريخ الأردن في القرن العشرين (١٩٥٨ – ١٩٩٥) مكتبة المحتسب ، عمان، الطبعة الأولى – ١٩٩٦م ، الجزء الثاني ، ص ٥٣٤ .

(٢) الخريشا ، مجحم . العلاقات الأردنية – العراقية ، مصيرية عبر التاريخ ، مصدر سابق ، ص ٣ .

(٣) موسى، سليمان . إمارة شرق الأردن ، نشأتها وتطورها في ربع قرن (١٩٢١-١٩٤٦) ، مصدر سابق ، ص ٣٠٨ – ٣٠٩.

(٤) الوثائق الهاشمية ، أوراق عبد الله بن الحسين ، العلاقات الأردنية – العراقية (١٩٢١ – ١٩٥١) ، المجلد التاسع ، جامعة آل البيت ١٩٩٧م ، ص ٣٤٦ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٣٢٣- ٣٤٥ .

أن تكون الصلات بين الحكومتين قائمة على أساس التعاون الوثيق والود ، وعقد الاتفاقيات في المصالح المشتركة وحماية الحدود [١] . وكانت بذلك أول اتفاقية رسمية بين البلدين .

*** السياسة الأردنية تجاه العراق بعد وفاة الملك فيصل الأول :-**

وعلى اثر وفاة الملك فيصل في ٨/ سبتمبر/ ١٩٣٣ انتقلت الزعامة الهاشمية إلى الأمير عبد الله [٢] . و لذلك عمل الأمير عبد الله على توثيق علاقاته مع ابن أخيه ملك العراق الجديد (غازي بن فيصل) والذي كان يخالف عمه نظرته إلى بريطانيا حيث تميزت علاقته معه بالفتور – وذلك على الرغم من زيارات الأمير عبد الله المتكررة إلى بغداد [٣] .

وعندما انتهى حكم الملك غازي بمقتله عقد اجتماع خاص في البلاط الملكي للتداول في أمر الوصاية على عرش العراق بسبب عدم أهلية الأمير فيصل الثاني ، وتم ترشيح كل من الأمير عبد الله والأمير زيد بن الحسين ، والأمير عبد الإله بن علي ، لمنصب الوصي على عرش العراق ولكن الأمير عبد الإله حاز على ذلك المنصب في حين تم استبعاد الأمير عبد الله والأمير زيد ويعزى ذلك الاختيار (وذلك الاستبعاد) إلى نوري السعيد [٥] الذي خشي من رغبة الأمير عبد الله المحتملة في السيطرة على العراق [٤] .

*** الموقف الأردني من ثورة عالي الكيلاني في العراق :-**

وفي عام ١٩٤٠ عندما سقطت باريس في يد الألمان ، سمح ذلك للتحرريين العرب بأمل الخلاص من الهيمنة الإنجليزية [٥] ، لذلك وفي ١/ مايو من عام ١٩٤١م أطاحت ثورة رشيد عالي الكيلاني – مدعوماً من قبل خمسة من القادة الكبار في الجيش بوزارة طه الهاشمي [٦] . في حين نجح الأمير عبد الإله ومجموعة من السياسيين العراقيين في الهروب وتواجدوا جميعا في الأردن [٧] . وبذلك شكل شرق الأردن " المنفى " للنظام الملكي والسياسيين المطاح بهم في بغداد والذي عملوا من خلاله على استرداد الحكم والقضاء على الانقلابيين ، وقد اتخذ الأمير عبد الله موقفا عدائيا من الانقلاب وطالب بسرعة القضاء عليه ، وسمح الأمير عبد الله لكتيبة البادية الأردنية في المشاركة مع القوات البريطانية المتجهة للعراق وقد قامت تلك الكتيبة بناءً على أوامر من الحكومة البريطانية بالتحرك إلى الشرق واختير جلوب (Glubb) باشا قائد الجيش الأردني آنذاك لمرافقة هذه القوات وذلك لخبرته السابقة في العراق وخاصة القبائل البدوية [٨].

---

(١) المصدر السابق ، ص٤٢٧-٤٢٨ ، وانظر موسى ، سليمان، إمارة شرق الأردن ، نشأتها ، وتطورها في ربع قرن (١٩٢١ – ١٩٤٦) مصدر سابق ، ص ٣٤٠ .

(٢) الهاشمي ، طه . مذكرات طه الهاشمي (١٩٤٢ – ١٩٥٥) الجزء الثاني ، تحقيق خلدون ساطع الحصري ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٤٦ ، ص ٤٤٧ .

(٣) العبد اللات ، ارشيد فالح . العلاقات الأردنية – العراقية (١٩٤٦ – ١٩٥٨) ، مصدر سابق ، ص ١١ .

(٥) وهو اشهر سياسي عراقي في العهد الملكي حيث تولى رئاسة الوزراء (١٤) مرة وكان أول وزير دفاع في العراق، انظر الجميلي ، راسم قصة حياة نوري السعيد ، صحيفة العرب اليوم (الأردنية) العدد (٢١٢) يوم ١٩٩٧/١٢/١٤م ، ص ٨ .

(٤) الهاشمي ، طه . مذكرات طه الهاشمي (١٩٣٢-١٩٥٥) مصدر سابق ، ص ٣٠٤ – ٣٠٥ .

(٥) لورنس ، هنري . اللعبة الكبرى ، الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية ، مصدر سابق ، ص ٤٠ .

(٦) الهاشمي ، طه ، مذكرات طه الهاشمي (١٩٤٢-١٩٥٥) ، مصدر سابق ، ص ٤٤٧ -٤٥٢ .

(٧) لورنس ،هنري . اللعبة الكبرى ، الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية ، مصدر سابق ، ص ٤٠ .

(٨) العبداللات ، ارشيد فالح . العلاقات الأردنية – العراقية (١٩٤٦-١٩٥٨) ، مصدر سابق ، ص ١٦.

وعلى الرغم من ذلك فقد استمرت الحملة وأنجزت الكتيبة الأردنية ما أوكل لها من مهام . وعن دور الجيش الأردني يقول رشيد عالي الكيلاني " ... كدنا ننتصر لو لم يتدخل جلوب بقواته في اللحظة الأخيرة لقد طعن الجيش العراقي من الخلف [1] .

*** مرحلة ما بعد ثورة الكيلاني (المشاريع الوحدوية) :-**

مما لا شك فيه أن اشتراك قوات الأمير عبد الله في إعادة الوصي على عرش العراق الى بغداد قد شكلت بداية جديدة للعلاقات – الأردنية العراقية – تقوم على أساس التفاهم المشترك لحل مشاكلهما ، وسمح ذلك بظهور مشاريع هاشمية تهدف الى الوحدة بين الدول العربية منها مشروع الأمير عبد الله (سوريا الكبرى) ومشروع نوري السعيد (الهلال الخصيب) [2] . خاصة وأن وزير الخارجية البريطاني – آنذاك – انتوني ايدن قد ألقى بتصريح له في ٢٩ – مايو / ١٩٤١ م حول تحقيق أعلى درجة من الوحدة في العالم العربي [3] .

وبعد (١١) يوماً من ذلك التصريح (٨/ يونيو /١٩٤١) اصدر الجنرال كاترو (Catroux) قائد قوات فرنسا الحرة في الشرق الأوسط– بياناً وعد فيه بوضع حد لنظام الانتداب الفرنسي مع سوريا وإعلان استقلالهما [4]. عندئذ رأى الأمير عبد الله أن الفرصة مواتية لتحقيق وحدة " سوريا الكبرى " مما دفع نوري السعيد الى تقديم مشروعه الاتحادي والذي عرف بمشروع الهلال الخصيب أو الكتاب الأزرق في نوفمبر/١٩٤٣ . وقد كرر ايدن – في وقت لاحق – تأييد بريطانيا لأي مشروع يقدم عن وحدة العرب إلا انه أضاف أن " المبادرة لأي مشروع من هذا القبيل يجب أن تأتي من جانب العرب أنفسهم وانه حسب معلوماته لم يقدم أي مشروع يحظى بموافقة الجميع " . ورغم أن هذه الكلمات تمثل نهاية حقيقية للمنافسة الدبلوماسية بين الأردن والعراق في تقديم المشاريع الوحدوية العربية ، إلا أن الأمير عبد الله واصل جهوده لإنجاح مشروعه من خلال الدعوة للمؤتمر الوطني الذي عقده في عمان. ولم تخب آمال الملك عبد الله عن المشروع حتى بعد أن حصل شرق الأردن على استقلاله في مايو / ١٩٤٦ م ففي خطاب العرش الأردني بتاريخ ١١/ أكتوبر / ١٩٤٦ م قال الملك عبد الله بأن " مشروع سوريا الكبرى مبدأ أساسي في السياسة الخارجية الأردنية".

أما الموقف العراقي من مشروع الأمير فقد تراوح بين التأييد أولاً ثم الحياد والتصل وأخيراً المعارضة السرية ومن ثم المقاومة [5] .

ورغم تلك المواقف المعارضة لمشروع سوريا الكبرى – بما فيها الموقف العراقي – إلا أن السياسة الخارجية الأردنية قد عملت على تحقيق الوحدة مع الهاشميين في بغداد حيث كانت مباحثات الوحدة بين البلدين قد بدأت في عام ١٩٤٥ م بتبادل الزيارات الرسمية بينهما ، وكان أهم تلك الزيارات الزيارة التي قام بها الأمير عبد الإله في ٤/فبراير/١٩٤٥م ، يرافقه نوري السعيد رئيس الوزراء ، الى عمان ، ودُعي المندوب السامي

---

(١) المصدر سابق ، ص ١٦.

(٢) الروسان ، ممدوح . العراق وقضايا الشرق العربي القومية (١٩٤١ – ١٩٥٨) المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٧٩ ، ص ١٥٦ ، ص ١٦٥ .

(٣) لورنس ، هنري . اللعبة الكبرى ، الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية ، مصدر سابق ص ٥٧ .

(٤) الروسان ، ممدوح . العراق وقضايا الشرق العربي القومية (١٩٤١ – ١٩٥٨) ، مصدر سابق ص ٣٤ ، ص ٣٥ ، ص ٢٤

(٥) المصدر السابق ص ٢٣ ، ص ٢٤ ، ص ٢٥ .

البريطاني في فلسطين خلالها لحضور ما عرف بـ (اجتماع الشونة) وذلك للحصول على دعم البريطانيين لأصدقائهم القدامى، والوقوف معهم في الشرق الأوسط ضد التكتل – المصري – السعودي – السوري [1].

*** خاتمة :-**

ومما يلاحظ في حركة التوجه الأردني تجاه العراق في المرحلة السابقة – بعد تأسيس الدولة الأردنية – تركيزها على بناء أسس لتلك العلاقة تقوم على بحث الأمير عبد الله عن دور يتمثل به شخصياً (الوصاية على العرش) ، بحكم زعامته للأسرة الهاشمية بغض النظر عن إمكانيات الدولة الأردنية مقابل الدولة العراقية، وإن كان ذلك يصب في إنشاء شكل تحالفي من العلاقة تقوم على تعدد الخصوصيات الموضوعية والعمل على استثمارها ولعل أبرزها صفة القربى ، والجوار المشترك واستثمار دور الإدارة البريطانية في الدولتين ، كما تميزت تلك المرحلة باستخدام الأردن – لأول مرة – لأداته العسكرية لإعادة الحكم الهاشمي الى بغداد عام ١٩٤١ م ، وهي المرة الأخيرة أيضاً في تاريخ العلاقات بين الدولتين ، كما استخدمت أدواتها الدعائية والإعلامية ضد الانقلابين ، وبعد نهاية تلك الحادثة ، قامت علاقة بين الدولتين تميزت بالمنافسة في طرح المشاريع الوحدوية ورغم تلاشي الفروقات الحقيقية بين تلك المشاريع إلا أن الطموح بالأدوار القيادية كان السبب في طبيعة التنافس وبالتالي فشل تلك المشاريع ، كما أن تلك المرحلة التاريخية لم تخل من استخدام الأداة الدبلوماسية والمفاوضات العلنية والسرية واعتماد دبلوماسية القمة ، والمؤتمرات ، وإبرام العديد من المعاهدات والاتفاقيات ...

المبحث الثاني

السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق " ١٩٤٦ – ١٩٥٨ "

*** مقدمة : -**

يركز هذا المبحث على طبيعة السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق في مرحلة بدايات الاستقلال من عام ١٩٤٧وحتى قيام الثورة وإعلان قيام الجمهورية عام ١٩٥٨م. وذلك لأن هذه المرحلة تزخر بالأحداث الداخلية والخارجية التي لعبت دوراً في تطوير السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق .

*** الملك عبد الله ومحاولات الاتحاد مع العراق :-**

رغم بقاء نفوذ بريطانيا على الأردن بعد إعلان استقلاله في ٢٥/ مايو /١٩٤٦ م إلا أنه كان لهذا التحرر من الانتداب المباشر ، دور كبير في قيام الملك عبد الله ببعث الحياة في مشروعه الاتحادي مع العراق خصوصاً بعد أن أصبحت دولته مملكة مثل العراق واصبح ملكاً عليها .. بدءاً بالتقارب العراقي الأردني أو بعبارة أدق الأردني العراقي ، باعتبار أن الخطوة الأولى ستكون بالاتحاد بين الدولتين [2]. خاصة وان العراق كان هو الدولة العربية الوحيدة التي أرسلت وفداً كبيراً للاشتراك في احتفالات الاستقلال [3] . وعلى ضوء ذلك واستكمالاً للمباحثات التي جرت سابقاً حول الاتحاد قام الملك عبد الله بزيارة هامة الى بغداد بعد أقل من ثلاثة

---

(١) المصدر السابق ص ٢٥ .

(٢) الروسان ، ممدوح .العراق وقضايا الشرق العربي القومية (١٩٤١-١٩٥٨) مصدر سابق ص ١٣٥ .

(٣) موسى ، سليمان . صفحات من تاريخ الأردن الحديث ، أضواء على الوثائق البريطانية (١٩٤٦-١٩٥٢) مكتبة الرأي المؤسسة الصحفية الأردنية ، الطبعة الأولى ١٩٩٢ ، ص ٢٠ .

اشهر ونصف من تتويجه (١٣/ سبتمبر /١٩٤٦)[١]. وأثناء تلك الزيارة جرت مناقشة مقترحات الأردن حول الاتحاد ، وعن رئاسة الاتحاد اقترح الملك عبد الله اقتراحين ، الأول : ينص على "ارتقائه عرش العراق وشرق الأردن بعد توحيدهما ، أما خلافته فتنتقل الى الملك فيصل الثاني وليس الى أبنائه ". والثاني : ينص على "ارتقاء عبد الإله عرش الأردن وفلسطين وارتقاء الملك عبد الله لعرش العراق طوال حياته ثم ينتقل الحكم بعده الى الملك فيصل الثاني" [٢].

ومما هو لافت في تلك الطروحات مدى تمسك الملك عبد الله بعرش العراق سواء كان ذلك من خلال اتحاد مع الأردن أو مقايضة به ، خصوصاً وأن الأردن اصبح دولة مستقلة ، ولكن تلك الاقتراحات فشلت في استمالة الأمير عبد الإله .

ويقول كير كبرايد انه وبعد حصول الأردن على الاستقلال .. كان هناك ثلاثة هموم تشغل بال الملك (عبد الله) ، توحيد الأردن وفلسطين ، والاتحاد مع العراق ، وتوحيد سورية والأردن [٣] .

لكن الساسة العراقيين كانوا يرون غير ذلك ، فقد عارضوا تلك الأفكار ، بسبب الخوف من التدخل الأردني في شؤون العراق الداخلية والخوف من أن يكون ذلك الاتحاد بداية للسياسة التوسعية (مشروع سوريا الكبرى) والخوف من امتداد النفوذ البريطاني على العراق – وبشكل قانوني يأخذ طابع الرسمية – من خلال المعاهدة الأردنية – البريطانية الثانية [٤] . لذلك اكتفى البلدان بتقليص فكرة الاتحاد الى معاهدة أخوه وتحالف بينهما . وتقول التقارير البريطانية في هذا الشأن أن السبب في تقليص الفكرة الى معاهدة يعود الى شعور المسؤولين العراقيين ، بأن الاتحاد سيحمّل العراق عبئاً فوق أعبائه ، ثم أنهم كانوا يخشون أن تطغى شخصية الملك عبد الله عليهم [٥] .

*** حرب عام ١٩٤٨ وأثرها على السياسة الأردنية تجاه العراق :-**

في ١٥/ مايو /١٩٤٨م قدر عدد الجيش الأردني الذي شارك في القتال بـ (٤) آلاف و(٥٠٠) جندي أي ما نسبته (١٦,٥٤%) من مجموع القوات العربية المحتشدة . أما عدد الجيش العراقي المشارك في القتال فقدر بـ (٣) آلاف جندي أي ما نسبته (١١,٠٢%) من مجموع القوات العربية المحتشدة [٦]. وفي أثناء الحرب قام كلا الجيشين باحتلال الأراضي المخصصة للعرب بموجب قرار التقسيم ، واعتصما فيها [٧]. وفيما بعد دعم العراق الأردن في خطته الرامية لضم الضفة الغربية ضمنياً .

---

(١) الوثائق الهاشمية أوراق عبد الله بن الحسين، العلاقات الأردنية-العراقية (١٩٢١-١٩٥١) مصدر سابق ص ٤٧١ .

(٢) الروسان ، ممدوح . العراق وقضايا الشرق العربي القومية (١٩٤١-١٩٥٨) مصدر سابق، ص ١٣٦ .

(٣) موسى، سليمان . صفحات من تاريخ الأردن، أضواء على الوثائق البريطانية (١٩٤٦-١٩٥٢) مصدر سابق ص ٢٤ص ٢٥ .

(٤) العبداللات ، ارشيد فالح . العلاقات الأردنية – العراقية (١٩٤٦-١٩٥٨) مصدر سابق ص ٣٦ .

(٥) العبداللات ،ارشيد فالح . العلاقات الأردنية – العراقية (١٩٤٦ –١٩٥٨) مصدر سابق ص ٣٧ ص ٣٤ .

(٦) الماضي ، مليب (و) موسى ، سليمان . تاريخ الأردن في القرن العشرين، (١٩٠٠-١٩٥٩) مكتبة المحتسب ،عمان ، الطبعة الثانية ١٩٨٨ الجزء الأول ص ٤٧٢ .

(٧) الروسان ، ممدوح . العراق وقضايا الشرق العربي القومية (١٩٤١-١٩٥٨) ، مصدر سابق ص ٢٧٣.

ولكن عندما عقد مؤتمر أريحا والمؤتمرات اللاحقة المنادية بوحدة فلسطين والأردن ومبايعة الملك عبد الله ملكاً دستورياً على فلسطين [1] . رفضت الحكومة العراقية موافقة الحكومة الأردنية في مسعاها ذاك ، والحقيقة أن الحكومة العراقية لم تكن في وضع يسمح لها بتأييد الأردن علناً في مقررات أريحا بسبب ضغط الحركة الوطنية العراقية المتزايد عليها . وبعد أن حققت الحكومة الأردنية أهدافها من مؤتمر أريحا وما تلاه من مؤتمرات ، حاولت الحصول من جهة أخرى على تفويض رسمي من الحكومة العراقية يخولها حق المفاوضة عن المنطقة العراقية في فلسطين من خلال تسليم مواقع الجيش العراقي للقوات الأردنية ، وهو ما تم بالفعل تمهيداً للتفاوض مع اليهود نيابة عن الجانب العراقي . ويعود سبب انسحاب القوات العراقية الى رغبة الحكومة العراقية في تمرير سياسية الحكومة الأردنية الهادفة الى تحقيق الوحدة بين الضفتين ، إضافة الى حماية الجيش العراقي من أية اعتداءات إسرائيلية محتملة [2] .

* استمرار الجهود الأردنية للاتحاد مع العراق :-

في ٢٤ – أبريل/١٩٥٠ م وافق مجلس الأمة الأردني على الوحدة التامة بين الضفتين واتحادهما في دولة واحدة هي " المملكة الأردنية الهاشمية " ، وبعد (٣٠) يوم من ذلك التاريخ طرح الأردن موضوع الاتحاد بين الأردن والعراق أثناء زيارة وزير الداخلية العراقي (صالح جبر) الى الأردن في ٢٣/ مايو /١٩٥٠ م ، وقام الأردن بعد (١١) يوم (في ٢/يونيو/١٩٥٠م) بإرسال صيغة مقترحة من قبله للاتحاد مع العراق[3] .

وفي اليوم الرابع من زيارة قام بها الملك عبد الله الى بغداد في أواخر صيف عام ١٩٥١ م أرسل الملك عبد الله رسولاً لتوجيه دعوة الى توفيق السويدي (وزير الخارجية العراقي) والذي يقول " ... عندما حضرت قام الملك عبد الله الى باب الغرفة وأغلقه ثم " قال لي الملك عبد الله في حديث خافت ورأسه مطرق الى الأرض .. لقد فكرت طويلاً ورأيت أن مصلحة الأردن لن تكون إلا في اتحاد مع العراق " وقدم الأمير للسويدي (ثمانية) بنود مقترحة لاطلاع المسؤولين العراقيين عليها ، واطلع السويدي الأمير عبد الإله عليها وأكد له أن الملك يرغب بكل وضوح أن يكون فيصل الثاني ولياً لعهد الأردن على أن يصبح ملكاً للعراق والأردن بعد وفاة الملك عبد الله ، عندها قال الأمير للسويدي حاول أن تضع مشروعاً للاتحاد يكون منسجماً مع الشروط الضرورية التي ذكرتها لك [4] . بسبب استقالة السويدي[5] ، قام الملك عبد الله بالاستعانة بقوى عربية لها نفوذها لكي تضمن لمشروع الاتحاد النجاح فاتصل بالزعيم اللبناني "رياض الصلح" ودعاه لزيارة عمان ، وعند حضوره وطلب الملك عبد الله إليه طرح موضوع الاتحاد على الحكومة العراقية إلا أن اغتيال الصلح في عمان بتاريخ ١٦/يوليو/١٩٥١م حال دون ذلك ، وبعد (٤) أيام اغتيل الملك عبد الله (٢٠/

---

(١) الدجاني ، محمد سليمان (و) الدجاني ، منذر سليمان . المدخل الى النظام السياسي الأردني ، مصدر سابق ص ١٠٠ ، ص ١٠٢ .

(٢) المصدر سابق ص ٥٧ .

(٣) العبداللات ، ارشيد فالح . العلاقات الأردنية – العراقية (١٩٤٦ – ١٩٥٨) ، مصدر سابق ص ٦٩ .

(٤) النشاشيبي ، ناصر الدين . ماذا جرى في الشرق الأوسط ، منشورات المكتب التجاري ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٢ ، ص ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢.

(٥) المصدر السابق ص ٣٦٤ ، ص ٣٦٥ ، وانظر موسى ، سليمان ، صفحات من تاريخ الأردن الحديث ، أضواء على الوثائق البريطانية (١٩٤٦-١٩٥٢) مصدر سابق ص ٢١٤ .

يوليو/١٩٥١) . ومن خلال ذلك يمكن القول أن السياسة الخارجية الأردنية في عهد الملك عبد الله وخصوصاً بعد علم ١٩٣٣م (وفاة الملك فيصل الأول) ، كانت تهدف الى ربط العراق بالأردن بداية ثم تحولت الى ربط الأردن بالعراق في أواخر عهده وذلك بسبب تصلب الأمير عبد الإله والسياسيين العراقيين إضافة الى ضغط مسألة الوراثة على العرش الأردني التي كانت تقلق الملك عبد الله كثيراً مما جعله يؤكد أن مصلحة الأردن لن تكون إلا بالاتحاد مع العراق لذا وفي اجتماعه مع توفيق السويدي قال الملك "هناك يا بلشا أكثر من سبب يحملني على الاعتقاد بان العناية الإلهية قد أرادت أن تحرمني من ذرية تستحق أن تتولى العرش من بعدي ... " [١]. ويذكر طه الهاشمي في مذكراته بأنه سأل نوري السعيد عما دار في اجتماعه مع الملك عبد الله والوصي (عبد الإله) قبل (٥٢) يوم من اغتيال الملك ، فأخبره بأن الملك يريد ترك حكم بلاده بعد موته الى العراق مما دعا نوري السعيد الى أن يطلب من الملك تغيير دستور بلاده بحيث يصبح الأردن ملكاً للعراق بعد وفاته [٢] .

* الملك طلال والسياسة الأردنية تجاه العراق :-

في ٦ /سبتمبر/١٩٥١ م نودي بالأمير طلال ملكاً دستورياً على البلاد وكان يعتبر جلالته رمزاً للمقاومة البريطانية في الأردن إضافة الى أنه يمثل التيار المتعاطف مع مصر وسوريا والسعودية، بالرغم من صلاته العائلية بالأسرة الهاشمية في العراق والتحاقه بالكلية العسكرية العراقية لمدة ستة أشهر في عام ١٩٣١م وخدمته في الجيش العراقي [٣].ولذلك يمكن القول أن تتويج الملك طلال قد اضعف من فرص تحقيق الاتحاد بين الأردن والعراق في تلك المرحلة وضمن ظروفها الموضوعية .

فبعد (١٢) يوم من التتويج وفي جلسة مشتركة لمجلسي النواب والأعيان أعلن توفيق أبو الهدى (رئيس الوزراء) " قوله لقد كان هناك تفكير في موضوع التاج لم يعد له محل اليوم ... " [١] . ووصف أبو الهدى المشروع العراقي الاتحادي بأنه " عديم الفائدة " من خلال قوله بأنه " لم يُقدَّم الى حكومته أي مشروع يمكن السير عليه " [٢] هذا بالإضافة الى صدى الزيارة التي قام بها الملك طلال الى المملكة العربية السعودية بعد (٦٧) يوم من توليه السلطة في (١٠/نوفمبر/١٩٥١) والتي أثارت حفيظة الأمير عبد الإله ، وما لهذه الزيارة من دلالات سياسية، مما يعني موضوعياً على الأقل – الابتعاد عن السياسة العراقية ، ولكن المحاولات العراقية وجدت فرصة نجاحها الحقيقية في منتصف مايو /١٩٥٢ عندما تدهورت صحة الملك ورأى الأطباء ضرورة سفره للخارج فسافر الى باريس في ١٩/مايو/١٩٥٢ [٣]. عندئذ قام الأمير عبد الإله بعد أقل من أسبوعين من سفر الملك طلال بزيارة الى عمان محاولاً وضع الأمير زيد بن الحسين (عم الملك طلال) في مجلس الوصاية ، ويمكن هنا للمحلل أن يقارب تاريخياً بين مسألة الوصاية في الحكم الهاشمي في العراق والأردن – وذلك في محاولة للعمل على اتحاد الأردن والعراق ولكنه فشل فشلاً ذريعاً في مهمته بسبب تصدي توفيق أبو الهدى (رئيس الوزراء الأردني) لمحاولته [٤] – وهو ذات السلوك الذي قام به نوري السعيد أمام الأمير عبد الله في طلبه الوصاية على عرش العراق – وبقيت المسألة دون حسم حتى

---

(١) المصدر السابق ص ٣٥٩ ،

(٢) الهاشمي ، طه . مذكرات طه الهاشمي (١٩٤٢م- ١٩٥٥م) الجزء الثاني ، مصدر سابق ، ص ٣٣٧ .

(٣) أبو دية، سعد (و) الدروع ، قاسم . طلال بن عبد الله قائد أول ثورة بيضاء ، المكتبة الوطنية ، الطبعة الأولى ١٩٩٦ م ، ص ٢٥ – ٣٥ .

١١/أغسطس/١٩٥٢ م عندما قرر مجلس الأمة الأردني في جلسته الطارئة التي عقدت بناء على طلب حكومة أبو الهدى واستناداً الى الدستور أنهاء ولاية الملك طلال والمناداة بولي عهده الأمير حسين ملكاً دستورياً على البلاد وتم تعيين مجلس وصاية بناء على قرار توفيق أبو الهدى[٥]. ولم يستمر حكم الملك طلال سوى (٣٤٠) يوم .

*** السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق في عهد جديد :-**

وفي ٢/مايو/١٩٥٣ أقسم الأمير حسين اليمين الدستورية أمام مجلس الأمة الأردني ، وتسلم بذلك سلطاته الدستورية – وهو ذات اليوم الذي تسلم فيه الأمير فيصل سلطاته الدستورية في العراق ، وذلك على الرغم من أن عمر الحسين لم يزد عن السابعة عشرة والنصف [٦]. وبعد أن تم تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة فوزي الملقي قام الملتقي بإبلاغ القائم بالأعمال العراقي في عمان " ... أن من سياسة وزارته تقوية العلاقات بين الأردن والعراق وإعادتها الى ما كانت عليه سابقاً " [٧]. ويبرز ذلك بوضوح من خلال (٦) وزراء في الحكومة الجدية من دعاة تقوية العلاقات الأردنية العراقية .

وبعد (٥٧) يوم من تسلمه سلطاته الدستورية (في ٢٧/ يونيو/١٩٥٣) قام الملك حسين بزيارة الى بغداد ، إلا أن هذه الزيارة لم تحقق غايتها إذ رفضت الحكومة العراقية طلباً أردنياً برفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين الى مستوى سفارة [*] كما أنها أوضحت للجانب الأردني بأنه لا رغبة لديها في أن تكون هناك علاقة مالية خاصة مع الأردن وأنها سوف تساعد الأردن مالياً بالمشاركة مع الدول العربية الأخرى [٨]. ويعود ذلك الى طبيعة العلاقة الشخصية السلبية بين الأمير عبد الإله الذي كان يحكم العراق فعلياً الملك حسين وكذلك طبيعة العلاقة غير الودية بين نوري السعيد وتوفيق أبو الهدى .

*** السياسة الخارجية الأردنية تجاه حلف بغداد :-**

عزمت الحكومة العراقية بعد عدة أشهر على الدخول في حلف عسكري ضد الاتحاد السوفيتي يشترك معها فيه كل من تركيا وإيران وباكستان وبريطانيا ، ومن أجل إقناع الدول العربية بالحلف الجديد قام الملك فيصل الثاني في ١٨/ نوفمبر/١٩٥٤ م بزيارة الى عمان وقد وصفت تلك الزيارة بأنها " ذات طابع استكشافي " [٩] .

وقبل (١٠) أيام من توقيع الاتفاق العراقي التركي (١٤/فبراير/١٩٥٥م) قام الملك حسين بزيارة الى بغداد اطلع خلالها على وجهة النظر العراقية حول المشروع الدفاعي بين العراق وتركيا وعلى الموقف السياسي ، كذلك أثار الملك مسألة توسيع رقعة التعاون بين البلدين وتنفيذ برنامج المساعدات التي وعد العراق بتقديمها للأردن خلال

---

(١) العبداللات ،أرشيد فالح . العلاقات الأردنية – العراقية (١٩٤٦ – ١٩٥٨) ، مصدر سابق ص ٨٣ .

(٢) المصدر السابق ص ٨٤ .

(٣) أبو دية، سعد (و) الدروع ، قاسم . طلال بن عبد الله قائد أول ثورة بيضاء ، مصدر سابق، ص ٥٣ .

(٤) العبداللات ، ارشيد فالح . العلاقات الأردنية – العراقية (١٩٤٦–١٩٥٨)مصدر سابق، ص ٩٩، ص١٠٠ .

(٥) العبداللات، ارشيد فالح . العلاقات الأردنية–العراقية (١٩٤٦–١٩٥٨)مصدر سابق ص ١٠٢، ص ١٠٣ .

(٦) الحسين بن طلال ، مهنتي كملك – أحاديث ملكية ، نشرها بالفرنسية فريدون صاحب جم ، ترجمة د. غازي غزيل ، مؤسسة مصري للتوزيع والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧ ، ص ٥٧ .

(٧) العبداللات ، أرشيد فالح . العلاقات الأردنية – العراقية (١٩٤٦ – ١٩٥٨) مصدر سابق ص ١٠٧ ص ١٠٩ .

(*) وبقيت الأمور حتى ١٩٥٦/١/٢٠ عندما رفع التمثيل الدبلوماسي الى مستوى سفارة .

(٨) المصدر السابق ، ص ١٠٩ .

(٩) العبداللات ، ارشيد فالح . العلاقات الأردنية – العراقية (١٩٤٦–١٩٥٨م) ، مصدر سابق ، ص ١١٢ .

محادثات سابقة، وفي ٣٠/نوفمبر/ ١٩٥٥ اوفدت الحكومة الأردنية وفداً الى بغداد ، وجرت محادثات رسمية أسفرت عن موافقة الحكومة العراقية على دفع حصة العراق البالغة (٦٢٥) ألف دينار لتمويل مشروع البوتاس ودفع مليون دينار كسلفة للحكومة الأردنية كما تبرع العراق بـ (١٠٠) ألف دينار للحرس الوطني[١] وعندما بدا كل شيء جاهزاً لانضمام الأردن الى الحلف تقدم سعيد المفتي (رئيس الوزراء) باستقالته على إثر استقاله أربعة من وزرائه [٢] ومن ثم تولى سقوط الحكومات التالية حتى عُهِدَ بالوزارة الى سمير الرفاعي بتاريخ ٨/يناير/١٩٥٦ م الذي عمل على تهدئة الأوضاع الداخلية والخارجية وهو ما يبرز دور المتغير المجتمعي في تلك المرحلة في التأثير على صانع القرار السياسي الخارجي الأردني وتوجيه السياسة الخارجية الأردنية .

بعد انتهاء أزمة السويس طالبت الحكومة الأردنية الجديدة برئاسة سليمان النابلسي وفي ٢٦/ نوفمبر ١٩٥٦م وبمذكرة رسمية الحكومة العراقية بسحب قواتها العسكرية من الأردن بأسرع ما يمكن. مما أحرج الحكومة العراقية التي قبلت الأمر على مضض ، وقد أثار موقف الحكومة الأردنية غضب عدد النواب العراقيين ، فتقدم خمسة عشر منهم بعريضة مطالبين فيها بإلحاق المملكة الأردنية بالعراق ، واعتبارها اللواء الخامس عشر من ألوية العراق الامر الذي أثار حكومة النابلسي ، والنابلسي شخصيا الذي شن هجوماً شديداً، تعرض فيه للحكومة العراقية ونوري السعيد ووصفها بأنها حكومة " تعيسة " وأنه يأمل أن يتحرر العراق من كابوسها مما دعا السفير العراقي في عمان الى تقديم مذكرة احتجاج شديدة اللهجة الى الحكومة الأردنية ، وطلب مقابلة الملك حسين واطلاعه على حقيقة الأمر [٣]

وبعد اقالة حكومة النابلسي وجه الملك حسين أنظاره صوب بغداد من جديد ففي ٢٢/ يونيو / ١٩٥٧م، قام بزيارة رسمية إليها يرافقه رئيس الوزراء (إبراهيم هاشم). ودارت مباحثات بين الوفدين الأردني والعراقي الذي كان برئاسة على جودت الأيوبي (رئيس الوزراء العراقي)، وانتهت الى اتفاق وجهات النظر وسارت العلاقات الأردنية العراقية في طريق التعاون والتقارب قبل الإعلان عن ميلاد " الاتحاد العربي " [٤] وعند هذه المرحلة يقول شوادران أن " أفضل مركز حققه الأردن كان من عام ١٩٥٢م-١٩٥٧م حيث أن الملك حسين في هذه الفترة هادن كلاً من الرياض والقاهرة ، وقام في هذه الفترة بتعريب الجيش وطرد قائده جلوب ، والغى المعاهدة مع بريطانيا ورفض الدخول في حلف بغداد " [٥] .

وبعد (٩) أيام من اعلان الوحدة بين مصر وسوريا " الجمهورية العربية المتحدة " وفي ١٠/ فبراير قام الملك فيصل بزيارة الى الأردن وتم الاتفاق بشأن موضوع حلف بغداد على أساس " أن تكون المعاهدات والمواثيق والاتفاقات الدولية التي سبق أن ارتبطت بها كل من الدولتين - قبل الاتحاد بينهما - مرعية بالنسبة الى الدولة التي عقدتها وغير ملزمة للدولة الأخرى " [٦] .

---

(١) العبداللات ، ارشيد فالح . العلاقات الأردنية - العراقية (١٩٤٦-١٩٥٨) ، مصدر سلق ص ١١٦ ، ص ١١٧ .

(٢) لنت ، جيمس . الحسين سيرة حياة ، المصدر السابق ص ٦٦ .

(٣) الدجاني ، محمد سليمان (و) الدجاني، منذر سليمان . "المدخل الى النظام السياسي الأردني" ، مصدر سلق ص ٣٩١ .

(٤) العبداللات ، ارشيد فالح . العلاقات الأردنية - العراقية (١٩٤٦-١٩٥٨) ، مصدر سابق ص ١٢٧ ، ص١٢٦ .

(٥) Shwadran , Benjamin (Hussein Between Qasim and Nasir) , July 1958 – December 1960 Middle Eastern Affairs , Vol XI – No 11. 1960 . P 330.

(٦) العبداللات ، ارشيد فالح . العلاقات الأردنية العراقية (١٩٤٦ - ١٩٥٨) ، مصدر سابق ص ١٢٩ .

وبعد انتهاء المحادثات تم الاتفاق على قيام الاتحاد العربي بين الدولتين اعتباراً من ١٤/ فبراير/١٩٥٨ - أي بعد أقل من أسبوعين على قيام الجمهورية العربية المتحدة - وجاءت الاتفاقية من (١٢) مادة تم فيها الاتفاق على إنشاء اتحاد عربي بين المملكتين (الأردن والعراق) ويكون باب الانضمام مفتوحاً أمام بقية الدول العربية ، كذلك فقد نص الاتفاق على احتفاظ كل من المملكتين بشخصيتها الدولية المستقلة وسيادتها على أراضيها وتنفيذ كافة الإجراءات لتوحيد السياسة الخارجية والعسكرية والثقافية والجمركية وتشكيل حكومة اتحادية تتولى شؤون الاتحاد [١] .

ومما يذكر أن الوثائق البريطانية تؤكد أن تأسيس الاتحاد العربي كان ردة فعل لقيام الجمهورية العربية المتحدة [٢] . وعن ذلك يقول ناصر الدين النشاشيبي " وقد قيل من مصادر موثوقة مطلعة أن نوري السعيد لم يرض بإقامة الاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن إلا بعد محادثات ومشاورات سياسية طويلة تعهدت بريطانيا أن تضم الكويت الى هذا الاتحاد بحيث تضمن للأردن "مورداً مالياً من شأنه أن يخفف الحمل عن العراق" [٣] .

وفي ١٤/ يوليو /١٩٥٨ م قادت حركة الضباط الأحرار - بمساندة الشيوعيين والبعثيين - وبقيادة الزعيم عبد الكريم قاسم والعقيد عبد السلام عارف والفريق نجيب الربيعي تحركاً عسكرياً ضد القصر أطاح بالنظام الملكي ، وبعد نجاح الحركة أعلن قادتها ولادة الجمهورية العراقية وانهارت بذلك المملكة العراقية بعد ما تم القضاء على الهاشميين [٤]. وفي اليوم التالي للانقلاب أعلن العراق انسحابه من ميثاق الاتحاد العربى [٥] والذي لم يكن سوى اتفاق عائلي نخبوي موجه من قمة الهرم في البلدين الى القاعدة ولم يكن يتمتع بتأييد الرأي العام في البلدين وهذا ما يفسر سرعة انهياره فعلياً بعد أقل من (١٥٢) يوماً من إنشائه . علماً بأن الملك حسين قد قام بتحذير الملك فيصل من احتمال حدوث انقلاب في العراق، وذلك من خلال الفريق "رفيق عارف" [٦] .

*** خاتمة :-**

وبنهاية النظام الهاشمي في العراق تنتهي مرحلة تاريخية هامة من السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق تميزت باهتمام صانع القرار السياسي الخارجي الأردني بالعلاقة مع العراق ، بل والعمل على تحقيق نوع من العلاقة أو الرابطة " القانونية " به تجلت في " الاتحاد العربي " ، لكون العراق يشكل العمق الاستراتيجي الأردني في ظل توتر العلاقات مع جميع الدول المجاورة الأخرى ، ولكن العلاقة مع العراق لم تكن في عهد الملك طلال كما كانت في عهد أبيه حيث تميزت بالتوتر الشديد وإن كان ذلك بسبب توجه السياسة الخارجية الأردنية نحو الدول العربية الأخرى وابتعاد الملك طلال عن السياسة العراقية ويمكن القول أن فتور العلاقة قد استمر طول (٣٤٠) يوم وهي مدة حكم الملك طلال . إلا أن الملك حسين بعد توليه الحكم قد اخذ بنهج سياسة جده الملك عبد الله في علاقته مع العراق وصولاً الى الاتحاد العربي والذي تحقق في عهده بالرغم من فشل مساعي الملك عبد الله الطويلة لتحقيق ذلك . ولم تشهد العلاقات الأردنية العراقية أي توتر في هذه المرحلة سوى في عهد حكومة سليمان النابلسي والتي لم تستمر سوى (١٦٤) يوم في منصبها ...

---

(١) الجريدة الرسمية (الأردنية) ، العدد (١٣٧٧) في ١٩٥٨/٣/٣١ (دستور الاتحاد) ، ص ٤٠٣ ، ص ٤١٣ .

(٢) لورنس ، هنري . "اللعبة الكبرى" ، الشرق العربي المعاصر ، والصراعات الدولية ، مصدر سلق ص ١٨٥.

(٣) النشاشيبي ، ناصر الدين . ماذا جرى في الشرق الأوسط ، مصدر سابق ص ٥٢.

(٤) الشناق ،عبد المجيد . التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية - السورية، منشورات لجنة تاريخ الأردن ، ١٩٦٦ ، ص ٢٧٨.

(٥) المصدر السابق ص ٢٧٩.

(٦) ابن طلال ، الحسين ، مهنتي كملك ، أحاديث ملكية ، مصدر سابق ص ١٤١ ، ص ١٤٢.

المبحث الثالث

السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق " ١٩٥٩ - ١٩٨٩ "

*** مقدمة :-**

يتناول هذا المبحث في هذه المرحلة توجهات السياسية الخارجية الأردنية خلال العقود الثلاثة الأولى من عمر الجمهورية العراقية ، والتي تراوحت بين المد والجزر ، مستندة في ذلك الى طبيعة العلاقة بين الملك حسين ، وقمة الهرم السياسي في العراق ومتأثرة بالعديد من الأخطار التي كانت تواجه الأمة العربية.

ففي ثورة ١٤/يوليو/١٩٥٨ فقد الأردن عدداً من كبار رجالاته منهم إبراهيم هاشم ، وسليمان طوقان وخلوصي الخيري [١]. إضافة الى فقدان الهاشميين في الأردن لأبناء عمومتهم في العراق وخسارة حليف استراتيجي ضمن المعادلة الإقليمية آنذاك ، إذ أعلن العراق في اليوم التالي للثورة انسحابه من ميثاق الاتحاد العربي [٢]." وعلى حين غرة وجد الأردن نفسه وحيداً وعرضة للخطر أكثر من أي وقت مضى إذ اصبح يواجه دولتين مجاورتين تعملان على إسقاط نظام الحكم فيه" [٣]. وهما سوريا "الجمهورية العربية المتحدة " والعراق .. فقد كان مقرراً للقطاعات العسكرية العراقية التي قادت الانقلاب التوجه الى الساحة الأردنية ولكن أعضاء حركة الضباط الأحرار " عدلوا عن ذلك [٤]. وانعكس ذلك الوضع الإقليمي على الأردن الذي كان على حافة الهاوية أو في أحسن الأحوال في منتهى الخطورة والحرج [٥]. وعن تلك المرحلة يقول الملك الحسين " من الصعب على الذين لم يزورا الأردن أن يتصورا مقدار الآلام التي قاسيناها طوال ذلك الصيف الفاجع من عام ١٩٥٨م ، كانت الأخطار المهددة تحوم فوق بلادنا ، لم يكن لطرقا منفذ على العالم الخارجي [٦] . وفي ذات يوم الثورة خاطب الملك حسين الشعبين الأردني والعراقي قائلاً " إن الفتنة التي حدثت في بغداد من بعض الفئات والعناصر المأجورة .. إنها تهدف الى نشر الفوضى وإشاعة الإلحاد والقضاء على الأمجاد التليدة " [٧]. وفي ١٦/يوليو استدعى الحسين القائمين بالأعمال البريطاني (هيث ملسون)، والأمريكي (توماس رايت) ، وأبلغ الحسين المفوضين بالوضع مما دعاهم للقول ، باحتمال أن تقوم بريطانيا بإرسال جيش وأن تقوم أمريكا بتقديم الوقود والدعم اللوجستي .. "[٨]. وبناء على ذلك

---

(١) Tal Lawrance , " Britain and the Jordan Crisis of 1958 " , Middle Eastern Studies , Vol. 31. No.1, (January 1995) PP.43.

(٢) الشناق ، عبد المجيد . التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية – السورية ، مصدر سابق ص ٢٧٩.

(٣) الماضي ، منيب (و) موسى، سليمان . تاريخ الأردن في القرن العشرين (١٩٥٨ -١٩٩٥م) ، مصدر سابق ص ١٨.

(٤) الشناق ، عبد المجيد . التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية – السورية ، مصدر سابق ص ٢٧٨ .

(٥) لنت ، جيمس . الحسين سيرة حياة ، مصدر سابق ص ١١٦ .

(٦) الحسين بن طلال ، مهنتي كملك ، أحاديث ملكية ، مصدر سابق ص ١٤٥-١٤٨ .

(٧) خطاب الحسين الى الشعبين الأردني والعراقي والأمة العربية بمناسبة انقلاب عبد الكريم قاسم في العراق يوم ١٤/٧/١٩٥٨م ، أنظر خمسة وعشرون عاماً من التاريخ ، مجموعة خطب جلالة الملك الحسين بن طلال المعظم (١٩٥٣-١٩٧٧) الجزء الأول ، شركة سمير مطاوع للنشر والعلاقات العامة، لندن ٢٢٩ .

(٨) Lawrance Tal , " Britain and the Jordan Crisis of 1958 " P 45 .

قدمت قوات بريطانية الى الأردن بلغ حجمها (٢٠٠٠) جندي مظلي [١]. وقد رأى غازي القصيبي السفير السعودي في لندن في ذلك مفارقة كبيرة تكمن في أن الملك حسين هو أول زعيم دولة عربية تستدعي قوات أجنبية لحماية مملكته في حين كان من أشد معارضي الوجود الأجنبي في أزمة الخليج بعد (٣٢) عام من تلك الأزمة [٢].

وعلى أثر الانقلاب أمر الملك حسين الشريف ناصر بن جميل ليقود لواء لشن هجوم معاكس ضد الثوار [٣] . ولكن عندما اتضح نجاح الانقلاب تماماً وجد الحسين أن من العبث إرسال قوات عسكرية الى العراق دون معلومات استخبارية صحيحة . وفي ذلك يقول الملك حسين " نحن لا نعرف كيف جرت الأمور حقيقة في العراق وبذلك من الصعب أن نتمكن من السماح لأنفسنا بإرسال قوات هناك " [٤] .

ويقول " لم يكن الجيش العربي الأردني أبداً متحمساً حماسته وتصميمه آنئذ "[٥]. إضافة الى اقتناع الملك حسين الشخصي بأن الثورة في العراق كانت "شعبية" وفي ذلك يقول رفضنا التدخل لأننا " لسنا شعباً تواقاً الى أن يفرض نفسه على الآخرين ، فإذا كان شعب العراق قد صمم على اختيار أسلوب آخر لحياته ، فله أن يتكبر أمره بنفسه ، مهما كانت وجهة نظرنا إزاء ذلك" وأضاف " ربما بادرنا الى العمل فيما بعد إذا ما طلب إلينا التدخل ولكن ليس قبل ذلك ... "[٦].

وفي ٣١/ يوليو ، اخبر جونستون (السفير البريطاني في عمّان) الحسين "بأن بريطانيا وأمريكا قد خططتا للاعتراف بالنظام العراقي الجديد ، بشكل رئيسي لأسباب اقتصادية " ، مما دعا الحسين الى التأكد من عدم جدوى إبقاء الاتحاد العربي بعد الآن ... " [٧]. وفي ١٢/ أغسطس أعلنت الحكومة الأردنية إلغاء الاتحاد الفيدرالي بين العراق والأردن [٨] رسمياً ، والذي لم يستمر سوى (١٨٠) يوماً أو ستة أشهر ...

<u>* عودة العلاقات الأردنية – العراقية :-</u>

وأثناء زيارة الملك حسين الى نيويورك في أكتوبر/١٩٦٠ ، وافق الملك على إعادة العلاقات مع العراق .. وفيما بعد قال الحسين أنه رأى أن يجعل واجبه نحو وطنه وأمته فوق عواطفه ومشاعره الخارجية " [٩] . وابرق الملك الى عمان بموافقته تلك ، ولم تلبث حكومة العراق أن قررت فتح طرق النقل البرية والجوية واستئناف الاتصالات الهاتفية والبرقية والبريدية مع الأردن (في ٢٠/أكتوبر/١٩٦٠م) بعد انقطاع استمر لأكثر من عامين ، و سرعان ما تبادلت الحكومتان تعيين السفراء . ومن ذلك يبرز مدى قدرة السياسة الخارجية الأردنية على التفريق بين الموقف من جهة والمصلحة من جهة أخرى ، وهذا ما يفسر مرونة السياسة

---

(١) ابن طلال ، الحسين ، مهنتي كملك ، أحاديث ملكية ، مصدر سابق ص ١٥٠ ، ص ١٥١ .

(٢) القصيبي ، غازي . " أزمة الخليج محاولة للفهم "، دار الساقي (لندن) الطبعة الثانية ١٩٩٢ ، ص ٧٣، ص ٧٤ .

(٣) Tal , Lawrance , Britain and Crisis of 1958 " . P 43

(٤) ابن طلال ، الحسين ، مهنتي كملك ، أحاديث ملكية مصدر سابق ص ١٤٤ .

(٥) Tal , Lawrance , Britain and Crisis of 1958 " . P 43.

(٦) الحسين بن طلال ، مهنتي كملك ، أحاديث ملكية ص ١٤٤ .

(٧) Tal , Lawrance , Britain and Crisis of 1958 " . P 43.

(٨) الدجاني ، محمد سليمان (و) الدجاني، منذر سليمان ، المدخل الى النظام السياسي الأردني، مصدر سابق، ص ٣٩٢ ، ص ٣٩٣

(٩) الماضي ، منيب (و) موسى، سليمان. تاريخ الأردن في القرن العشرين (١٩٥٨-١٩٩٥) مصدر سابق، ص ٤٥، ص ٤٦ .

الخارجية الأردنية ومدى قدرتها على التأقلم مع الحدث ، وعدم التقوقع والجمود والتمسترس خلف المواقف الجامدة .

ولكن الملك حسين ورغم إيجابيات الانفتاح على العراق التي قدمت للسياسة الأردنية مرونة افضل في الصمود أمام الخطر الداهم من الجمهورية المتحدة ، لم يكن مرتاحاً من سياسة عبد الكريم قاسم "الفلسطينية" خاصة أنه طالب بخلق كيان فلسطيني "مستقل" [١] إذ حرض قاسم الفلسطينيين ضد الهاشميين باستمرار وأكد بأن فلسطين يجب أن تتحرر على أيدي أبنائها وأن العراق دوماً جاهد لتدريب الفلسطينيين وتمويلهم بالأسلحة والمعدات [٢]. ولم تستمر العلاقات الأردنية – العراقية سوى أشهر قليلة حتى تعكرت العلاقات بين الأردن والعراق بسبب الكويت اثر موافقة بريطانيا على إنهاء معاهدة الحماية التي كانت قد عقدتها قديماً مع الكويت ، ثم إعلان استقلال الإمارة في ١٩/يونيو/١٩٦١م [٣]، لم تكد تمض (٦) أيام على إعلان الاستقلال [٤]. حتى أعلن اللواء عبد الكريم قاسم الرئيس العراقي في مؤتمر صحفي " أن الكويت جزء من العراق وأن حكومته تسوي ضم الكويت الى بلاده ، وأنه سيصدر مرسوم جمهوري بتعيين شيخ الكويت قائمقام لها" [٥]. وفي وجه هذا التهديد بادر أمير الكويت الى الاستعانة ببريطانيا التي قامت بإرسال ثلاث سفن حربية مع قوة مشاة بحرية قدمت من هونج كونج [٦]. وتنادت الدول العربية الأخرى للعمل على معالجة الوضع الذي نتج عن تهديدات التواجد الأجنبي في الأراضي العربية ، ونتيجة للاتصالات قررت أكثرية الدول العربية قبول الكويت عضواً في جامعة الدول العربية (في ٢٠/يوليو/١٩٦١م) بناء على موافقة (٨) دول عربية من بينها الأردن واعتراض العراق واليمن. وقد وافقت (٥) دول عربية على إرسال وحدات من قواتها العسكرية للحلول مكان القوات البريطانية ، كان من بينها الأردن [٧]. وفي سبتمبر/١٩٦١ م احتشدت القوات العربية في الكويت ومن جملتها القوة الأردنية المكونة من (٣٠٠) رجل وبقيت نحو سنة ونصف حتى انسحاب القوات العربية في فبراير ١٩٦٣ [٨] . وفي ذلك ما يشكل مقاربة تاريخية للموقف الأردني من أزمة الخليج عام ١٩٩٠والمطالبة بسحب القوات الأجنبية وانتشار قوات عربية مكانها ..

وفي أثناء الأزمة اتخذ مجلس الوزراء الأردني قراراً بإقامة علاقات دبلوماسية مع الكويت بدرجة سفارة (في ٨/أكتوبر/١٩٦١م) . على الرغم من تهديد وزير الخارجية العراقي آنذاك بأن بلاده ستعيد النظر في علاقاتها مع أية دولة تقيم علاقات دبلوماسية مع الكويت كما أن العراق اعترض على قرار دول الجامعة بإرسال قواتها الى الكويت ، وذلك لأن القرار لا يحظى بالإجماع المنصوص عليه في الميثاق ، وحسب المادة

---

(١) الشناق ، عبد المجيد . التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية – السورية" ، مصدر سابق ، ص ٢٩٤ .

(٢) Shwadran , B (Hussain Between Qasim and Nasir P. 330 .

(٣) العنزي ، عبد الله مشعل . " نشأة الكويت السياسية والادعاءات العراقية "، مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت ، المجلد (٢٤) العدد (٢) صيف ١٩٩٦ م ص ٢٨ .

(٤) المصدر السابق ، ص ٢٨ .

(٥) الشناق ، عبد المجيد . " التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية – السورية ، مصدر سابق ، ص ٢٩٧ .

(٦) العنزي ، عبد الله مشعل . " نشأة الكويت السياسية والادعاءات العراقية "، مصدر سابق ، ص ٢٩ .

(٧) خطاب العرش السامي للملك حسين في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة السادس في ١٩٦١/١١/١ أنظر خطب العرش السامي في افتتاح دورات مجالس الأمة ١٩٥٣-١٩٩٦ ، دائرة المطبوعات والنشر الجزء الأول ١٩٩٧ ص ٨٥ .

(٨) ماضي ، منيب (و) موسى ، سليمان . "تاريخ الأردن في القرن العشرين" (١٩٥٨-١٩٩٥) ، مصدر سابق، ص ٤٧ .

(٦) منه . ولذلك بادر العراق بقطع علاقاته مع الأردن في (١٨/ يناير/١٩٦٢م) . فغادر وصفي التل بغداد [١] . وعندما اندلعت ثورة اليمن (٢٧) سبتمبر/١٩٦٢) اعترف العراق بالنظام الجديد وأعلن عدم تدخله في شؤون اليمن الداخلية بينما احتفظ الأردن باعترافه بالنظام الأمامي [٢] .

*** الموقف الأردني من انقلاب عام ١٩٦٣م :-**

وفي ٨/ فبراير/١٩٦٣ م وقع انقلاب عسكري ضد نظام حكم اللواء عبد الكريم قاسم وتم إعدام قاسم ، وكان الانقلاب بقيادة عدد من ضباط حزب البعث بالاشتراك مع العقيد عبد السلام عارف ، واعتبر الأردن الانقلاب حركة داخلية تخص أهل العراق وحدهم فاعترف بنظام الحكم الجديد بعد يومين من وقوعه (في ١٠/فبراير) [٣]. وهذا يؤشر على أن تحولاً كبيراً حدث في السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق مقارنة بالفترة السابقة . وفي أكتوبر/١٩٦٣ م اعترف الحكم الجديد في العراق بالكويت [٤] وفي كانون ديسمبر/١٩٦٣ م أثناء عقد مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة حضر كل من الملك حسين وكذلك الرئيس العراقي الجديد (عبد السلام عارف) الذي وصل الحكم قبل (١٠) أشهر ولم يحدث لقاء رسمي بين الزعيمين ، وذلك لاعتقاد الأردن والملك حسين بمسؤولية الرئيس عارف ذاته عن مقتل العائلة المالكة في العراق عام ١٩٥٨م وفي مؤتمر القمة العربي الثاني في الإسكندرية في شهر سبتمبر/١٩٦٤، تسامى جلالة الحسين فوق مشاعره الشخصية واجتمع مع عبد السلام عارف في لقاءاته أثناء عقد المؤتمر، إضافة الى أن الملك حسين بعث له برقية حافلة بالثناء وذلك في مناسبة احتفال العراق بذكرى الانقلاب الدموي (في ١٤/يوليو/١٩٥٨) والذي أصطبغت فيه يدا عبد السلام عارف بدماء الملك فيصل الثاني ودماء الذين معه أكثر من أي شخص آخر [٥] .

وهذا ما يفسر سياسة الأردن والملك حسين الخارجية تجاه العراق والتي تناهت الى أن الطريق الوحيد لهزيمة الأعداء هو اللقاء معهم ومواجهتهم وهو كما يرى لورنس تال شعور جديد بالواقعية " [٦].

*** حرب عام ١٩٦٧ م :-**

وعندما بدأ نذر الحرب بين العرب وإسرائيل في مايو/١٩٦٧ م انضم الأردن قبل بدء الحرب بـ (٦) أيام الى كل من مصر وسوريا في معاهدة دفاع مشتركة مع الجمهورية العربية المتحدة ، وتبع ذلك انضمام العراق الى الدول الثلاث في اليوم ذاته (٣٠/مايو/١٩٦٧ م) وكانت الحكومة العراقية قد قررت إرسال فرقة مؤلفة من أربعة ألوية الى الأردن بهدف مساعدة القوات الأردنية والاشتراك معها في عمليات الدفاع ضد الهجوم الإسرائيلي المتوقع [٧] . وعن العراقيين يقول جيمس لنت إن العراق هو وحده الذي ساهم مساهمة

---

(١) المصدر السابق ، ص ٤٨ .

(٢) الشناق ، عبد المجيد . " التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية – السورية " ، مصدر سابق ، ص ٣١١ .

(٣) الماضي ، منيب (و) موسى ، سليمان . " تاريخ الأردن في القرن العشرين (١٩٥٨ - ١٩٩٥) " مصدر سابق ، ص ٥٥.

(٤) العنزي ، عبد الله مشعل . "نشأة الكويت السياسية والادعاءات العراقية" ، مصدر سابق ، ص ٣١ .

(٥) الماضي ، منيب (و) موسى ، سليمان . " تاريخ الأردن في القرن العشرين (١٩٥٨-١٩٩٥) " مصدر سابق ، ص ٨٢ .

(٦) Lawrance Tal , " Bitain and Jordan Crisis Of 1958 " , P.46.

(٧) الماضي ، منيب ، (و) موسى ، سليمان ، تاريخ الأردن القرن العشرين (١٩٥٨-١٩٩٥) ، مصدر سابق ص ٩٦ ، ص ٩٧ .

حقيقية في الحرب رغم أن الطائرات الإسرائيلية ألحقت أضراراً كبيرة بالقوات العراقية [1] . ولكن كانت الأسباب الهزيمة أقوى من بواعث النصر .

وفي ٢٣/يوليو/١٩٧٠ م ، أعلن الرئيس عبد الناصر قبول مصر لمبادرة وزير الخارجية الأمريكي روجرز التي أعلنها في ٢٥/يونيو/١٩٧٠ م ، وأعلن الأردن عندئذٍ انسجامه مع سياسة مصر في هذه القضية . إلا أن المنظمات الفلسطينية رفضت ذلك كما رفضه العراق الذي قال عنها بأنها " حلاً تصفوياً " [2]. وعندما بلغت العلاقة بين الحكومة الأردنية والفدائيين حد التوتر الشديد أعلن العراق على لسان وزير خارجيته " أنه استدعى السفير الأردني في بغداد وأبلغه بأنه إذا لم تضع الحكومة الأردنية حداً للتدابير الاستثنائية التي اتخذت بحق الفدائيين والعمل الفدائي فإن الحكومة العراقية والجيش العراقي المرابط على الجبهة الشرقية سيتخذو التدابير الضرورية لحماية العمل الفدائي ". وفي اليوم التالي أدلى حردان التكريتي نائب رئيس الجمهورية العراقية بتصريح صحفي في بيروت قال فيه " أن الجيش العراقي لن يقف مكتوف الأيدي إزاء محاولات ضرب الفدائيين وسيلقن كل من يريد أن يطال من العمل الفدائي درساً لن ينساه " وقال أن الجيش العراقي " عملياً .. باقٍ في الأردن لمساعدة الفدائيين " [3]. ولكن الحكومة العراقية أدركت احتمالات تطور الأحداث فلم تصدر الأمر لقواتها في الأردن ((١٢) ألف مقاتل) بالتدخل الى جانب المنظمات ، وقد جاء ذلك في بيان أصدره مجلس قيادة الثورة العراقي في (٢٦/سبتمبر/١٩٧٠) " إن العراق تعهد بمساعدة المنظمات بالسلاح والعتاد والمال ونفذ ذلك التعهد فعلاً ولكن لا يجوز أن يخوض الجيش العراقي معركة الفدائيين بديلاً عنهم [4].رغم ذلك الموقف فإن المؤرخ سليمان موسى يقول أن القوات العراقية أطلقت النار على الطائرات الأردنية في مطار المفرق " [5]. بعد عمليات شهر يوليو/١٩٧١ بادرت الحكومة العراقية الى الرد بعنف وقامت بإغلاق حدودها مع الأردن يوم ١٨/يوليو/١٩٧١ م وطلبت سحب السفير الأردني من بغداد وفصل الأردن من الجامعة العربية . وبعد (٧) أيام قامت سوريا بإغلاق حدودها مع الأردن وبذلك اصبح الأردن محاصراً بكل ما تعنيه الكلمة من معنى ، وكان ذلك تكرار لما وقع عام ١٩٥٨م، على أن الحصار لم يدم طويلاً بل شهد الوضع تحسناً ملموساً عندما عاد العراق بعد (٩٤) يوماً من إغلاق الحدود الى فتحها والسماح للسيارات الأردنية والمواطنين بالدخول (في ١٩/ أكتوبر/١٩٧١) وذلك بسبب تردي العلاقات العراقية – السورية [6]. ويمكن اعتبار هذه المرحلة بداية لتوصيف العلاقات بين عمان وبغداد بأنها أصبحت – ولو موضوعياً – على حساب العلاقات مع دمشق .

---

(١) لنت ، جيمس . " الحسين سيرة حياة " ، مصدر سابق ص ١٧١ .

(٢) عزمي ، محمود . " الثورة الفلسطينية المسلحة ١٩٦٥-١٩٧١ رؤية نقدية للفكر والممارسة " ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، معهد الانماء العربي ، العدد (٣٣) تموز (يونيو) ١٩٩٠ ص ٦٦ .

(٣) المصدر السابق ص ٧١ ، ص ٧٢ .

(٤) المصدر سابق ص ٧٩، ص ٨٠ .

(٥) الماضي ، منيب (و) موسى سليمان .تاريخ الأردن في القرن العشرين (١٩٠٠-١٩٥٩) ، مصدر سابق ص ٢٧٢ .

(٦) الماضي ، منيب (و) موسى ، سليمان . " تاريخ الأردن في القرن العشرين (١٩٥٨-١٩٩٥) " ، مصدر سابق ص ٢٥٤ ، ص ٢٥٥ .

في ١٥/مارس/١٩٧٢ م أعلن الملك حسين في خطاب له عن مشروع المملكة العربية المتحدة [١]، وقام بإرسال أربعة رؤساء وزارات سابقين الى ملوك ورؤساء الدول العربية لشرح أبعاد المشروع والأسباب التي دفعته الى طرحه ، وكان من المقرر أن يذهب الى العراق السيد عبد المنعم الرفاعي إلا أن العراق رفض استقبال مبعوث الملك. وأعلن رفض المشروع وذكرت وكالات الأنباء - حينها - نبأ مفاده " أن إحدى الدول العربية (العراق) أعلنت رفضها للمشروع بعد ساعة واحدة من إعلانه [٢] .

• حرب أكتوبر ١٩٧٣ م :-

وفي حرب أكتوبر/١٩٧٣م شارك لواء الدبابات الأربعين الأردني الى جانب القوات السورية على الجبهة السورية في الجولان[٣] ، كما شارك الجيش العراقي من خلال الفرق المدرعة الثالثة من جيشه ، وفي١٥/أكتوبر تم تخطيط مشترك بين القوات الأردنية والقوات العراقية للقيام بهجوم معاكس. ضد القوات الإسرائيلية، كما أن الحكومة العراقية ساهمت في استخدام النفط كنموذج فعّال لصالح العرب من خلال سياسة التأميم على الشركات الغربية بسبب موقفها المتضامن مع "العدو". وفي٢١/سبتمبر/١٩٧٣م، عقد مؤتمر جنيف بناءً على قرارات مجلس الأمن (٣٣٨) وقد حضره الأردن بدعوة أمريكية سوفياتية ولم يدع العراق لهذا المؤتمر بسبب موقفه المبدئي المعارض لتلك التسويات .

وفي مؤتمر القمة السابع في الرباط ، وافق الملك حسين على أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد و الشرعي للشعب الفلسطيني في ٢٨/أكتوبر ، إلا أن صدام حسين رئيس الوفد العراقي (نائب رئيس مجلس قيادة الثورة) كان المسؤول العربي الوحيد الذي سجل تحفظه على هذا البند ، وفي ١/سبتمبر/١٩٧٥ م ، ولكن العلاقات الأردنية العراقية بعد أواسط السبعينات طرأ عليها فتور بسبب عمليات منظمة أبو نضال المنشقة عن حركة فتح في عام ١٩٧٣ م والتي مركزها بغداد ، في الساحة الأردنية وقيامها بالعديد من العمليات التي عملت على اهتزاز أسلاك الأمن في الأردن وقد اعترف العديد من منظمي تلك العمليات بأنهم تلقوا تدريباتهم في العراق ثم دخلوا منه الى الأردن [٤] .

وفي ١٩/نوفمبر/١٩٧٧ م وصل السادات في زيارة تاريخية الى القدس [٥]. وفيم قوبلت تلك الخطوة بالاستنكار من جانب العراق وغيره من الدول العربية ، اتسم رد الفعل الأردني الأول على مبادرة الرئيس السادات بأنه كان اكثر حذراً وأقل إدانة وقد كان ذلك يعكس رغبة الملك في الإبقاء على كل البدائل والخيارات مفتوحة أمامه [٦]. وعقب ذلك تنادت الدول العربية الى عقد اجتماع يتم فيه بحث الخطوة المصرية التالية ، وتلقى الأردن دعوة الى الاجتماع الذي سيعقد في طرابلس الغرب ، ولكن الحكومة الأردنية ردّت على الدعوة

---

(١) الهور ، مايز (و) الموسى ، طارق .مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية (١٩٤٧-١٩٨٥) ، دار الجيل ، عمان / الطبعة الثانية ٣١٩٨٦ مصدر سابق ص ١٢٩ .

(٢) الماضي ، منيب (و) موسى ، سليمان . تاريخ الأردن في القرن العشرين (١٩٥٨-١٩٩٥) ، مصدر سابق ص ٣٨٥ ، ص ٣٨٧ ، ص ٣٨٨ .

(٣) لنت ، جيمس . الحسين سيرة حياة ، مصدر سابق ص ٢٦٨ .

(٤) ماضي ، منيب (و) موسى ، سليمان . تاريخ الأردن في القرن العشرين (١٩٥٩-١٩٩٥) ، مصدر سابق ص ٤٠٦ ، ٤٠٣ ، ٤٤١ ، ص ٤٢٠ ، ص ٤٢٢ ٤٣٧ ، ٤٣٨ ،ص ٤٤٤ ، ص ٤٤٥ .

(٥) لورنس ، هنري . اللعبة الكبرى ، الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية ، مصدر سابق ص ٣١٦ .

(٦) سعودي ، هالة. سياسة الأردن تجاه القضية الفلسطينية منذ اتفاقيتي كامب ديفيد ١٩٧٨ حتى مؤتمر السلام ، أكتوبر، ١٩٩١ ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي معهد الإنماء العربي، العدد (٤٠)، (أبريل) ١٩٩٢، ص ٢٠٤، ص ٢٠٥ .

بأنها على استعداد للحضور إذا وافقت جميع الدول العربية ولكن البعض منهم قد حضر ولم يحضر الجميع وبذالم يحضر الأردن [1]. وفي الفترة (٢-٥) نوفمبر/١٩٧٨م عقد مؤتمر القمة العربي بحضور جميع الدول العربية في بغداد (عدا مصر) . وقد قرر المؤتمر تقديم (١٢٥٠) مليون دولار سنوياً للأردن[٢]. وعندما أصر السادات على المضي في الطريق التي اختطها وقام بتوقيع معاهدة الصلح مع إسرائيل في ٢٦/مارس/١٩٧٩م ،عقدت الدول العربية في اليوم التالي اجتماعاً في بغداد مثلها فيه وزراء الخارجية والاقتصاد واتخذوا قرارات منها قطع العلاقات السياسية مع مصر ، وتجميد عضويتها في جامعة الدول العربية ونقل مقر الجامعة الى تونس، وفرض مقاطعة اقتصادية على مصر ووقف المبادلات التجارية معها [٣] .

* السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق إبان الحرب العراقية – الإيرانية :-

في ٢٢/ سبتمبر /١٩٨٠ م وبعد (٤٣٤) يوم من تولي الرئيس العراقي صدام حسين السلطة في بغداد ، هاجم الجيش العراقي إيران بسبب تدخلاتها المستمرة في جنوب العراق ، ومحاولاتها إسقاط نظام الرئيس صدام حسين ،وحزب البعث في العراق [٤]. وقد وقف الأردن منذ البداية الى جانب العراق وبعد يومين من نشوب الحرب غير المعلنة وصل جلالة الحسين ورئيس الوزراء (مضر بدران) الى بغداد وعرض الملك حسين على الرئيس صدام حسين استعداد الأردن لدعم العراق عسكرياً [٥]. وفي ٤/أكتوبر/١٩٨٠م ، أعلن الأردن دعمه للعراق في حربه مع إيران وكان أول دولة عربية تعلن ذلك [٦]. وفي اليوم التالي ، أعلن الملك حسين قوله " ... واليوم والعراق الشقيق يناضل من اجل استعادة حقوقه المشروعة واستكمال سيادته على أرضه ومياهه وتصديه لاستخلاص الحق العربي الصراح في الجزر العربية أين يقف الأردن ؟! سؤالٌ لا شك مطلقاً أن جواب كل واحد منكم عليه دون تردد هو أننا نقف الى جانب العراق لأن العراق على حق ولا يطالب بغير الحق ... [٧].

و كانت قد عقدت في ٢٥/ نوفمبر / ١٩٨٠م في عمان القمة العربية الحادية عشرة ، وقد أيد البيان الختامي للمؤتمر حقوق العراق في أرضه ومياهه وهو ما يؤكد تبني القمة العربية للتوجهات الخارجية الأردنية تجاه العراق كما أن الأردن ساند العراق في ابتياع الأسلحة من الصين وإسبانيا ودول أوروبية أخرى ، وتم ابتياع العديد من الدبابات وقطع الغيار والذخائر ، و عمل جلالة الملك حسين جاهداً على شرح وجهة نظر العراق في أثناء لقاءاته العديدة مع زعماء العالم العربي ، بل أن الملك حسين بذل جهوداً حثيثة من اجل حشد التأييد في بلاد العرب للعراق وخاصة مع سوريا وليبيا . وتم اتفاق مبدئي بين الأردن والعراق على

---

(١) ماضي ، منيب (و) موسى ، سليمان . تاريخ الأردن في القرن العشرين (١٩٥٩-١٩٩٥) ، مصدر سابق ص ٤٥٤ .

(٢) سعودي ، هالة . سياسة الأردن تجاه القضية الفلسطينية ... ، مصدر سابق ، ص ٢٠٦.

(٣) ماضي ، منيب (و) موسى ، سليمان . تاريخ الأردن في القرن العشرين (١٩٥٩-١٩٩٥) ، مصدر سابق ص ٤٦١ .

(٤) لورنس ، هنري . " اللعبة الكبرى" ، الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية ، مصدر سابق ص ٣٣٧ .

(٥) ماضي ، منيب (و) موسى ، سليمان. تاريخ الأردن في القرن العشرين (١٩٥٨-١٩٩٥) ، مصدر سابق ص ٤٩٩ ، ص ٥٠٠ .

(٦) الدجاني ، محمد سليمان (و) الدجاني، منذر سليمان . المدخل الى النظام السياسي الأردني، مصدر سابق ص ٣٩٦ .

(٧) محافظة ، علي . عشرة أعوام من الكفاح والبناء ، مجموعة خطب جلالة الملك الحسين بن طلال من سنة ١٩٧٧ الى سنة ١٩٨٧ ، مركز الكتب الأردني – ١٩٨٨ م ص ٢٢١ .

تمديد خط أنابيب لضخ النفط من منابعه في شمالي العراق حتى ميناء العقبة ، كما تم تعيين الحدود الدولية بين الأردن والعراق [1].

وقد عمل الحسين على استغلال علاقاته الدافئة مع سوريا منذ نوفمبر ١٩٨٥ م لتحقيق مصالحة عراقية سورية ، وذلك من خلال إجراء لقاء قمة بين الرئيس العراقي (صدام حسين) والرئيس السوري (حافظ الأسد) ، وقد نجح جلالته في ذلك ، حيث عقد اللقاء بين الزعيمين في قاعدة الرويشد الجوية في ٢٦/إبريل/١٩٨٧ ، ورغم أن اللقاء استمر يومين إلا أن الزعيمين لم يتوصلا الى التفاهم المنشود . ولكن اللقاء في حد ذاته كان نجاحاً كبيراً للدبلوماسيين الأردنية ودبلوماسية صانع القرار الأردني وقدرته على إقناع وجمع الأطراف المتناقضة . وقد عمل الملك الحسين مرة أخرى على جمع الزعيمين وتحقيق المصالحة بينهما في مؤتمر قمة عمّان (في نوفمبر/١٩٨٧م)، وقد نجح في عقد ذلك اللقاء لكن اللقاء في حد ذاته لم ينجح [2] . وبذا نجحت القمة في عمان في إقناع معظم الدول العربية بضرورة دعم العراق في وجه العدوان الإيراني وفي عودة مصر الى الصف العربي. وعلى ذلك يمكن القول أنه وفي قمة عمان بدا وكأن السياسة الخارجية الأردنية تهدف الى الجمع بين كافة الدول العربية من خلال سياسة توفيقية بالرغم مما بينها من خلافات وتناقضات – يرى الأردن هامشيتها لمواجهة التحديات الإقليمية والدولية– فكان أن ساهمت في إعادة العلاقات الدبلوماسية مع مصر واعتبار ذلك أمراً سياسياً لكل دولة كما أن الدور الأردني كان بارزاً في الجمع بين الرئيس السوري (حافظ الأسد) والرئيس العراقي (صدام حسين)، وكذلك تحقيق الإجماع العام على إدانة الموقف الإيراني من قرار مجلس الأمن (٥٩٨) [3] .

وبعد توقف الحرب العراقية – الإيرانية ذهب الملك حسين للتهنئة بالانتصارات التي أحرزها العراق يومي (١٥-١٦/ أغسطس/١٩٨٨) وخلال تلك الزيارة تم التوقيع على محضر تعاون مشترك قدم العراق بموجبه أسلحة ومعدات – مما اغتنمه من القوات الإيرانية – هدية للأردن . ومما يذكر في هذه المرحلة التاريخية أنه وفي ٧/يونيو/١٩٨١م، قامت طائرات إسرائيلية بغارة جوية بعيدة المدى وقصفت مفاعل الذرة العراقي بالقرب من بغداد بحجة أن العراق يعمل على تطوير المفاعل كي يصبح سلاحاً نووياً [4] . وقد وصف الملك الحسين ذلك " بالعمل المخزي " "وبالهجمة الغادرة الجبانة " [5] .

*** مجلس التعاون العربي :-**

لم يمض على نهاية تلك الحرب سوى (٢٨٠) يوماً حتى وقع زعماء كل من الأردن والعراق ومصر واليمن الشمالي ميثاق تأسيس مجلس التعاون العربي في العاصمة العراقية (بغداد) في ١٦/ فبراير/١٩٨٩م ، و

---

(١) ماضي ، منيب (و) وموسى ، سليمان ، تاريخ الاردن في القرن العشرين (١٩٥٨-١٩٩٥) مصدر سابق ص ٤٦٤ ص ٥٠٠ .

(٢) المصدر السابق ص ٤٨١ .

(٣) أبو طالب ، حسن . " قمة عمان وبناء الوفاق القومي "، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية العدد (٩١) يناير/١٩٨٨ ص ١٩٢ .

(٤) المصدر السابق ص ٥٠١ .

(٥) رسالة جلالة الملك الحسين الى الرئيس الأمريكي رونالد ريغان حول العدوان الإسرائيلي على المفاعل النووي العراقي في ١٩٨١/٦/١٠ م ، أنظر خماش ، نبال ، مقدمة في الخطاب السياسي الأردني ، الأردن والعلاقات العربية ، مصدر سابق ، ص ٤٠٧ ، ص ٤٠٨ .

ترافق ذلك الاتجاه مع العديد من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمحلية والإقليمية والدولية بدءاً بتوقف الحرب العراقية الإيرانية، وانتهاءً بإعلان المجلس الوطني الفلسطيني في دورة الجزائر -الدولة الفلسطينية مروراً بالاكتشافات النفطية في اليمن والتحولات الداخلية في مصر والأردن والعراق[1]. وبالرغم من اتسام أهداف هذا التجمع بالعمومية إلا أن الأهداف الاقتصادية كانت هي الأهداف الرئيسة التي قام المجلس من أجلها ،ولهذا كان من المقرر في بداية الاتفاق أن يسمى "مجلس التكامل الاقتصادي العربي " وإن كان ذلك لا ينفي وجود بعد سياسي لتلك الأهداف ولكن ما تجدر ملاحظته هو أنه لم يكن من ضمن أهداف المجلس أي هدف عسكري أو أمني ، وهذا ما يفسر اختيار الدول الأربعة لصيغة التعاون دون صيغة التكتل ولا سمات التحالف ولا طابع المنظمات [2]. وهذا في أحد جوانبه يؤكد عمق العلاقات الاقتصادية بين الجارين الوحيدين في هذا التنظيم وهما الأردن والعراق ، وإن كان صانع القرار السياسي الأردني يهدف الى توسيع ذلك التعاون في مجال الاقتصاد بين أكبر قوة عسكرية في الوطن العربي (العراق) وأكبر قوة حيوية فيه (مصر)، باستغلال موقعه الجغرافي كحلقة وصل بينهما . ولكن مجلس التعاون العربي لم يدم طويلاً وكانت أزمة الخليج بمثابة لحن الرجوع الأخير له ، وذلك بسبب التباين في مواقف الأعضاء تجاه تلك الأزمة (مصر) ، ولم يعمّر مجلس الاتحاد العربي سوى (٥٣٣) يوماً .

* خاتمة :-

ومن خلال قراءة تلك المرحلة التاريخية من مراحل السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق يمكن القول أن سياسة الأردن تجاه العراق لم تعرف الثبات أو الاستقرار ، حيث كانت تنتقل من مرحلة القطيعة (١٩٥٨) الى مرحلة التواصل الحذر (١٩٦٠) الى القطيعة مرة أخرى في عام (١٩٦١) ومن ثم العودة الى مرحلة التواصل الحذر مع العراق بعد نجاح انقلاب عبد السلام عارف في عام (١٩٦٣) ، ولعل ما يجدر ملاحظته في السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق بعد نجاح ثورة عام ١٩٥٨ أخذها بسياسة عدم التدخل بالشؤون الداخلية العراقية واعتبار ما يجري في العراق شأن داخلي، وإن كان لا ينفي ذلك وجود حالة من الاهتمام والترقب السياسي الخارجي الأردني بالشأن العراقي الداخلي بحكم العوامل الموضوعية والعوامل الذاتية المتعددة للعراق في حسابات صانع القرار السياسي الخارجي الأردني الذي استقر في معتقداته الذاتية أن الشعب العراقي هو المتغير الثابت في أي معادلة عراقية كانت ، وأنه -الشعب- هو الآلية الحقيقية لاستقرار واستمرار الأنظمة المتعاقبة أو زوالها وفناءها . وقد قال الملك حسين بعد نجاح ثورة عام ١٩٥٨ "نحن لسنا شعباً تواقاً الى أن يفرض نفسه على الآخرين. فإذا كان الشعب العراقي قد صمم على اختيار أسلوب آخر لحياته ، فله أن يتدبر أمره بنفسه، مهما كانت وجهة نظرنا إزاء ذلك وربما بادرنا الى العمل فيما بعد إذا ما

---

(١) Curtis R. Ryan , " Jordan and The rise and fail of the arab cooperation council - Middle East Journal , Volume 52 , No. 3 , (Summer 1998) P.P 386 - 387 .

وانظر شلبي، فاروق محمد ، " الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون العربي" ، دراسة مقارنة، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي العددان (٣١-٣٢) (يناير) ١٩٩٠-ص ٢٣٦ وانظر، مرعي، لسرين سامح ، " مجلس التعاون العربي وآفاق المستقبل" ، مجلة السياسة الدولية مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية العدد (٩٦) أبريل /١٩٨٩ ص ١٥٦ .

(٢) شلبي ، فاروق محمد . " الإطار القانوني و السياسي لمجلس التعاون العربي" ، مصدر سابق ص ٢٤٥ .

طلب إلينا التدخل ولكن ليس قبل ذلك " [1]. مما يعني أن حالة الاهتمام والترقب تلك قد تصل الى حالة التأهب في مرحلة ما ولكن إذا ما طلب من الأردن و الملك حسين التدخل وليس قبل ذلك من أجل الشعب العراقي والدولة العراقية . وبمجيء حزب البعث الاشتراكي للحكم في العراق في ١٤/يوليو/١٩٦٨، وحتى مؤتمر قمة بغداد في ١٣/فبراير/١٩٧٨م ، كان يسود العلاقات الأردنية – العراقية طابع الخلاف وذلك بسبب الخلاف الأيدلوجي والتحالفات المتناقضة (خصوصاً مع المنظمات الفلسطينية أو ضدها) وقد كان مؤتمر بغداد عام ١٩٧٨م نقطة بداية جديدة شهدت تطوراً كبيراً في العلاقات السياسية والاقتصادية الأردنية – العراقية[2].

وبعد وصول الرئيس العراقي صدام حسين الى السلطة واشتعال الحرب العراقية – الإيرانية وصلت علاقات الأردن بالعراق الى حد التحالف غير المعلن واستمر ذلك حتى بعد أزمة الخليج الثانية بسنوات ...

---

(١) ابن طلال، الحسين ، " مهنتي كملك " ، أحاديث ملكية ، مصدر سابق ص ١٤٤ .

(٢) الساكت ، مازن . "العلاقات الأردنية –العراقية" ، المؤتمر الثاني للسياسة الخارجية الأردنية "واقع وتطلعات" الأردن ودول الجوار ٣٠-١٩٩٩/٥/٣١م ، جامعة العلوم التطبيقية ، ص ٢ .

الفصل الثاني

متغيرات السياسية الخارجية الأردنية وأثر البعد العراقي

المقدمة

المبحث الأول : المتغيرات المادية

المطلب الأول : المتغير الجغرافي

أولاً : الموقع

ثانياً : الحدود والجوار الجغرافي

ثالثاً المساحة والشكل

المطلب الثاني : المتغير الاقتصادي

أولاً : الموارد الاقتصادية

ثانياً : الديون والمساعدات الخارجية

ثالثاً : البعد العراقي في المتغير الاقتصادي الأردني

المطلب الثالث : المتغير العسكري

أولاً : المؤسسة العسكرية الأردنية (التأسيس والتطور)

ثانياً : البعدين الكمي والنوعي في المؤسسة العسكرية الأردنية

ثالثاً : البعد العراقي في المتغير العسكري الأردني

المبحث الثاني : المتغيرات المعنوية

المطلب الأول : المتغير المجتمعي

أولاً : البعد الكمي للمتغير المجتمعي الأردني

ثانياً : البنية التكوينية للمجتمع الأردني

ثالثاً : التوجهات المجتمعية الأردنية تجاه العراق

المطلب الثاني : المتغير القيادي (جلالة الملك الحسين)

أولاً : شخصية القائد السياسي الأردني وخصائصها

ثانياً : القائد السياسي الأردني والسياسة الخارجية

ثالثاً : البيئة النفسية للقائد السياسي الأردني نحو العراق

المبحث الثالث : المتغيرات الخارجية (النسقية)

أولاً : المتغير العالمي (الدولي)

ثانياً : المتغير الإقليمي (العربي)

ثالثاً : متغير الصراع العربي الإسرائيلي

الفصل الثاني

متغيرات السياسة الخارجية الأردنية واثر البعد العراقي

مقدمة :-

ونقصد بهذه المتغيرات (المحددات) تلك المسببات المؤثرة في إدراك صنّاع القرار ، والدافعة بهم الى تبني أنماط سلوكية محددة لأغراض التعامل مع مضامينها وعلى نحو يتماشى معها [١].

ويمثل التساؤل عن متغيرات السياسة الخارجية للدول أحد المشكلات التي لم ينجح الباحثون في الاتفاق على إجابة واضحة بخصوصها ، ومع غياب ذلك الإجماع – الذي هو سمة ممبزة لكل فروع العلوم الاجتماعية – فان حظ الباحثين في مجال السياسة الخارجية يبدو اقل من أقرانهم في علوم السياسة والمجتمع الأخرى [٢].

ويمكن القول أن هناك ثلاثة اتجاهات نظرية تتنازع الباحثين في مجال السياسة الخارجية ، أولاها ذلك الاتجاه الذي يركز على العوامل الموضوعية المتعلقة بطبيعة الجوار الجغرافي ، وطول الحدود الدولية ، والموارد الاقتصادية ، والتحالفات ، وسباق التسلح ، باعتبارها عوامل حساسة في تحديد السياسة الخارجية للدول . أما الاتجاه الثاني ، فيركز على العملية التي يتم بموجبها إنتاج قرارات السياسة الخارجية للدول وضمن هذا الاتجاه توجد تنويعات عديدة ضمنها من يركز على مؤسسات صنع القرار أو على مصلحة الدولة باعتبارها العامل الأساسي المحدد لقرارات السياسة الخارجية أو على المنافسات البيروقراطية بين أقسام الحكومة العاملة في مجال السياسة الخارجية أو على مدركات صانع القرار وسماته النفسية والشخصية . أما الاتجاه الثالث ، فيركز على النظام الدولي باعتباره العامل المحدد لسياسة أعضائه من الدول والوحدات الدولية الأخرى وذلك لأنه أوسع نظاما من النظام السياسي للدولة الذي يركز عليه الاتجاه الأول [٣] (*) .

وتلك الاتجاهات تبرز مدى تعدد المؤثرات البيئية (الداخلية والخارجية) التي تساهم في تشكيل التوجه السياسي الخارجي للدول وتداخل تلك التأثيرات الناتجة عن هذه المتغيرات عند صنعها للنسق السياسي الخارجي للدولة وفي تحديدها للإطار العام الذي تتحرك داخله قرارات تلك الدولة واختياراتها ، ولعل ذلك التداخل بين المتغيرات ما يفسر أسباب ما تتسم به السياسة الخارجية وتنفيذها من تعقيد [٤] .

ويمكن القول أنه كلما تعددت المؤثرات وزادت في أثرها سلباً على صانع القرار "حدّ " ذلك من حرية وهامش حركته وقلل بدائله وقائمة خياراته والعكس بالعكس ، فكلما قلّ الأثر السلبي للعوامل البيئية وقل ضغط البيئة على صانع القرار السياسي الخارجي كانت حرية حركته أكبر وزاد ذلك من قائمة خياراته وبدائله

---

(١) الرمضاني ، مازن إسماعيل . السياسة الخارجية ، دراسة نظرية ، مصدر سابق ، ص ١٤١ .

(٢) عبد الجواد ، جمال . " محددات السياسة الخارجية للسودان في ظل النظام العسكري الإسلامي" ، مجلة السياسة الدولية مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد (١٢٨) ، أبريل /١٩٩٧ ، ص ٧٠ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٧٠ .

(*) قال موسوليني في خطبة ألقاها سنة ١٩٢٤ م (ما كانت السياسة الخارجية ، أمراً مبتكراً لكنها خاضعة لمجموعة من العوامل الجغرافية والتاريخية الاقتصادية ...) ، أنظر : بطرس غالي، (و) محمود خيري عيسى ، المدخل في علم السياسة مصدر سابق ص ٣١٠ .

(٤) علوي ، مصطفى . "بيئة القرار الاستراتيجي العربي" العدد (٣٧) تموز ، يوليو /١٩٩١، ص ٢٥.

المتاحة في اتخاذ القرارات السياسية الخارجية [1] ، وهذا ما ينطبق- بالضرورة- على السياسة الخارجية الأردنية التي لم تصنع أو يتم صوغها من باعث العدم أو الفراغ ، حيث هناك العديد من المؤثرات التي تؤثر بشكل أو بآخر على صانع القرار السياسي الخارجي وفي ذلك ما يفسر السياسة الخارجية الأردنية بشكل عام ، وتجاه العراق بشكل خاص ، ويعلل سلوكها من خلال تحليل التركيبة البنائية لتلك السياسة .

وما يجدر ذكره ، هو أن السياسة الخارجية للدولة الأردنية ما هي إلا نتاج تفاعل دينامي للعديد من العوامل التي لا يمكن اختزالها أو ابتسارها في عامل (متغير) وحيد ، وبالتالي من الصعوبة بمكان ترتيب أولوية أهميتها وتحديد أولوية تأثيرها هرمياً وبشكل مطلق على السياسة الخارجية الأردنية لكون ذلك أمر يخضع للنسبية الديناميكية التي يصعب تحديدها وفقاً للمرحلية الزمانية أو المحلية المكانية . إضافة الى استحالة الفصل أو تفكيك هذه المتغيرات إلا لغايات الدراسة والبحث .

وبناء على ذلك فإننا سنعمل على تناول المتغيرات (محددات أو عوامل) البيئة (الداخلية والخارجية) للسياسة الخارجية الأردنية والمؤثرة في سلوكها الخارجي عموماً وتجاه العراق خصوصاً – كحالة من الأعم الأشمل وذلك لأن تلك المتغيرات تعد الخريطة الموضوعية لقدرات الدولة السياسية ومعيار تأثيرها وتأثرها، علماً بأنها تركز على مرحلة أواخر الثمانينات ، السابقة والمهيئة لدخول التسعينات مرحلة الدراسة – في ثلاث مباحث محورية وهي على النحو التالي : –

* **المبحث الأول : المتغيرات المادية ، وهي عوامل داخلية تتسم بالديمومة النسبية وتشمل ، المتغير الجغرافي ، والمتغير الاقتصادي ، والمتغير العسكري .**
* **المبحث الثاني : – المتغيرات المعنوية ، وهي عوامل داخلية إنسانية تتسم بالديمومة النسبية ، وتشمل المتغير المجتمعي والمتغير القيادي (الشخصي) .**
* **المبحث الثالث : – المتغيرات الخارجية (النسقية) ، وهي العوامل الخارجية وتتسم بأنها مؤقتة .**

المبحث الأول

المتغيرات المادية :-

ونقصد بها المتغير الجغرافي ، والمتغير العسكري

المطلب الأول : المتغير الجغرافي : –

<u>* مقدمة : –</u>

لا يكاد يختلف دارسو النظم السياسة على اعتبار المحيط الجغرافي أحد المتغيرات البيئية التي تؤثر في النظام السياسي [2]. لذلك لا يمكن إنكار الدور المستمر الذي تلعبه الجغرافيا في التفكير الاستراتيجي لصانع القرار [3]. وبالتالي فإن العامل الجغرافي يعد أهم عناصر بيئة القرار السياسي الخارجي "باعتباره من المتغيرات

---

(١) النهار ،غازي . القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة الخليج (آب ١٩٩٠ – آذار ١٩٩١) دراسة المتغيرات الداخلية ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٣ ص ٤٨ .

(٢) بدوي ، محمد طه . مدخل الى علم العلاقات الدولية ، مصدر سابق ، ص ١٢٨ .

(٣) الرمضاني ، مازن إسماعيل . السياسة الخارجية .، دراسة نظرية ، مصدر سابق ، ص ١٥٠ ، ص ١٤٩ .

الثابتة بين كل العوامل الأخرى المؤثرة في السياسة الخارجية للدولة [١]. مما يعني حقيقة أن لجغرافيا تلعب دورا هاما في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية [٢]. وذلك من خلال العلاقة المتداخلة التي تربط بين صانع القرار وبين بيئته الجغرافية [٣].

ورغم أن نشأة الأردن قد ترافقت مع قيام دول عربية مشرقية أخرى إلا أن الأردن من وجهة نظر الاستعمار (بريطانيا بالذات) تبدو وكأنها جاءت لتؤدي مجموعة من الوظائف الكيانية ، فهي من جهة تعتبر منطقة عازلة (Buffer State) ، بين فلسطين كمنطقة استهدفها المشروع الصهيوني الاستيطاني ، وبين مراكز الثقل السكاني العربي المحيطة بمنطقة المشروع ، ومن جهة ثانية منطقة إيواء للمهاجرين بفعل تنفيذ المشروع الصهيوني في فلسطين [٤].

وبالتالي فإن موقع الأردن الجغرافي – الأكثر التصاقاً بالقضية الفلسطينية نتيجة لحدوده الطويلة مع " دولة إسرائيل " – هذا الموقع بما فيه من سلبيات وإيجابيات فرض على صانع السياسة الخارجية الأردنية وعلى دبلوماسيتها توجهاً معيناً تسير فيه [٥].

وهذا السلوك السياسي الخارجي قد يجد في الواقع الجغرافي الأردني وما يتميز به من خصائص ، تفسيراً تعليلياً له ، وتلك الخصائص يمكن تعريفها بمتغيرات فرعية ثلاث : –

أولاً : الموقع : –

موقع الدولة الجغرافي يكيف سياستها الخارجية ويؤثر عليها من عدة نواح ، فهو يحدد – والى حد كبير – المجال الحيوي لها ويعرّف بماهية التهديدات الخارجية الموجهة الى أمنها ويحدد هويتها خصوصاً وأن الدولة توجه سياستها الخارجية – في أغلب الحالات – الى المنطقة الجغرافية التي تقع في إطارها [٦]. كما أنه يحدد مكانتها بين الدول الأخرى فيما إذا كانت ذات مركز استراتيجي أو انها هامشية ويحدد مكانها بالنسبة لليابسة والماء [٧] ولذلك يعتبر الموقع أهم متغير فرعي لجغرافية الدولة . وكثيراً ما يتردد القول بأن موقع الدولة الجغرافي يعد من العوامل التي تمارس تأثيراً مباشراً على مشاركتها في المجتمع الدولي وعلى قوتها

---

(١) مصالحة، محمد ."جغرافية الأردن السياسية ، اثر المتغير الصهيوني في حركية حدوده " ، مصدر سابق ص ٦٩.

(٢) فضة ، محمد إبراهيم . " مشكلات العلاقات الدولية "، دور الجيوسياسية والجيوستراتيجية في السياسة الخارجية ، شركة المطابع النموذجية ، عمان ، الطبعة الأولى ١٩٨٢ م ص ١٤.

(٣) الحديثي ، هاني . " في عملية صنع القرار السياسي الخارجي " ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨٢م ص ٢٠ .

(٤) نقرش ، عبد الله . " الموقف السياسي الرسمي الأردني من أزمة الخليج العربي "، مجلة دراسات المجلد (٢١) العدد (٤) ، ١٩٩٤ ص ٣٢٦ .

(٥) الرشدان ، عبد الفتاح . " مسيرة الدبلوماسية الأردنية عام ١٩٨٩ م/١٩٩٠ م وتحدياتها في التسعينات " ، مجلة دراسات الجامعة الأردنية ، المجلد (٢٢) العدد (٤) ١٩٩٥ ص ١٦٥٥ .

(٦) سليم ،محمد السيد ." تحليل السياسة الخارجية "، مصدر سابق ص ١٥٠ .

(٧) الريماوي ، حسين . " مقدمة في الجغرافيا السياسية" ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى ١٩٩٨، ص ٨٨

القومية [1]، كما أن صانع القرار يتأثر بموقع دولته الجغرافي [2]. ويمتد هذا التأثير الى الدور الذي تلعبه الدولة في العلاقات الدولية [3] .

وبالنسبة للأردن يمثل أوضح نموذج لتجسيد ترابط السياسة الخارجية بالموقع الجغرافي وهو بحكم موقعه ذاك محاط بأربع دول إقليمية كبرى يتميز كل منها بمصدر واحد للقوة أو أكثر ولا يتوفر أي منها للأردن [4] ثلاث منها عربية ليس لها معاهدات سلام أو علاقات دبلوماسية مع الطرف الرابع (غير العربي) في الوقت الراهن .علماً بأن هذا الطرف يدرك تماماً أهمية موقع الأردن بالنسبة الى الدول العربية حيث يقول بن غوريون " إن احتلال الأردن يعني القضاء تماماً على احلام وروح الوحدة العربية [5].

أما علاقات الأردن بهذا الجوار فلم تكن دائماً في وضعها الطبيعي فقد كان يشوبها الكثير من التوترات والشك [6] كما أن الأردن يعد دولة شبه قارية (شبه مقفلة) لكونه يطل عبر منفذ مائي ضيق (ميناء العقبة) لا يتعدى طوله (٢٥) كم [7] على خليج العقبة. وهذا ما يجعل الأردن والعراق يعانيان من ذات المشكلة الجغرافية بكونهما دولتان شبه قاريتان لكون العراق يطل أيضاً على الخليج العربي عبر منفذ مائي ضيق لا يتعدى طوله (٢٥) كم [8].

ومن خلال ذلك يمكن القول أن موقع الأردن الجغرافي قد فرض على صانع قراره توجهاً ثابتاً في السياسة الإقليمية قوامه تبوء مركز التوازن في وسط القوى المحيطة به [9] ومن هنا امتازت السياسة الخارجية الأردنية بالاعتدال والتوازن وحتى الحذر على المستوى الإقليمي [10] . لأنه إذا كانت سوريا مفتاح الأردن للوصول الى الموانئ اللبنانية فإن العراق والسعودية مفتاح الوصول الى دول الخليج العربي [11] . وهذه الاعتبارات جميعاً لا يغفل عنها إدراك صانع القرار السياسي الأردني .

---

(١) مقلد ، إسماعيل صبري ." العلاقات السياسية الدولية "، دراسة الأصول والنظريات – منشورات ذات السلاسل ، الكويت ، الطبعة الخامسة ١٩٩٣ م ص ١٧٧ .

(٢) الحديثي ، هاني ." في عملية صنع القرار السياسي الخارجي" . مصدر سابق ص ٢١ .

(٣) سعيد، فؤاد فائق . " السياسة الخارجية الأردنية " ، دراسة المتغيرات المؤثرة في صناعة القرار ، رسالة ماجستير ، معهد الدراسات القومية والاشتراكية ، بغداد ، غير منشورة ١٩٨٨ ص ٢٣ .

(٤) النوايسة ، عناد أحمد . " الوسطية في السياسة الخارجية الأردنية "، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ١٩٩٤ ص ٤٨.

(٥) Feddah , Mohammad The Middle East Transition : Astudy of Jordan Foreign Policy , Asia,Publishing Houses, New York Vol. 23,1974, P. 284.

(٦) ابن طلال ، الحسين ، مهنتي كملك ، أحاديث ملكية ن ص ٩٥ .

(٧) بحيري ، صلاح الدين . "جغرافية الأردن" ، مكتبة الجامع الحسيني، عمان، الطبعة الثانية،١٩٩١مص ٢٢ .

(٨) الدمشاوي ، محمد علي . الاقتصاد الأردني " (المشكلات ... وآفاق المستقبل) " ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية العدد (٨٠) إبريل ١٩٨٥ م ص ١٧٩ .

(٩) أبو عودة ، عدنان . " السياسة الخارجية الأردنية ببعديها الإقليمي والدولي " ، مصدر سابق ص ٥ .

(١٠) الرشدان ،عبد الفتاح . "مسيرة الدبلوماسية الأردنية "، عام ١٩٨٩ م/ ١٩٩٠ م ، ص ١٦٥٥ .

(١١) الهزايمة ، محمد عوض . "السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق "، مصدر سابق ص ٥٢ .

ويجدر بالذكر ، أن موقع الدولة الأردنية قد فرض عليها أولوياتها في استعمال أدوات السياسة الخارجية بحيث تكون الدبلوماسية هي الأداة الأولى ، وبحيث يكون تركيزها في أداتها العسكرية على القوة البرية (البادية) بعكس الدول البحرية التي تركز اهتمامها أكثر على بناء أسطولها البحري والغواصات ...

ثانياً : الحدود والجوار الجغرافي :-

تعتبر قضية الحدود من القضايا الإشكالية الرئيسية في السياسات الخارجية لكثير من الدول حديثة الاستقلال [١]. والحدود هي الخطوط الفاصلة بين وحدات المجتمع الدولي المتجاورة [٢] . لكونها تحدد الأرض التي تمارس عليها الدولة سيادتها وتخضعها لسلطانها ويكون لها حق الانتفاع بها واستغلالها ويدخل ضمن ذلك النطاق الأرضي والبحري – إن وجد – وما فوقه من مجال حيوي [٣] . وبالتالي فالحدود ظاهرة سياسية وقانونية [٤] . باعتبارها الفاصل بين سيادتين لدولتين مختلفتين ، ولذلك يمكن القول بأنها ذلك الخط الذي تتفاعل عنده السيادتان [٥]. مما يجعل هذا المتغير الفرعي المستقل من الحقائق الجغرافية المؤثرة في حركة كل دولة وفي سياستها الخارجية [٦] . وإذا ما تعلق الأمر بالأردن فإن حدوده لم تستند الى أية أسس طبيعية أو بشرية – فيما عدا الحدود الغربية – بسبب عدم وجود موانع طبيعية تسوّغ تلك الحدود المصطنعة بين الأردن وما يجاوره من دول عربية [٧]. ولكن تلك الحدود تجد تبريرها في أن نشوء دولة الأردن بحدودها الحالية جاء ضمن النتائج التي ترتبت على التفاعلات السياسية الإقليمية والدولية التي حدثت في بدايات هذا القرن[٨]، وقد اتفق في أحد مواد اتفاقية "حداء" على أن تكون الحدود بين شرقي الأردن والعراق خطاً مرسوماً من تقاطع الدائرة (٣٢°) شرقاً و موازياً للدائرة (٣٢°) شمالاً . وقد حددت حدوده مع العراق في نيسان عام ١٩٢٨م[٩].

ومن الناحية الاستراتيجية يمكن القول – نظرياً – أن مركز الأردن يعد ضعيفاً مقارنة بدول جواره ،وتقاس ذلك من الوجهة الاستراتيجية تؤخذ النسبة بين مجموع مساحات الدول المجاورة ومساحة الأردن ، وبالنسبة لعدد السكان ، تؤخذ النسبة بين مجموع عدد سكان الدول المجاورة ومجموع سكان الأردن وفي الحالتين كلما زاد الرقم الدّال على هذه النسبة كلما كان مركز الدولة ضعيفاً من الوجهة الاستراتيجية والعكس بالعكس[١٠].

---

(١) سليم ، محمد . السيد تحليل السياسة الخارجية ، مصدر سابق ص ١٥٤ .

(٢) مصالحة ،محمد . "جغرافية الأردن السياسية ، أثر المتغير الصهيوني في حركية حدوده" ، مصدر سابق ص ٧٠.

(٣) الديب ، محمد محمود. الجغرافيا السياسية ، منظور معاصر مكتبة الانجو المصرية ، القاهرة ، مصدر سابق ص ٥٠٠.

(٤) مصالحة ، محمد . "جغرافية الأردن السياسية ، أثر المتغير الصهيوني في حركية حدوده "، مصدر سابق ص ٧٠ وانظر الديب ، محمد محمود ، الجغرافيا السياسية، منظور معاصر، مصدر سابق ص٥٠٤ .

(٥) سعودي ، محمد عبد الغني. الجغرافيا والمشكلات الدولية ، دار النهضة العربية – بيروت ، ص ١٠٤ .

(٦) الرمضاني ، مازن إسماعيل. "السياسة الخارجية " ، دراسة نظرية ، مصدر سابق ص ١٦٢ .

(٧) سعيد ، فؤاد فائق . السياسة الخارجية الأردنية ، دراسة نظرية ، مصدر سابق ص ١٨ .

(٨) نقرش ، عبد الله ."الموقف السياسي الرسمي الأردني من أزمة الخليج العربي" ، مصدر سابق ص ٣٢٥ .

(٩) الماضي ، منيب . (و) موسى ، سليمان . تاريخ الأردن في القرن العشرين (١٩٠٠–١٩٥٩) ، مصدر سابق ص ٢٥٣، ص ٣١٦ . وانظر، الوثائق الهاشمية، أوراق عبد الله بن الحسين، العلاقات الأردنية – العراقية ١٩٢١ – ١٩٥١ ، مصدر سابق ، ص ٤٢١ و ص ١٠٩، ص ١١٠ ، ص ١١٢ ، ص ١١٣ .

(١٠) عقيل ، محمد . مشكلات الحدود السياسية ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٦٧، ص ٢٣٠ .

و بالنسبة لحدود الأردن الكلية فهي تبلغ (١٧٢٤) كيلو متر ، حيث تشاركه سوريا في (٤٥٥) كيلو متر ، وتشاركه إسرائيل في (٣٨٥) كيلو متر بعد عام ١٩٦٧ بعدما كانت تشاركه قبل ذلك بـ (٦٥٠) كيلو متر ، أما السعودية فتشاركه في أطول حدوده مع دول جواره و يبلغ طولها (٧٢٦) كيلو متر . ويشارك العراق الأردن في (١٣٣) كيلو متر أي ما نسبته (٧,٧١%) من مجموع طول حدود الأردن مع دول جواره ، وهي بذلك تشكل أقصر حدوده مع الدول المجاورة . وأن كان ذلك يجد مفارقته في كثافة العلاقة التاريخية معه.

أما بالنسبة لكثافة سكان الحدود أو الأماكن المجاورة لها فهي قليلة – خصوصاً بين الأردن والعراق ، وذلك بسبب الطبيعة الصحراوية التي تفصل بين أكبر تجمعاتها السكانية رغم وجود بعض القبائل والعشائر غير المستقرة حتى ربع قرن[١] . ومما ساهم في استقرار هذه التجمعات السكانية الصغيرة نسبياً ، الطريق الدولي الذي يخترق الصحراء ويربط بين الأردن والعراق والذي كشف عنه وحدد معالمه الانتداب البريطاني في مايو ١٩٢١ م [٢] .

أما بالنسبة لمراكز الحدود بين الدولتين فهناك مركز حدودي على جانب كل طرف ، فعلى الجانب الأردني "مركز الكرامة الحدودي" ، أما الجانب العراقي فهناك "مركز القادسية الحدودي " وتبلغ المسافة بين العاصمتين انطلاقاً من أيهما نحو الأخرى (٩٥٠) كم ، حيث تبلغ المسافة بين عمان ومركز الحدود الأردني – العراقي (٣٩٥) كم ، ومن المركز حتى العاصمة العراقية بغداد تبلغ المسافة (٥٥٥) كم .

ثالثاً : المساحة والشكل :

ليس من الواضح طبيعة تأثير المساحة الجغرافية للدولة على سياستها الخارجية [٣] . ورغم ذلك فإن الوزن النسبي للدولة وسلوكها السياسي يتأثر بالمساحة التي تشغلها ، وبمساحة الدول الإقليمية الأخرى خاصة المجاورة لها [٤] .

وإذا ما أسقطنا ذلك على الأردن فإنه من حيث المساحة يعتبر من الأقطار الصغيرة الحجم ، حيث تبلغ مساحته (٨٩,٣) ألف كيلو متر مربع [٥] . في حين تبلغ مساحة الدول المجاورة مجتمعة (٢,٩١٠,٦٢٦) كيلو متر مربع [٦] ، أي أن الأردن يشكل (٣,٠٥%) بالنسبة لمساحة تلك الدول ، وبحساب آخر فإن الدول المجاورة له تشكل أكثر من (٣٢) ضعف بالنسبة لمساحته . فالأردن يشكل (٤٨,٠٦%) من مساحة سوريا (أي أن سوريا تشكل أكثر من ضعفي مساحة الأردن) ، وهو يشكل أربعة أضعاف مساحة " إسرائيل " ويشكل

---

(١) البحري ، صلاح الدين . جغرافية الأردن ، مصدر سابق ص ١٢٤ .

(٢) الماضي ، منيب (و) موسى ، سليمان . تاريخ الأردن في القرن العشرين (١٩٠٠ – ١٩٥٩) ، مصدر سابق ص ١٧٢ .

(٣) سليم ، محمد السيد . تحليل السياسة الخارجية ، مصدر سابق ص ١٥٣ .

(٤) الديب ، محمد محمود . الجغرافيا السياسية ، منظور معاصر ، مصدر سابق ص ١٩٠ .وانظر ، الحريري، محمد مرسي دراسات الجغرافيا السياسية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية – ١٩٩٣ص ٢٦١ .

(٥) الكيالي ،عبد الوهاب . الموسوعة السياسية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٦ الجزء الثالث ص ٢٨٦ ، ص ١٧٠ والجزء الرابع ص ٤٢ ، ص ٥٧ .

(٦) أبو عيانة ، فتحي محمد . جغرافية العالم العربي ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة ، ١٩٩٧ م ص ١١ (الجداول) .

له تشكل أكثر من (٣٢) ضعف بالنسبة لمساحته . فالأردن يشكل (٤٨,٠٦%) من مساحة سوريا (أي أن سوريا تشكل أكثر من ضعفي مساحة الأردن) ، وهو يشكل أربعة أضعاف مساحة " إسرائيل " ويشكل (٤,٥%) من مساحة السعودية (أي أن مساحة السعودية تشكل أكثر من (٢٥) ضعف بالنسبة لمساحة الأردن) . ويشكل (٢٠,٢%) من مساحة العراق (أي أن مساحة العراق تشكل (٥) أضعاف مساحة الأردن) .

ومساحة الأردن الصغيرة هذه تبرز عدم تمتعه بميزة الدفاع من العمق ، خصوصاً مع توافر عامل الضعف النسبي للأردن قياساً بجيوش الدول المحيطة به ، وغياب ذلك العمق اقترن بمشكلة تمركز السكان في جهة واحدة هي الجهة المتاخمة للعدد التاريخي ، وهذا أدعى الى تقييد حركة صانع القرار السياسي الأردني وذلك لأن هذا الواقع لا يمنحه البدائل اللازمة من الناحية الاستراتيجية .

أما بالنسبة لشكل الدولة ورغم أنه لا يوجد قانون يحدد شكلاً معيناً لها [١] – فإن خطوط الحدود السياسية للدولة تحدد شكلها ، وقد يبدو أن هذا المتغير (شكل الدولة) قليل الأهمية من الناحية النظرية ، ولكن في الواقع يلعب دوراً كبيراً في الأوضاع السياسية والاستراتيجية للدولة [٢] ، وهو بالتالي من العناصر ذات الأهمية في الدفاع والسيطرة [٣] .

والأردن من حيث الشكل يعد دولة مدمجة (Compact) إلا أنه له امتداد كيد المقلاة (Crorupt) نحو الشرق أو كما يقول صلاح الدين الجبري ، وكأنما يمد يداً الى العراق [٤] . وكلما اتجهنا شرقاً غلب على التضاريس الطابع الصحراوي والذي يشكل (٨١,٣%) من مساحة الأردن [٥] .

*** خاتمة : –**

وأخيراً يمكن القول أن العامل الجغرافي ، يلعب دوراً أساسياً ، ومحورياً في السياسة الخارجية الأردنية كونه أحد أهم المتغيرات المؤثرة في نوعية واختيارات البدائل السياسية الخارجية المتاحة للدولة الأردنية ، وبالتالي يصعب تفسير السياسة الخارجية الأردنية تجاه أي دولة أو إزاء أي قضية دون الرجوع الى دراسة واقع هذا المتغير وأثره .. وهو ما يدركه صانع القرار الأردني ، حيث يقول جلالة الملك حسين " ومنذ متى تدار السياسة دون أي اعتبار للجوار الجغرافي " [٦] .

المطلب الثاني : المتغير الاقتصادي : –

مقدمة :–

---

(١) الربماوي ، حسين . مقدمة في الجغرافيا السياسية ، مصدر سابق ص ٩٣ .

(٢) عقيل ، محمد . مشكلات الحدود السياسية ، مصدر سابق ص ٢٣٨ .

(٣) أبو عيانة، فتحي محمد . الجغرافيا السياسية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دون طبعة، وعام الطبعة ص ٤٧.

(٤) البحري ، صلاح الدين . جغرافية الأردن ، مصدر سابق ص ١٣ .

(٥) محمود ، عبد العزيز . مدخل لدراسة أنثربولوجيا المستقرات البشرية في البادية الأردنية ، صحيفة العرب اليوم (الأردنية) العدد (٣٨٠) في ١٩٩٨/٦/١ م ص ٨ .

(٦) خطاب جلالة الملك حسين أما المؤتمر الوطني الأردني في ١٩٩١/١٠/١٢ ، معركة السلام ، وثائق أردنية ، المسار الأردني – الإسرائيلي من مؤتمر مدريد الى إعلان واشنطن العدد (١٦) ، مصدر سابق ، ص ٨ .

ازداد الاهتمام بدور المتغير الاقتصادي في السنوات الأخيرة ، نظراً لازدياد وتأثر الدولة في علاقاتها الدولية وسياستها الخارجية بهذا المتغير ، كونه يلعب دوراً مركزياً في اختيارات تلك السياسة [١]. وتحديد أهدافها ، فمعظم السلوك السياسي للدول نابع من خلفيتها الاقتصادية [٢]. لذا فالقوة الاقتصادية تقع في صميم اهتمام الدول لأنها عامل حاسم في مصدر قوتها ومن ثم في موقعها في السياسة الدولية [٣]. ولنتذكر أن هناك علاقة طردية بين تعاظم القدرة الاقتصادية والإنتاجية والمركز الذي تحتله الدولة في النظام السياسي والدولي في وقت محدد ، وتبعاً لذلك لم يعد من الممكن الفصل في عالم اليوم بين الحركة الاقتصادية والحركة السياسية الخارجية [٤] وعن ذلك يقول محمد فضة " أن العلم يتبع الاقتصاد وكذلك الاقتصاد يتبع العلم " [٥].

أما الأردن فقد وُجدَ " وهو يعاني من أزمة اقتصادية لم يستطع تجاوزها حتى الآن إلا أن الأصل في المشكلة هو أن الأردن كدولة لا يملك موضوعياً شروطاً اقتصادية تمكنه من ضمان أمنه الاقتصادي مستقبلا ، فخصائص الاقتصاد الأردني تجعله مرتبطاً بالاقتصاديات الإقليمية الى درجة عالية جداً إن لم نقل تابعاً للاقتصاد الدولي والرأسمالي ، فقلة الموارد الاقتصادية لا تمكنه من بناء هيكل اقتصادي إنتاجي وتصديري كاف [٦].

وبالتالي " كان على المسيرة الاقتصادية الأردنية أن تخضع إلى ضرورة قبول شروط الدين الخارجي وشروط المساعدات الخارجية والاعتماد على الاقتصاديات الأخرى ، وحتى يمكن تحقيق التكامل مع البيئة الاقتصادية – كحل للأزمة الاقتصادية الأردنية – لا بد من تحسين العلاقات السياسية مع الدول المجاورة بالإضافة – الى إجراء تحسينات اقتصادية خاصة [٧]. ولذلك لا بد من استعراض عدة محاور رئيسية : –

أولاً : – الموارد الاقتصادية : –

ويقصد بها الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة [٨]. حيث يؤثر توافر الموارد والقدرة على توظيفها لتحقيق أهداف معينة تأثيراً كبيراً على السياسات [٩] الخارجية للدول ، وبالضرورة يؤثر توافر تلك الموارد –

---

(١) جنسن ، لويد . تفسير السياسة الخارجية ، مصدر سابق ، ص ١٨٥ .

(٢) الديب ، محمد محمود . الجغرافيا السياسية ، منظور معاصر ، مصدر سابق ، ص ٢٥١ .

(٣) فضة ، محمد . مشكلات العلاقات الدولية دور الشركات العالمية فى السياسة الخارجية ، مطبعة الجمعية العلمية الملكية بدعم الجامعة الأردنية ، الطبعة الأولى ، ١٩٨١ ، ص ٢٢ .

(٤) الرمضاني ، مازن إسماعيل . السياسة الخارجية ، دراسة نظرية ، مصدر سابق ، ص ١٦٦ .

(٥) فضة، محمد . مشكلات العلاقات الدولية، دور الشركات العالمية فى السياسة الخارجية، مصدر سابق ص٢٣ .

(٦) نقرش ، عبد الله . الموقف السياسي الرسمي الأردني من أزمة الخليج العربي ، ص ٣٣١ .

(٧) نقرش ،عبد الله . " الموقف السياسي الأردني من أزمة الخليج العربي " ، مصدر سابق ، ص ٣٣١ .

(٨) سليم ، محمد السيد . " تحليل السياسة الخارجية " ، مصدر سابق ، ص ١٥٥ .

(٩) جنسن ، لويد . " تفسير السياسة الخارجية " ، مصدر سابق ، ص ٢١٠ .

والحقيقة ، أن واقع الاقتصاد الأردني يفتقر الى أهم مورد طبيعي ، ونقصد بذلك البترول مما أدى الى حرمانه من مزاياه في عالم الاقتصاد ، وأثقل كاهله من جراء الموارد المالية التي يدفعها لتحصيل هذه المادة والتي يمكن استثمارها فيما لو توافرت بأراضيه في مجالات أخرى [١]، مما يعني أن الأردن معني بتدبير قيمة فاتورة النفط والتفتيش عن أسواق لاستيراده [٢]. ولذلك يمكن القول أن أخطر المعوقات التي تقف في وجه السياسة الخارجية الأردنية هي " التبعية الطاقوية " فالأردن يعيش مرحلة طويلة من التبعية المزدوجة والمتفاقمة على مستوى الموارد – حيث تستورد أغلبيتها – وعلى صعيد مورديها ، وهذا " الفقر الطاقوي " عمل على تقليص هامش حركة السياسة الخارجية الأردنية بالافتقار الى قوة ذلك البعد ، هذا بالإضافة الى ما للاستقلال الطاقوي من تأثير على الاستقلال الوطني بصفة عامة وعلى الأردن بصفة خاصة ، ولنتذكر أنه لا استقلال سياسي دون استقلال اقتصادي [٣].

أما بالنسبة للموارد المائية " فيعد الأردن في الترتيب الثاني من حيث معاناته من نقص كميات المياه المستخدمة لديه بعد الضفة الغربية وقطاع غزة [٤].

<u>ثانياً : الديون والمساعدات الخارجية :-</u>

ويعد هذان المتغيران الفرعيان من أكثر المتغيرات تحديداً للسياسة الخارجية ولحركة صانع القرار ، فقد أضحى موضوع الاقتراض الخارجي للبلدان النامية – غير المصدرة للنفط خصوصاً – مثار اهتمام الهيئات والأوساط المالية والمصرفية في دول العالم [٥] .

والأردن كبلد نام وغير مصدر للنفط يعاني قصوراً ذاتياً في موارده ومدخراته المحلية ولذلك لجأ إلى الاقتراض الخارجي لتغطية قصور مدخراته المحلية عن تحقيق أهدافه الطموحة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي ونتيجة لهذه المستجدات غير المواتية في أواخر الثمانينات بدا أن الاقتصاد الأردني قد شابته حالة إعسار جعلته عاجزا عن الوفاء بما يترتب عليه من تسديدات للديون الخارجية ، وبات عليه أن يتداول أمره مع صندوق النقد الدولي سعيا لإعادة جدولة ديونه الأجنبية[٦]. علما أن البلد الذي يطلب عملية إعادة الجدولة لديونه الخارجية غالبا ما يكون في أزمة أو في وضع اقتصادي طاحن [٧]، وما يشكله ذلك من " إعادة صياغة

---

(١) الهزايمة ، محمد عوض ، " السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق " ، مصدر سابق ، ص ٨٤ .

(٢) المصدر السابق ، ص٨٤ .

(٣) الرمضاني ، مازن إسماعيل . السياسة الخارجية ، دراسة نظرية ، مصدر سابق ، ص ١٦٨ .

(٤) صقر ، محمد (و)آخرون ، المعاهد الأردنية – الإسرائيلية ، دراسة وتحليل ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، دار البشر للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٤ م ص ٥٧ .

(٥) المصدر السابق ص ٧٦ .

(٦) المومني ، رياض . الاقتصاد الأردني وأعباء الديون الخارجية (١٩٦٧-١٩٨٨م) مجلة المستقبل العربي ، العدد (١٢٤) يونيو ١٩٨٩ ص ٩٣ .

(٧) زكي ، رمزي . أزمة الديون العالمية والإمبريالية الجديدة ، الآليات الجديدة لإعادة احتواء العالم الثالث ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد (٨٦) أكتوبر / تشرين أول / ١٩٨٦ ص ٧١ .

علاقات التبعية والهيمنة " [1] السياسية على الأردن ، لان المديونية الخارجية تلعب دورا جوهريا في استمرار وتفاقم وضع التبعية الاقتصادية مع استمرار تدويل ورسملة اقتصاديات العالم الثالث والأردن كجزء منه [2].

أما بالنسبة للمساعدات الخارجية فتعتبر إحدى أدوات السياسة الخارجية للدول المانحة التى تلجأ إليها ، لتحقيق أغراضها في السياسة الخارجية والتأثير على الدول المتلقية للمساعدات ، في عملية صنع القرار وتبني سياسة ترضى عنها الدول المانحة [3]. وبقراءة أخرى تعد المساعدات الخارجية محددا من اكثر محددات السياسة الخارجية تأثيرا على الدول المتلقية لها .

ومنذ البداية كان العامل الاقتصادي والمساعدات الخارجية بشكل خاص كضغط على السياسة الخارجية الأردنية باتجاه معين من اجل التعامل مع الأزمة الاقتصادية المزمنة ، فمن المساعدات البريطانية الى المساعدات الأمريكية فالمساعدات العربية وجميعها كانت ترتبط بالضرورة بنوع من الضغط السياسي على الأردن [4]، ومن ثم على صانع القرار ، ومع ذلك فقد بلغت المساعدات الأمريكية للأردن اوجها في عام ١٩٨٥ (١٩٢) مليون دولار وبلغ مجموع المساعدات الأمريكية المقدمة للأردن في عام ١٩٨٩ (٣٣٥٦،٨) مليون دولار رغم انخفاضها الحاد في عام ١٩٨٨ (٥٢) مليون دولار وفي ١٩٨٩ (٢٨) مليون دولار مقارنة بالسنوات السابقة .

ومن خلال طبيعة العلاقات الاعتمادية ذات الاتجاه الواحد تلك ــ علاقة السيد بالتابع – يستطيع المرء أن يتوقع درجة التأثير الخارجي على السياسة الخارجية الأردنية [5] ، ومما تقدم يتبين أن الاقتصاد الأردني يعتمد على المساعدات الأجنبية وخاصة مساعدات الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية النفطية ، وهذا الاعتماد يؤثر على عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية ويضعفها في وجه ضغوطات بعض الدول وخاصة تلك الدول التى تكون مساعداتها وأسواقها ذات قيمة في الاقتصاد الأردني مثل العراق والسعودية [6] .

---

(١) زكي ، رمزي.أزمة الديون العالمية والإمبريالية الجديدة ، الآليات الجديدة لإعادة احتواء العالم الثالث، مصدر سابق ص٦٣ .

(٢) فرح ، ناديه رمسيس . الآثار الاجتماعية للمديونية الخارجية للدول النامية ، مجلة السياسة الدولية مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد (٨٦) أكتوبر / تشرين الأول / ١٩٨٦ ص ١٣٠ .

(٣) شريم ، أميمه . بشير المساعدات الخارجية اليابانية كأداة للسياسة الخارجية (١٩٧٠ – ١٩٩٢) رسالة ماجستير ، غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، ١٩٩٦ ص ٢٢ . وانظر غيلان ، بدر. الأبعاد السياسية للمساعدات الخارجية ، مجلة النفط والتنمية ، السنة الثانية عشرة ، العدد (١) كانون ثاني – شباط / ١٩٨٧ م ص ٧١ ، و انظر محمد احمد الأشقر ، اثر المساعدات الأمريكية في السياسة الخارجية الأردنية (١٩٥٧-١٩٩١) رسالة ماجستير، غير منشورة ، الجامعة الأردنية،١٩٩٤ ص ٢٤ .

(٤) نقرش ، عبد الله . الموقف السياسي الرسمي الأردني من أزمة الخليج العربي ، مصدر سابق ص ٣٣١ .وانظر ، الأشقر ، محمد احمد . اثر المساعدات الأمريكية في السياسة الخارجية الأردنية ، (١٩٥٧ – ١٩٩١) مصدر سابق (انظر الجدول) ص ٧١ (الجدول) .

(٥) العزام ، عبد المجيد . عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية ، مصدر سابق ص ٥٢ .

(٦) المصدر السابق ص ٥٦ .

ثالثا :- العلاقة الاقتصادية مع العراق :-

تعود العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الأردن والعراق الى زمن بعيد ، إذ ارتبط البلدان وبرغبة من حكومتيهما في تسهيل ، وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بينها بأول اتفاق تجاري عقد في ٣٠/سبتمبر / ١٩٥٣ [١] .

وكما تبين سابقاً فإن الأزمة الاقتصادية في الأردن في أواخر الثمانينيات فرضت نفسها بشكل يستوجب حلا ناجعا ، ولما كانت مشكلة الحصول على مساعدات عربية تكلف الأردن الكثير من الجهد والرجاء ربما اصبح من المحتم أن يكون الحل قوميا ونهائيا ملزما وهو طرح لم يستجب له بجدية والتزام إلا العراق [٢] ، والذي تعود العلاقات الاقتصادية والتجارية بينه وبين الأردن الى زمن بعيد [٣] .

وفي مؤتمر قمة بغداد في شهر نوفمبر / ١٩٧٨ قرر المؤتمر تقديم (١,٢٥) مليون دولار سنويا للأردن [٤] ومع بداية عقد الثمانينات لم تتميز علاقة الأردن الاقتصادية مع أي من الدول كما تميزت مع العراق الى حد القول بوجود ترابط عضوي يربط بين الأردن والعراق في المجالات الاقتصادية وقد تنامى هذا الترابط بحيث بات كل بلد عمق للآخر [٥] .

كل هذه المؤشرات الاقتصادية والتجارية مع العراق دعت صانع القرار السياسي الأردني للتوجه نحو الشرق ، ومن ثم العمل على تأسيس مجلس التعاون العربي " الذي أعلن عن ولادته رسميا في ١٦/ فبراير / ١٩٨٩ [٦] وتم بناء على ذلك إبرام (١١) اتفاقية بين الدول الأربعة المتعاقدة (الأردن - العراق - مصر - اليمن) وذلك في مجالات متعددة غلب عليها الطابع الاقتصادي [٧] .

وهذه الاتفاقيات عملت على زيادة التبادل الاقتصادي والتجاري بين هذه الدول الأربعة وخاصة بين الأردن والعراق ، حيث بلغ مجموع الصادرات الأردنية نحو العراق في عام ١٩٨٩ (١٢٣,٩٣٦,٠٠٠) [٨] دينار مما يعني أن (٢٣,٢٠%) من الصادرات الأردنية كان يتجه نحو العراق ، وقد بلغ مجموع المستوردات الأردنية من العراق في ذات العام (٢٤٠,٠٧٨,٠٠٠) [٩] دينار بواقع (١٩,٥١%) من إجمالي مستوردات الأردن .

---

(١) غرفة صناعة عمان ، دراسة عن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الأردن والعراق من (١٩٨٩-١٩٩٩) ، أنظر صحيفة الرأي (الأردنية) العدد (٩٢٩٥) يوم ١٩٩٦/٢/٩ ص ٦ .

(٢) نقرش ، عبد الله . الموقف السياسي الرسمي الأردني من أزمة الخليج العربي ، مصدر سابق ص ٣٣٢ .

(٣) غرفة صناعة عمان ، دراسة عن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الأردن والعراق من (١٩٨٩ - ١٩٩٥) ، أنظر صحيفة الرأي (الأردنية) ، العدد (٩٢٨٢) يوم ٢٧ / ١ / ١٩٩٦) ص ١٤ .

(٤) السعودي ،هالة . سياسة الأردن تجاه القضية الفلسطينية منذ اتفاقيتي كامب ديفد ١٩٧٨ ...مصدر سابق ص ٢٠٦ .

(٥) غرفة صناعة عمان ، دراسة عن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الأردن والعراق من (١٩٨٩ - ١٩٩٥) مصدر سابق ص ١٤ .

(٦) شلبي ، فاروق محمد . الإطار القانولي والسياسي في مجلس التعاون العربي ، دراسة مقارنة ، مصدر سابق ص ٢٣٦ .

(٧) الجريدة الرسمية (الأردنية) العدد (٣٦٨٧) ١/ إبريل / ١٩٩٠ ص ٦٠٣ ص ٦٠٥ .

(٨) البنك المركزي الأردني ، النشرة الإحصائية الشهرية ، دائرة الأبحاث والدراسات المجلد (٣٥) ، العدد (٤) نيسان / إبريل / ١٩٩٩ ص ٦٦ ، ص ٦٧ .

(٩) المصدر السابق ص ٦٨ ، ٦٩ .

أما حركة التنقل بين الأردن والعراق – وهي مؤشر على سهولة انسياب الأفراد بين الدولتين وتعد مؤشرا ذا بُعد اقتصادي – وسياسي – فتتميز بارتفاع معدلها مقارنة بحركة النقل مع دول أخرى ، ففي عام ١٩٨١ م شكل القادمون من العراق الى الأردن ما نسبته (٦,٨٠%) من إجمالي القادمين الى البلاد ، بينما شكل المغادرون إليه (٧,٦٣%) من إجمالي المغادرين عن الأردن ، وفي عام ١٩٨٩ م – بعد انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية شكل القادمون من العراق الى الأردن ما نسبته (١,٢٥%) من إجمالي القادمين الى البلاد بينما شكل المغادرون (١,٤٦%) من إجمالي المغادرين عنها [١] .

أضف الى كل ذلك منظومة الشركات المشتركة بين البلدين مثل شركة النقل العراقية الأردنية و شركة الجسر العربي للملاحة ومجموعات من الشركات الخاصة لرجال الأعمال في كلا البلدين [٢] .

*** الخاتمة : –**

ومن خلال ذلك يمكن القول أن المتغير الاقتصادي يعد أحد أكثر المتغيرات ضغطا على حركة السياسة الخارجية الأردنية وعلى هامش حركة صانع القرار خصوصا في مرحلة أواخر الثمانينيات وهي مرحلة كان يعاني منها الاقتصاد الأردني من ضغوطات كثيرة حيث قال الملك حسين عن قرارات مؤتمر قمة بغداد بخصوص دعم الأردن من قبل الدول العربية " لقد بتّ أخشى أن ننوء تحت هذه الأعباء ونحن نتحمل مسؤولياتنا القومية ..." [٣] وقد وجد الأردن خلاصه من تلك الأزمة في الاتجاه شرقا نحو العراق الذي كان اكثر الأطراف استعدادا لتفهم ما يعانيه الواقع الاقتصادي الأردني ، فاتجه بدوره غربا نحو الأردن خصوصا وان حدوده مع سوريا لا تزال في تلك المرحلة مغلقة .....

المطلب الثالث : المتغير العسكري :

*** مقدمة :–**

يقترب مفهوم المتغير العسكري للدولة الى الغموض منه الى الوضوح ، ومع ذلك يمكن القول أننا نقصد به مدى إمكانية الدولة في توظيف قواتها المسلحة كماً ونوعاً خدمة لأهداف سياستها الخارجية [٤] ، فالدولة تعتمد على قدراتها العسكرية كأحد المسببات المادية المؤثرة باتخاذ القرار السياسي في أوقات الحرب والسلم والتي تتجسد في كونها عاملاً للترهيب والتهديد والردع [٥] وبذلك يعتبر المتغير العسكري من أبرز

---

(١) البنك المركزي الأردني ، النشرة الإحصائية الشهرية ، دائرة الأبحاث والدراسات المجلد (٣٥) ، العدد (٤) نيسان/ إبريل/١٩٩٩ ، مصدر سابق ، ص ٧٦ ، ص ٧٧ .

(٢) الخريشا ، مجحم . العلاقات الأردنية – العراقية ، مصيرية عبر التاريخ ، مؤتمر السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات (الأردن ودول الجوار) جامعة العلوم التطبيقية ٣٠ – ٣١ / ٥ / ١٩٩٩ م ص ٥ .

(٣) خطاب الملك الحسين في محافظة المفرق بتاريخ ٤ / ٥ / ١٩٨٨ أ أنظر صالح، قاسم محمد (و) الدروع ، قاسم محمد مجموعة خطب القائد الأعلى خلال الفترة ١٩٨٧/١/١م–١٩٩٠/١/١م – دون دار نشر ، الطبعة الأولى ، ص ٢٤٨

(٤) الرمضاني ، مازن إسماعيل السياسة الخارجية ، دراسة نظرية ، مصدر سابق ص ١٨٧ .

(٥) الحديثي ،هاني . في عملية صنع القرار السياسي الخارجي ، مصدر سابق ص ١٨ .

عوامل السياسة الخارجية [1] ، لكونه من أبرز المتغيرات المؤثرة في الحركة السياسية الخارجية لكافة الدول ولنتذكر بهذا الصدد أن نوعية تأثيرها على تلك السياسة يتفاوت من دولة الى أخرى [2] .

أولاً : المؤسسة العسكرية الأردنية (تأسيسها وتطورها) : -

كان لبريطانيا الدور الأبرز في تأسيس وتطوير المؤسسة العسكرية الأردنية واستمر ذلك الدور الى عهد قريب وهو ما أثر بالضرورة الموضوعية على حركة صانع القرار الأردني وطبيعة قراراته السياسية الخارجية لفترة طويلة من الزمن ، ففي معان بدأ إنشاء الجيش [3] ، وتولى الأمير منصب القائد العام ، أما الكابتن فريدريك بيك فقد كان المفتش العام للدرك [4].

وفي فترة الحرب العالمية الثانية أصبح (الجيش العربي) قوة إقليمية مهمة وذلك يتضح من خلال المهام الملقاة على عاتقه في تلك الفترة والتي كان أبرزها دوره في القضاء على ثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق والحملة على سوريا في ٢٦/ يونيو /١٩٤١ وحماية خطوط المواصلات البريطانية في الشرق الأوسط من عام ١٩٤١ ، حتى عام ١٩٤٥ [5]. وكان عام ١٩٥٦ من الأعوام الحاسمة في تاريخ الأردن وفي تاريخ الجيش العربي ، إذ أُتخِذَ في ١ /مارس /١٩٥٦ قراراً ملكياً بإعفاء الجنرال كلوب باشا بوصفه قائداً عاماً للجيش العربي الأردني بعد خدمة بلغت ٢٦ عاماً منها (١٧) عاماً في قيادة الجيش العربي الأردني ، ويعلل جلالة الملك حسين أسباب عزل كلوب باشا بقوله " لقد كان السبب الرئيسي في عزله يقوم على عدم التفاهم بيننا وعلى خلافنا حول مسألتين جوهريتين دور الضباط العرب في جيشنا واستراتيجيتنا الدفاعية " [6]، وهو ما يعني إدراك صانع القرار الأردني لدور الإنجليز المتعاظم في الجيش والذي يعد من أكبر المحددات لسياسته .... ومن ثم تركيز صانع القرار على مركز الضغط البريطاني على الأردن ومن ثم التخلص منه .

وجاءت الخطوة الأردنية الثانية بعد عام و (١٣) يوماً من ذلك التاريخ (في ١٤/ مارس ١٩٥٤) عندما تم إنهاء المعاهدة الأردنية البريطانية (الثالثة) ، ومن خلالها تحقق للأردن الاستقلال أن السياسي والعسكري [7] . وقد كان من أهم المراحل الحساسة التي تم من خلالها اختبار ولاء القوات المسلحة لنظام الحكم هي الفترة ما بين ١٩٧٠- ١٩٧١ ولذلك يقول محمد فضة " لقد لعبت القوة العسكرية دوراً كبيراً في حياة الأردن السياسية وشدد جلالة الملك حسين التركيز على القوات المسلحة وأبدى اهتماماً شخصياً بها ، واعتمد على ولاء الجيش في أحلك الأوقات ، كما حدث في عام ١٩٧٠م عندما شكل الملك الحكومة العسكرية وطلب منها القيام بتحمل مسؤلياتها في مواجهة الأحداث حيث نفذت تلك الحكومة العسكرية واجباتها كما أراد

---

(١) Roy. Maceridis , Foreign Policy World Politics , P.40 .

(٢) الرمضاني ، مازن إسماعيل . السياسة الخارجية ، دارسة نظرية ، مصدر سابق ص ١٨٨ .

(٣) مراد،عباس . الدور السياسي للجيش الأردني (١٩٢١-١٩٧٣) بيروت، مركز الأبحاث، دون طبعة ص ١٤ .

(٤) المجالي ، سحر . الجيش العربي (١٩٢١-١٩٥١) دوره في الصراع العربي- الصهيوني ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ص ٧ -١٣ .

(٥) المجالي ، سحر . الجيش العربي (١٩٢١ - ١٩٥١) دوره في الصراع العربي - الصهيوني ، مصدر سابق ص ٦٥ ، ص ٧٦ .

(٦) ابن طلال ، الحسين، مهنتي كملك أحاديث ملكية ، مصدر سابق ص ٩٧ ، ص ٩٨ .

(٧) الدجاني ، محمد سليمان (و) الدجاني ، منذر سليمان . مدخل الى النظام السياسي الأردني ، مصدر سابق ص ١١٧ .

الملك " [١] ، وبإدراكه لأهمية ولاء القوات المسلحة ودعمها لبقاء نظام الحكم عمل جلالة الملك الحسين بعد تعريب الجيش بفترة وجيزة ، على تطويرها وتعزيز قوتها [٢] .

ثانياً : البعدين الكمي والنوعي في المؤسسة العسكرية الأردنية : -

ويرتبط المتغير الكمي أساساً بحجم القوات المسلحة في الدولة وترسانتها العسكرية [٣] ، كذلك فإن القوة العسكرية رهينة بصحة الجسم السياسي والاجتماعي وحيويته وهي لذلك أحد المقومات الحاسمة في السياسة الخارجية [٤] ، ولعل من أهم المشاكل التي يعاني منها معظم دول العالم الثالث هي عدم التوازن بين كفاءة قواتها وبين نوعية السلاح المتطور الذي بحوزتها [٥] .

و بالنسبة للأردن فيقدر عدد قواته المسلحة في أواخر الثمانينات نحو ٩٠ ألف فرد بعد ما كان عدد ضباط الجيش العربي عند تأسيسه لا يتجاوز (٢٥) ضابطاً وحوالي (٢٥٠) فرد [٦].

أما بالنسبة للمتغير النوعي فإن الكيفية التي يؤثر فيها المتغير العسكري في سلوك صانع القرار تتحدد بنوعية الإمكانيات العسكرية لدولته ، حيث أن هناك علاقة وطيدة بين نوعية الإمكانية العسكرية لإحدى الدول ، وبين فعالية (أو عدم فعالية) سلوكها السياسي الخارجي [٧] ، بمعنى أن قدرة القوات المسلحة على إنجاز وظيفتها في السياسة الخارجية تتأثر سلباً أو إيجاباً بمجموعة من المتغيرات النوعية والكيفية ، ولعل من بين البارز منها تأثير الإمكانات الاقتصادية البشرية للدولة ودور قيادتها العسكرية ، وطبيعة الروح المعنوية السائدة داخل مجتمعها فضلاً عن مدى اعتمادها على غيرها عسكرياً [٨] ، ولكن يمكن القول انه كلما كان الدخل القومي عالياً كلما كان الإنفاق العسكري كبيراً . وبالنسبة للأردن فهي دولة ذات دخل قومي منخفض مما يؤثر بالضرورة على الإنفاق العسكري وقد بلغ حجم النفقات على الأمن والدفاع في عام ١٩٨٩ (٢١٥,٥٢٠,٠٠٠) دينار أي ما نسبته (٢٢,٨١%) من مجموع النفقات العامة [٩] ، على الرغم من الظروف الموضوعية المحيطة. وتعد طريقة الحصول على السلاح من العوامل المؤثرة في سلوك السياسة الخارجية ، وكلما كان التصنيع ذاتياً تعددت البدائل أمام صانع القرار السياسي الخارجي ، وكلما اعتمدت الدولة على غيرها عسكرياً ، قلل ذلك من هامش حركة صانع القرار السياسي الخارجي وقلص من بدائله [١٠] ، مما يعني أن لاعتماد

---

(١) Feddah , Mohammad The Middle East Transition : Astudy of Jordan Foreign policy . P.257

(٢) العزام ، عبد المجيد . عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية ، مصدر سابق ص ٧٢.

(٣) الرمضاني ، مازن إسماعيل . السياسة الخارجية دراسة نظرية ، مصدر سابق ص ١٨٧ .

(٤) macridis, Roy .Foreign Policy world Politics , P.40

(٥) الرمضاني ، مازن إسماعيل . السياسة الخارجية ، دراسة نظرية ، مصدر سابق ص ١٩٢ .

(٦) النهار ، غازي ، "القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة الخليج "، مصدر سابق ص٧٤.

(٧) الحديثي ، هاني . في عملية صنع القرار السياسي الخارجي ، مصدر سابق ص ١٩ .

(٨) الرمضاني ، مازن إسماعيل . السياسة الخارجية ، دراسة نظرية ، مصدر سابق ص ١٩٣ .

(٩) البنك المركزي الأردني ، النشرة الإحصائية الشهرية ، دائرة الأبحاث والدراسات المجلد (٣٣) ، العدد (١٢) كانون أول ١٩٩٧ ، ص ٤٦ .

(١٠) مشاقبة ، أيمن (و) آخرون ، السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات ، وثائق المؤتمر الأول عمان ، إبريل ن ١٩٩٨ دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ١٩٩٩ انظر ورقة ، الغرايبة ، مازن .ا لدور في السياسة الخارجية ، إطار تحليل مقترح ص٨٤.

الدولة على غيرها عسكرياً تأثير مختلف في مدى قدرتها على تهيئة قوة عسكرية كاملة لأغراض سياستها الخارجية ، ولنتذكر أن الدولة كلما كانت أكثر اعتماداً على غيرها عسكرياً كانت أكثر استجابة وتأثر به بالضرورة [١] .

وبالنسبة للأردن فإن الافتقار للقاعدة الاقتصادية والتكنولوجية بالإضافة الى الافتقار للموارد الأولية الضرورية في الإنتاج العسكري ، قد خلق حالة من الاعتمادية على العسكرية الغربية ، إلا في التسليح والعقيدة العسكرية الغربية [٢]،وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية التي تزود الأردن بـ (٧٥%) من احتياجاته ومعداته العسكرية [٣] ، وذلك لأن عملية بيع السلاح هي عملية سياسية بالدرجة الأولى يتعدى تأثيرها الى السياسة الخارجية الأردنية .

ثالثاً : البعد العراقي في المتغير العسكري الأردني : -

لا شك بأن المتغير العراقي ، والمتغير العسكري العراقي بالذات أحد أهم المتغيرات المؤثرة على السياسية الخارجية الأردنية وقرارات صانعها نظراً لما يتمتع به الجيش العراقي من ثقل قياسياً بعدد سكانه وآلته العسكرية المتقدمة ... ورغم ذلك ، فقد اقتصرت العلاقات العسكرية بين الأردن و العراق على البعد التعاوني التنسيقي ولم تصل في أي مرحلة الى حالة الصدام أو المواجهة بين الإرادتين السياستين الأردنية والعراقية ، بالرغم من الخط البياني المتفاوت للعلاقات السياسية .

ففي ١/مايو/١٩٤١م أطاحت ثورة رشيد عالي الكيلاني بالحكومة العراقية في بغداد وأدت الى هروب الوصي على العرش (الأمير عبد الإله) الى عمان [٤] . وأخذ الإنجليز يعدون العدة للزحف على العراق " ووقع الاختيار على جلوب قائد الجيش العربي لمرافقة القوات ... [٥] . واشتركت قوة البادية الأردنية في القتال الذي نشب حول بغداد ، وكان لرجال القوة دوراً بارزاً في ذلك التحرك مما دعا قائد الجيش البريطاني ، بعد نجاح العمليات العسكرية وفرار الكيلاني وضباط الانقلاب الى إرسال رسالة الى الأمير عبد الله مثمناً دور الجيش الأردني ومهنئاً سموه بـ الفعالية التي قامت بها هذه القوة الممتازة [٦] . أما الكيلاني فقد قال : " كدنا ننتصر لو لم يتخل جلوب بقوته في اللحظة الأخيرة ... لقد طعن الجيش العراقي من الخلف " [٧] .

وفي ١٤ – إبريل / ١٩٤٧ م وقّع الأردن مع العراق " معاهدة الأخوة والتحالف " والتي نصت على توحيد الأساليب العسكرية في بلديهما بتبادل بعثات عسكرية للاطلاع على الأساليب المتبعة في المملكتين والتدرب المشترك [٨] . والى المشروع الدفاعي المعروف بحلف بغداد حاولت الحكومة العراقية جاهدة إدخال الأردن ، ولكن جهود الحكومة العراقية لم تلق النجاح بسبب المحددات الداخلية والإقليمية ... وفي عام ١٩٥٦

---

(١) الرمضاني ، مازن إسماعيل . السياسة الخارجية ، دراسة نظرية ، مصدر سابق ص ١٩٧ .

(٢) النهار ،غازي .القرار السياسي الخارجي تجاه أزمة الخليج ، مصدر سابق ص ٧٠ .

(٣) العزام ، عبد المجيد . عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية ، مصدر سابق ص ١١٧ .

(٤) لورنس ، هلري . اللعبة الكبرى، الشرق العربي المعاصر ، والصراعات الدولية ، مصدر سابق ،ص ٤٠ .

(٥) المجالي ، سحر . الجيش العربي (١٩٢١ – ١٩٥١) دوره في الصراع العربي – الصهيوني ، مصدر سابق ، ص ٦٦ .

(٦) أبو دية ، سعد .القوات المسلحة الأردنية نشأته وتطوره ودوره ١٩٢١ – ١٩٩٧ ، الطبعة الأولى ١٩٩٧ ، ص ٢٨٤ – ص ٢٩٠ . وانظر : عباس مراد ، الدور السياسي للجيش الأردني (١٩٢١ – ١٩٧٩) ، مصدر سابق ص ١٢٦ – ١٢٧ .

(٧) العبداللات ، ارشيد فالح .العلاقات الأردنية العراقية (١٩٤٦ – ١٩٥٨) ، مصدر سابق ، ص ١٦ .

(٨) الوثائق الهاشمية ، أوراق عبد الله بن الحسين ، العلاقات الأردنية – العراقية (١٩٢١ – ١٩٥١) ، مصدر سابق ص ٣٦٦ المادة (٧) والمادة (٥) والمادة (٦) .

م الذي تميز بكثرة الاعتداءات الإسرائيلية على الأردن [١]. وفي (١٤/ سبتمبر منه) توجه جلالة الملك حسين الى الحبانية (القاعدة العسكرية العراقية للاجتماع بالملك فيصل للبحث في مسألة تلك الاعتداءات واتفق الجانبان على تعزيز التعاون العسكري بينهما في ظل معاهدة الأخوة والتحالف لسنة ١٩٤٧م والتي جددت في ١٠/ يونيو / ١٩٥٦م لمدة (٥) سنوات، و اتفق الوفد العسكري العراقي مع الجانب الأردني على وضع فرقة كاملة من الجيش العراقي مع القوات المساندة لها على الحدود العراقية – الأردنية على أهمية الاستعداد لدخول الأردن وحمايته . وعندما وقع العدوان على مصر في ٢٤ / تشرين أول – أكتوبر عين علي الحياري قائداً عاماً للقوات المشتركة الأردنية العراقية [٢] .

وفي المرحلة التي تلت انقلاب ١٤ – يوليو / ١٩٥٨ يقول عبد المجيد الشناق " أنه كان مقرراً للقطاعات العسكرية التي قادت الانقلاب التوجه الى الساحة الأردنية " ولكن أعضاء حركة (الضباط الأحرار) عدلوا عن ذلك [٣] ، كذلك فإن جلالة الملك حسين في تلك الأثناء أمر الشريف ناصر بن جميل ليقود لواء بهدف شن هجوم معاكس ضد الثوار [٤] ، ولكن عندما وجد الحسين أن من العبث إرسال قوات عسكرية الى العراق دون معلومات استخبارية خاصة بعد نجاح الانقلاب عدل عن تلك الأفكار وقرر استعادة القوة التي كانت قد توغلت في العراق [٥] .

وبعد تلك المرحلة عمل الأردن على التوسع في بناء قواته المسلحة وتطوير مؤسسته العسكرية ، ولذلك يقول لورنس تال أن " الملك حسين وسمير الرفاعي أرادا إعادة تنظيم الجيش الأردني بحيث يُضمّ في معاهدة دفاعية ، ولذلك اخبر الأردنيون البريطانيين بأنهم بحاجة الى معاهدة دولية دائمة تمنع عبد الناصر والجمهورية العربية المتحدة من تهديد الأردن ، واقترح جلالة الحسين والرفاعي معاهدة تضم اليونان وتركيا وإيطاليا وألمانيا ولبنان والسودان وشمال إفريقيا وبذلك لاحظ جونستون (السفير البريطاني في عمان) أن الأردنيين إنما يطالبون بتوسيع الناتو بحيث يضم الأردن " [٦] .

وفي سبتمبر / ١٩٦١ م احتشدت القوات الأردنية البالغ عددها (٣٠٠) شخص كباقي القوات العربية في الكويت ، وذلك لمواجهة تهديدات عبد الكريم قاسم بضم الكويت الى العراق ، واستمرت نحو سنة ونصف حتى انسحاب القوات العربية في فبراير ١٩٦٣ م [٧]. وهي المرة الثانية التي تحتشد فيها قوات أردنية لمواجهة نظام قاسم ولم تسفر عن مواجهة عسكرية مباشرة .

وأثناء مصادمات سبتمبر / ١٩٧٠ ورغم وجود (١٢) ألف من القوات العراقية على الأراضي الأردنية فإن العراق لم يتدخل عسكرياً ، وأعلن العراق في بيان أصدره مجلس قيادة الثورة العراقي في ٢٦ –

---

(١) الماضي ، منيب (و) موسى ، سليمان . تاريخ الأردن في القرن العشرين (١٩٠٠-١٩٥٩)، مصدر سابق ص ٦٤٤ .

(٢) العبداللات ، ارشيد فالح . العلاقات الأردنية العراقية (١٩٤٦ – ١٩٥٨) مصدر سابق ص ١٢٢ .

(٣)الشناق ، عبد المجيد .التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية السورية منذ الاستقلال وحتى عام ١٩٧٦ مصدر سابق ص ٢٧٨ .

(٤) Tal, Lawrance , Britain and Jordan Crisis of 1958 , P 43.

(٥) المصدر السابق ص ٤٣ .

(٦) Tal , Lawrance , Britan and the Jordan Crisis of 1958 , " P 46.

(٧) الماضي ، منيب (و) موسى، سليمان ." تاريخ الأردن في القرن العشرين (١٩٠٠ – ١٩٥٩) "، مصدر سابق ص ٤٧

سبتمبر / ١٩٧٠ م أنه " لا يجوز أن يخوض الجيش العراقي في معركة الفدائيين بديلاً عنهم" . إلا أن المؤرخ سليمان الموسى يقول أن " القوات العراقية أطلقت النار على الطائرات الأردنية في مطار المفرق ".

وفي الحرب العراقية – الإيرانية كان الأردن أول دولة عربية تعلن دعمها للعراق في حربه مع إيران [١] ، وبعد ساعات من نشوب الحرب غادر جلالة الحسين ورئيس الوزراء (مضر بدارن) الى بغداد وعرض جلالته على الرئيس صدام حسين استعداد الأردن لدعم العراق عسكرياً ، والحقيقة أن الملك كان مستعداً لإرسال قوات من الجيش الأردني للقتال الى جانب القوات العراقية ووضع الأردن مطاراته في خدمة الطيران العراقي . وفي ٢٨ / يناير / ١٩٨٢ م فتح الأردن باب التطوع لنصرة الجيش العراقي وألقى الحسين خطاباً في تلك المناسبة وقال فيه " أنني أتشرف بإعلان تطوعي كجندي عربي أردني لأداء اشرف واقدس واجب على ارض معركة الأمة " [٢] . كذلك فقد تلقى الأردن من الجيش العراقي العديد من المعدات العسكرية كانت عبارة عن هدايا من العراق أبرزها (١٦٩) دبابة من مختلف الأنواع ، و(٣٥) ناقلة أشخاص في شهر أغسطس / ١٩٨٨ م وهي من غنائم الجيش العراقي في الحرب [٣] .

* خاتمة : –

وفي العلاقة مع العراق يعد المتغير العسكري متغيراً تابعاً للبعد السياسي ، ولذلك فإن العلاقات العسكرية الأردنية – العراقية محكومة بوتيرة العلاقات السياسية بين الدولتين – ورغم ذلك يمكن القول أن العراق (والعراق عسكرياً) يعد أحد المتغيرات المؤثرة على السياسة الخارجية الأردنية وذلك بسبب الثقل العسكري العراقي قياساً بعدد سكان العراق ، وتطور آلته العسكرية المتطورة المتقدمة ومقدرتها على استيعاب التكنولوجيا ، إضافة الى استراتيجية موقعه بالنسبة للأردن وما يلي ذلك من اعتبارات طبيعية، ومصلحية ... ويقول محمد عوض الهزايمة " وقد اتضحت نتائج هذه المحددات من خلال المواقف السياسية الأردنية والتي أبرزها تجاوز الأردن لمذبحة الهاشميين في العراق عام ١٩٥٨ . وكذلك الاستعانة بالقوات العراقية في حروب الأردن ضد " إسرائيل " ، وكذلك عدم دخول الأردن في محادثات سلام مع الكيان الصهيوني لكونه يخشى الآلة العسكرية العراقية [٤] .

---

(١) الدجاني ، محمد سليمان (و) الدجاني ، منذر سليمان ." المدخل الى النظام السياسي الأردني " ، مصدر سابق ص ٣٩٦

(٢) خطبة الملك الحسين بمناسبة فتح باب التطوع لنصرة الجيش العراقي في ١٩٨٢/١/٢٨ م ، وانظر ، محافظة ،علي ، عشرة أعوام من الكفاح والبناء ، مجموعة خطب الملك الحسين بن طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية من سنة ٢١ سنة ١٩٨٧ ، مركز الكتب الأردني ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٨ م ، ص ٣٦٢ .

(٣) خطبة الملك الحسين لدى استقباله متطوعي قوات اليرموك الأردنية في ١٩٨٢/٢/٩ م . أنظر العقيد الركن صالح ، قاسم محمد (و) الدروع ، قاسم محمد . مجموعة خطب جلالة القائد الأعلى ، ص ٢٥٩ .

(٤) الهزايمة ، محمد عوض السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق ، مصدر سابق ص ١١٩ .

المبحث الثاني

المتغيرات المعنوية

ونقصد بها المتغير المجتمعي والمتغير الشخصي القيادي

المطلب الأول : المتغير المجتمعي : -

* مقدمة : -

لفترة طويلة سابقة على مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، سادت قناعة عامة مؤداها أن السياسة الخارجية تبدأ عندما تنتهي السياسة الداخلية بمعنى انهما منفصلان عن بعض ، وان السياسة الخارجية لا تفهم إلا من خلال منظور سياسي دولي فقط [١] . ومن هنا صار هذا التفاعل بمثابة الجسر الذي يربط بين سياسته الداخلية والخارجية . وبالاتجاه الذي جعل الأخيرة وفي جوانب أساسية منها بمثابة الامتداد أو الانعكاس للأولى [٢] .

وبالتالي يمكن اعتبار السياسة الخارجية بمثابة عملية اجتماعية تأتي نتيجة لتفاعل العناصر الرئيسية في المجتمع. الذي لا يعد وحدة متجانسة وإنما ينقسم الى فئات ومجموعات متباينة الأهداف فيما بينها ويؤدي تفاعل هذه الفئات والمجموعات في سعيها لتحقيق أهدافها الى آثار معينة على عملية السياسة الخارجية [٣] . وبناء على ذلك يمكن القول أن المتغيرات المجتمعية تشمل كافة المتغيرات غير الرسمية المؤثرة في السلوك السياسي الخارجي[٤] ويقول روي مكريدس إن العامل المجتمعي" هو أحد العوامل الإنسانية الكمية التي لا بد أن يحسب حسابها في تقييم قوة الدولة ،ويظهر هذا العامل بشكل جلي في الشرق الأوسط "[٥].

أما عن دور العامل المجتمعي ، فإنه يلعب دوراً مؤثراً ومهماً في تحديد مكانه الدولة وحجمها حيث يوفر التعدد الضخم لسكان الدولة أساساً بشرياً للنمو الاقتصادي وبناء القوة العسكرية خاصة إذا كان حجم السكان مرتبطاً بتوافر الموارد الطبيعية ، وبتوافر القدرات الأخرى التي تمكن من الاستفادة من هذا الحجم [٦].

وعند دراسة المركب المجتمعي الأردني والذي نقصد به النسيج أو البنية النووية التكوينية للمجتمع الأردني ومعرفة اثر ذلك على السياسة الخارجية الأردنية لا بد من القول أن هذا العنصر – المجتمعي – هو اكثر عناصر الدولة الأردنية " التباساً "[٧] وذلك ما يفسر تجنب المجتمع الأردني – لغاية الآن – الخوض بعمق في مناقشة المسائل الحساسة التي تتصل بالعلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسة القائمة بين الوحدات الاجتماعية المكونة له [٨] .

---

(١) الرمضاني ، مازن إسماعيل . السياسة الخارجية، دراسة نظرية، مصدر سابق ص ٢٠٣، ص ٢٠٤ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٠٤ ، ص ٢٠٥ .

(٣) سليم ، محمد السيد . تحليل السياسة الخارجية ، مصدر سابق ص ١٨٧ .

(٤) الرمضاني ، مازن إسماعيل . السياسة الخارجية ، دراسة نظرية ، مصدر سابق ص ٢٠٥ .

(٥) Roy. Macridis , Foreign policy world politics , P.43 .

(٦) مشاقبة ، أمين ، السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات ، مصدر سابق ورقة غرايبة ، مازن . الدورة في السياسة الخارجية : إطار تحليلي مقترح، مصدر سابق ص ٨٤ .

(٧) قاسم ،أنيس فوزي . العلاقات الأردنية – الفلسطينية بعد رحيل الملك حسين ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، العدد (٣٨) ربيع ١٩٩٩ ص ٢٢ .

(٨) نقرش ، عبد الله ." أثر التركيب السكاني في الأردن على التوجه الديمقراطي "، مجلة دراسات المجلد ٢٢ العدد (٤) ، ١٩٩٥ م ص ١٤٩٨ .

أولاً : البعد الكمي للمتغير المجتمعي الأردني : -

بداية لا بد من القول ، أن عدد سكان الأردن وطبيعة التركيب الاجتماعي فيه قد تأثر بحكم الموقع الجغرافي للدولة ، وقد تغير عدد السكان بشكل دراماتيكي بسبب الحروب التي نشأت بين العرب وإسرائيل وما نجم عنها من هجرات لأعداد كبيرة من سكان فلسطين الى الأردن .

وقد أشارت آخر إحصائية قامت بها دائرة الإحصاءات العامة في ١٠/ديسمبر/١٩٩٤م الى أن مجموع سكان الأردن قد بلغ (٤,١٣٩,٤٥٨) نسمة مما يعني تضاعف حجم السكان سبع مرات خلال الفترة ١٩٥٢-١٩٩٤ [١] .

وعلى المستوى الإقليمي نجد أن الأردن هو الدائرة الأضعف ديمغرافياً بالنسبة للدول المجاورة[*]، مما يجعل هامش حركة صانع القرار في ظل هذا الواقع ضيقاً عنه فيما لو كان الواقع الديمغرافي غير ذلك ..

واستناداً الى ما تقدم فإنه يمكن القول أن طبيعة الواقع السكاني في الأردن من حيث الكم والنوع محددة وهو ما يعتبر ضابطاً على السلوك السياسي الخارجي ، وهو ما دعا أيضاً أحد الباحثين في فترة سابقة الى القول " أن موقع الأردن العسكري والسياسي الخارجي. (كدولة مواجهة مع الكيان الصهيوني) يحتم زيادة القوة البشرية لمجابهة التوسع الصهيوني، وتحرير الأرض العربية من خلال تبني سياسة سكانية تكاثرية "[٢].

ثانياً : البنية التكوينية للمجتمع الأردني : -

يتألف المجتمع الأردني من المواطنين الذين يحملون الجنسية الأردنية أو المؤهلين لذلك ، وهم أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وان اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين [٣] .ولو حاولنا التعرف الى هذه الفئات لظهر لدينا أن الموطنين الأردنيين ينقسمون الى فئات معينة تبعاً لأصولهم العرقية أو لمعتقداتهم الدينية أو حتى لمصادرهم الجهوية ناهيك عن التصنيفات حسب أنماط الحياة أو الأوضاع الاقتصادية الخاصة بشرائح معينة من المجتمع أو التصنيفات القائمة على أساس العمر أو الجنس ، ولكن وفي محاولة للتقريب بين الواقع الاجتماعي والتصنيف القانوني يتبين لنا أن الفئات المكونة للشعب الأردني هي أساساً على النحو التالي [٤] : -

* الشرق أردنيون (الأردنيون) : -

يتميز الشرق أردنيون بانتمائهم لشرق الأردن كونهم عاشوا طيلة حياتهم هناك ، وقد حظي الملك عبد الله وخلفه من بعده ، بولاء الشرق أردنيين التلقائي لاعتبار الهاشميين من أسباط رسول الله ﷺ ، وكان الملك

---

(١) الأردن خمسون عاماً من الإرادة الحرة والبناء ، إصدار خاص بمناسبة اليوبيل الذهبي لاستقلال المملكة الأردنية الهاشمية ، دائرة المطبوعات والنشر ، وزارة الإعلام ، ٢٥/ أيار / ١٩٩٦ م ، ص ٨٧ ، وانظر صحيفة الرأي (الأردنية) العدد (٩٢٦١) يوم ١٩٩٦/١/٦ ، ص ١ .

(*) فمثلاً العراق عدد سكانه (٢٠) مليون ، وسوريا (١٦) مليون ، والسعودية (١٢) مليون ، ومصر (٦٢) مليون ، و" إسرائيل " (٥) مليون نسمة ...

(٢) سعيد ، فؤاد فائق . السياسة الخارجية الأردنية ، دراسة في المتغيرات المؤثرة في صناعة القرار ، مصدر سابق ص ٧٨ .

(٣) نقرش ،عبد الله . أثر التركيب السكاني في الأردن على التوجه الديمقراطي ، مصدر سابق ص ١٥٠٢ . وانظر الدستور الأردني ، مصدر سابق ، المادة (٦) الفقرة (١) .

(٤) نقرش ، عبد الله . أثر التركيب السكاني على التوجه الديمقراطي ، مصدر سابق ص ١٥٠٣ .

حسين ومن خلال زيارته لمرابع البدو دوماً معجباً بسلوكهم وببساطتهم حيث قال : " ... لقد كنت ملكهم وبالقرب منهم ، كنت أشعر بأني لست وحيداً ، لأنهم يعتبروني كأني واحد منهم ، ما كنت في نظرهم سوى " الحسين " بلا مراسم ولا تشريفات ... " [1] .

وقد كان للشريحة الاجتماعية البدوية دورها – ولا يزال – في دعم القرار السياسي الخارجي الأردني وذلك منذ تأسيس إمارة شرق الأردن مروراً بتأسيس المملكة الأردنية الهاشمية وحتى وقتنا الحاضر ، لقد كان الدعم من خلال التواجد المستمر في القوات المسلحة الأردنية التي تعتبر حجر الأساس في دعم القرار السياسي والمحافظة على الأمن والاستقرار في الأردن . ولذلك يقول جلالة الملك حسين " وقفت أمام بيوت الشعر السمراء التي كانت تبرز من الصحراء وقلت لنفسي بأن البلاد سوف تكون بخير ما وجد في الأردن أمثال هؤلاء الرجال " [2] .

* الفلسطينيون : –

ويشكل الفلسطينيون في الأردن ما يقارب (٥٠%) من إجمالي السكان [3]. وقد كانت هجرتهم الى شرق الأردن نتيجة للصراع العربي – الإسرائيلي ، وسبباً في التساؤل المستمر عن الوحدة الوطنية في الأردن ... [4].

ومما يمكن قوله أن فقدان الفلسطينيين لأرضهم لم يفقدهم الانتماء لها ولا الولاء لهويتهم الفلسطينية ، ولذلك فإن النظام السياسي كان يتعامل مع الفلسطينيين بكل حذر ودقة وربما كان يعود ذلك لانطباعاتهم وتوجهاتهم السياسية الليبرالية ولضعف ثقة بعضهم بالنظام السياسي الأردني وعلية فلم يكن التمثيل السياسي الفلسطيني في المشاركة السياسية ليتناسب مع كثافتهم السكانية وخاصة بعد اعتراف مؤتمر الرباط لعام ١٩٧٤ م بشرعية منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني ومنذ ذلك الوقت أخذ التمثيل السياسي الفلسطيني في المشاركة السياسية يتضاءل وكذلك استقطابهم في المناصب الحكومية والمناصب الوزارية والتشريعية وفي المناصب المتقدمة الهامة لأمن الدولة ، وقد كان استقطاب القيادات الفلسطينية السياسية والحكومية يتم عادة من بين العائلات الفلسطينية المعروفة بولائها للنظام السياسي مما زاد الشكوك وعدم الثقة بين الحكومات الأردنية والعناصر الفلسطينية المعارضة [5] .

* الشركس : –

بسبب مهارات الشراكسة الإدارية وثروتهم الاقتصادية وولائهم وخبراتهم الزراعية سرعان ما استقطبوا الى دائرة صنع القرار ، ومنذ ذلك الحين وهم يشغلون مناصب حكومية وسياسية هامة تفوق في نسبتها تعدادهم بالنسبة الى إجمالي عدد السكان [6] .

---

(١) العزام ، عبد المجيد .عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية ، مصدر سابق ص ٤٧ ، ص ٤٨ .

(٢) ابن طلال، الحسين مهنتي كملك، أحاديث ملكية ، مصدر سابق ص ٤٦ .

(٣) المصدر السابق ص ٤٢ .

(٤) مشاقبة ، أمين ، السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات ، مصدر سابق ورقة المحافظة ، علي . الإطار النظري للسياسة الخارجية الأردنية، المحددات الطبيعية السياسية .

(٥) العزام ، عبد المجيد . عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية ، مصدر سابق ص ٤٤ ، ص ٤٥ .

(٦) المصدر السابق ص ٤٠ .

* المسيحيون :

وهم كالشركس يتمتعون بضمانات قانونية تحفظ لهم حقوقهم السياسية، ورغم أنهم لا يشكلون سوى ٦-٨% من مجموع السكان [١] .

أما قوتهم السياسية فإنها محدودة مقارنة بتلك التي يتمتع بها الشركس ، وقد بذل النظام السياسي قصارى جهده لإرضاء الأقلية المسيحية – رغم انهم لا ينظرون لأنفسهم كأقلية [٢] – سعياً للكسب ودعمهم وولائهم في حالة عدم الاستقرار والاضطراب التي قد يشهدها المجتمع ، ومن الممكن كذلك أن هذا الأمر يعود لأن المجتمع المسيحي يحتفظ بعلاقات وثيقة مع المسيحيين في العالم الغربي والذي يحظى النظام السياسي في الأردن معه بالقدر الأكبر من الدعم المادي والمعنوي والسياسي [٣] .

ثالثاً : التوجهات المجتمعية الأردنية تجاه العراق : -

ونقصد بها مجموعة الأفكار الأساسية التي يعتنقها معظم أو غالبية أفراد المجتمع والتي تحدد رؤيتهم للعالم السياسي ، فالتوجهات المجتمعية أفكار تتسم بثباتها النسبي ، والتصاقها بجوهر التوجه الفكري العام لأفراد المجتمع وعمق ارتباط هؤلاء الأفراد بتلك الأفكار . كذلك تتميز بطبيعتها الفكرية الثقافية وهي بذلك تتميز عن التركيب الاجتماعي الذي يرتبط ببنيان المجتمع ، وتعد كل من الثقافة السياسية والنسق العقيدي من أهم روافد التوجهات المجتمعية ، وهذه جميعها تؤثر على رؤية المجتمع والنخبة الحاكمة للوقائع الخارجية كما أنها تضع ضوابط على قدرة صانع السياسة الخارجية في اختيار بدائل معينة ، إضافة الى أن هذه التوجهات توفر لصانع السياسة الخارجية أدوات تبرر سياسات خارجية معينة على أساس أنها تتفق مع ما يعتنقه المجتمع من عقائد [٤] .

وفي ضوء المعلومات الواردة آنفاً يلاحظ أن التركيب السكاني في الأردن إنما يعكس واقعاً اجتماعياً متنوعاً ومتعدداً كمعظم مجتمعات المشرق العربي ، وباعتبار المجتمع الأردني جزءاً من الأمة العربية وترتبط حركة تطوره الى حدٍ كبير بحركة الأمة وتطورها ، فمن الطبيعي أن تكون خصائصه العامة كتلك التي تتسم بها المجتمعات العربية – مع التحفظ على الفروقات التي نشأت بموجب التجربة الخاصة لكل مجتمع [٥]. و خصوصية التجربة الأردنية تجعل من المجتمع الأردني مجتمعاً متنوعاً ومتعايشاً ، بمعنى أن مستوى التآلف بين وحداته ينأى بها عن النزاع، لكنه لا يصل بها الى الانصهار الكامل وليس هناك أية مطالبات جدية بهوية خاصة سوى ما يقتضيه النضال الفلسطيني، من تعريف لهوية الفلسطيني، أما المجتمع ككل فيخضع لنظام تربوي موحد ويستشعر ضرورة

---

(١) المصدر السابق ص ٤١ .

(٢) نقرش ،عبد الله . أثر التركيب السكاني على التوجه الديمقراطي ، مصدر سابق ص ١٥١٦ .

(٣) العزام ، عبد المجيد . عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية ، مصدر سابق ص ٤٢ .

(٤) سليم ، محمد السيد . تحليل السياسة الخارجية ، مصدر سابق ص ٢٠٢ .

(٥) نقرش ، عبد الله . أثر التركيب السكاني على التوجه الديمقراطي ، مصدر سابق ص ١٥٠٦ .

الاندماج والتمسك بالوحدة الوطنية [1]. إضافة الى انه مجتمع اكثر تعقيداً مما كانت عليه الحال في الخمسينات حيث تجاوز أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية آنذ [2] .

وقد ارتبطت الدولة الأردنية منذ البداية بالمسألة القومية من حيث كون الأرض الأردنية جزءً من الوطن العربي ، والشعب جزء من الأمة العربية ، ومن حيث أن النظام السياسي وريث للثورة العربية الكبرى التي تحددت أهدافها بتحرير المشرق العربي من السيطرة العثمانية وإقامة الدولة العربية على هذه الأرض، ومنذ التأسيس أيضاً تداخلت الحركة السياسية للدولة داخلياً وخارجياً بالقضية الفلسطينية وتجسد هذا التداخل بحقائق مادية تمثلت بدعم النضال الفلسطيني لمقاومة المشروع الصهيوني[3]. ومساندة كل القضايا القومية ، بما في ذلك العراق في حربه مع إيران وفي مواجهته للتحالف الغربي .

ولذلك من الميزات الملفتة للنظر أن الرأي العام في الأردن يتأثر أكثر من أي قطر آخر ، بالأحداث والاتجاهات السائدة في الأقطار العربية الأخرى ومن المحتمل أن ذلك يعود الى صغر حجم الأردن وضعف موارده ، ومن المحتمل انه يعود كذلك الى تأثير القضية الفلسطينية في النفوس بالإضافة الى الكثير من القضايا القومية ، حيث يتطلع الناس الى ظهور صلاح الدين جديد يأتي من الخارج [4]. وقد رأى الشعب الأردني في الرئيس صدام حسين بطلاً قومياً في حربه ضد إيران والتي صورها الإعلام الغربي على أنها تريد تصدير ثورتها غرباً، كما أن الذاكرة المجتمعية الأردنية استعادت في صورة القائد العراقي أمجاد الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر خاصة عندما أعلن الرئيس العراقي عن استعداده لحرق نصف إسرائيل إذا ما فكرت في مهاجمة العراق [5] .

كما أن الذاكرة المجتمعية العامة للشعب الأردني لا تزال تذكر بطولات الجيش العراقي وإمكانيات الجندي العراقي في حروبه الى جانب الجيوش العربية والجيش الأردني بالذات ضد القوات الإسرائيلية في حرب عام ١٩٤٨م ، وعام ١٩٦٧م، وعام ١٩٧٣م خاصة وان مقابر شهداء الجيش العراقي لا تزال ماثلة في مدينة المفرق[6] الأردنية بالقرب من الحدود العراقية ، هذا عدا عن التواجد الحقيقي لأفكار حزب البعث القومية في الساحة الأردنية منذ أواخر الأربعينات [7] وهو لا يزال يستقطب العديد من الأنصار والمؤيدين للفكر القومي وذلك بمواقفه القومية التحررية ، إضافة الى مساهمته في تأمين مقاعد جامعية للشباب الأردني في الجامعات العراقية والسورية ... وما الى ذلك من أثر في " أدلجة " الإنسان الأردني أو تأثره على الأقل بتلك

---

(١) المصدر السابق ص ١٥٠٧ .

(٢) نقرش ، عبد الله . ضرورة تجدد الرؤية للمجتمع الأردني ، صحيفة الرأي (الأردنية) العدد (١٠٣٥٣) ، ١٩٩٩/١/١٢ م . وص ٢٦ .

(٣) نقرش ، عبد الله . الموقف السياسي الرسمي الأردني من أزمة الخليج العربي ، مصدر سابق ص ٣٣٢ .

(٤) الماضي ، منيب (و) موسى ، سليمان . تاريخ الأردن في القرن العشرين (١٩٥٨-١٩٩٥) ، مصدر سابق ص ٨٢ .

(٥) جاد ، عماد . دول الجوار الجغرافي ، حسابات الكسب والخسارة ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد (١٠٣) يناير / ١٩٩١ ص ٧٧ .

(٦) ناصر ، أمجد . العراقيون في الأردن ، صحيفة القدس العربي (لندن) يوم ٢١ / ٨ / ١٩٩٨ الصفحة الأخيرة .

(٧) الرفوع ، فيصل . العلاقات الأردنية – المصرية (١٩٥٢-١٩٧٠) ، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، مصدر سابق ص ٥١ .

الأفكار تلك المبادئ القومية التي تخاطب الواقع العربي الراهن ، ولذلك يوجد من بين الأردنيين ما يقدر بالآلاف من خريجي الجامعات العراقية ، ويوجد الآن في الجامعات العراقية ما يقرب من (٥) آلاف طالب أردني[١].

كذلك فإن العديد من الأحزاب القومية والإسلامية واليسارية تأتلف – وان كانت تختلف حول قضايا متعددة – حول الدائرة العراقية القومية والإسلامية ... كما أن العديد من الجمعيات والنقابات الأردنية تشارك تلك الأحزاب توجهاتها القومية والإسلامية ، وهو ما دعا الى القيام بالعديد من حملات التبرعات لتمويل قوات المتطوعين الأردنيين في الحرب مع الجيش العراقي ضد إيران ، واشتراك الآلاف من المواطنين ، والمؤسسات الاقتصادية التجارية في التبرع [٢]. وهذا ما جعل البيئة المجتمعية الأردنية مهيأة لإنشاء العديد من اللجان والهيئات المساندة للعراق في مواجهته للتحالف الغربي ...

هذا بالإضافة الى أن أسواق العمل العراقية كانت تجتذب عدداً كبيراً من العمالة الأردنية وقد كانوا يتمتعون بمعاملة تفضيلية بالنسبة للجالية الأردنية في الدول الخليجية الأخرى ، كما أن الأسواق العراقية ذاتها تعد مكاناً هاماً لترويج السلع والبضائع الأردنية المنشأ وهناك العديد من المشاريع الاقتصادية البينية بين البلدين.

كذلك لا يمكن إغفال دور العشائر الحدودية بين الدولتين والتشابك في العائلات والتصاهر ، وخاصة عشائر عنزة ، وشمّر ، وغيرها ... إضافة الى الدور السياسي والثقافي والمجتمعي للقاءات الشبابية والرياضية بين الدولتين وما تتسم به من طابع الندية ، والاحتكاك والتثاقف المعرفي ...

إضافة لكل ذلك فقد شكل الأردن الرئة الوحيدة التي يتنفس منها العراق اقتصادياً ، وكان الممر الوحيد للبضائع والسلع والمقر الفريد كذلك لأكثر من نصف مليون شخص والذين انخفضت أعدادهم الى نحو (٢٠٠) ألف شخص ، حسب الإحصائيات الرسمية يتوزعون على شرائح اجتماعية مختلفة وإن كانت نسبة معتبرة منهم من أبناء الطبقة الوسطى، والأكاديميين والجامعيين والمثقفين والصناع المهرة ...[٣].

*** خاتمة : –**

ومن خلال ذلك يمكن القول أن صانع القرار السياسي الأردني قد تأثر في سلوكه السياسي الخارجي بالخريطة الديمغرافية للمجتمع الأردني ، وهو ما يفسر سلوكه وتوجهه مثلاً نحو القضية الفلسطينية بسبب الواقع السكاني الفلسطيني [٤] ، والاعتراف بالجمهوريات التي انفصلت عن الاتحاد السوفيتي [٥] ذات الأغلبية المسلمة بسبب الواقع السكاني والتقل النسبي للشركس والشيشان ... وكذلك التوجه نحو العراق لأسباب قومية عروبية ، آخذاً بعين الاعتبار توجه المجتمع الأردني العربي القومي تجاه قضايا أمته وإحساسه بالمخاطر التي تهددها ...

---

(١) تصريح حمود القطارنة (السفير الأردني في العراق) ، لوكالة فرانس برس ، أنظر صحيفة العرب اليوم (الأردنية) العدد (٧٦٤) يوم ١٩٩٩/٦/٢١ ، ص ١٩ .

(٢) الماضي ، منيب (و) موسى ، سليمان . تاريخ الأردن في القرن العشرين (١٩٥٨-١٩٩٥)، مصدر سابق ص ٥٠٠ .

(٣) ناصر ،أمجد . العراقيون في الأردن ، مصدر سابق الصفحة الأخيرة .

(٤) الهزايمة ، محمد عوض .السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق، مصدر سابق ، ص ٦٤ .

(٥) المصدر السابق ص ٦٥ .

المطلب الثاني : المتغير القيادي (الشخصي) : -

*** مقدمة : -**

الى فترة طويلة شكل الاهتمام القليل بدور عامل الشخصية (البيئة النفسية) في صنع السياسة الخارجية عائقا كبيرا في إبراز بعد هام من أبعاد السياسة الخارجية ، ومركبا قد يعمل على تفسير كثير من جوانبها وتحليل كنهها ومضمونها .

ونقصد بذلك العامل مجموعة من المتغيرات المرتبطة بالقائد السياسي صانع السياسة الخارجية. وهي ذات طبيعة فردية قيادية ، ولكنها تؤثر بشكل حاسم في السياسة الخارجية ، لأن تلك السياسة يصنعها في التحليل الأخير فرد أو مجموعة من الأفراد [١] . ولأن تلك المفاهيم والادراكات والعقائد والخصائص المرتبطة بصانع القرار هي المرجعية التي يتصرف القائد في السياسة الخارجية بناء عليها ، وبالتالي يستند إليها في تقييمه للمتغيرات الموضوعية وليس بناء على الأوزان الحقيقية لتلك المتغيرات [٢] . لذا فعند الحديث عن سياسات الدول المختلفة يشعر المرء وكأنه يتحدث عن أشخاص حقيقيين ومن اجل فهم الأحداث الدولية اصبح من الضروري دراسة شخصيات الأفراد الذين يصنعون القرارات بالنيابة عن دولهم لأن تلك النخبة تمتلك القدرة على ترجمة أفكارها الى قرارات تلزم شعوبها بنتائجها [٣] وبالتالي فإن دراسة أثر البيئة النفسية لصانع القرار يصبح من الأهمية بمكان سواء كنا نقوم بدراسة سياسة خارجية لدولة متقدمة أو لدولة نامية وان بدت في حالة الدول النامية اكثر حضورا وبروزا ...

أولا : شخصية القائد السياسي وخصائصها :

ينحدر نسب جلالة الملك حسين من العائلة الهاشمية. وهذا النسب الشريف منح الهاشميين شرعية دينية عللت شرعيتهم السياسية وفي ذلك يقول ابن خلدون " أن العرب لا يحصل لهم الملك إلا بصبغة دينية من نبوة أو ولاية أو أثر عظيم من الدين على الجملة " [٤] . إضافة الى أن جلالة الملك حسين هو نجل الشريف حسين بن علي قائد الثورة العربية الكبرى (١٩١٦) وسميت الدولة بالمملكة الأردنية الهاشمية وعرف الجيش الأردني بالجيش العربي .

وفي ١١/أغسطس/١٩٥٢م تم استدعاء الأمير حسين كولي عهد لتنصيبه ملكا من قبل البرلمان ، وكان عمره آنئذ سبعة عشر عاما ونصف [٥] ، وقد قام الملك بتعريب الجيش ، وإلغاء المعاهدة الأردنية – البريطانية وفي عهده خاض الأردن ثلاثة حروب (١٩٦٧م–١٩٦٨م–١٩٧٣م) وفي الفترة من ١٩٨٠م–١٩٨٨م دعم العراق في حربه مع إيران [٦]. وخلال أزمة الخليج عام ١٩٩٠ م نادى بتبني " الحل العربي "

---

(١) سليم ، محمد السيد . تحليل السياسة الخارجية ، مصدر سابق ص ٣٧١ .

(٢) أبو دية ، سعد . البيئة النفسية واثرها في عملية صنع القرار في سياسة الأردن الخارجية ، المنظمة العربية للعلوم الإدارية ١٩٨٣ ، ص ٤١ ، ص ٤٢ .

(٣) فضة ، محمد . " أثر عامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية " ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد (٧٤) ، أكتوبر / ١٩٨٣ م ، ص ٥٤ .

(٤) ابن خلدون ، عبد الرحمن . مقدمة ابن خلدون ، دار ابن خلدون ، الإسكندرية ، دون طبعة ص ١٠٦ ، ص ١٠٧

(٥) ابن طلال ، الحسين ، مهنتي كملك أحاديث ملكية ، مصدر سابق ص ٥٧ .

(٦) الهزايمة ، محمد .عوض السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق ، مصدر سابق ص ١٧٤.

للأزمة ، وفي ٧ / فبراير/١٩٩٩ م توفي جلالة الملك الحسين عن (٦٣) عاما قضى أكثر من (٧٢,٣%) منها في الحكم ، وكان بذلك العاهل الأطول عمرا بين ملوك السلطة التنفيذية (وفي هذا يتميز عن الملكة اليزابيث باعتبارها مجردة من السلطة التنفيذية) عاصر خلالها (١١) مجلسا للأمة وتقلبت في عهده (٥٧) حكومة أردنية .

ومن خلال قراءة مسيرة جلالة الملك حسين التاريخية والتدقيق في ثناياها يمكن القول أن ابرز الخصائص الشخصية التي تميز بها والتي لها صلة قوية بالسياسة الخارجية كما يقول " ميلتون روكيتش " هي الشخصية "ذات العقل المنفتح [١]، ولعل ابرز ميزاتها أنها على درجة كبيرة من الثقة بالنفس ، والاتجاه الى الاهتمام بمضمون المعلومات اكثر من مصدرها والقدرة على استيعاب المعلومات الجديدة التي تتناقض مع عقائدها ، ومن ثم فإن تلك الشخصية تستطيع صياغة سياسة خارجية متكاملة ورشيدة ، وتستطيع تحليل كل البدائل المتاحة ، وهذه الشخصية لا تنظر الى العالم بعقلية تأمرية ومن خلال قوالب جاهزة سلفا وهي لكثر ميلا لاستعمل الحوار والدبلوماسية في التعامل مع الآخرين ولكثر ترويا في اتخاذ القرارات واكثر استعدادا لتقبل الحلول الوسط. كذلك فإن شخصية الحسين تتميز بالشجاعة والمواجهة ، إضافة الى قدرة شخصيته على المبادأة والمبادرة مستندة في ذلك الى رؤيته الاستشرافية واستقرائه المستقبلي للواقع الدولي والإقليمي والمحلي ... والقدرة على التكيف مع ذلك الواقع ومواكبته ...

كما أن أحد أهم ملامح الحسين الحفيد تأثره بالملك الجد وتعلقه به في الصغر واعتناقه لأفكاره وأحلامه وآماله القومية والوحدوية .

ثانيا :القائد السياسي الأردني والسياسية الخارجية : -

يمكن القول أن درجة تأثر القائد السياسي تتفاوت بتفاوت البيئة النفسية له ، وتفاوت المواقف السياسية مما يعني أن هناك مجموعة من العوامل التي يؤدي توافرها الى زيادة اثر القائد السياسي في صناعة السياسة الخارجية بحيث يصبح هذا الدور المفتاح الرئيس لفهم تلك السياسة [٢] ، ويمكننا تحديد ذلك بمؤشرات متعددة أبرزها : -

*** سلطة القائد السياسي الأردني بالنسبة للسياسة الخارجية : -**

لا بد من القول بداية ، أن آلية الوصول الى السلطة ودراميتها تلعب دورا مؤثرا في تأثير المتغيرات القيادية على السياسة الخارجية [٣] . وجلالة الملك وصل الى السلطة بشكل دستوري بعد مرض والده الملك طلال وتنحيه عن العرش . أما بالنسبة لسلطة القائد السياسي بشكل عام فيمكن القول أنه كلما زادت سلطة القائد السياسي في دولته زاد احتمال انعكاس خصائصه الذاتية على السياسة الخارجية ، أي أن سلطة القائد السياسي ودوره على قمة هرم السلطة السياسية تمنحه إمكانية تفسير دوره في النظام السياسي طبقا لمفاهيمه ومعتقداته .

والقائد السياسي الأردني يمارس دورا فاعلا ، في قيادة وتوجيه السياسة الخارجية للدولة الأردنية ، في محيطاتها الإقليمية ، والعالمية ، وقد بين الدستور تلك السلطات التي يستطيع الملك أن ينفرد بها (نصوص

---

(١) سليم ، محمد السيد . تحليل السياسة الخارجية ، مصدر سابق ص ٣٨٨ .

(٢) المصدر السابق ص ٣٧٦ .

(٣) المصدر السابق ص ٣٧٨ .

المواد : ٣٠،٣١،٣٢،٣٤،٣٥،٣٦،٣٧،٣٨،٣٩،٤٠) بالإضافة لنص المادتين (٢٥،٢٦) وتلك السلطات التي يتعين عليه فيها الرجوع الى رأي سلطات الدولة (المادة ٣٣) [١] .

وعليه فإن نصوص الدستور تشير بوضوح كامل الى أن الملك " هو رأس الدولة ". والسلطة التنفيذية " مناطة به ويتولاها من خلال وزرائه " . ومجلس الوزراء يتولى إدارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية ... " . وبصفة الملك رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية فهو يقود ويوجه السياسة الخارجية للدولة ويديرها من خلال مجلس الوزراء المسؤول لأن الملك " مصون من كل تبعة ومسؤولية " . كما " يمارس صلاحياته من خلال إرادة ملكية سامية " ، لذا فإن صلاحيات جلالة الملك الدستورية في ممارسة الشؤون الخارجية تتمثل في أنه رأس الدولة ، وبالتالي رأس السلطة التنفيذية التي تدير وتنفذ السياسة الخارجية وله الحق بتعيين مجلس الوزراء وإقالته بما فيهم رئيس الوزراء ووزير الخارجية أو أي وزير أخر ...

كذلك فإن جلالته هو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية والجوية. وبالتالي له الحق الدستوري في إيفاد قوات مسلحة أردنية للقيام بمهام حفظ السلام والأمن الدولي ، كما أن الملك هو الذي يعلن الحرب ، ويعقد الصلح ، ويبرم المعاهدات والاتفاقيات [٢] عدا المعاهدات والاتفاقيات التي يترتب عليها تحميل خزانة الدولة شيئا من النفقات أو مساس في حقوق الأردنيين العامة والخاصة لا تكون نافذة عليها مجلس الأمة . وكلاهما (الحرب والدبلوماسية) أداتان رئيسيتان للسياسة الخارجية للدول ، وبناء على ذلك ، فهناك صلاحيات كبيرة و هامة لجلالة الملك في مجال قيادة وإدارة السياسة الخارجية واستنادا تفسيريا لما يقرره الدستور أو العرف الدولي لرؤساء الدول ، فهو يتولى قيادة وتوجيه السياسة الخارجية من خلال العديد من النشاطات التي سيعرض لها الباحث في الفصل الثاني [٣] .

وتعكس كل تلك الصلاحيات والسلطات لصانع القرار السياسي الخارجي الأردني اهتمامه بالمشاركة الفعالة في صنعها [٤]. وذلك لكونه يرى فيها تحقيقا للأهداف الوطنية والقومية ، ولا شك أن مشاركة القائد السياسي في عملية صنع السياسة الخارجية تزيد من فرص تأثير دوافعه وخصائصه على تلك السياسة. وذلك ما يؤكد فرضية أنه كلما زاد اهتمام القائد السياسي بالسياسة الخارجية زاد احتمال انعكاس المتغيرات القيادية على السياسة الخارجية لدولته [٥] . خاصة وأن صلاحياته وسلطاته تلك تمنحه قدرا أكبر من غيره للحصول على المعلومات والوقائع ... ولذلك يقول جلالة الملك الحسين " منذ عام ١٩٦٦ أمسكت شخصيا إدارة الحكومة الأردنية بيدي وكنت أنا ولا أحد سواي"[٦]. ويقول " إنني ما زلت أتولى شخصيا تخطيط سياسة الأردن وتنفيذها " [٧].

---

(١) مشاقبة ، امين ، السياسة الخاجية واقع وتطلعات ، مصدر سابق .ورقة خلف ، محمود. " مؤسسة وأجهزة الدبلوماسية الأردنية " ، ص ١١٤ ، وانظر عبد المجيد العزام ، عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية ، مصدر سابق ص ١٠٥ ، ص ١٠٦ .

(٢) الدستور الأردني ،مصدر سابق ، المواد (٣٠) ، (٢٦) ، (٤٥) ، (٣٠) ، (٤٠) ، (٣٠) ، (٣٥) ، (٣٣) (٣٢).

(٣) مشاقبة ، أمين ، السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات ، مصدر سابق ،ورقة واقع خلف ، محمود . مؤسسة وأجهزة الدبلوماسية الأردنية ص ١١٤ .

(٤) أبو دية، سعد . البيئة النفسية وأثرها في صنع القرار في سياسة الأردن الخارجية، مصدر سابق ص ٤٣ .

(٥) سليم ، محمد السيد . تحليل السياسة الخارجية ، مصدر سابق ص ٣٧٧ .

(٦) سعيد ، فؤاد فائق . السياسة الخارجية الأردنية ، دراسة في المتغيرات المؤثرة في صناعة القرار ، مصدر سابق ص ١٦٢ .

(٧) المصدر السابق ص ١٥٥.

*خبرة القائد السياسي الأردني وتجربته التاريخية في شؤون السياسة الخارجية : -

يمكن القول أنه كلما كان القائد السياسي متمرسا في شؤون السياسة زاد احتمال تأثيره في السياسة الخارجية لدولته ، خاصة إذا تمرس بالعمل السياسي في مجال السياسة الخارجية والدولية مما يكون لديه آراء وعقائد واضحة عن الأسلوب الأمثل لصنع وتنفيذ السياسة الخارجية من خلال الخلفية المعرفية لديه عن كيفية إدارة السياسة الخارجية وانعكاساتها على السياسة العامة للدولة ومن ثم فإنه يتجه مباشرة الى الاضطلاع بدور فعال في عملية السياسة الخارجية [١] ، وفي سياسة الأردن الخارجية يبدو ذلك جليا وواضحا [٢] . من خلال القائد السياسي (جلالة الملك حسين) الذي يتمتع بخبرات قيادية كثيرة وكبيرة عاصر خلالها العديد من رؤساء الدول لأكثر من خمسة عقود وأقام علاقات شخصية حميمة مع قيادات مختلف دول العالم [٣]. فالملك حسين هو العاهل الأطول عمرا بين ملوك السلطة التنفيذية حيث تولى الحكم وعمره دون الثامنة عشر وقد حكم الأردن لمدة تقارب (٤٦) عاما أي ما يقارب (٧٢,٣%) من عمره قضاها في الحكم . خاض الأردن خلالها ثلاثة حروب مع إسرائيل . وفي عام ١٩٩٤ م وقع معاهدة سلام مع دولة إسرائيل وفي عهده تشكلت (٥٧) حكومة رأسها (٢٦) شخصية (١١) منها تولتها لمرة واحدة في عهده ، و(١٥) لأكثر من مرة .. كان من بينها حكومة عسكرية وأخرى حكومة حزبية / برلمانية ، وقد عاصر جلالة حسين (١١) مجلسا نيابيا (٦) منها أكملت مدتها الدستورية و(٥) تم حلها .. إضافة لذلك على المستوى الإقليمي ودول الجوار خصوصا فقد عاصر العديد من الأنظمة في دول الجوار وعاصر التغيرات في الأنظمة (رأس السلطة) في جميع دول الجوار لعدة مرات ، حيث عاصر عدة رؤساء لسوريا و (٦) حكام للعراق ، و(٥) ملوك للسعودية ، و(٣) رؤساء لمصر ، و(٩) رؤساء أمريكان ، و (١٠) رؤساء حكومات بريطانيين ، و (٥) رؤساء لفرنسا ... كما عمل على تمثيل بلاده في العديد من المحافل الدولية ومؤتمرات القمة الثنائية والمتعددة ، ولعل ما يبرز أهمية جلالة الملك حسين كقائد سياسي للأردن وإقليمي في المنطقة وذا مصداقية عالمية الحضور العالمي الرسمي الكبير لمراسم جنازته فيما عرف بـ " جنازة العصر " أو " جنازة القرن " كأبرز مراسم جنازة في القرن العشرين [٤] . وبداية لدبلوماسية جديدة عرفت " بدبلوماسية الجنائز " .

ثالثا : البيئة النفسية للقائد السياسي الأردني (الملك حسين) نحو العراق : -

لا يخفى على صانع القرار السياسي الخارجي الأردني مكانة العراق الإقليمية والدولية ، إضافة الى حضارته وثرائه التاريخي وموقعه وتراثه الجغرافي ، فالعراق بوابة الوطن العربي الشرقية وبوابة الأردن الشرقية أيضا ، وهو عمق الأردن الاستراتيجي وفي ذلك يقول الملك الحسين " العراق عمقنا " [٥] ، كما أن الهاشميين حكموا العراق لما يقارب (٣٧) عاما ، حيث تولى حكمه الملك فيصل الأول شقيق الملك عبد الله جد الحسين لمدة (١٢) سنة . كذلك وبعد وفاة الملك فيصل الأول تولى الحكم ابنه الملك غازي ولفترة اقل من (٦) سنوات والذي يقول عنه جلالة حسين " كان صافي القلب طاهر السريرة صريحا ولين الجانب سهل

---

(١) سليم ، محمد السيد . تحليل السياسة الخارجية ، مصدر سابق ص ٣٧٩ ، ص ٣٨٠ .

(٢) أبو دية ، سعد. البيئة النفسية وأثرها في عملية صنع القرار في سياسته الخارجية ، مصدر سابق ص ٤٣ .

(٣) خلف ، محمود . " مؤسسة وأجهزة الدبلوماسية الأردنية " ، مصدر سابق ص ٥ .

(٤) صحيفة الرأي (الأردنية) العدد (١٠٣٨١) ، في ١٩٩٩/٢/٩ ص ١ .

(٥) الهزايمة ، محمد عوض . السياسة الخارجية في النظرية والتطبيق ، مصدر سابق ص ٥١ .

المدخل إزاء شعبه " . وكذلك الملك فيصل الثاني – بعد انتهاء وصاية خاله الأمير عبد الإله التي استمرت لمدة تزيد عن (١٤) سنة – وعن الوصي عبد الإله يقول الملك حسين " ولعل ما يؤسفني أنني شخصياً لم اكن مع ولي العهد على صلة ودية " [١] .

وعن فيصل الثاني يقول الملك حسين " لقد كنا متقاربين روحياً الواحد نحو الآخر خلال حياتنا المشتركة والقصيرة، فعشنا متحدي القلب .. متفقي الرأي، وكان جد كل منا على صلة وثيقة بالأخر أيضاً.." . وذلك رغم قول الملك حسين عنه – فيصل الثاني– انه " كان يوحي إليّ بانطباع انه يعيش في عالم غني وثري " . ويقول الحسين عنه " عندما كنا اصغر سناً كنا نلعب مع بعض وهو الذي أهداني أول دراجة لي وعندما كنا في هارو تناقشنا في مسائل كان من المحتمل أن تواجهنا في يوم ما " . ويقول عن تلك المرحلة " كنت قابعاً في زاويتي مع ابن عمي في حالة انقباض الصدر بعض الشيء كنا نحن الاثنان الوحيدين اللذين لم يطلق عليهما ألقاب " . كذلك فقد تولى جلالة الملك حسين والملك فيصل سلطاتهما الدستورية في بلد كل منهما في ذات اليوم وعن ذلك يقول جلالته " كان لي من العمر سبعة عشر عاماً ونصف في الثاني من أيار ١٩٥٣ م عندما بدأت في ممارسة سلطاتي الدستورية وفي اليوم نفسه باشر ابن عمي فيصل ولايته الملكية أيضاً " . ولكنه يقول أيضاً : " .. حتى في هذا اليوم – ٢ / مايو – لم يطرأ على الأمر تغيير يذكر ... كان تأثير ولي العهد (عبد الإله) على فيصل من العمق بحيث بقي الرئيس الفعلي" وبذلك ذبل طموح فيصل ثم انطفأ على مهل " [٢] .

وفي يوم ١٤/يوليو/١٩٥٨م استيقظ جلالة الحسين على أخبار بغداد ، وبسرعة اتصل بأقرب مستشاريه الذي أخبره أن فيصل ملك العراق وعبد الإله ونوري السعيد يُظَنّ أنهم قُتِلوا بالإضافة الى أن بعض السياسيين الأردنيين ومنهم إبراهيم هاشم، وسليمان طوقان، وخلوصي الخيري قد حوصروا في بغداد مع أردنيين آخرين [٣] الحسين تذكر مباشرة السياسة العسكرية الأردنية الناجحة لإخماد ثورة رشيد عالي الكيلاني عام١٩٤١م عندها أمر الشريف ناصر بن جميل ليقود لواءً ويعبر الحدود العراقية لشن هجوم معاكس ضد الثوار، إلا أنه سرعان ما تراجع عن ذلك بعد نصيحة الدبلوماسيين البريطاني و الأمريكي له ...[٤].

وفي ٢٣/يوليو وصلت تفاصيل الثورة العراقية الى عمان ، بعد سماع الأخبار من بغداد أخذ عندها الحسين عزلة لمدة أسبوع رفض مقابلة الزوار خلاله ، لكن في النهاية توصل جلالة الحسين إلى قناعة وهي أن الطريق الوحيد لهزيمة الأعداء هي " اللقاء معهم ومواجهتهم " [٥] ويبدو أن أسبوع العزلة الذي قضاه الحسين أعطاه شعوراً جديداً بالواقعية ، حيث استعبد استرجاع العراق بالقوة [٦]. خاصة وأن ما جرى كان تحت أنظار وتأييد الشعب العراقي ... ولذلك آثر الحسين عدم إستعداء الشعب العراقي .

---

(١) ابن طلال ، الحسين ، مهنتي كملك ، أحاديث ملكية ، مصدر سابق ص ١٤٣، ص ١٤٤، ص ١٣٦.

(٢) المصدر السابق ص ١٤٣، ص١٧ ، ص١٤٤ ، ص ٣٧ ، ص٧٥ ، ص١٣٦ ، ص ١٤٤ .

(٣) Tal , Lawranc , Britain and the Jordan crisis of 1958 , P 43 .

(٤) المصدر السابق ص ٤٣ .

(٥) Tal , Lawranc ,Britain and the Jordan crisis of 1958 , P 46 .

(٦) المصدر السابق ص ٤٦ .

وبعد أقل من (٢٧) شهراً على انقلاب بغداد عادت العلاقات بين الدولتين ، وذلك بعد أن أكد وزير الخارجية العراقي للملك أن قاسم لم يكن له يد في مقتل الملك فيصل الثاني وأنه يشجب اغتياله [١] . وبقيت العلاقات مع العراق تتسم بالحذر .

وعندما وقع الانقلاب على عبد الكريم قاسم في ٨/فبراير/١٩٦٣م ، اعتبر الحسين الانقلاب حركة داخلية تخص أهل العراق وحدهم واعترف بنظام الحكم الجديد بعد يومين من وقوع الانقلاب[٢]. ولا يخفى أن هذه السياسة الجديدة تجاه الأحداث الداخلية في العراق قد ولدت بعد نجاح الانقلاب على الهاشميين ، وبعد وصول جلالة الحسين الى قناعة بأن الشعب العراقي والجيش العراقي هما المتغير الثابت في المعادلة العراقية المعقدة . إلا أنه وأثناء عقد القمة العربية الأولى في القاهرة في ديسمبر/١٩٦٣م لم يلتق الحسين بالرئيس العراقي عبد السلام عارف وذلك لاعتقاد جلالته بمسؤولية عارف عن مقتل العائلة المالكة في العراق ، ولأن عارف هو من أذاع البلاغ الأول للثورة من بغداد ، وكان قائد الكتيبة الثالثة من اللواء العسكري التابع للفرقة الثالثة والتي كانت في طريقها الى الأردن [٣]. ولكن وبعد (٩) أشهر من القمة العربية الأولى عقدت قمة الإسكندرية والتقى الحسين مع الرئيس عارف أثناء عقد المؤتمر ، وكانت المفارقة عندما بعث جلالة الملك الحسين ببرقية حافلة بالثناء للرئيس العراقي بمناسبة احتفال العراق بذكرى الانقلاب الدموي في (١٤) يوليو/١٩٥٨) . والذي اصطبغت فيه يدا عبد السلام بدماء الملك فيصل ودماء الذين قتلوا معه أكثر من أي شخص آخر[٤]. ورغم ذلك فإن علاقات الحسين الشخصية مع الرئيس العراقي عبد السلام عارف لم تخرج عن دائرة الحذر خاصة وأن هذا الأخير كان ذا ميول " ناصرية " وكان يريد الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة وكان يؤيد بإطلاق سياسات عبد الناصر [٥]. ولكن فترة حكم الرئيس عبد السلام عارف لم تستمر سوى (٣) سنوات و(٦٤) يوماً حيث توفي بحادث طائرة في جنوب العراق [٦].

وبنجاح انقلاب ١٧/ يوليو /١٩٦٨م تولى الرئيس العراقي أحمد حسن البكر مقاليد السلطة في العراق [٧] تولى حزب البعث إدارة السلطة في العراق مباشرة ، ورغم وصول حزب البعث الى السلطة في العراق في ١٧/يوليو/١٩٦٨م ورغم تغييب الناصريين عن السلطة في بغداد ، فقد بقيت السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق على حالها متسمة بالحذر والترقب والانتظار إلى ما ستؤول إليه الأوضاع السياسية في العراق ، خاصة وأن وجود حزب البعث على رأس السلطة السياسية في دمشق كان يشكل أحد المحاذير التي لم تغب عن مدركات صانع القرار السياسي الأردني وما سيحدثه ذلك من تقارب بين السلطتين (في العراق وسوريا) بسبب العديد من الأسباب الموضوعية التي تفترض ذلك، إضافة إلى أن مصر تشارك كلاً من العراق وسوريا

---

(١) الماضي ، منيب (و) موسى ، سليمان . تاريخ الأردن في القرن العشرين (١٩٥٨-١٩٩٥) مصدر سابق ص ٤٥

(٢) المصدر السابق ص ٥٥ .

(٣) الكيالي ، عبد الوهاب . الموسوعة السياسية ، مصدر سابق ، الجزء الثالث ص ٨٣٥ .

(٤) الماضي ، منيب (و) موسى، سليمان . تاريخ الأردن في القرن العشرين (١٩٥٨-١٩٩٥) مصدر سابق ص٨٢ .

(٥) الكيالي ، عبد الوهاب . الموسوعة السياسية ، الجزء الثالث ، مصدر سابق ص٨٣٥ .

(٦) المصدر السابق ص ٨٣٦ .

(٧) الكيالي ، عبد الوهاب . الموسوعة السياسية ، الجزء الأول ، مصدر سابق ص ٩٢.

توجهاتهما القومية التقدمية، كذلك لا يخفى وجود بعض الفوارق الموضوعية والفلسفية لكل من النظامين السياسيين الأردني والعراقي[1] .

وقد جاءت أحداث سبتمبر/١٩٧٠م في الأردن لتعمل على قطع العلاقات بين البلدين بسبب الموقف العراقي المؤيد للمنظمات الفلسطينية ، و الذي برز من خلال تصريحات المسؤولين العراقيين ... ولكن حالة القطيعة في العلاقات بين البلدين لم تستمر سوى (٩٤) يوم، حيث عادت إلى طبيعتها بسبب تردي العلاقات العربية – السورية [2] وازدادت هذه العلاقة دفئاً في مؤتمر القمة العربي في بغداد عام ١٩٧٨م . واستمر تطور العلاقات بين الأردن والعراق في عهد الرئيس العراقي صدام حسين الذي تسلم السلطة بعد تنحي الرئيس أحمد البكر عن منصبه لصالح نائبه (صدام حسين) في ١٦/يوليو/١٩٧٩م [3] .

وعندما اندلعت الحرب العراقية – الإيرانية في ٢٢/سبتمبر/١٩٨٠م كان الأردن أول المؤيدين للموقف العراقي ، وقد وصل الحسين إلى بغداد بعد ساعات من نشوب الحرب تعبيراً عن ذلك التأييد ، وأعلن الأردن عن فتح باب التطوع مع الجيش العراقي وأعلن جلالته نفسه متطوعاً كجندي عربي أردني في أشرف قضية وأقدس واجب على أرض معركة الأمة [4] .

وفي السنوات الأخيرة قام الرئيس العراقي (صدام حسين) بإعادة الاعتبار للعائلة الهاشمية التي أطاحتها ثورة ١٤/ يوليو ، وتكريم شهدائها وعلى رأسهم الملك فيصل الثاني ، من خلال ترميم وتعزيز المقابر الملكية التي نقل إليها رفاة العاهل الهاشمي ، وكان الرئيس (صدام حسين) من خلال ذلك يقوم ببادرة ودية تجاه العائلة الهاشمية الأردنية وعلى رأسها جلالة الملك الحسين أو ربما كان يقدم لهم اعتذار نيابة عن الشعب العراقي حتى لا تبقى الحساسية الناشئة من تلك المأساة عائقاً في تطور العلاقات العراقية – الأردنية [5] .

وبعد توقف الحرب العراقية – الإيرانية بعدة أشهر عمل الأردن والعراق على تأسيس مجلس التعاون العربي بالاشتراك مع مصر واليمن والذي انفض عقده بسبب أزمة الخليج الثانية التي بدأت رسمياً في ٢/أغسطس/١٩٩٠م ، ورغم ذلك فقد بقي الأردن قريباً سياسياً إلى العراق (نظامه وشعبه) حتى النصف الثاني من عام ١٩٩٢م ...

وقد قال جلالة الملك الحسين عن الرئيس العراقي إبان أزمة الخليج الثانية " إن الرئيس صدام حسين شخص يمكن الثقة به ، ويمكن التعامل معه ، وآمل أن يعطي الفرصة ليعرف على حقيقته كوطني عربي للكثيرين من الناس ليس في العراق فقط ، بل في جميع أنحاء الوطن العربي " [6] .

---

(١) مخادمة ، ذياب . العلاقات الأردنية العراقية ، المؤتمر الثاني " السياسة الخارجية الأردنية " "واقع وتطلعات " (الأردن ودول الجوار) ٣٠-٣١/ ٥ /١٩٩٩م ، جامعة العلوم التطبيقية ، عمان ، ص ٤ .

(٢) الماضي ، منيب (و) موسى ، سليمان . تاريخ الأردن في القرن العشرين (١٩٥٨- ١٩٩٥) مصدر سابق ص٢٥٤- ص ٢٥٥ .

(٣) الكيالي ، عبد الوهاب . الموسوعة السياسية ، الجزء الثالث ، مصدر سابق ص ٦٢٨ .

(٤) محافظة ، علي . عشرة أعوام من الكفاح والبناء ، مصدر سابق ص ٣٦٢ .

(٥) تقارير سياسية في ١٩٩٣/١/٢٥ م ، العلاقات الأردنية – العراقية العدد (١٦) ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٦) مقابلة الملك الحسين مع شبكة التلفزيون الأمريكية إن. بي. سي. في ١٩٩٠/٨/٥م ، أنظر عصفور ، ألفرد ، الصيحة الهاشمية ، دون دار نشر ، الطبعة الأولى ١٩٩٢ ص ٣٤ .

المبحث الثالث

المتغيرات الخارجية (النسقية)

* مقدمة :-

على الرغم من أن تجارب الماضي ، ومعطيات الحاضر تؤكد أهمية دور البناء الداخلي في عملية صنع السياسة الخارجية ، يبد أن المرء لا يستطيع مع ذلك أن يتجاوز حقيقة دولية راهنة مفادها أن الدولة – أية دولة – إنما هي جزء من عالم أوسع وارحب ، تتأثر وتتفاعل بالضرورة ، مع القيود التي يفرضها والفرص التي يمنحها ذلك النظام الدولي ، ومن هنا ما عاد يمكن صنع أو فهم السياسة الخارجية بمعزل عن فهم هذا العالم المتغير بسرعة [١] ، وبالتالي كلما زاد ضغط البيئة الخارجية ، قلت إمكانات التصرف وتناقصت مجالات الاختيار أمام الأجهزة المسؤولة عن اتخاذ قرارات السياسة الخارجية ، وبالعكس كلما قل ضغط البيئة زادت فرص التصرف ، وبالتالي تزيد مجالات الاختيار[٢] أمام صانع القرار .

وبناء على ذلك يعد النظام الدولي والتطور الحاصل في بنيته الهيكلية وعدد وحداته والتوزيع الترتيبي للقوى فيه ، وقيمه ، وأولوياته ، محددا هاما من محددات بيئة القرار السياسي الخارجي لدول العالم عامة ، وان اختلف الأمر في شان إسهام كل من هذه الدول لصناعة تحولات النظام الدولي ذاته .

ولكن وبصفة عامة فان السياسة الخارجية للدول الصغيرة والمتوسطة اكثر قابلة للتأثر بالبنيان الدولي من السياسات الخارجية للوحدات الكبرى أو العظمى وكإطار نظري يتفق دارسو السياسة الخارجية على أن قدرة الدول الصغيرة والمتوسطة على التحرك السياسي المستقل في النسق الدولي تزداد كلما ازداد الطابع التعددي للبنيان الدولي وكلما ازدادت درجة الصراع بين الوحدات الكبرى المكونة لهذا البنيان فبنيان تعدد الأقطاب وبنيان القطبية الثنائية المرنة يؤديان الى زيادة قدرة الدول الصغيرة أو المتوسطة على الحركة المستقلة ، وعلى العكس ، فان تحول البنيان الدولي نحو القطبية الواحدة من شانه أن يقلل من قدرة الوحدات الصغيرة والمتوسطة على تلك الحركة [٣] .

والأردن لا يخرج عن ذلك الإطار النظري في تأثره بالمتغيرات البيئية الخارجية (الدولية والإقليمية) ، وتلعب البيئة الخارجية في بعض الأوقات دوراً هاماً في التأثير على نشاطات صانعي سياسته الخارجية سواء كان ضابطاً لتلك النشاطات ، أو دافعاً ومعززاً ، لاتخاذ قرارات صعبة ومصيرية [٤] ولذلك يقول شوادران أن العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية الأردنية هي الظروف الداخلية وضغط الدول العربية المجاورة والعلاقات مع الدول الكبرى [٥] .

---

(١) الرمضاني ، مازن إسماعيل .السياسة الخارجية ، دراسة نظرية ، مصدر سابق ص ٢٣٧ .

(٢) الرمضاني ، مازن إسماعيل . " السياسة الدولية بحث في منهاج اتخاذ القرار السياسي الخارجي " ، مجلة العلوم السياسية والقانونية ، جامعة المستنصرية ، بغداد ، العدد (١) ، حزيران ١٩٧٦ م ص ١٥١ .

(٣) سليم ، محمد السيد . تحليل السياسة الخارجية ، مصدر سابق ص٢٧٦ ، ص ٢٧٧ .

(٤) العزام ، عبد المجيد . عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية ، مصدر سابق ص ١١٤ .

(٥) Shwadran, B. Hussein between Qusim and Nasir , July 1958 – December 1960 ,P.330 .

المطلب الأول :

المتغير العالمي (الدولي) :

إن تأثير النظام العالمي وبالأخص القوى العظمى في سياسات دول الشرق الأوسط قد تم الاعتراف بـه من قبل العديد من المفكرين السياسيين ، وقد تحقق التأثير العالمي للدول العظمى فـي سياسـات دول الشـرق الأوسط من خلال علاقات التبعية أو علاقة السيد (المانح) التابع باسـتخدام الحوافـز الاقتصاديـة والعسـكرية والسياسية والتنموية [١]. وقد أكد العزام أن السياسات الخارجية لأقطار دول الشرق الأوسط تقيّد وتُوجه بالتـأثير العالمي ومدخلاته في المنطقة وبنفس الوقت يمكن أن تعمل مدخلات البيئة الخارجية هذه كمصـدر قـوة فـي تعزيز أفعال ونشاطات صانعي القرار في الدول التابعة ، ولذلك يقول أن النشاطات المتطفلة والتدخلات للـدول العظمى لها تأثيرات كبيرة وواضحة على السياسة الخارجية لدول الشرق الأوسط ، ومـن الطبيعـي أن تُقيّـد الدول العظمى – نتيجة ديناميكية العلاقات التبعية – سياسات وأفعال ونشاطات الدول الإقليمية ... إن مدخـلات النظام العالمي وخاصة الدول العظمى تعمل كمقيد ومحدد للسياسات الخارجية لدول المنطقة أو لتعزيز قدراتـها وقوتها [٢] .

وقد بدت مضاعفات ذلك التأثير الدولي على الأردن وسياسته الخارجية في مراحل زمنيـة متعـددة ، لعل ما يهمنا منها مرحلة أواخر الثمانينيات والتي يقول عنها جلالة الملك حسين " ... الأمر الذي أغرى أعـداء أمتنا بممارسة الضغوط علينا لزعزعة مواقفنا القومية المشرّفة التي سنظل نتمسك بها أنفة واعتزازاً ولم تغـب عنا يوماً خطورة هذه الضغوط لأننا كنا نحس بها وندركها تمام الإدراك ، ومن حقي كما هـو مـن حقكـم أن نتساءل ... لصالح مَنْ يُتركُ الأردن مُعرَّضاً لهذه الضغوط التي نسجتها أيدي أعداء الأمة ؟؟! " [٣] .

* المتغير البريطاني :-

كان لبريطانيا دور كبير في نشأة الدولة الأردنية وتطوير مؤسساتها ، وقد ظلت المؤسسـة العسـكرية الأمنية بقيادة بريطانية بعد نيله الاستقلال الوطني بـ (١٠) سنوات ، وظل الأردن مرتبطاً بمعاهدة تحالف مـع بريطانيا لمدة (١١) سنة بعد استقلاله [٤]، وبقي التأثير البريطاني بارزاً حتى منتصـف الخمسـينيات تقريبـاً ، وقادراً في التأثير على السياسة الخارجية الأردنية وتوجيهها وإدارتها في بعض الأحيان من خـلال الموظفيـن البريطانيين وكبار ضباط الجيش العربي البريطانيين في الأردن [٥]. ولذلك يقول جلالـة الملـك حسـين عـن تعريب الجيش وإقصاء الجنرال جلوب باشا " ولو لم أقم باستبداله ، لما كنت قد مارست أعباء مسـؤولياتي [٦]

---

(١) مشاقبة ، امين ، السياسة الخارجية الاردنية واقع وتطلعات . مصدر سابق ، العزام ، عبد المجيـد . " الإطـار التـاريخي والنظري للسياسة الخارجية الأردنية " ص ٣٣ .

(٢) العزام ، عبد المجيد . عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية ، مصدر سابق ص ١١٥ .

(٣) خطاب الملك الحسين في ١٩٨٩/٤/٢٦ أنظر صالح، اسم محمد (و) الدروع ، قاسم محمد ، مجموعة خطب جلالة القـائد الأعلى خلال الفترة ، ١٩٨٧/١/١ – ١٩٩٠/١/١ ، ص ٣٠٣ .

(٤) مشاقبة ، امين ، السياسة الخارجية الاردنية ، واقع وتطلعات ، مصدر سابق ، ورقة محافظة ، علي . " الإطـار النظـري للسياسة الخارجية الأردنية ،المحددات الطبيعية والسياسية " ص ٧١.

(٥) العزام ، عبد المجيد . عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية ، مصدر سابق ص ١٢٢ .

(٦) ابن طلال ، الحسين ، مهنتي كملك ، أحاديث ملكية ، مصدر سابق ص ٩٨ .

ويقول الحسين " إن حكامنا منذ سنين قد توقفوا عن التفكير في الأردن كبلد مستقل ، فقد جرت العادة في وقت الأزمات أو الخلافات أن يذهبوا لزيارة السفير البريطاني من أجل استشارته " (١) .

* المتغير الأمريكي :

ونستطيع أن نتابع العلاقة الأردنية – الأمريكية من عام ١٩٥٧ ، حينما طرح مبدأ ايزنهاور (مشروع ايزنهاور) حول مساعدة دول الشرق الأوسط (٢)، ولذلك وفي ١٣/إبريل/١٩٥٧ اصدر الرئيس الأمريكي (ايزنهاور) بيانا رسميا حذر فيه من أن الولايات المتحدة تعد " استقلال الأردن ووحدته أمرين حيويين " (٣)، وهو ما تكرر في أحاديث المسؤولين الأمريكيين عن أمن واستقرار الأردن قبيل وبعد وفاة جلالة الملك حسين خاصة وزارة الخارجية الأمريكية (*) ولهذا تشكل الولايات المتحدة الأمريكية النصير والراعي الرئيسي للأردن إذ تقوم بتزويده بـ (٧٥%) من معداته واحتياجاته العسكرية وفي الفترة ١٩٦٥ – ١٩٧٤ تلقى الأردن اكثر من (٥٣٤,٨) مليون دولار كمساعدات اقتصادية (٤) .

وعن تجربة الأردن مع السياسات الأمريكية يقول جلالة الملك حسين " وأود في هذا السياق ، أن أضع أمام أخوتي خلاصة تجربة الأردن مع الولايات المتحدة الأمريكية في الواحد والعشرين عاما الماضية وتتلخص هذه التجربة في أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تتبنى سياسة خارجية في الشرق الأوسط سوى دعم إسرائيل ، أما سلوكها تجاه مشكلة النزاع العربي _ الإسرائيلي فيقوم على سياسة إدارة الأزمات ، مع الأسف الشديد فالولايات المتحدة لا تقوم بأي تحرك سياسي ولا تتقدم بأي مبادرة للسلام إلا بعد انفجار الوضع في المنطقة على شكل حروب .... وفي كل مرة كانت تنتهي المبادرة بانتهاء الأزمة " (٥) ، وفي مرحلة لاحقة قال جلالته " أن لديه خيبة أمل في إدارة بوش "وقال" إنه لا يستطيع التمييز بين الرئيس بوش وبين الرئيس السابق (رونالد ريغان) الذي لم يحدث أن زار الشرق الأوسط والذي كان ينظر إليه من جانب العرب على نطاق واسع انه منحاز لإسرائيل " (٦) .

ويقول الحسين " لا بد أن نذكّر بان الولايات المتحدة الأمريكية لسنين طويلة خلت تفتقر الى القدرة على رسم سياسة مستقلة مخططة في الشرق الأوسط وان الثابت الوحيد في رسم سياسة هذه الدولة العظمى هو التأثير الصهيوني على صانعي القرار الأمريكي كائنين من كانوا وهو القرار الذي أتى ويأتي حتى الآن وفق مصالح إسرائيل " (٧) .

---

(١) المصدر السابق ص ١٠٦ .

(٢) عبد الله نقرش ، الموقف السياسي الرسمي الأردني من أزمة الخليج العربي ، مصدر سابق ص ٣٣٦ .

(٣) الدجاني ، محمد سليمان (و) الدجاني، منذر سليمان ." المدخل الى النظام السياسي الأردني" ،مصدر سابق ص ٣٩٢ .

(*) للمزيد انظر موقع وزارة الخارجية الأمريكية في الانترنت / http:// secretary state.gov .

(٤) الدجاني ، محمد سليمان (و) الدجاني، منذر سليمان ." المدخل الى النظام السياسي الأردني" ،مصدر سابق ص ١١٧ .

(٥) خطاب الحسين في مؤتمر القمة العربي بتاريخ ٧ / ٦ / ١٩٨٨ أنظر صالح، قاسم محمد (و) الدروع ، قاسم محمد مجموعة خطب جلالة القائد الأعلى خلال الفترة ١ / ١/ ١٩٨٩ – ١ / ١ / ١٩٩٠ مصدر سابق ، ص٢٤٤ .

(٦) حديث الملك لصحيفة القبس الدولي (الكويتية) في ٢٧ / ٦ / ١٩٩٠ انظر ملف نظام العلاقات الأردنية – العراقية العدد (١٢) ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٧) خطاب الحسين في مؤتمر قمة الوفاق والاتفاق في عمان بتاريخ ١٩٨٧/١١/٩ أنظر ، قاسم محمد (و) الدروع، قاسم محمد مجموعة خطب جلالة القائد الأعلى خلال الفترة ١٩٨٩/١/١–١٩٩٠/١/١ المصدر السابق، ص ١٠٩.

ومن خلال ذلك يمكن القول أن المساعدات الأمريكية للأردن كانت تبنى على أساس المواقف الأردنية تجاه المصالح الأمريكية في المنطقة بشكل عام ، وخاصة على وقع خطوات الأردن تجاه السلام مع إسرائيل [١] .

المطلب الثاني :-

المتغير الإقليمي (العربي) :

ويعتبر المتغير الإقليمي متغيرا نسقيا خارجيا أو نظاما فرعيا للنظام الدولي الأشمل ، وله ذات ميزات المتغير الدولي على أن تلك الميزات لا تفقده خصوصيته الذاتية الناتجة عن حصيلة تفاعل وحداته المكونة له ، وما قيل عن النظام الدولي بهذا الخصوص يقال عن النظام الإقليمي مع فارق حجم كل منهما وخصوصية ذلك النظام الفرعي (الإقليمي) .

وبالتالي يعتبر الإطار الإقليمي بيئة خارجية للدولة ، تبحث بها كل دول الإقليم عن سبل تحقيق أهداف سياستها الخارجية ، وتأخذ في طريقها بالبحث عدة أشكال سياسية منها التنافسية والعدائية والمصلحية بغض النظر عن التباين الحاصل في طبيعة الأنظمة السياسية في دول الإقليم [٢] .

والأردن كدولة يقع في قلب المشرق العربي وهو مركز التقاء ثلاث وحدات حضارية ضمن الحضارة العربية لا تلتقي معا إلا من خلال الأردن وهي العراق (بلاد الرافدين) و بلاد الشام والخليج العربي وتحيط به وراء (١٢١٤) كيلو متر- أي ما نسبته (٧٦,٢١%) من مجموع حدود الأردن ثلاث دول عربية ذات كثافة سكانية كبيرة وإمكانيات مادية فائقة تمثل عمقا استراتيجيا له ، بالإضافة الى اتصال بحري مباشر له مع مصر عبر خليج العقبة [٣] .

ويقع على خط مواجهة مع إسرائيل كان بطول (٦٥٠) كيلو متر حتى سنة ١٩٦٧ ثم أصبح خط المواجهة بعد احتلال إسرائيل للضفة الغربية في حرب تلك السنة يقدر بطول (٣٨٥) كيلو متر[٤].

ونتيجة لذلك ، تأثرت نشاطات السياسة الخارجية الأردنية بالسياسات الإقليمية وبأفعال ونشاطات القيادات السياسية في المنطقة بما فيها إسرائيل ، ويكفي المرء أن يطلع على مذكرات جلالة الحسين ليتعرف على هذا التأثير ومرونة العلاقات الإقليمية ، وفي نوفمبر عام ١٩٥٤ م اعترف رئيس الوزراء الأردني أبو الهدى علنا بتأثير السياسة الإقليمية الخارجية الأردنية بقوله " إن الأوضاع الدولية وتغير الأوضاع في مصر ، والتغير المتوقع في العراق ، جعلت حكومتي تفكر بتعديل معاهدتنا مع بريطانيا ، والمفاوضات في هذا الخصوص ستبدأ قريبا " [٥] .

ورغم حضور البعد الإقليمي في السياسة الخارجية الأردنية إلا أن دول الجوار الإقليمي – الجغرافي كان لها حضورها التاريخي الأكبر على حركة صانع السياسة الخارجية الأردني ، وعند الحديث عن اثر هذه الدول على السياسة الخارجية الأردنية لا نرمي الى تحديد طبيعة العلاقة التاريخية معها بقدر ما نهدف الى التعريف بدور واثر هذه الدول (كمتغيرات) مؤثرة على حركة صانع القرار السياسي الأردني ومدركاته .

---

(١) العزام ، عبد المجيد . عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية ، مصدر سابق ص ١٢١ .

(٢) الهزايمة ، محمد عوض . السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق ، مصدر سابق ص ١٠٨ .

(٣) بحيري ، صلاح الدين . جغرافية الأردن ، مصدر سابق ص ٢١ ، ص ٢٢ .

(٤) المصدر السابق ص ٢١ ، ص ٢٢ .

(٥) العزام ، عبد المجيد . عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية ، مصدر سابق ص ١٢٧ .

* المتغير العراقي :-

وان كان قد سبق الحديث عن طبيعة العلاقة التاريخية مع العراق في أحد الفصول السابقة ، فان ذلك لا يتعارض مع تحديد دور هذا المتغير في مدركات صانع القرار بابتسار واختصار شديدين . فالعراق يشارك الأردن في حدوده الشرقية والتي تبلغ (١٣٣ كم) [١]، أي ما نسبته (٧,٧١%) من مجموع طول الحدود الأردنية ، وهي اقصر حدود الأردن مع الدول المجاورة ، ورغم الواقع الجغرافي (الصحراوي) الذي يمتد بين الدولتين إلا أن العلاقة السياسية والاقتصادية كانت متفاعلة دائماً. وقد بقي العراق على الدوام عمق الأردن الاستراتيجي [٢] ... ويشكل العراق في مساحته أربعة أضعاف ونصف مساحة الأردن ، أما عدد سكانه فيشكلون اكثر من خمسة أضعاف سكان الأردن وهذه مدركات جغرافية وديمغرافية لا تغفل عنها حسابات صانع القرار السياسي الأردني ، كما أن العراق يتمتع بقوة عسكرية واقتصادية كبيرتين[٣]، إضافة الى ميوله السياسي الأقرب تقليديا – وفي مرحلة الحرب الباردة – الى المعسكر الشرقي ، وكذلك نظامه السياسي الجمهوري ، كما أن الهاشميين قد حكموا في العراق لفترة تزيد عن (٣٧) عام ، وكانت افضل المراحل التاريخية في العلاقة مع العراق الملكي هي فترة الخمسة سنوات الأخيرة من عهد النظام الملكي فيه – فترة حكم الملك فيصل الثاني – وكانت اصعب المراحل التاريخية مع العراق في العهد الملكي إبان حكم الملك طلال الذي استمر حكمه لفترة (٣٤٠) يوم وفي عهد حكومة النابلسي التي استمرت في منصبها لمدة (١٦٤) يوم. أما في العهد الجمهوري فكانت اصعب مراحل العلاقة في عام ١٩٥٨ وفي الفترة بين عامي ١٩٧٠ – ١٩٧١ ، كذلك فقد شارك العراق الأردن في حرب عام ١٩٤٨ ، وعام ١٩٦٧ ضد إسرائيل ، وكان العامل العسكري العراقي في أحيان كثيرة معززا لصانع القرار السياسي الأردني وكذلك الدعم في والتمويل الاقتصادي وان كان ذلك يتبع للمتغير السياسي وطبيعة العلاقة السياسية بين الدولتين .

* المتغير السوري :-

تشارك سوريا الأردن في حدوده الشمالية التي يبلغ طولها (٤٥٥ كم) [٤] ، أي ما نسبته (٢٦,٣٩%) من مجموع طول الحدود الأردنية ، وتشكل مساحة سوريا ضعفي مساحة الأردن ، ويشكل عدد سكانها أربعة أضعاف سكان الأردن ، وتتمتع سوريا بقوة عسكرية واقتصادية كبيرتين إضافة الى ميول نظامها السياسي الأقرب تقليديا – في مرحلة الحرب الباردة – الى المعسكر الشرقي ، إضافة الى أن نظامها السياسي منذ الاستقلال هو نظام جمهوري وقد حكم الهاشميون بقيادة الملك فيصل – الذي شكل أول مملكة عربية منذ انهيار دولة العباسيين في بغداد – لمدة (٢٢) شهراً ، والحقيقة أنه لم تتأرجح علاقات الأردن مع أي بلد آخر بالقدر الذي تأرجحت فيه مع سوريا[٥]. وقد شكلت سوريا بالنسبة للأردن تهديداً عسكرياً في العديد من المراحل التاريخية سواءً في الخمسينيات أو الستينيات أو السبعينيات أو الثمانينيات [٦] . وكان لها دور كبير في الضغط

---

(١) بحيري ، صلاح الدين . جغرافيا الأردن ، مصدر سابق ص ٢٠ ، ص ٢١ .

(٢) الهزايمة ، محمد عوض ، السياسة الأردنية الخارجية في النظرية والتطبيق ، مصدر سابق ص ٥١ .

(٣) أبو عودة ، عدنان . السياسة الخارجية الأردنية ، ببعديها الإقليمي والدولي ، مصدر سابق ص ٥ .

(٤) بحيري ، صلاح الدين . جغرافيا الأردن ، مصدر سابق ص ٢٠ ، ص ٢١ .

(٥) الماضي ، منيب (و) موسى ، سليمان . " تاريخ الأردن في القرن العشرين (١٩٥٨-١٩٩٥) " مصدر سابق ص ٤٨٣ .

(٦) العزام ، عبد المجيد . عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية ، مصدر سابق ص ١٣٠ .

على صانع القرار السياسي الأردني من خلال الإدارة الاقتصادية سواءً بإغلاق الحدود أو منع الأردن من استخدام الموانئ السورية واللبنانية على ساحل البحر الأبيض المتوسط . [1] .

* المتغير السعودي :-

تشارك السعودية الأردن بحدود هي الأطول للأردن مع الدول المجاورة ، حيث يبلغ طولها (٧٢٦ كم) [2] أي ما نسبته (٤٢,١١%) من طول الحدود الأردنية العام ، وتشكل السعودية في مساحتها (٢٢) ضعف مساحة الأردن ، أما عدد سكانها فيبلغ ثلاث أضعاف عدد سكان الأردن ، والسعودية تتمتع بإمكانات اقتصادية ومالية هائلة إضافة الى قوة عسكرية كبيرة ، كما تشارك الأردن السعودية ميولها نحو المعسكر الغربي إضافة الى تشابه طبيعة النظامين (الملكيين) في الدولتين بالرغم من الموروث الصراعي التاريخي الطويل للهاشميين مع آل سعود في الحجاز ولعل اكثر المراحل التاريخية صعوبة في العلاقة مع السعودية كانت في الخمسينيات وفي عهد الملك سعود تحديداً ، ورغم ذلك فان السعودية تعد من ابرز الداعمين الاقتصاديين للأردن ، كما أن السعودية تعد من ابرز أسواق المنتجات الأردنية إضافة الى استقطابها للعمالة الأردنية ، وكانت ابرز مراحل العلاقة الأردنية – السعودية تطوراً في فترة السبعينيات والثمانينيات .

* المتغير المصري :-

وان كانت حدود مصر الطبيعية لا تلامس الحدود الأردنية إلا إنها (مصر) تعد من ابرز المتغيرات التي أثرت ولا يزال لها دور كبير في التأثير على حركة صانع القرار السياسي الخارجي الأردني وقراراته الخارجية وأحيانا الداخلية ، وذلك بسبب موقعها الجغرافي ، ومساحتها الكبيرة والتي تساوي (١١) ضعف مساحة الأردن ، وعدد سكانها الذين يشكلون اكثر من (١٥) ضعف عدد سكان الأردن ، ناهيك عن إمكانياتها العسكرية والاقتصادية الكبيرة ، وحركتها السياسية الفاعلة في الوطن العربي خاصة إبان حكم الرئيس جمال عبد الناصر ، وان كانت تأخذ بالنظام الجمهوري منذ ثورة يوليو /١٩٥٢م ، وقد كان جلالة الملك حسين حتى وفاته يختزل كل تلك الإمكانيات عن مصر بوصفها بـ " الشقيقة الكبرى " . وقد كانت اصعب مراحل العلاقات التاريخية بين الدولتين في عهد الرئيس عبد الناصر وبشكل اقل حدة في عهد الرئيس السادات ، أما افضل تلك المراحل فقد كانت في عهد الرئيس حسني مبارك [*] .

المطلب الثالث :-

متغير الصراع العربي – الإسرائيلي :-

على الرغم من ارتباط هذا المتغير بالبعد المعنوي اكثر منه بالمادي إلا أن نتائج هذا المتغير قد أفرزت واقعاً مادياً ملموساً ومؤثراً على المستوى الجغرافي ، والاجتماعي ، والاقتصادي ، والسياسي في الشرق الأوسط ، وذلك بسبب الوجود غير الطبيعي " لدولة إسرائيل " المنتج الطبيعي للفكر الأيدلوجي الصهيوني ، والتي تأخذ بأهداف ومرتكزات الحركة الصهيونية العالمية ، التي عمل الاستعمار البريطاني على خلقها في المنطقة بعد توقيع اتفاقية سايكس – سبيكو مع فرنسا ، والتي بناء على بنودها صدر وعد بلفور وذلك بعد (٥٣٥) يوم من توقيعها .

---

(١) العزام ،عبد المجيد . عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية ، مصدر سابق ص ١٣٢ ، ص ١٣٣ .

(٢) المصدر السابق ص ١٣٢ ، ص ١٣٣ .

(*) انظر للمزيد / الرفوع ، فيصل ، العلاقات الأردنية المصرية " ١٩٥٢ – ١٩٧٠ " مصدر سابق .

وحتى ما بعد ٤/يونيو/١٩٦٧م كانت " دولة إسرائيل " تشارك الأردن في حدود طولها ما يقرب من (٦٥٠) كيلو متر ، إلا أنها وبعد حرب يونيو عملت على تقليص حجم تلك الحدود مع الأردن وذلك تطبيقا لنظرية الأمن الإسرائيلي والحدود الآمنة، فقامت باحتلال الضفة الغربية مما أدى الى تقليص طول الحدود المشتركة الى (٣٨٥) كيلو متر[١] وتشكل بذلك ما نسبته (٢٢,٢٣%)من مجموع حدود الأردن ، ورغم ذلك فقد بقيت حدود الأردن مع "دولة إسرائيل" أطول حدود عربية مع ذلك الكيان ، وتبلغ مساحة الأردن ما يقارب ثلاثة أضعاف مساحة " إسرائيل " ،وبمنطق آخر فان مساحة إسرائيل لا تشكل سوى (٣٠,٣٣%) من مساحة الأردن ، مما يعني افتقاد ذلك الكيان للبعد الاستراتيجي ... أما عدد سكانها فيقارب عدد سكان الأردن ، وان كانت تعتمد على الهجرة في ازدياد معدل النمو السكاني لديها ، مما يعنى افتقارها للبعد الديمغرافي المستقر والناتج عن زيادة نسبة الولادات كما هو الحال في الأردن .

وقد خاض الأردن مع إسرائيل ثلاثة حروب و معركة الكرامة عام ١٩٦٨م . وشكلت إسرائيل ولا تزال اكبر قوة عسكرية إقليمية فى المنطقة [٢] ولم يكن لها فيما عدى امتلاكها للقوة العسكرية المتقدمة وخطرها العسكري أي تأثير على السياسة الخارجية الأردنية [٣] ، لكن حالة الصراع مع إسرائيل تعد من ابرز المتغيرات والمحددات على السياسة الخارجية الأردنية وهو ما برز في سلوكيات صانع القرار. ورغم خطرها على الأمن واستخدامها القوة العسكرية للضغط عليه لتغيير بعض سياساته المتعلقة بإسرائيل ومصالحها ، كانت القوة العسكرية الإسرائيلية تعمل أحيانا كعامل معزز للدولة الأردنية ، بطريقة غير مباشرة ، وضد العناصر التي تعارض النظام الأردنى لان وجود نظام حكم متطرف النزعة غير معتدل وعقلاني ، يؤثر بالضرورة على أمن إسرائيل في المنطقة ويؤثر على أمن الأردن [٤] .

وبناء على ذلك فان الصراع العربي – الإسرائيلي غالبا ما قيد قدرات صانعى القرار فى الأردن وحدّ من إمكانياتهم ووضع عراقيل في طريق السياسة الخارجية الأردنية وكانت معظم القرارات الخارجية والداخلية التى اتخذها النظام السياسي الأردني غالبا ما تقع تحت ضغط السياسة الإقليمية المتعلقة بالصراع العربى–الإسرائيلي [٥] .

ورغم معاهدة السلام مع إسرائيل " وادي عربة " إلا أن إسرائيل لا تزال تشكل أحد أهم المتغيرات التي يدركها صانع القرار السياسي الأردني والمؤثرة على سياسته الخارجية ، خاصة وان حدود إسرائيل مع الأردن ، وان حددت فهى لم تقل عن (٣٨٥) كيلو متر ، والهجرة اليهودية الى إسرائيل تزيد من احتمالات هجرة الفلسطينيين القسرية الى الأردن ، كما أن ارض الضفة الغربية التي كانت تحت الحكم الأردني عام ١٩٦٧ لم تتحرر ، اضافةالى أن اللاجئين والنازحين لا يزالون من اكبر المتغيرات المادية الناتجة عن الصراع مع " دولة إسرائيل " وان كانت معاهدة وادي عربة قد نصت على " المساعدة على توطينهم " وذلك في المادة (٨) الفقرة جـ [٦] ... مما يعنى أن مخرجات ونتائج اتفاقية وادي عربة لم تعالج مدخلات وأسباب الصراع مع إسرائيل ... ولذا ستبقى هذه الدولة الصهيونية أحد المتغيرات الماثلة في أي عملية صنع للسياسة الخارجية الأردنية والتي لا يمكن لصانع القرار أن يغفل عنها .

---

(١) الطويل ، فالح . الأردن فى محيطه الإقليمى ، مصدر سابق ص ٢ .

(٢) العزام ، عبد المجيد . عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية ، مصدر سابق ١٣٦ .

(٣) المصدر السابق ص ١٣٧ .

(٤) المصدر السابق ص ١٣٧ ، ص ١٣٨ .

(٥) المصدر السابق ص ١٤٠ .

(٦) معركة السلام ، المعاهدة الأردنية – الإسرائيلية ، وثائقها وأبعادها الاستراتيجية ، منشورات دائرة المطبوعات والنشر ، تشرين ثاني / ١٩٩٤ العدد (٢٠) ص ٩ .

الفصل الثالث

صنع السياسة الخارجية الأردنية

المقدمة

المبحث الأول : مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأردنية

المبحث الثاني : *أهداف السياسة الخارجية* الأردنية

المبحث الثالث : أدوات السياسة الخارجية الأردنية

الفصل الثالث

صنع السياسة الخارجية الأردنية :-

*** مقدمة :-**

في الفصل الثاني من الدراسة ، بدا واضحاً أن حركة صانع القرار تتبع من جملة تلك المتغيرات (المادية ، والمعنوية ، والنسقية) وعندما يدرك صانع القرار بصيغة أو بأخرى التأثير الإيجابي أو السلبي لمسببات حركته منفردة أو مجتمعة ، فإنه يعمد أولاً الى تحديد كيفية تفاعله معها ، محاولاً بذلك تتبع مصالح دولته وأساس ذلك عملية واعية مترابطة ومتكاملة ترمي الى تحويل المسببات الى مدلولات لاحقه تسمى بعملية صنع السياسة الخارجية [1] . ولذلك يمكن القول أن صناعة السياسة الخارجية ما هي إلا عملية سياسة قوامها تحديد قواعد التعامل مع المتغيرات والظواهر الدولية الراهنة والمحتملة وصياغة برنامج للعمل في المجال الخارجي ، تقوم به الأجهزة العاملة في ميدان السياسة الخارجية متأثرة في ذلك بمجموعة المتغيرات التي أشرنا إليها في الفصل الثاني ، فهذه المتغيرات لا تنتج أثرها بطريقة تلقائية ولكن يقوم صانعوا السياسة الخارجية بالتكيف مع المتغيرات بشكل يتفق ورؤيتهم لما يجب أن يكون عليه موقع دولتهم في النسق الدولي ، وبهذا يمكن القول أن صنع السياسة الخارجية يعد متغيراً تابعاً ولكنه في الوقت ذاته يسفر عن ويؤثر في أشكال السياسية الخارجية المتبعة وبذلك يمكن النظر الى صنع السياسة الخارجية كمتغير مستقل ، وبالتالي فإن لصنع السياسة الخارجية طبيعة مزدوجة [2] .

وفي هذه المرحلة سيعمد الباحث الى تناول مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأردنية والتعرف على تراتبية تلك المؤسسات وأدوارها ، كما سيتم تحديد أبرز أهداف تلك السياسة وأهم أدواتها .

المبحث الأول

مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأردنية

***مقدمة :-**

وعلى ضوء ما تقدم يمكننا تعريف صانعي القرار في الأردن بأنهم أفراد من بين النخبة السياسية الحاكمة والذين يحصلون على السلطة السياسية أو يمارسونها في النظام السياسي ، ونقصد بذلك جلالة الملك والحاشية السياسية من حوله [3] .

ويتطلب فهم كيفية صنع السياسة الخارجية تحديد الهيكل الذي تصنع تلك السياسة في إطاره ، ويقصد بهيكل صنع السياسة الخارجية نمط ترتيب العلاقات بين الأجهزة والمؤسسات العاملة في ميدان صنع تلك السياسة ، وبالتحديد الوزن النسبي لكل من تلك الأجهزة والمؤسسات في صياغة السياسة الخارجية ، أما عملية صنع السياسة الخارجية فإنها تشمل نمط التفاعلات بين الأجهزة والمؤسسات العاملة في ميدان السياسة

---

(١) الرمضاني ، مازن .السياسة الخارجية دراسة نظرية ، مصدر سابق ص ١٥.

(٢) سليم، محمد السيد. تحليل السياسة الخارجية ، مصدر سابق ص ٤٤٩.

(٣) العزام ، عبد المجيد .عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية ، مصدر سابق ص ١٠.

الخارجية في إطار عملية تحديد الأهداف الرئيسية المبتغاة في المجال الخارجي وأدوات تحقيق تلك الأهداف [1] .

ويتضح من ذلك أن السياسة الخارجية يشارك في صنعها العديد من المؤسسات وأن دور هذه المؤسسات يتفاوت طبقاً لطبيعة النظام السياسي ، ولعل هذا يقودنا الى القول بأن عملية صنع السياسة الخارجية عملية جماعية ، لأنه مهما تعاظم دور القائد السياسي في صنع السياسة الخارجية فإن الأمر لا يعني أن القائد السياسي يقوم بمفرده في صنعها . إذ أن التدفق الهائل للمعلومات من البيئة الخارجية يجعل من الاستحالة على فرد واحد متابعة هذا التدفق وحساب الاحتمالات والبدائل وصياغة السياسة ،ومن ثم فإنه من الضروري أن تشارك مؤسسات أخرى في صنع السياسة بشكل أو بأخر. [2]

وفي صنع السياسة الخارجية هناك عدة مؤسسات حكومية لكل منها رؤية معينة لعملية السياسة الخارجية تتحدد طبقاً لمصالح تلك المؤسسة ، وذلك ما يفسر ظاهرة التدرجية في السياسة الخارجية واتسام السياسة الخارجية بالتعقيد والتشابك. [3]

وعلى الرغم من تعددية هياكل صنع السياسة الخارجية إلا أننا نرى أنها على الإجمال يمكن تقسيمها بالنسبة للسياسة الخارجية الأردنية الى [4] :

أولاً : مؤسسة العرش .

ثانياً : رئيس الوزراء .

ثالثاً : وزارة الخارجية .

رابعاً : المؤسسة العسكرية .

خامساً : البرلمان (مجلس الأمة) .

أولاً :- مؤسسة العرش : وتتضمن جلالة الملك ؛ وسمو ولي العهد ؛ ورئيس الديوان الملكي :-

أ- رئيس الدولة (الملك) :-

أن أسمى مرتبة من مراتب أجهزة الدولة هي رئاسة الدولة ، وتمثل رئاستها أسمى شخصية سياسية وإدارية فيها ممثلة بشخص رئيس الدولة، وصلاحياتها الواردة في الدستور تجعل منه ممثلها في المجتمع الدولي . وإليه تعود قيادة وتوجيه شؤون وإدارة العلاقات الخارجية الدولية مع الدول الأخرى وباقي أشخاص المجتمع الدولي [5] .

---

(١) سليم ، محمد السيد تحليل السياسة الخارجية ، مصدر سابق ص ٤٥٣ .

(٢) المصدر السابق ص ٤٦٤ .

(٣) المصدر السابق ص ٤٦٥.

(٤) مشاقبة ، أمين ، السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات , مصدر سابق ورقة خلف ، محمود . "مؤسسة وأجهزة الدبلوماسية الأردنية "، ص١١٤.

(٥) خلف ، محمود . النظرية والممارسة الدبلوماسية ، المركز الثقافي العربى ، بيروت – الدار البيضاء ، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م ص ٨٩ ، وانظر خلف ، محمود . مؤسسة وأجهزة الدبلوماسية الأردنية، مصدر سابق ص ٤.

ويرى العزام بأن عملية صنع السياسة الخارجية في الشرق الأوسط عدا " إسرائيل " وتركيا ، تكون مضبوطة ومسيطر عليها من قبل شخصية مركزية قوية هو رئيس الدولة وحده ويقول عن ذلك " إن البناء المؤسسي وبالذات المتعلق بميدان السياسة الخارجية يبدو مسيطراً عليه بشخصية مركزية قوية ...وإن قرارات السياسة الخارجية عادة تصنع من قبل القائد نفسه ، وتترك عادة لتقديراته فيما إذا طرحت في مجلس الوزراء أم لا " [١] .

ويقول لويس سنايدر وآخرون في كتابهم " السياسة الخارجية في الشرق الأوسط : مواضيع وعمليات" أن السلطة السياسية والقوة الفعلية مركزة بين يدي رجل واحد هو الرئيس ، الذي يمكن أن يفوض بعض من سلطته في بعض المواضيع الداخلية مثل الزراعة والتطور الصناعي والشؤون الاجتماعية ، أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والشؤون العسكرية فإنها مقصورة على رئيس الدولة فهو يملك كل قوة صنع القرار... الرئيس هو الصانع الأساسي والأخير لكل القرارات التي تتعلق بالدفاع والسياسة الخارجية " [٢] .

وفي الأردن يمارس الملك دوراً فاعلاً ورئيسياً في قيادة وتوجيه السياسة الخارجية للدولة الأردنية في محيطاتها : الجهوية والإقليمية والعالمية ، منحه إياها الدستور الأردني وقد بين الدستور تلك السلطات التي يستطيع الملك أن ينفرد بها (نصوص المواد ٣٠،٣١،٣٢،٣٤،٣٥،٣٦،٣٧،٣٨،٣٩،٤٠) بالإضافة الى نص المادتين (٢٥،٢٦) وتلك السلطات التي يتعين عليه فيها الرجوع الى رأس سلطات الدولة [٣]. وقد أشار كثيرون الى تأثير الملك وقوته وقوة قراراته في الحياة السياسية الأردنية ومبادرته إذ يقول سير (كيركبرايد) عن قرارات الملك " بأنها قوية التأثير" ، ويقول السفير البريطاني السابق في عمان (جونستون) " بأنها ذات تأثير وأنها تسبق الأمور وأنها حاسمة وفيها عزم وتصميم " [٤] .

وعليه فان نصوص الدستور تشير بوضوح كامل الى أن جلالة الملك هو رأس السلطة التنفيذية ويمارسها من خلال مجلس الوزراء الذي يتولى مسؤولية إدارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية [٥] . وبصفة الملك رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية فهو يقود ويوجه السياسة الخارجية للدولة ويديرها من خلال مجلس الوزراء المسؤول لان الملك مصون من كل تبعة ومسؤولية كما انه يمارس صلاحياته كاملة من خلال إرادة ملكية سامية. [٦]

---

(١) العزام ،عبد المجيد . عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية ، مصدر سابق ص ١٥ ، ص ١٦.

(٢) مصدر سابق ص ١٦.

(٣) مشاقبة . أمين . السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات . مصدر سابق ، ورقة خلف ، محمود . "مؤسسة وأجهزة الدبلوماسية الأردنية " ، ص ١١٤.

(٤) أبو دية ، سعد .عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية مصدر سابق ص ١٦٣.

(٥) الدستور الأردني ، مصدر سابق ، المادة (٤٥) الفقرة (١) .

(٦) الدستور الأردني ، مصدر سابق ، المادة (٣٠) والمادة (٤٠) .

لذا فإن صلاحيات الملك الدستورية في ممارسة الشؤون الخارجية تتمثل فيما يلي [1] :

أولاً :- الملك هو رأس الدولة . وبالتالي رأس السلطة التنفيذية التي تدير السياسة الخارجية وله الحق بتعيين مجلس الوزراء وأقالته [2] .

ثانياً :- الملك هو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية والجوية [3] . وبالتالي إرادته السامية بإيفاد قوات مسلحة أردنية للقيام بمهام حفظ السلم والأمن الدولي - أي بمهمات سلمية دولية .

ثالثاً : - الملك هو الذي يعلن الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات والاتفاقيات الدولية اذا لم يترتب عليها تحميل خزانة الدولة شيئاً من النفقات أو مساساً في حقوق الأردنيين العامة أو الخاصة وأن ترتب عليها ذلك لاتكون نافذة إلا بموافقة مجلس الأمة عليها [4] .

إضافة إلى ذلك وبناء عليه فمن صلاحيات الملك في مجال قيادة السياسة الخارجية واستناداً وتفسيراً لما يقره الدستور أو العرف الداخلي أو العرف الدولي لرؤساء الدول ما يلي :-

أ) قيادة وتوجيه السياسة الخارجية من خلال مؤتمرات القمة أو مؤتمرات واجتماعات المنظمات الدولية الهامة

ب) المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية وضمان تنفيذها .

ج) طلب استفتاء الشعب حول موضوع دولي هام يهم الشعب الأردني .

د) القيام بزيارات رسميه للدول أو المنظمات الدولية بقصد توطيد العلاقات معها أو حل مشاكل عالقة أو القيام بدور وساطة.

ج) الاطلاع على المباحثات والمفاوضات الخارجية للأردن وتوجيه المفاوضين والأمر بالتوقيع أو الامتناع عنه ، حسب ما تقتضيه طبيعة واقعة التفاوض .

هـ) التوشيح بإرادة ملكية سامية لتعيين الأمين العام لوزارة الخارجية والذي يجب أن يكون سفيراً (حسب نظام رقم ٦٨/ ١٩٩٣ - نظام السلك الدبلوماسي الأردني).

و) التوشيح بإرادة ملكية سامية تعيين رؤساء البعثات الدبلوماسية وتسميتهم ونقلهم واستدعائهم ، وتوقيع كتاب اعتمادهم (السفراء والوزراء المفوضين) بعد أن تتم موافقة الدول الأخرى على استمزاج تعيينهم وترشيح اعتمادهم لديها ..

ز) المصادقة على تعيين المندوبين الدائمين للأردن لدى المنظمات الدولية أو الوفود للمؤتمرات الدوليين .

ح) الاطلاع على التقارير والبرقيات السرية الهامة من رؤساء البعثات الدبلوماسية والمندوبين الدائمين أو رؤساء الوفود لدى المؤتمرات الدولية ، وإصدار أوامره وتوجيهاته بشأنها .

---

(١) وانظر خلف ،محمود ، الدبلوماسية النظرية والممارسة ، دار زهران للنشر ، عمان ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٧ ص ١٤٥ ، ص ١٤٨ ، وانظر الشامي ،على حسين. الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها ، دار العلم للملايين ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٤ ص ١٣٢ ، ص ١٣٩ .

(٢) الدستور الأردني المواد (٣٠) ، (٣٥)

(٣) الدستور الأردني ، مصدر سابق ، المادة (٣٢) .

(٤) الدستور الأردني ، مصدر سابق ، المادة ((٣٣) .

ط) التوشيح بإرادة ملكية سامية بالتوقيع على تحديد مركز القنصليات الأجنبية والقنصليات الفخرية الأجنبية في الأردن وقبول تعيين قناصل الدول المحترفين والفخريين –الإجازة القنصلية– في الأردن .

ي) استقبال رؤساء البعثات الدبلوماسية الأجنبية – سفيراً أو وزيراً مفوضاً – واعتمادهم لدى الدولة الأردنية باستلام كتاب اعتمادهم واستقبالهم بالأعياد الرسمية المختلفة (الدينية والوطنية) أو عندما يكلفوا من رؤساء دولهم بإبلاغ رسائل شفوية أو خطية للملك ، ووداعهم عند انتهاء مهامهم الرسمية في الأردن .

ك) الإنعام على رؤساء الدول والشخصيات الدولية الأخرى ذات المناصب السامية بالأوسمة والميداليات ، الأمر الذي يترك في نفوس هؤلاء طابع ودي يجعلهم في موقف رد الجميل والعطف على المصالح لهذه الدولة .

وعن سلطته على صناعة القرار السياسي والسياسي الخارجي الأردني يقول جلالة الملك حسين "منذ عام ١٩٦٦م أمسكت شخصيا إدارة الحكومة الأردنية بيدي ، وكنت أنا ، ولا أحد سواي" [١] . ويقول "إنني ما زلت أتولى شخصيا تخطيط سياسة الأردن وتنفيذها " [٢] .

ب – ولي العهد :–

وهو الرجل الثاني بعد الملك وهو دستوريا لا مهام حقيقية واضحة له وإنما [٣] . في حكم منصبه كولي للعهد أو نائب للملك أثناء مغادرة الملك البلاد يمارس صلاحيات الملك أثناء غيابه بالإضافة الى ما يعهد له من مسؤوليات من قبل الملك مع مراعاة أي شروط قد تشمل عليها تلك الإرادة السامية [٤] .

ج – رئيس الديوان الملكي :–

ورغم أنه لا يملك صلاحيات تتعلق بشؤون السياسة الخارجية حسب الدستور إلا أنه يمكن أن يلعب هذا الدور من خلال تكليف الملك له بمهمات خاصة .. تتعلق في السياسة الخارجية وذلك لأنه يعتبر أهم وأقرب عناصر هيكل صناعة القرار الى جانب صانع القرار الأول [٥] . ويعهد الملك عادة الى أقدر الشخصيات السياسية ليترأس الديوان ، وفي غالب الأحيان يعهد جلالته الى رئيس ديوان سابق بتشكيل الوزارة الأردنية وترؤس مجلس الوزراء [٦] . وقد يحدث العكس .. ويساعد رئيس الديوان عدد من المستشارين كما ويعتبر الديوان الملكي ممثلاً برئيسه ، حلقة الوصل بين جلالة الملك ورئيس الوزراء ، وما يميز عمل رئيس الديوان مرافقته لجلالة الملك في معظم جولاته الداخلية وزياراته الخارجية وذلك لتبويب وتنفيذ ما يجري في الوقت والزمان المناسبين لأحداث تلك الجولات والزيارات .

---

(١) سعيد ، فؤاد فائق . السياسة الخارجية الأردنية، دراسة في المتغيرات المؤثرة في صناعة القرار ، مصدر سابق ص ١٦٢.

(٢) المصدر السابق ص ١٥٥.

(٣) القرعان ، صالح . "الموقف الأردني من أزمة الخليج " ، مصدر سابق ص ٢٥ .

(٤) الدستور الأردني المادة (٢٨) الفقرة (ط) .

(٥) القرعان ، صالح . "الموقف الأردني من أزمة الخليج" ، مصدر سابق ص ٢٥ .

(٦) المصدر السابق ص ٢٥ .

ويتمتع رئيس الديوان بثقة ملكية عالية ، وهذا نابع من إطلاعه على المعلومات الأكثر أهمية ، ونقله للرسائل الملكية لزعماء الدول الأخرى [١] ، ولأهمية رجالات الديوان الملكي وقربهم من الملك فإن تعيينهم يعد أمرا من حقوق الملك حسب المادة (٣٧) الفقرة (١) .

ثانيا :- مجلس الوزراء :-

يؤكد العزام على محدودية دور مجلس الوزراء في التأثير على موضوعات السياسة العامة علما بأن أعضاء المجلس كأفراد يمكن أن يمارسوا تأثيرا على المواضيع المتعلقة بوزارتهم فقط [٢] . ويقول بأن " دور مجلس الوزراء في صنع السياسة الخارجية العربية لا يتعدى التصفيق والتوقيع على القرارات المتخذة سلفا من قبل رئيس الدولة [٣] . ورغم ذلك يعد رئيس الوزراء الرئيس المباشر لوزير الخارجية والوزراء الآخرين في المجلس ومن الطبيعي أن يكون له دور في السياسة الخارجية وأن يقوم بشؤونها بالاتفاق مع وزير الخارجية .وقد تجاهل القانون الدولي رؤساء الوزارات ولم يذكرهم إلا في نص المادة (٢١ / ب) من اتفاقية البعثات الخارجية (نيويورك ١٩٦٩) والتي لم توقع الدول عليها حتى الآن [٤] .

صحيح أن التطور التاريخي الذي مرت به النظم السياسية قد أدى الى بروز أهمية الدور السياسي الخارجي لمجلس الوزراء بيد أن هذا الدور لا زال يتباين من تنظيم سياسي الى آخر [٥] . وفي ضوء الواقع تشير أنظمة الدول الى وجود فئتين من رؤساء الوزارات فئة تترك حرية التصرف لوزير الخارجية وفئة أخرى تهتم اهتماما شديدا بالسياسة الخارجية لدرجة أنه يضم إليه وزارة الخارجية ووزارة الدفاع ويسير شؤونهما بالإضافة إلى مهامه السياسية لمجلس الوزراء .

أما مسؤوليات رئيس الوزراء الأردني في الشؤون الخارجية فقد نص عليها الدستور كما إن صلاحياته تحدد بأنظمة يضعها مجلس الوزراء ويصدق عليها جلالة الملك [٦] . ويعتبر كتاب التكليف السامي منهجا لرئيس الوزراء [٧] . ولعل أبرز مسؤوليات رئيس الوزراء قبل مباشرته أعماله أن يقسم أمام الملك اليمين التالي : " أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصا للملك وأقوم بالواجبات ، وأن أحافظ على الدستور وأن أخدم الأمة وأقوم بالواجبات الموكولة إلى بأمانة ". كذلك يتولى مجلس الوزراء مسؤولية إدارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية باستثناء ما قد عهد أو يعهد به من تلك الشؤون بموجب هذا الدستور أو أي تشريع

---

(١) Mutaw, Samir Jordan in the 1967 ware , P. 12.

(٢) العزام ، عبد المجيد . عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية ، مصدر سابق ص ٦٥.

(٣) المصدر السابق ص ٦٥ .

(٤) مشاقبة ، أمين ، السياسة الخارجية الأردنية ، واقع وتطلعات ، مصدر سابق ورقة خلف ، محمود . مؤسسة وأجهزة الدبلوماسية الأردنية ، ص ١١٤.

(٥) الرمضاني ، مازن إسماعيل . السياسة الخارجية ، دراسة نظرية ، مصدر سابق ص ٣٤٥ ، ص ٣٤٦ .

(٦) الدستور الأردني ، مصدر المادة (٤٥) الفقرة (٢) .

(٧) القرعان ، صالح . الموقف الأردني من أزمة الخليج ، مصدر سابق ص ٢٦ .

آخر إلى أي شخص أو هيئة أخرى [1] . وذلك إشارة واضحة لدور رئيس الوزراء الأردني بإدارة الشؤون الخارجية للدول من خلال وزير الخارجية أو مباشرة بتقلده منصب وزيرالدفاع والخارجية ، وهذا تقليد متبع في الأردن في مجموعة من مجالس الوزراء المختلفة ، حيث تم الجمع بين رئاسة الوزارات ومنصب وزير الخارجية (٣٢) مرة في (٣٠) حكومة وذلك يدل إما على قوة شخصية رئيس الوزراء أو على أهمية الأجندة السياسية لحكومته أو كلاهما معا .

واستنادا لتلك المواد الدستورية المشار إليها سالفا ، فإنه يمكن اعتبارها جميعا من اختصاصات رئيس الوزراء الذي يعتبر الشخص المسؤول المباشر عن تنفيذها وتحمل مسؤولياتها أمام البرلمان ، حيث أن أوامر الملك الشفوية والخطية لا تعفي الوزراء من مسؤولية التنفيذ [2] .

ومن خلال ذلك يمكن القول أن السلطة التنفيذية ممثلة بالملك ومجلس الوزراء تعتبر القوة الأكثر نفوذا في ميدان صنع السياسة الخارجية وبناء على ذلك فإن السلطات الأخرى لا تمارس إلا دورا رقابيا على دور السلطة التنفيذية ، وفيما يتعلق بصنع السياسة الخارجية المتسمة بحالة عدم اليقين وسرعة التغير تنحو النظم السياسية الى إعطاء السلطة التنفيذية دورا مركزيا في صنع تلك السياسة لمواجهة الأزمات العالمية والظروف المتغيرة للعلاقات الدولية ، ومما يساعد على ذلك تفرغ السلطة التنفيذية واتصافها بالوحدة التنظيمية وامتلاكها للمعلومات عن المشكلات والقضايا الدولية ، وكذلك فقد طرأت مستجدات تطور تكنولوجيا الاتصال ، مما يمكن السلطة التنفيذية من سرعة التعامل مع قضايا السياسة الخارجية على حساب الدور الذي يمكن أن تمارسه المؤسسات الأخرى [3] .

بيد أن مركزية دور السلطة التنفيذية لا تعني انفرادها بصنع السياسة الخارجية ، فالواقع أن العديد من مؤسسات الدولة تسهم في صنع السياسة الخارجية بدرجات متفاوته طبقا لماهية النظام السياسي . وفي هذا الصدد فإن تحديد دور كل من المؤسسات التالية في صنع السياسة الخارجية يشكل إطارا عاما لفهم حركه صنع السياسة الخارجية .

<u>ثالثا : وزارة الخارجية :-</u>

وهي المؤسسة البيروقراطية الرئيسية المعنية بشؤون السياسة الخارجية [4] . والتي يمكن أن تلعب دورا مؤثرا في صنعها من خلال تقديم المشورات لصانعي تلك السياسة حول كيفية صياغتها وتنفيذها ، ومن خلال تقديم المعلومات لصانعيها ، كذلك تسهم في تحديد مسارها من خلال الاضطلاع بتنفيذها [5] ... بيد أنه

---

(١) الدستور الأردني ، مصدر سابق ، المواد (٤٣) ، (٤٥) .

(٢) الدستور الأردني ، مصدر سابق ، المواد (٥) ، (٤٩) .

(٣) سليم ، محمد السيد . تحليل السياسة الخارجية ، مصدر سابق ص ٤٥٣ .

(٤) الرمضاني ، مازن إسماعيل . "السياسة الخارجية" ، دراسة نظرية ، مصدر سابق ص ٣٤٨.

(٥) سليم ، محمد السيد . "تحليل السياسة الخارجية" ، مصدر سابق ص ٤٦٣.

ينبغي أن ننبه إلى وزارة الخارجية – في التحليل النهائي – لا تصنع السياسة الخارجية ولكنها تسهم في صنعها ، وإذا حدث اختلاف بين السياسيين والبيروقراطيين فإن وجهة نظر السياسيين هي التي تسود [1] .

ونظراً لكثرة المهام الملقاة على عاتق رئيس الدولة وعدم تمكنه شخصياً من مباشرة ومتابعة جميع شؤون الدولة التنفيذية ، فإنه يوكلها لمجلس الوزراء الذي يقوم على رأسه وزير أول أو رئيس مجلس الوزراء ومن بين أعضاء المجلس وزير الخارجية الذي كان تقليدياً له الدور الثاني لإدارة الشؤون الدولية بعد رئيس الدولة ، ومع تطور المجتمع الدولي ، وبالتالي تشعب العلاقات الدولية بين الدول ، بدأ دور وزير الخارجية يضعف بالمقارنة مع ازدياد أهمية دور رئيس الدولة ورئيس الوزراء ، ومجموعة أخرى من الأجهزة المركزية في السلطة التنفيذية في الدولة ، الذين يحتلون أدواراً قيادية في قيادة وصنع السياسة الخارجية وتنفيذها [2] .

ورغم ذلك فإن منصب وزير الخارجية يعتبر من المناصب الهامة والخطيرة وذات المسؤوليات الجسام لأنه بالفعل حلقة الاتصال بين دولته والدول الأخرى ، وباقي الأشخاص الدوليين ، ومركز نشاط الدولة في المجتمع الدولي ، والناطق الرسمي باسم دولته في الخارج ورئيس جهازها الدبلوماسي ، لذا يتعين على شاغر هذا المنصب أن يكون من الشخصيات البارزة في دولته في مجال الشؤون الدولية ويتمتع بصفات ومؤهلات ومزايا تؤهله للمشاركة في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية لدولته.

ومع تطور الدولة ، تطورت أعمال الوزارة عبر مراحل متعددة في المجالين الإداري والدبلوماسي أو ما يسمى بالخدمة الداخلية ، والخدمة الخارجية ، رافق ذلك صدور مجموعة من الأنظمة للتنظيم الإداري للوزارة كان آخرها نظام التنظيم الإداري لوزارة الخارجية رقم (٦٢) لسنة ١٩٩٩ والصادر بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور ، والتي تنص على أن " التقسيمات الإدارية في المملكة الأردنية الهاشمية وتشكيلات دوائر الحكومة، ودرجاتها ، وأسماؤها ، ومنهاج إدارتها ، وكيفية تعيين الموظفين وعزلهم والإشراف عليهم وحدود صلاحياتهم واختصاصاتهم تُعيّن بأنظمة يصدرها مجلس الوزراء بموافقة الملك " [3] . وقد جاء النظام شاملاً (٢٢) مادة مبيناً بها تحديد المصطلحات ثم اختصاصات الوزراء والأمين العام والهيكل التنظيمي للوزارة المكوّن من (١٧) دائرة ومديرية ومكتب ووحدة ، متفرعة عنها مجموعة من الأقسام المتخصصة ومن ثم بالتوالي اختصاصات كل جهاز منها ، ولم يذكر النظام اختصاصات الوزير . وحسب النظام الأخير فإن مهام الوزارة وأهدافها كما وردت في المادة (٣) من نظام التنظيم الإداري لوزارة الخارجية ما يلي [4] :-

أ) رسم السياسة الخارجية ومتابعة تنفيذها طبقاً للتوجيهات المقررة بشأنها .

ب) تمثيل المملكة لدى الدول الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية .

---

(١) المصدر السابق ص ٤٦٤ .

(٢) خلف ، محمود. النظرية والممارسة الدبلوماسية ، مصدر سابق ص ٩٣.

(٣) الدستور الأردني ، مصدر سابق المادة (١٢٠) .

(٤) نظام التنظيم الإداري لوزارة الخارجية رقم (٦٢) لعام ١٩٩٩، انظر الجريدة الرسمية (الأردنية) العدد (٤٣٨٦) في ١٩٩٩/١٠/١٦ .

ج) تنظيم ارتباط المملكة مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية ورعاية العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها ومتابعة تنفيذها .

د) حماية الحقوق والمصالح المادية والأدبية للمملكة ولرعاياها في الخارج .

هـ) تنظيم علاقات البعثات الأجنبية المعتمدة لدى المملكة مع الجهات الرسمية والأهلية الأردنية .

و) دراسة وإعداد المعاهدات والاتفاقيات مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية واتخاذ إجراءات إبرامها وحفظها ومتابعة تطبيقها بالتعاون والتنسيق مع الأطراف ذات العلاقة .

ز) إدارة المفاوضات مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية بالتعاون والتنسيق مع الأطراف ذات العلاقة بما يتفق مع سياسة المملكة ومصالحها .

ح) المشاركة في تمثيل المملكة في المؤتمرات الدولية .

ولدوره في عملية صنع السياسة الخارجية يتم اختيار وزير الخارجية من قبل صانع القرار (رئيس الدولة ، أو رئيس الحكومة) في ضوء اعتبارات سياسية أو شخصية أو الاثنين معاً.وعلى الرغم من تعدد اعتبارات اختياره وتنوعها فإن وزير الخارجية يتم اختياره كقاعدة من بين أصحاب الكفاءة والحنكة والخبرة في السياسة الدولية ومرد ذلك طبيعة مهامه [١] .

يكلف وزير الخارجية الأردني من قبل الملك بناء على تنسيب من رئيس الوزراء المكلف وهو المسؤول عن إدارة وتنفيذ جميع الشؤون المتعلقة بوزارته [٢] . فمسؤوليته مباشرة أمام رئيس الوزراء وغير مباشرة أمام مجلس النواب وخاصة لجنة الشؤون الخارجية التي لها الحق بمراقبة تنفيذه لمهامه واستدعائه والاطلاع منه الى سير تنفيذه للسياسة الخارجية للأردن [٣] .

أما بخصوص مهام الوزير وصلاحياته ، فلا بد من الإشارة الى نظام تنظيم وإدارة وزارة الخارجية رغم عدم ذكره في المادة (٢) المحددة للمصطلحات ، تحديد مصطلح الوزير بأنه "وزير الخارجية " أو "وزير الدولة للشؤون الخارجية " [*] إلا انه تجاهل ذكر مهام وصلاحيات الوزير التي وردت بالدليل التنظيمي لوزارة الخارجية الأردنية في صفحة (٤) [٤] :-

ومع أهمية الدور الذي ينجزه وزير الخارجية ضمن إطار السياسة الخارجية لهذه الدولة أو تلك ، نجد أن هذا الدور يتأثر سلباً أو إيجابا بالعديد من العوامل يكفي أن نشير الى ثلاثة منها وهي ، شخصيته ، وطبيعة المشاكل السياسية الخارجية التي تجابه دولته فضلاً عن نوعية علاقته مع صانع القرار (رئيس الدولة أو رئيس الحكومة) ، والعامل الأخير ذا أهمية خاصة ، لأن العديد من التجارب تشير الى أن هذه العلاقة

---

(١) الرمضاني ، مازن إسماعيل . السياسة الخارجية ، دراسة نظرية ، مصدر سابق ص ٣٥٠.

(٢) الدستور الأردني ، مصدر سابق ، المادة (٤٧) .

(٣) النظام الداخلي لمجلس النواب الأردني ، مطبوعات مجلس النواب ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦ ، المادة (٥٨) .

(*) نظام التنظيم الإداري لوزارة الخارجية الأردنية ، المادة (٢) ، انظر الملحق رقم (١) .

(٤) مشاقبة ، أمين ، السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات ، مصدر سابق ورقة خلف ، محمود ." مؤسسة وأجهزة الدبلوماسية الأردنية " ، ص١٤٤ .

تتحدد في ضوء مدى انسجام وزير الخارجية مع صانع القرار أو اختلافهما . ففي حالة الانسجام ، فإن العمل السياسي الخارجي يتوزع بينهما وعلى النحو الذي يضمن حركة سياسية خارجية منسجمة ، أما في حالة الاختلاف فقد لوحظ أن صانع القرار قد يعمد الى تجاهل وزير خارجيته عندما لا تسمح الاعتبارات السياسية بتغييره ، من خلال استشارة غيره ، واستعمال قنوات أخرى من الخبراء أو الوزراء أو الأصدقاء أو جميعهم في آن واحد وقد يدفع الاختلاف بين الاثنين حول مسألة خارجية هامة الى استقالة وزير الخارجية من تلقاء ذاته [1] .

ويرى محمد الهزايمة وكذلك سعد أبو دية أن الدور الرئيسي لوزير الخارجية الأردني لا يتعدى أن يكون دوراً تنفيذياً ،إشرافياً ، تنسيقياً ، لجميع الأجهزة العاملة في وزارة الخارجية وبالتالي التحدث باسمها .

وما يؤكد فرضية الهزايمة و أبو دية قول وزير الخارجية الأردني الأسبق طاهر المصري الذي قال " كنت وزير الخارجية ولم اعلم بقرار فك الارتباط . ولم اعرف إلا عندما رأيت جلالة الملك على التلفزيون يعلن ذلك .." [2] وهذا ما يؤكد مرة أخرى قول الحسين : أنني ما زلت أتولى شخصياً تخطيط سياسة الأردن وتنفيذها " [3] .

رابعاً :- المؤسسة العسكرية :-

من الصعب في الوقت الراهن معالجة مجموعة من المسائل الداخلية بمعزل عن تأثيراتها الدولية أو معالجة المشاكل والقضايا الدولية بمعزل عن تأثيراتها الداخلية . وقد أدى هذا الترابط الوثيق بين النشاطات الداخلية والخارجية الى حدوث تطور نوعي لم تتميز به ظاهرة السياسة الخارجية سابقاً وهو المشاركة المكثفة لهياكل رسمية عديدة في عملية صنع السياسة الخارجية كالمؤسسة العسكرية ، أو وزارات الاقتصاد ، والمالية ، والتجارة والإعلام ... وتتجسد مشاركة هذه الهيئات الرسمية في العادة تبعاً لطبيعة وظائفها من خلال إبداء الرأي حول كيفية معالجة المشكلة أو المشاكل السياسية الخارجية التي تجابهها الدولة في وقت معين وعلى النحو الذي يخدم مصالحها [4] .

والأردن عن ذلك لا يشذ في تنفيذ سياسته الخارجية وخير دليل على ذلك مشاركة مجموعة كبيرة من الوزراء في تنفيذ السياسة الخارجية واي متتبع للصحافة وقرارات مجلس الوزراء يستطيع الوقوف على مدى حضور هذه الظاهرة وذلك من خلال الموافقة على مشاركة وزراء أو من يمثلهم في هذه المؤتمرات الدولية ،

---

(١) الرمضاني ، مازن . " إسماعيل السياسة الخارجية " ، دراسة نظرية ، مصدر سابق ص ٣٥١ ، ص ٣٥٢.

(٢) المصري ، طاهر ، (رئيس الوزراء الأردني ووزير الخارجية الأسبق) في برنامج حوار العمر على القناة الفضائية اللبنانية (LBC) ، يوم الأحد في ١٩٩٩/٤/١١ الساعة (٣٠ : ١٠) ، وانظر ، حوار مع رئيس الوزراء الأسبق المصري ، طاهر ، صحيفة الرأي الأردنية ، العدد (٩٨٠٠) في ١٩٩٧/٧/٦ ص ١٢ .

(٣) سعيد ، فؤاد فائق .السياسة الخارجية الأردنية ، دراسة في المتغيرات المؤثرة في صناعة القرار، مصدر سابق ص ١٥٥ .

(٤) الرمضاني ، مازن إسماعيل . السياسة الخارجية ، دراسة نظرية ، مصدر سابق ص ٣٥٣ .

والدستور الأردني رغم عدم تفصيله لهذه الصلاحيات إلا أن أي مراقب يستطيع استنتاجها من خلال المواد (٤٣، ٤٥، ٤٧) [١].

ولعل أبرز تلك الهيئات اتصالاً وتأثيراً على السياسة الخارجية للدولة هي المؤسسة العسكرية وذلك لسببين [٢] :

الأول – الدور التاريخي للقوة العسكرية في إضفاء خاصية التأثير على المبادرات السياسية الخارجية للدولة.

ثانياً – الدور المعروف للقوة العسكرية كأحد ابرز أدوات تنفيذ السياسة الخارجية واهما . وفي هذا الصدد يقول المفكر الفرنسي ريمون آرون" إن للسياسة الخارجية للدول أداتين تنفيذيتين هما : العسكرية والدبلوماسية " [٣].

ومن هنا تمتعت المؤسسة العسكرية في الكثير من الدول بدور مهم في عملية صنع السياسة الخارجية سواء في أوقات السلم أو في أوقات الحرب .

ويرى داويشا أن المؤسسة العسكرية في معظم دول الشرق الأوسط تمارس تأثيراً قوياً في عملية صنع السياسة الخارجية وكتب يقول " ... وكذلك فإن وزير الدفاع كممثل للمؤسسة العسكرية (القوات المسلحة) يشكل رمزاً قوياً ومن أقوى الرموز ... وفعلاً ومن غير العادي أن تؤخذ قرارات السياسة الخارجية في دول الشرق الأوسط دون التشاور مع ممثلي المؤسسة العسكرية " [٤].

وقد لعبت المؤسسة العسكرية دوراً كبيراً في حياة الأردن السياسية ولا غرابة أن نجد في كلام جلالة الملك حسين إشادة بإنجازات الجيش دوماً واعتبارها مقوماً للسياسة الأردنية [٥].

ونقصد بالمؤسسة العسكرية الأردنية كلاً من : –

أ – القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية .

ب – قيادة الأمن الخارجي (المخابرات العامة)

أ– القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية :–

وبالرغم من أن الدستور الأردني يشير الى أن مهمة الجيش تنحصر في الدفاع عن الوطن وسلامته [٦] . إلا أن الملك وبصلاحياته الدستورية بالإضافة لخبرته الطويلة أعطى الأردن – البلد الصغير الذي لا يطمح حسب التصنيفات الهرمية بين الدول (استناداً لمعايير القوة) إلا للحفاظ على وجوده دوراً قيادياً عالمياً

---

(١) مشاقبة ، أمين ، السياسة الخارجية الاردنية واقع وتطلعات ، مصدر سابق ورقة خلف ، محمود . "مؤسسة وأجهزة الدبلوماسية الأردنية "، ص١٤٤ .

(٢) إسماعيل ، مازن . السياسة الخارجية ، دراسة نظرية ، مصدر سابق ص ٣٥٣.

(٣) مشاقبة ، أمين ، السياسة الخارجية الاردنية واقع وتطلعات ، مصدر سابق ورقة خلف ، محمود . مؤسسة وأجهزة الدبلوماسية الأردنية ، ص١٤٤ .

(٤) العزام ، عبد المجيد . الإطار التاريخي النظري للسياسة الخارجية الأردنية ، مصدر سابق ص ١٢ . وانظر العزام ، عبد المجيد . عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية ، مصدر سابق ، ص ٢١ .

(٥) أبو دية ، سعد . عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية ، مصدر سابق ص ١٧٠ .

(٦) الدستور الأردني ، مصدر سابق ، المادة (٢٧) .

من خلال إرادته بمشاركة قوات أردنية بمهام حفظ الأمن والسلم الدوليين، وبالتالي المشاركة في تنفيذ السياسة الخارجية الأردنية الى جانب الأجهزة المركزية الأخرى [1] ، وذلك بعد ما كان يلعب دوراً إقليمياً في أوائل الأربعينيات من هذا القرن [2] .

والمؤسسة العسكرية الأردنية في حقيقتها هي إحدى أدوات السياسة الخارجية الأردنية وتختص في مجال التنفيذ وكذلك التخطيط والمساهمة في صنع القرار ، لان المؤسسة العسكرية في الأردن تتميز بالقوة والقدرة على التأثير والهيمنة على السياسة الخارجية ، ومع أنها غالباً ما تستشار في السياسة الخارجية إلا أنها تحاول أن تؤثر على السياسات فيما يتعلق بالجوانب العسكرية ، وقد ساهم الجيش العربي الأردني في المساعدة في حفظ السلام في (٦) دول إفريقية وأوروبية [3] .

ب- قيادة الأمن الخارجي (المخابرات العامة) :-

يشكل الأمن الوطني أحد أهم الأهداف السياسية الخارجية للدول بل هو الأهم من بين تلك الأهداف ، وتكمن آلية الحفاظ عليه في جمع وتحليل المعلومات عن الدول الأخرى لخدمة وتوجيه عملية صنع القرار السياسي الخارجي [4] وتتسابق الدول ذات الإمكانيات لدعم أجهزتها الأمنية الداخلية والخارجية [5] .

- **الداخلية** لحماية الأمن الوطني من الاختراق ، من خلال تخصيص شعبة أو قسم خاص لمراقبة الدبلوماسيين الأجانب والمعتمدين في البعثات الدبلوماسية والقنصلية لديها أو لمتابعة ومراقبة عملاء المخابرات لدول أخرى في أراضيها سواء أكان وجودهم مشروع – لصفتهم الدبلوماسية أو غير الدبلوماسية – أو غير مشروع .
- **الخارجية** وذلك لجمع المعلومات وتحليلها وتقييمها عن مختلف مناحي الحياة في الدول الأخرى ومن ثم تزويد صانع القرار بها ليتمكن من اتخاذ القرار المناسب في سياسته الخارجية .

"بالإضافة الى انه يمكن الربط بين وزير الخارجية ومدير المخابرات العامة من حيث اعتبارهما أهم شخصيتين مشاركتين في صنع القرار وتنفيذه ، في السياسة الخارجية للدولة ، فغالباً ما يكونان أعضاء في مجلس الأمن الوطني وتنحصر اهتماماتها بالاستراتيجية العامة للدولة وبقضايا الأمن في السياسة الخارجية بالإضافة الى انهما يرأسان أهم أجهزة لجمع المعلومات الخارجية ، وغالباً ما يرتبطان بعلاقة مباشرة برئيس

---

(١) مشاقبة ، أمين ، السياسة الخارجية الاردنية واقع وتطلعات ، مصدر سابق ورقة خلف ، محمود ، " مؤسسة وأجهزة الدبلوماسية الأردنية " ص ١٤٤ .

(٢) المجالي ، سحر . " الجيش العربي (١٩٢١-١٩٥١) دوره في الصراع العربي – الصهيوني " ، مصدر سابق ص ٦٥ .

(٣) مشاقبة ، أمين ، السياسة الخارجية الاردنية واقع وتطلعات ، مصدر سابق ورقة خلف ، محمود . " مؤسسة وأجهزة الدبلوماسية الأردنية " ، ص ١٤٤ .

(٤) سليم ، محمد السيد . تحليل السياسة الخارجية ، مصدر سابق ص ٤٥٥ .

(٥) مشاقبة ، أمين ، السياسة الخارجية الاردنية واقع وتطلعات ، مصدر سابق ورقة العزام ، عبد المجيد . " الإطار التاريخي والنظري للسياسة الخارجية الأردنية "، مصدر سابق ، ص ١٣ .

الدولة في كثير من الدول "، [1] وبناء على ذلك يمكن اعتبار جهاز المخابرات العامة من أهم الأجهزة المشاركة في صناعة وتنفيذ القرار الداخلي والخارجي للدولة.

كذلك – كما أسلفنا سابقاً – فإن الملك هو رأس الدولة ، وهو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية والجوية. وهو الذي يعلن الحرب ، وهو الذي يعين رئيس الوزراء [2] ، ويعين الوزراء بما فيهم وزير الدفاع ، كما أن جلالته هو الذي يعين رئيس هيئة الأركان المشتركة للجيش ، بموجب حقه الدستوري الذي يمنحه أن ينشئ ويمنح ويسترد الرتب المدنية والعسكرية والأوسمة وألقاب الشرف الأخرى [3] .

ونظراً لأهمية منصب وزير الدفاع ودوره في السياسة الخارجية كرمز للأداة العسكرية في حالة الحرب ، فإن وزارة الدفاع الأردنية كثيراً ما أسندت الى رئيس الوزراء .

<u>خامساً :- البرلمان (مجلس الأمة) :-</u>

توصلنا فيما سبق أن واقع الممارسة في النظم السياسية المختلفة ينحو الى إعطاء السلطة التنفيذية الدور الأكبر في السياسة الخارجية ، أما عن دور السلطة التشريعية فيمكن القول انه يتفاوت من نظام الى آخر طبقاً لماهية النظام [4] . وان كانت جميعها تتميز بقوة السلطة التنفيذية النسبية على السلطة التشريعية في مجال السياسة الخارجية ، حتى في الأنظمة الديموقراطية ، إلا أن ذلك لا يصل الى الحد الذي يمكن القول عنده أن البرلمان يعمل " كخاتم مطاطي " للموافقة على القرارات الخارجية وتزويد القيادات السياسية (السلطة التنفيذية) بشرعية دستورية شكلية [5] .

وتقسم السلطة التشريعية في الأردن الى مجلسين : مجلس الأعيان ومجلس النواب . وهي مناطة بمجلس الأمة والملك. والملك هو الذي يعين أعضاء مجلس الأعيان ويعين من بينهم رئيس مجلس الأعيان ويقبل استقالتهم.ويتألف هذا المجلس من عدد لا يتجاوز نصف عدد مجلس النواب. أي انهم يشكلون (٣/١) مجلس الأمة ، أما مجلس النواب فيتألف من أعضاء منتخبين انتخاباً عاماً سرياً ومباشراً وفقاً لقانون الانتخاب[6].

وفي مجال السياسة الخارجية فإن صلاحيات مجلس الأمة الدستورية تكمن في :-

---

(١) مشاقبة ، أمين ، السياسة الخارجية الاردنية واقع وتطلعات ، مصدر سابق ورقة خلف ، محمود . " مؤسسة وأجهزة الدبلوماسية الأردنية " ، ص١٤٤ .

(٢) الدستور الأردني ، مصدر سابق ، المواد (٣٠) ، (٣٢) ، (٣٣) ، (٣٥) .

(٣) الدستور الأردني ، مصدر سابق ، المادة (٣٧) .

(٤) سليم ، محمد السيد. تحليل السياسة الخارجية ، مصدر سابق ص ٤٥٩ ، وانظر الرمضاني ، مازن إسماعيل السياسة الخارجية ، دراسة نظرية ، مصدر سابق ص ٣٦٢ .

(٥) العزام ، عبد المجيد ، عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية ، مصدر سابق ، ص ٢٤ .

(٦) الدستور الأردني ، مصدر سابق ، المواد (٦٢)،(٢٥)،(٣٦)،(٦٣)،(٦٧) .

أ) التشريع ، وفقاً لنص المواد (٩١،٩٢،٩٣،٩٥) من الدستور ، ومن ضمنها التشريعات الخاصة بالشؤون الخارجية والامتيازات الممنوحة لممثلي الدول المختلفة لدى الأردن [١] .

ب) منح الثقة ، فلمجلس النواب حق منحها وحجبها عن الحكومة بما فيها رئيس الوزراء ووزير الخارجية أو أي وزير آخر نص المادة (٥٣،٥٤)من الدستور إضافة الى رقابته المالية والإدارية والسياسية على وزير الخارجية ، والذي يستطيع من خلال جمع الأكثرية المطلقة من مجموع اعضائة حجب الثقة عن الحكومة أو حجب الثقة عن وزير الخارجية .

ج) توجيه الأسئلة والاستجوابات الى الوزراء [٢] بما فيهم وزير الخارجية ، ولمجلس الأمة طرح أي موضوع عام للمناقشة ، بما فيها أمور وشؤون السياسة الخارجية وله أن يقدم الاقتراحات برغبة وله الحق في طلب البيانات [٣] .

د) المسؤولية الوزارية ، وذلك أن رئيس الوزراء والوزراء (بما فيهم وزير الخارجية) مسؤولون أمام مجلس النواب مسؤولية مشتركة عن السياسة العامة للدولة كما أن كل وزير مسؤول أمام مجلس النواب عن أعمال وزارته [٤] .

هـ) الموازنة العامة ، حيث يقدم مشروع الموازنة العامة المقدم من الحكومة الى مجلس الأمة ، بما فيها الموازنة المخصصة لوزارة الخارجية والعلاقات الخارجية للدولة وبعثاتها الدبلوماسية [٥] .

و) اتهام الوزراء ، فلمجلس النواب حق اتهام الوزراء ولا يصدر القرار إلا بأكثرية ثلثي أصوات الأعضاء الذين يتألف منهم مجلس النواب . ومما يذكر انه يمكن أن يحدث ازدواجية في منصب وزير وعين أو نائب ، وهنا تتداخل المهام التشريعية للوزير (بما فيهم وزير الخارجية) مع مهامه التنفيذية ... [٦].

ورغم تلك الصلاحيات لمجلس الأمة (السلطة التشريعية) فإنها تشاطر السلطة التنفيذية في تنفيذ السياسة الخارجية ولا أدل على هذه المشاركة السياسية مما يلي [٧] :-

---

(١) مشاقبة ، أمين ، السياسة الخارجية الاردنية واقع وتطلعات ، مصدر سابق ورقة خلف ، محمود . "مؤسسة وأجهزة الدبلوماسية الأردنية" ،ص ١٤٤ .

(٢) الدستور الأردني ، مصدر سابق ، المادة (٩٦) .

(٣) النظام الداخلي لمجلس النواب ، مصدر سابق المادة (١٠٣)،(١٢٢)،(١٢٣)،(١٢٤)،(١٢٥)،(١٢٦)،(١٢٧)، (١٢٨)،(١٢٩)،(١٣٠)،(١٣١)،(١٣٢)،(١٣٣)،(١٣٤).

(٤) الدستور الأردني ، مصدر سابق ، المادة (٥١) .

(٥) مشاقبة ، أمين ، السياسة الخارجية الاردنية واقع وتطلعات ، مصدر سابق ورقة خلف ، محمود . " مؤسسة وأجهزة الدبلوماسية الأردنية "، مصدر سابق ص ١٦ ، وانظر سعيد، فؤاد فائق ، السياسة الخارجية الأردنية دراسة في المتغيرات المؤثرة في صناعة القرار ، مصدر سابق ص ١٧٠ .

(٦) الدستور الأردني ، مصدر سابق ، المادتين (٥٦) و(٥٢) .

(٧) مشاقبة ، أمين ، السياسة الخارجية الاردنية واقع وتطلعات ، مصدر سابق ورقة خلف ، محمود . "مؤسسة وأجهزة الدبلوماسية الأردنية" ،ص١٤٤.

أ- إيجاد لجنة في مجلسي النواب والأعيان تدعى لجنة الشؤون العربية والدولية ومهمتها متابعة السياسة الخارجية مع وزير الخارجية واستدعاءه كلما دعت الحاجة لمناقشة بعض القرارات المتخذة في السياسة الخارجية أو الاطلاع منه على سير تنفيذها .

ب- المشاركة في اجتماعات وفود المؤتمرات الرسمية ذات الاختصاص ، وفي مقدمتها اتحاد مجالس البرلمانات العربية والعالمية ، ففيها يتم شرح وجهة نظر الأردن ودعم القرار الخارجي الأردني لتحقيق أهدافه إضافة الى الزيارات البرلمانية الخاصة ، وإصدار البيانات السياسية ، وإنشاء جمعيات الصداقة البرلمانية [1] .

ت- تقديم نصائح للحكومة ، ممثلة برئيس الوزراء وأحد أطراف صناعة وتنفيذ السياسة الخارجية ، تهدف الى الصالح العام .

ث- القيام بنشاطات فاعلة في تهدئة الجبهة الداخلية في حالة الأزمات وهذا من شأنه دعم السياسة الخارجية لكون السياسة الداخلية ذات ارتباط وتأثير في السياسة الخارجية .

وبالرغم من القوة النسبية التي يتمتع بها البرلمان الأردني وصلاحياته الدستورية إلا انه يعاني من بعض مواطن الضعف أيضاً ، لعل أبرزها يكمن في نصّ المادة (١٢٠) من الدستور ، والتي تذهب الى " أن التقسيمات الإدارية في المملكة الأردنية الهاشمية وتشكيلات دوائر الحكومة ودرجاتها وأسماؤها ومنهاج إدارتها وكيفية تعيين الموظفين وعزلهم والإشراف عليهم وحدود صلاحياتهم واختصاصاتهم تعين بأنظمة يصدرها مجلس الوزراء بموافقة الملك " وذلك لان هذه المادة تشكل الخريطة التكوينية لتوليفة البرلمان الأردني الذي يعتمد على الدوائر الانتخابية في تكوينه وانتخاب أعضاءه وهو ما تتحكم به السلطة التنفيذية ، بمعنى أن توليفة البرلمان تخلّق من رحم صلاحيات وتقسيمات السلطة التنفيذية ، إضافة الى أن هذه الصلاحيات يفترض أن تكون نظرياً ، من صلاحيات السلطة التشريعية وان كان لا يملك انكار دور قانون الانتخاب الذي تقرّه السلطة التشريعية .

كذلك فقد منح الدستور جلالة الملك صلاحية حل مجلس النواب وقد استخدمت هذه السلطة في العديد من الأحيان لعدم الانسجام بين الحكومة والبرلمان ، وكانت ابرز تلك المجالس المجلس السابع ، الذي استخدم سلطة حجب الثقة عن حكومة سمير الرفاعي (السادسة) ، مما دعا جلالة الملك حسين وبموجب المادة (٣٤ الفقرة ٣) الى حل مجلس النواب [*]

*** خاتمة : -**

ومن خلال ذلك يمكن القول أن السلطة والقوة في مجال السياسة الخارجية تكمن في يد السلطة التنفيذية التي يعتلي جلالة الملك رئاستها ، وقد اثر ذلك على دور السلطة التشريعية وجعله مقتصراً على الدور

---

(١) الزعبي ، فتحية (و) الزعبي ، خالد . " الدبلوماسية البرلمانية " ، مديرية الدراسات والمعلومات ، قسم الدراسات والأبحاث في مجلس الأمة ، تشرين ثاني ١٩٩٨ ص ٤ ، ص ٥ ، ص ٦.

(*) وتنص على أن " للملك أن يحلّ مجلس النواب "

الاستشاري أو دور الجماعة الضاغطة في الأغلب نظراً لصلاحيات جلالة الملك الواسعة في مواجهة السلطة التشريعية والمجلس الممثل بها [1] .

أما السلطة القضائية فتلعب دوراً غير مباشر في عملية صنع السياسة الخارجية ، ويتمثل هذا الدور غير المباشر في سلطة القضاء بإبطال بعض القوانين أو الاتفاقيات المتعلقة بالسياسة الخارجية ، على أساس أنها مخالفة للدستور ، وسلطة تفسير النصوص الدستورية [2].

أما بالنسبة للبعثات سواء الدبلوماسية الدائمة أو القنصلية أو الخاصة فهي وان كانت ذات دور تنفيذي بحت للسياسة الخارجية الأردنية إلا أنها تلعب دوراً غير مباشر في صناعة القرار السياسي الخارجي الأردني من خلال رفد صانع القرار بالمعلومات اللازمة عن الجهة المبعوث إليها ، ورصد ردود أفعال السياسة الخارجية الأردنية ووقع أصدائها على تلك الجهات أو ما يعرف بالتغذية العكسية (feed back) التي تعد من مدخلات صنع القرار السياسي الخارجي .

ويقيم الأردن علاقات دبلوماسية مع (١١٨) دولة على مستوى السفارة ، حيث يوجد (٤٧) بعثة دبلوماسية دائمة ومقيمه يقوم برئاستها (٤٦) سفيراً ، بالإضافة لرئيس مكتب التمثيل الأردني في غزة ، منهم (٢٨) سفير بما فيهم وزيرين مفوضين معتمدين وغير مقيمين في (٧١) دولة أخرى غير الدولة المعتمدين والمقيمين بها أصلاً. أما القنصليات فلا يوجد للأردن في الخارج سوى قنصليتين إحداهما في جدة ، والأخرى في دبي ، ويرأس كل منهما دبلوماسي بمرتبة وزير مفوض[3].

المبحث الثاني

أهداف السياسة الخارجية الأردنية

*** مقدمة : -**

قبل الولوج في تحديد أهداف السياسة الخارجية الأردنية لا بد من القول ، أن متغيرات (محددات) السياسة الخارجية الأردنية التي تم الحديث عنها فيما سبق ، ما هي إلا المعايير الحقيقية والمؤشرات الفعلية التي تقوم بتحديد وتأطير أهداف الدولة الأردنية وسياستها الخارجية ، في إطار المصلحة الوطنية والقومية ...

فنمط الزعامة السياسية المسؤولة في الأردن وهيكلية النظام السياسي ، هي أحد أهم معايير تحديد تلك الأهداف وصياغتها بالأسلوب الذي يخدم مصالح الدولة ومصالح النظام بالضرورة . كما أن سلطات صانع القرار وادراكاته ومعتقداته الفكرية لها الدور الأبرز في تحديد أولوية تلك الأهداف وترتيبها ... ورغم ذلك فإن

---

(١) سعيد ، فؤاد فائق . السياسة الخارجية الأردنية ، دراسة في المتغيرات المؤثرة في صناعة القرار ، مصدر سابق ص ١٧١ ، وانظر ، النهار ، غازي القرار السياسي الخارجي الأردني اتجاه أزمة الخليج ، مصدر سابق ص ٤٢ .

(٢) سليم ، محمد السيد . " تحليل السياسة الخارجية " ، مصدر سابق ص ٤٦٠ .

(٣) مشاقبة ، أمين ، السياسة الخارجية الاردنية واقع وتطلعات ، مصدر سابق ورقة خلف ، محمود . " مؤسسة وأجهزة الدبلوماسية الأردنية " ، ص١٤٤ .

الزعامات السياسية لا تعمل في فراغ وليس لديها القدرة – في حالات معينة – على تجاهل دور الرأي العام والذي عُرف "مزاج السياسة الخارجية" (Foreign Policy Mood) للدلالة على الاتجاهات أو الميول العامة التي تبديها الفئات الواسعة من الرأي العام في دولة من الدول تجاه سياسة خارجية معينة في وقت من الأوقات [1]. مما يعني أن الرأي العام يشكل أحد أهم المعايير المحددة لأهداف السياسة الخارجية مع عدم إغفال عامل الشخصية القومية للدولة (National character) والتي تعد عاملاً مهما لتحديد أهداف السياسة الخارجية ونقصد بها الخصائص السيكولوجية والسسيولوجية المشتركة والمستقرة للمجتمع والتي تجعل لهم ميزة نسبية خاصة عن بقية المجتمعات الأخرى [2] ، في الثقافة ، والقيم ، والعادات ، وذلك الاستقرار "في الخصائص لا يعني "الثبات " عليها وإنما التكيّف والتواكب مع المتغيرات الموضوعية والبيئية المحيطة ، ولا يسهل على صانع القرار التجاوز عنها أو الانقلاب عليها دون تهيئة وتنشئة للمجتمع تستمر لمرحلة زمنية نسبية ، في مقابل تقبل المجتمع لتلك التغييرات واستحسانه لها ...

وبناء على كل ذلك يمكن القول أن عامل الاحتياجات القومية سواء الاقتصادية أو السياسية أو السكانية (المجتمعية) أو الجغرافية أو العسكرية ... يعد عاملاً مبلوّراً ومصنّعاً لأهداف السياسة الخارجية الأردنية ومرتّباً لأولوياتها .... وإذا أمكننا التعرف على أهداف السياسة الخارجية الأردنية والوقوف على طبيعتها فإنه يصبح من السهل تقدير ما إذا كانت قوة هذه الدولة في حالة نمو أو تدهور ، وبالتالي يمكن تحديد سلوكها الخارجي خاصة إذا أخذنا في عين الاعتبار أن الدول تحتل مواقع مختلفة من الهيكل العالمي لعلاقات القوى ، وهذا التوزيع النسبي لإمكانيات الدول من القوة يحدد بشكل هام سلوكها الخارجي لأن إدراك الدول لحقائق قوتها النسبية هو الذي يجعلها تحدد قدرتها ، وتقرر أهدافها السياسية الخارجية على هذا النحو أو ذاك وترتيبها في إطار من الأولويات ينفق على قدر الإمكان مع ما تسمح به مواردها من القوة [3].

*** طبيعة أهداف السياسة الخارجية الأردنية :-**

وبالنظر الى كل تلك المتغيرات فإن صانع القرار السياسي الأردني قد حدد أهدافه وأولوياته الخارجية والتي يمكن استنباطها واقتباسها من خلال خطب جلالة الملك أو سمو ولي العهد ، أو تصريحات رئيس الوزراء أو وزير الخارجية ...[*] .

---

(١) مقلد ، إسماعيل صبري . العلاقات السياسية الدولية ، دراسة في الأصول والنظريات، مصدر سابق ص ١٤٧ ، ص ١٥١.

(٢) المصدر السابق ص ١٤٣ ، ص ١٤٤ .

(٣) مقلد ، إسماعيل صبري . السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات ، مصدر سابق ص ١٣٢ .

(*) انظر الرفوع ، فيصل . ملامح عامة في السياسة الخارجية الأردنية ، مصدر سابق ، ص ١٥ ، ص ١٦ ، وانظر العزام ، عبد المجيد . مرتكزات السياسة الخارجية الأردنية ، ندوة السياسة الخارجية الأردنية ، واقع وتطلعات (الأردن ودول الجوار) ٣٠-١٩٩٩/٥/٣١ ، جامعة العلوم التطبيقية ، عمان ، ص ٣ ، ص ٤ .

* طبيعة أهداف السياسة الخارجية :-

أولاً :- الحفاظ على وجود استقلال المملكة الأردنية الهاشمية ، وحماية سيادتها ، ووحدة أراضيها وإبعاد مصادر الخطر والتهديد الخارجي عنها ، من خلال السعي لإقامة علاقات حسن الجوار مع دول المنطقة ومع حكومات الدول الديموقراطية ودعم القوات المسلحة – ركيزة الأمن والاستقرار الوطني ...

ثانياً :- العمل على بقاء نظام وطابع الحكم القائم (الملكي الهاشمي) وذلك من خلال تعميق الولاء له من قبل المواطنين والجيش وتجذير الانتماء للوطن .

ثالثاً:- تنمية مقدرات الدولة من مصادر القوة وتحسين الوضع الاقتصادي لتحقيق الأمن والاستقرار الوطني .

رابعاً :- الالتزام بمشاركة أردنية على صعيد العمل القومي العربي في مختلف المجالات والدعوة للتضامن العربي والتأكيد على خصوصية العلاقة الأردنية – الفلسطينية وتحمّل المسؤولية الوطنية والقومية إزاء القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني والسعي لتحقيق السلام الشامل في المنطقة . وكذلك العمل على رفع الحصار عن الشعب العراقي الشقيق وعدم التدخل في شؤونه الداخلية والحفاظ على وحدة أراضية وسيادته عليها ...

خامساً :- كسب احترام المجتمع الدولي واستثمار المصداقية الأردنية لتعزيز احترام الأردن وسمعته الدولية واتباع سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز .

سادساً :- التعامل والتفاعل على أساس قواعد الاحترام المتبادل والثوابت المستندة الى الشرعية الدولية ، بما فيها عدم جواز احتلال أراضى الغير بالقوة واستخدام الدبلوماسية ، ولغة الحوار والتفاهم بدل القوة العسكرية لحل الخلافات والنزاعات الدولية ، والالتزام بقرارات هيئة الأمم المتحدة والمواثيق والمعاهدات الدولية والمعاهدات والاتفاقات الموقعة مع مختلف دول العالم والتي لا تخلّ بالسلم والأمن الدوليين .

سابعاً :- مواصلة الانفتاح والتفاعل مع دول العالم والمنظمات الدولية ، وتبادل الخبرات ، والتعاون في شتى الميادين المختلفة لتطوير مقدرات الدولة ، وتقديم افضل الخدمات للمواطنين وضرورة التسامح بين الشعوب والديانات المختلفة والعمل لبناء الحضارة الإنسانية .

ثامناً :- الالتزام بمبادئ الثورة العربية الكبرى كفلسفة سياسية ووطنية وقومية ، وميثاق جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والعمل على إزالة التناقضات بين الدول العربية والإسلامية لبناء التعاون والتضامن بينها ..

وفي تنفيذ هذه الأهداف تواجه السياسة الخارجية الأردنية عدة إشكاليات [1]:

أولاً :- إشكالية التوفيق بين المساعدات الخارجية والاستقلال ، وبكلمات أخرى ، ما هي درجة التوازن بين الحاجة الى المعونات الأجنبية والعربية وبين الحفاظ على الاستقلال الوطني واستقلالية القرار الأردني ؟

---

(١) المدفعي ، مديحة ، الأردن وحرب السلام ، ترجمة رشيد أبو غيدا مكتبة برهومة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٩٩٣م ص٢٥.

ثانياً :- إشكالية العلاقة العضوية بين الموارد الوطنية وأهداف السياسة الخارجية ، وبكلمات أخـــرى ، كيـف يمكن تنفيذ وتطبيق الأهداف السياسية في نطاق القدرات الاقتصادية والعسكرية الأردنية ؟

ثالثاً :- إشكالية الموازنة بين الأمن والتنمية ، وبكلمات أخرى ، الى أي مدى يمكن التضحية بجانب من الأمـن لمصلحة التنمية أو العكس دون التأثير على الأداء العام للدولة ؟

* خاتمة :-

وبعد تحديد ماهية أهداف السياسة الخارجية الأردنية لا بد من القول أن تلك الأهـداف ترتكـز علـى قاعدة " المصلحة الوطنية " والتي من خلالها يمكن " إنتاج " أهداف السياسة الخارجية المختلفة في فترة محـددة أو في فترات متعددة ، وتجاه جهة واحدة أو جهات مختلفة . وذلك ما يفسر تباين وتعارض أهـداف السياسـة الخارجية أحياناً بفعل المراحل الزمانية أو المحال المكانية ، ولذلك فإن المصلحة الوطنيـة تتمـيز فـي ذاتـها بالثبات والطبيعة " الإستاتيكية " بينما مضامينها ومدلولاتها تتميز " بالدينامية " النسبية والتغير بسبب المؤثـرات المحلية والإقليمية والدولية ، وهو ما يفسر بالتالي اختلاف وتباين قائمة الأهداف للدولة منـذ تأسيسـها وحتـى مرحلة دراستها، إلا إن المتغير الثابت في ذلك هو المصلحة الوطنية التي تتسـع لاختـلاف وتعـدد وتنـاقض أهداف السياسة الخارجية عبر المراحل الزمانية والمحال المكانية المختلفة وتجددها مع بقاء المصلحة الوطنيـة معياراً ثابتاً لتلك الأهداف ...

كذلك يجب التذكير أن أهداف السياسة الخارجية تتفاوت في أهميتها النسبية بيد أن تحديد موقع الـهدف من سلم أولويات أهداف السياسة الخارجية يرتبط بمفهوم صانع السياسة الخارجية لهذا الموقع ، فمركزيـة أو هامشية الهدف ليست مسألة مطلقة ولكنها تختلف باختلاف السياق العام للسياسة الخارجية ، ومن ثـم فالـهدف المركزي بالنسبة للسياسة الخارجية في فترة معينة قد يكون هامشياً بالنسبة لفـترة أخـرى ، ولعـل اختـلاف مركزية وهامشية الأهداف هو أحد مصادر التحول والتغير في السياسات الخارجية للدولة الواحدة نـاهيك عـن الدول الأخرى ، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار أن صانع القرار قد يعني هدفاً معيناً ، لكنه قد لا يعلن ، أو قـد يعلن هدفاً قد لا يعنيه ، وهو ما يدخل في باب الأهداف المعلنة والأهداف غير المعلنة ....

المبحث الثالث

أدوات السياسة الخارجية الأردنية

* مقدمة :-

يتطلب تحقيق أهداف السياسة الخارجية استعمال مجموعة من الأدوات وتعبئة مجموعة مـن المـوارد والمهارات المناسبة لتحقيق تلك الأهداف ، ذلك انه بدون توافر تلك الموارد والمهارات يصبـح مـن العسـير تحقيق أهداف السياسة الخارجية ما لم يوكل تحقيق تلك الأهداف لفاعل دولي آخر . وحتى في تلك الحالة فـإن وكول تحقيق الهدف لفاعل دولي آخر يتطلب استعمال مجموعة من الأدوات الدبلوماسية الكفيلـة بإقنـاع ذلـك الأخير بتحمل عبء تحقيق الهدف [1] .

---

(١) سليم ،محمد السيد . تحليل السياسة الخارجية ، مصدر سابق ص ٩١.

وهنا يبرز دور القوة التي نقصد بها القدرة على الفعل الهادف والمؤثر ، والتي تلعب دوراً لا ينكر في اختيار صانع القرار لوسائل حركته اللاحقه ، ولنتذكر بهذا الصدد أن نوعية الدور الذي تتطلع الدولة الى إنجازه داخل إطار نظامها الإقليمي أو النظام العالمي يتحدد عادة في ضوء نوعية إمكاناتها وكيفية استثمارها لتلك الإمكانات ، وعليه صارت الدول تستخدم تلك الوسائل التي تعكس مصادر قوتها الأساسية لا غير [١] .

والواقع أن أهمية أدوات السياسة الخارجية لا تنبع فقط من دورها في تحقيق الأهداف ولكن أيضا من كونها عاملاً مؤثراً في مسار السياسة الخارجية ومحدداً لمسار ومعالم تلك السياسة ذلك أن توافر أداة معينة للسياسة ، الخارجية يغري باستعمالها لتحقيق أهداف تلك السياسة [٢] .

وبصفة عامة فإن أدوات السياسة الخارجية تنصرف الى تلك الموارد الاقتصادية والمهارات البشرية المستعملة في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية ، وبينما تشمل الموارد الاقتصادية الموارد الطبيعية والبشرية ، فإن المهارات البشرية تنصرف الى المقدرة على أداء بعض الوظائف التي تنطوي على المعرفة الممارسة كقيادة الجيوش والتفاوض الدولي وغيرها .... [٣] .

ويدفع واقع التعدد في وسائل السياسة الخارجية الى تساؤل مفاده كيف يمكن- بصورة عامة – تحديد الوسائل التي تتحرك الدول من خلالها لتنفيذ سياستها الخارجية ؟!

ولهذا الغرض يمكن أن نتصور طريقين : الأول – تاريخي ، ومفاده الرجوع الى التاريخ الحديث للسياسة الخارجية للدولة- من أجل استشفاف تلك الوسائل التي تم توظيفها اكثر من غيرها . أما الطريق الثاني – فهو الطريق المقارن ، أي مقارنة الوسائل التي لجأت إليها إحدى الدول خلال فترة زمنية معينة بقصد تحديد تلك التي تم استخدامها بصورة اكثر كثافة من غيرها ، وصولاً الى استكشاف خصائص السياسة الخارجية التي تم تنفيذها عبر هذه الوسيلة أو تلك [٤] .

*** طبيعة أدوات السياسة الخارجية الأردنية : -**

وبالنسبة للسياسة الخارجية الأردنية فإنها تعتمد في عملية تنفيذها على العديد من الأدوات والوسائل ، وهذا مؤشر كبير على أن السياسة الخارجية الأردنية ذات ثقل على الصعيد الإقليمي وذات مكانه على الصعيد الدولي ، وان وزنها النسبي يمنحها العديد من الأدوات والوسائل لتنفيذ ما تهدف إليه سياستها خارج حدودها ويضفي عليها طابع الفعالية لتحقيق ما تهدف إلية بدور محوري أو كصانع للسلام ، وان كانت طبيعة تلك الأدوات ومدى تفعيلها تتحكم به أيضاً طبيعة المتغيرات والعوامل المحلية والإقليمية والدولية ومدى الاقتراب أو الابتعاد عن حدود الأمن الوطني والقومي وحمايته وتراتبية الأهداف السياسية الخارجية الأخرى للدولة (المركزية والثانوية والهامشية) وذكر هذه الأدوات لا يخرج عن دائرة آليات السياسة الخارجية الأردنية ولعل ابرز أدوات ووسائل السياسة الخارجية الأردنية ما يلي :-

٥٢٥٠١١

---

(١) الرمضاني ، مازن إسماعيل . السياسة الخارجية ، دراسة نظرية ، مصدر سابق ص ٣٨٩.

(٢) سليم ، محمد السيد . تحليل السياسة الخارجية ، مصدر سابق ص ٩١.

(٣) سليم ، محمد السيد . تحليل السياسة الخارجية ، مصدر سابق ص ٩١.

(٤) الرمضاني ، مازن إسماعيل . السياسة الخارجية دراسة نظرية ، مصدر سابق ص ٣٩٠ ، ص ٣٩١ .

• الأداة الدبلوماسية :-

والدبلوماسية بمفهومها العام تعرف بأنها عملية التمثيل والتفاوض التي تجري بين الدول ، والتي تتناول علاقاتها ومعاملاتها ومصالحها [١] .

والسياسة الخارجية الأردنية تعتمد على الدبلوماسية اعتماداً كبيراً وتؤكد دائماً على أهمية الحلول السلمية لكل القضايا الدولية العالقة بين الأطراف سواء كانت دول أو منظمات ويمكن القول أن أهداف الدبلوماسية الأردنية لا تخرج في إطارها العام عن أهداف الدبلوماسية التي تتضمن [٢] :-

١) حماية مصالح الدولة والدفاع عن حقوقها في الخارج .

٢) تمثيل الدولة وعرض وجهات نظرها وشرح اتجاهاتها للدول الأجنبية .

٣) متابعة كل حالة ذات صلة بوضع الدولة في الخارج وإعداد التقارير عن ذلك .

٤) التفاوض .

ومع تأكيدنا المسبق على أن السياسة الأردنية من اكثر التعبيرات وضوحاً على أن صنع السياسة الخارجية الأردنية واتخاذ قراراتها امتيازاً رئاسياً بدرجةٍ كبيرة ، يمكن القول أن دبلوماسية القمة هي من اكثر أنواع الدبلوماسية الأردنية فعاليةً ونشاطاً ، وذلك بقيادة جلالة الملك حسين ...

كذلك اعتمدت السياسة الخارجية الأردنية على الدبلوماسية البرلمانية خاصة بعد عودة الحياة الديمقراطية والتعددية ... كما أخذت الخارجية الأردنية بالدبلوماسية الوقائية ولعل ابرز مراحل هذه السياسة قد برزت قبيل أزمة الخليج الثانية ...

كما لا يخفى القول أن الأردن يقيم علاقات دبلوماسية مع (١١٨) دولة على مستوى السفارة حيث يوجد (٤٧) بعثة دبلوماسية دائمة ومقيمة [٣] ، إضافة القنصليات في كل من جدة ودبي [٤] . والتي تقوم بتنفيذ السياسة الخارجية الأردنية وتحقيق أهدافها ...

ومن خلال ذلك يمكن القول أن الدبلوماسية هي الأداة الأولى للسياسة الخارجية الأردنية لا سيما في وقت السلم . وأن الأداة الدبلوماسية الأردنية تعتمد على توظيف مجموعة من الموارد وهي شبكة السفارات والقنصليات والمفوضات وغيرها من أدوات الاتصال الدولي [٥] . وقد لجأ صانع القرار الأردني الى الاستعانة

---

(١) مقلد ، إسماعيل صبري . العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات ، مصدر سابق ص ٣٩١ .

(٢) المصدر السابق ص ٤٢٨ .

(٣) مشاقبة ، أمين ، السياسة الخارجية الاردنية واقع وتطلعات ، مصدر سابق ورقة خلف ، محمد . "مؤسسة وأجهزة الدبلوماسية الأردنية "ص ١١٤.

(٤) المصدر السابق ص ٩.

(٥) سليم ، محمد السيد . تحليل السياسة الخارجية ، مصدر سابق ص ٩٢ ، وانظر ، خلف ، محمد . " الدبلوماسية النظرية والممارسة " ، مصدر سابق ص ٦٦ ، ٧٨.

بالأداة الدبلوماسية للتغلب على نقطة الضعف في العامل العسكري وعوضاً عن الأداة العسكرية لتنفيذ أهداف سياسته [1] وهذه الأداة كان لها دور كبير وتاريخي في تطوير العلاقات الثنائية بين الأردن و العراق .

*** الأداة العسكرية :-**

يقول كلاوزفيتر إن الحرب امتداد للسياسة ولكن بوسائل أخرى [2] ، وهو ما يؤكد أن الأداة العسكرية قد تكون إحدى أدوات السياسة الخارجية .

ونقصد بالأداة العسكرية مجموعة المقدرات المتعلقة باستعمال أو التهديد باستعمال العنف المسلح المنظم ضد الوحدات الدولية الأخرى ، وتشمل هذه الأداة إنشاء قوات مسلحة ، وتسليحها ، وتدريبها ، وتوزيعها ، واستعمالها ، أو التهديد باستعمال القوة والمساعدة العسكرية ، والغزو المسلح ، وعقد المحالفات العسكرية ...[3] .

وعلى الرغم من تحريم ميثاق هيئة الأمم المتحدة للحرب إلا في حالتين (الدفاع عن النفس أو الحرب الجماعية) إلا أن ظاهرة الاعتماد على القوة المسلحة كأداة في السياسة الخارجية للدول هي ظاهرة قائمة ومستمرة [4] .

ويمكن القول إن استجابة الدول لاستخدام الأداة العسكرية يكون اكثر احتمالاً إذا ما كانت تؤثر على أهدافها الاستراتيجية والقومية المركزية وقل إذا ما كانت تؤثر على أهدافها الثانوية والهامشية الأخرى .

أما دور الأداة الاستخبارية والتي نقصد بها المهارات والموارد المستعملة لجمع وتفسير المعلومات المتعلقة بقدرات وخطط ونوايا وسلوكيات الوحدات الدولية الأخرى وتشمل مجموعة من الموارد ، كأدوات الاستطلاع والتجسس وأدوات الرمز وفك الرمز ، وغيرها [5] .

والأردن في هذا ، لا يخرج عن ذلك الإطار العام في استخدام تلك الأداة التي يمكن اعتبارها أهم الأجهزة المشاركة في صناعة وتنفيذ القرار الداخلي والخارجي للدولة [6] .

ويجدر القول أخيراً أن الأردن يستند الى الأداة أو القوة العسكرية البرية اكثر من اعتماده على القوة البحرية أو الجوية وذلك بسبب موقعه الجغرافي ، وما لذلك من اثر على أدوات السياسة الخارجية ... وقد استخدم الأردن تاريخياً هذه الأداة ضد ثورة الكيلاني في العراق وقد حاول استخدامها عام ١٩٥٨م ولكنه تراجع عن ذلك ...

---

(١) Mutaw , Samir, Jordan in the 1967 war Cambridge University Press, Cambridge 1987 . P.95.

(٢) الرمضاني ، مازن إسماعيل .السياسة الخارجية دراسة نظرية ، مصدر سابق ص ٤٣٢ .

(٣) سليم ، محمد السيد . تحليل السياسة الخارجية ، مصدر سابق ص ٩٢.

(٤) مقلد ، إسماعيل صبري .العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات ، مصدر سابق ص ٥٠٩ .

(٥) سليم ، محمد السيد . تحليل السياسة الخارجية ، مصدر سابق ص ٩٣.

(٦) مشاقبة ، أمين ، السياسة الخارجية الاردنية واقع وتطلعات ، مصدر سابق ورقة خلف ، محمود . مؤسسة وأجهزة الدبلوماسية الأردنية ، ص١٤٤ .

* الأداة الإعلامية (الدعائية) :-

ونقصد بها المحاولة المقصودة والمنظمة التي تقوم بها إحدى الدول عن طريق وسائل الاتصال الجماهيري الخاصة بها للتأثير غير المباشر في اتجاهات جمهور أجنبي وسلوكه ومن ثم استمالته خدمة لأهداف سياستها الخارجية [1] . أي أنها تنصرف الى الأنشطة الموجهة الى التأثير في مفاهيم الأفراد العاديين والنخب غير الرسمية في الوحدات الدولية الأخرى [2] .

وقد لعبت هذه الأداة دوراً أساسياً وكبيراً في حرب الخليج الثانية وكانت ذات فعالية كبيرة ، حتى أن بعض الدول الخليجية كانت تلقي القبض على من يتناهى إليها سماعُهُ للإذاعة الأردنية وترغمه على جزاءات قانونية بذلك .

ورغم ذلك ، فإن هذه الأداة لا تزال فعاليتها محدودة تتسم بالاحتفالية المؤقتة ولا تأخذ طابع الديمومة في اكثر الأحيان ، وذلك يعني غياب النهج والمنهج ، ولذلك يقول الملك الحسين عن الإعلام الأردني " إعلام رسمي فهذا لا يقوم بدور ... لأنه محسوب على أنه إعلام دولة ولكنه إعلام تائه ، غائب في اكثر الحالات ، فإما أن يكون إعلام دولة وبالتالي يطرح سياسة الدولة وإما نجد لنا صيغة أخرى ، ولن احدد ..." [3] .

* الخاتمة :-

و بالتالي فإن تنوع أدوات السياسة الخارجية الأردنية يؤكدعلىثقل هذه السياسة على الصعيد الإقليمي والدولي و يؤكد أن الوزن النسبي لمكانة الدولة الأردنية إقليمياً ودولياً يمنحها دوراً محورياً اكبر في الفضاء النسقي الدولي الذي تتحرك من خلاله .

---

(١) الرمضاني ، مازن إسماعيل . السياسة الخارجية ، دراسة نظرية ، مصدر سابق ص ٤٢٣ .

(٢) سليم ، محمد السيد . تحليل السياسة الخارجية ، مصدر سابق ص ٩٣ للمزيد أنظر مقلد ، إسماعيل صبري . العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات، مصدر سابق ص ٤٤٧ – ص ٤٦٩ .

(٣) كلمة جلالة الملك الحسين في ٢٧ / ٢ / ١٩٩٤ م ، الوقائع والوثائق الأردنية (١٩٩٤) ، منشورات دائرة المطبوعات والنشر وزارة الإعلام ، العدد (١٣) ، ٣١/ آذار ١٩٩٤ م ص ١٠٣ .

الفصل الرابع

السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق ١٩٩٠-١٩٩٨

المقدمة

المبحث الأول : السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق ١٩٩٠-١٩٩١

المبحث الثاني : *السياسة الخارجية* الأردنية *اتجاه العراق* ١٩٩٢-١٩٩٤

المبحث الثالث : السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق ١٩٩٥-١٩٩٨

الفصل الرابع

السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق " ١٩٩٠ – ١٩٩٨ م "

*** المقدمة :-**

التاريخ السياسي للدول يتشكل من مجموعة من المواقف [١] والقرارات ، على الأحداث والتحولات ، وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل المكيفة لتلك المواقف وتلك القرارات والتي عرّفناها فيما سبق بالمحددات أو المتغيرات .

وفي نهايات العقد الثامن من القرن العشرين وبدايات العقد التاسع منه برزت العديد من التحولات والتغيرات في النظام الدولي سواء في بنيته التكوينية أو مرونته الحركية ، الى درجة كاد يستقر فيها اقتران النظام الدولي بـ " الفوضى " عند منظري علم السياسة وذلك كتعبير عن مرحلة اللااستقرار في المفاهيم ، واللاتحديد في تفسير ظاهرة المتغيرات (الكيفية والنوعية) ، وقد كان اكثر تلك المراحل والأعوام تسارعا في أحداثه هو عام ١٩٨٩ م ، والذي يرى فيه كثير من المفكرين والمؤرخين انه اخطر عام في تاريخ العالم منذ عام ١٩٤٥، بسبب حجم التغيرات التي طرأت على النظام الدولي لدرجة انه بدا ملائما أن تقع تلك التحولات الخطيرة في الذكرى المئوية الثانية للثورة الفرنسية ، حيث كان عام ١٩٨٩ م متميزا في اكثر من وجه بما في ذلك الأحداث التي وقعت في الصين (ميدان تيانانمن) وفي أوروبا الشرقية (انتهاء الحرب الباردة والتحول نحو الديمقراطية) والاتحاد السوفييتي (البيريسترويكا والجلاسنوست ، وانسحاب آخر جندي من أفغانستان) وفي ألمانيا (انهيار حائط برلين تمهيدا للوحدة) وفي جنوب إفريقيا (انتهاء مرحلة التميز العنصري وإطلاق سراح نيلسون مانديلا) ، وفي أمريكا الوسطى (قبول أورتيجا الماركسي التوجه بالديمقراطية في نيكاراجوا ، وإلقاء القبض على نورييجا في بنما) [٢].

ولم يكن صدى تلك الأحداث والتغيرات الدولية بعيدا عن الشرق الأوسط ، رغم قول كوانت (أحد المفكرين الأمريكيين المهتمين بشؤون الشرق الأوسط) " إن عام ١٩٨٩ تميز باختفاء الشرق الأوسط من الشؤون والاهتمامات العالمية " . [٣] فقد كان الشرق الأوسط يعاصر حالة لا تزال فيها الانتفاضة مستمرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وكذلك الحرب العراقية الإيرانية ، وبروز مجلس التعاون العربي ، والاتحاد المغاربي العربي على غرار مجلس التعاون الخليجي وبذلك أصبحت (١٥) دولة عربية أعضاء في منظمات إقليمية ، كما أن اليمن كان لا يزال يعيش نشوة الوحدة بين شطريه ، وقد توج كل ذلك بقمة بغداد التي كانت من ابرز القمم العربية وأكثرها إدراكا وتوجها نحو التمسك بالنظام الإقليمي العربي والأمن القومي العربي ...

ولم تكن تلك التحولات الدولية والإقليمية بمنأى على الأردن الذي يعد من أكثر الدول الإقليمية تحسسا لها [٤] . وذلك بسبب مركزية موقعه الإقليمي ، كذلك لم تكن لتغيب عن صانع القرار السياسي الأردني الذي

---

(١) نقرش ، عبد الله . " الموقف السياسي الرسمي الأردني من أزمة الخليج العربي " ، مصدر سابق ص ٣٢١.

(٢) امبروز ، ستيفن . الارتقاء الى العالمية السياسية الخارجية الأمريكية منذ ١٩٣٨ م ، ترجمة نادية الحسيني مراجعة ودودة بدران ، المكتبة الأكاديمية ١٩٩٤ الطبعة العربية الأولى ، ص ٤٥٢ .

(٣) William B. Quant ," The Middle East In 1990 " Foreign Affairs.Vol. 70,No.1©1991.P.47.

(٤) كلمة مروان القاسم ، وزير الخارجية الأردني ، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٤/سبتمبر/١٩٩٠ ، وثيقة رقم (٤) الكتاب الأبيض، الأردن وأزمة الخليج (آب ١٩٩٠ – آذار ١٩٩١)، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية ١٩٩١ م ص ٥ .

كان يتمتع بحس استشرافي عال للأحداث تدفع به الى استباقها واستقبالها ومواجهتها بقدر اكبر من المرونة .. وقد كان قرار فك الارتباط القانوني الإداري مع الضفة الغربية من أبرز تلك التحولات وكان التحول نحو الديموقراطية ، والانتخابات ، وإعادة الحياة النيابية من أهمها .

على أن تلك التحولات التي حدثت بين عامي ١٩٨٩ ونهاية عام ١٩٩١م تحمل في طياتها حدثاً يعدُّ من أبرز المؤشرات على التحول في النظام الدولي والتغير في نمط العلاقات التفاعلية الدولية ، ورغم أنه لم يكن المؤشر الوحيد على ذلك إلا أنه قد ساهم بقدر كبير في تعريف وتأطير النظام الدولي الجديد والإعلان عنه في تلك المرحلة التي تميزت بفوضى مفاهيمية عامة ، وعدم استقرار في تفسير التحولات الناشئة عن التسارع الحركي والتغير في هيكل النظام الدولي وبنيته .

وقد كان لأزمة الخليج تأثيرها البارز دولياً وإقليمياً ومحلياً (أردنياً) ، وتكمن أهمية دراستها في جوانب عدة لعل أبرزها يبدو في كونها نشأت في ظل مرحلة عالمية " انتقالية " بدأت بشكل ملحوظ في عام ١٩٨٩ م ، وفي وضع دولي لا يزال يشهد مرحلة تحول باتجاه تحديد الرؤية في تقييم نظام العلاقات بين الدول ومنظومة التفاعل الدولي ومرحلة إعادة تعريف ، وتأطير لتلك العلاقات بعد حالة الفوضى المعرفية المفاهيمية وعدم الاستقرار في تحديد المصطلحات أو تقديم تفسيرات ثابتة للتحولات ، حيث بدأت محاولات تفكيك مصطلحات متداولة مثل " الحرب الباردة " كنمط للتفاعلات الدولية التقليدية و"القطبية الثنائية " و " الستار الحديدي " ومن ثم اختفاؤها وقد رافق تلك المرحلة حالة من المراقبة والرصد والملاحظة للتحولات الناشئة بهدف الوصول الى نحت وتركيب مصطلحات ومفاهيم وأطر جديدة تعبر عن واقع المرحلة الراهنة ، وتواكب المرحلة القادمة ، وذلك في ظل إجماع العديد من المفكرين على حقيقة واحدة وهي انتهاء القطبية الثنائية ، وما عدا ذلك من تغيرات وتحولات لا يحظى بأي أغلبية [١] أو اتفاق ، لأن هناك حالة من التحول في وحدات النظام النسقي الدولي سواء من حالة التفكيك (وارسو – الاتحاد السوفييتي – تشيكوسلوفاكيا ..) الى حالة التركيب (المانيا الموحدة، اليمن الموحدة، والعديد من التكتلات والاتحادات) وإعادة تعريف النظام هل هو دولي (وحدة التحليل الأساسية فيه هي الدولة) أم أنه عالمي (تجاوز مرحلة الدولة التقليدية كوحدة أساسية الى وحدات أخرى، مثل الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات القومية ....) ؟؟!

ورغم ذلك فلا يمكن إنكار حقيقة ، تتأكد صحتها باضطراد ، وهي أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتكر القوة والتأثير في النظام الدولي الراهن الأمر الذي يبرر لنا القول أن النظام الدولي المعاصر هو " نظام أحادى القطبية " ، وان قدرة الوحدات الدولية المشكلة للنظام الدولي المعاصر على الحركة والمناورة ، وبالتالي اتباع توجهات وأدوار خارجة عن إرادة قطب النظام الحالي محكومة لدرجة كبيرة برؤى ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية . كما أن الواقع الدولي يشير الى أن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة في النظام الدولي التي تبدو حاضرة ، وفاعلة ، ومؤثرة في كل بقعة من الكرة الأرضية الأمر الذي يصل بنا الى القول أن العالم يعيش " اللحظة الأمريكية " [٢] .

---

(١) سعيد ، عبد المنعم . " ما بعد الحرب الباردة ، النظام الدولي بين الفوضى والاستقرار " ، المؤتمر الاستراتيجي العربي الثالث لدوة " العرب في الاستراتيجيات العالمية " مركز الدراسات الاستراتيجية ، الجامعة الأردنية من ٢٦-٢٨/٣/١٩٩٤ص ٢

(٢) Krauthammer ,"The Unipolar Moment" , Foreign Affairs, Vol. 70, No. 1 . 1991, Charles P23.

وتأتي أهمية أزمة الخليج في إحدى جوانبها ،انه وبعد (٦) أيام من وقوعها (٨/أغسطس) ١٩٩٠م أعلن الرئيس الأمريكي (جورج بوش) في خطاب وجهه الى الأمة تحدث فيه عن فكرة عصر جديد ممتلئ بالوعد ، وحقبة للحرية ، وزمن للسلام لكل الشعوب " وبعد ذلك وفي ١١/سبتمبر/١٩٩٠ أي بعد (٤١) يوماً من حدوث الأزمة أعلن الرئيس الأمريكي أن أحد أهداف سياسته هو " إقامة نظام عالمي جديد يكون متحرراً من الخوف ومن الإرهاب، وقوياً في البحث عن العدل ، واكثر أمناً في طلب السلام ، وتستطيع فيه كل أمم العالم أن تنعم بالرخاء وتعيش في تناغم " [١] . ولعل من المفارقات الملفتة ، انه لم يحدث من قبل في التاريخ أن نظاماً أو عصراً جديداً قد بدأ لمجرد أن رئيس دولة مهما كانت قدرتها – يمكن أن يعلن ذلك بأمر ملكي أو قرار رئاسي ، ومع ذلك فقد وجد النظام العالمي الجديد فرصةً وذيوعاً إبان أزمة الخليج [٢] .

وفي المرحلة ما بين ١٩٩٠-١٩٩١ من سياسة الأردن الخارجية تجاه العراق سيتم التركيز بشكل بارز على الموقف السياسي الأردني تجاه الأزمة التي يعد العراق أحد أطرافها المباشرة ، ومن خلال ذلك يمكننا التعرف على دبلوماسية الأزمة بتركيز على دور الأردن فيها ... ومن ثم يتم الحديث عن نتائج ومخرجات الأزمة والتي تعد بشكل أساسي مدخلات وأسباب للمرحلة التالية بين عامي ١٩٩٢ -١٩٩٤ وهي مرحلة ما بعد انطلاقة مؤتمر مدريد ، وتواكب إعلان واشنطن ، ومعاهدة وادي عربة ، وبالتالي يمكن دراسة اثر تلك المتغيرات على السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق .

وفي المرحلة اللاحقة والنهائية من الدراسة وهي الفترة ما بين ١٩٩٥-١٩٩٨ ، وان كانت مرحلة إشكالية في السياسة الخارجية الأردنية بأخذها التوجه التوفيقي بين مرحلة سابقة ومرحلة لاحقة وبين توجه للغرب نحو إسرائيل وآخر للشرق نحو العراق ، إلا أنها عملت على الأخذ بسياسة " المزيد من المكتسبات في التوجه نحو التسوية مع الحفاظ على المنجزات في السياسة تجاه العراق " .

ومما يجدر قولة أن هذا التمرحل الى ثلاث مراحل للسياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق لا يعني حدية هذه المراحل أو نهائيتها ، أو انقطاع التواصل الحدثي بانتهاء التواصل الزمني ، فذلك التحديد للمراحل لا ينفي استمراريتها وتداخلها وما ذلك إلا لغايات الدراسة النظرية التي تقتضي تقسيم تلك الفترة – عمل البحث – الى مراحل آخذاً في عين الاعتبار أبرز أولويات وأهداف السياسة الخارجية في تلك المرحلة حسبما تقتضيه الأهداف العليا وما تفرزه المتغيرات البيئية (الداخلية ، والإقليمية ، والخارجية) .

المبحث الأول

السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق "٩٠-١٩٩١ م"

*** مقدمة :**

على الرغم من التحولات في بيئة النظام الدولي وهيكله ، والتغيرات في نمطية العلاقات التفاعلية بين الدول بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة ، ورغم انتهاء حالة التكيف الإقليمي مع حالة الصراع التي كانت قائمة

---

(١) سعيد ، عبد المنعم . " ما بعد الحرب الباردة ، النظام الدولي بين الفوضى والاستقرار "، مصدر سابق ص ١ .

(٢) المصدر السابق ص ٦ .

بين الشرق والغرب ، والتي كانت تتحدد في ظلها صورة الصديق ، وصورة الحليف ، وصورة العدو ، على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والعسكرية ، فإن العلاقات الأردنية العراقية الثنائية كانت خارج دائرة ذلك الصراع الدولي وان كان ذلك لا ينفي وجود بعض آثاره الهامشية أو الجانبية عليها إلا أن نسق العلاقة العام بين الدولتين كان يتحكم به صانعوا القرار في البلدين ضمن ما تمليه المصلحة الوطنية والقومية ، واعتبارات الظروف الموضوعية مع الإدراك التام للمتغيرات الدولية والنسقية المحيطة ، وذلك ما يفسر حالة العلاقة الأقرب الى الحالة التحالفية منذ عام ١٩٧٩ م ومؤتمر قمة بغداد مرورا بالحرب العراقية – الإيرانية وبناء مجلس التعاون العربي وانهياره ، واستمرارا بتقاسم آثار ونتائج حرب الخليج مع الأطراف المباشرة ، رغم أن الأردن لم يكن سببا أو طرفا مباشرا في الصراع ، إلا انه كان من اكثر المتأثرين المباشرين بنتائجه بعد العراق والكويت ، وإزاء تلك التغيرات فقد بقيت العلاقة الأردنية العراقية في هذه المرحلة في افضل حالاتها ومراحلها التاريخية .

واستمرارا لتلك السياسة الخارجية تجاه العراق التي رسخت قانونيا في مجلس التعاون العربي ، فقد عقد في عمان بتاريخ ٢٤/ فبراير/١٩٩٠ م مؤتمر القمة الرابع لدول مجلس التعاون العربي ، والذي أكد فيه الملك ، على " وجوب إدراك ما يجري في عالمنا وأشار جلالته الى التهديدات الإسرائيلية والحملة الإسرائيلية على الأردن " ، وعن الحرب العراقية الإيرانية قال جلالته " لقد توقفت الحرب ولكن السلام لم يأت . " [١] بينما أشار الرئيس العراقي صدام حسين الذي رأس وفد بلاده في القمة " الى التصريحات المتكررة من جانب المسؤولين الأمريكان بان أساطيل أميركا في الخليج باقية ولن تخرج ، ودعم هجرة اليهود السوفييت [٢] . وهو ما يعني قراءة سياسية عراقية مبكرة لظروف المنطقة .

وبعد (٣) اشهر من ذلك التاريخ تقريبا عقد مؤتمر القمة العربي في بغداد –وذلك في الفترة ٢٨-٣٠/ مايو /١٩٩٠ وقد شارك فيه الأردن بوفد يرأسه الملك الحسين ، ويتضمن جدول أعماله التهديدات التي يتعرض لها العراق من جانب الولايات المتحدة الأمريكية التي تتحمل مسؤولية أساسية بل مسؤولية أولى في السياسات العدوانية والتوسعية التي يمارسها الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني والأمة العربية ...[٣] ".

وفي خطاب الملك حسين أمام مؤتمر القمة أكد على أن "هذه القمة هي أهم واخطر قمة عربية وان هذه القمة هي قمة النظام العربي والأمن القومي العربي " وأشار الى العديد من المخاطر المحدقة بالأمن القومي العربي مثل مخاطر الهجرة اليهودية ، والحملة الظالمة على العراق الشقيق ، والنوايا المبيتة للأردن ،

---

(١) كلمة الملك الحسين بن طلال ، في افتتاح القمة الرابعة لدول مجلس التعاون العربي في عمان في ١٩٩٠/٢/٢٤ ، صحيفة الرأي (الأردنية) ، العدد (٧١٥٩) ، يوم ١٩٩٠/٢/٢٥ ص ١٤ .

(٢) كلمة الرئيس العراقي صدام حسين في الجلسة الافتتاحية لقمة مجلس التعاون العربي في عمان ٢٤ / ٢ / ١٩٩٠ ، صحيفة الرأي (الأردنية) العدد (٧١٥٩) في ١٩٩٠/٢/٢٥ م ، ص ٢ .

(٣) كلمة الرئيس العراقي صدام حسين أمام مؤتمر القمة العربي في بغداد يوم ١٩٩٠/٥/٢٨ ، صحيفة الرأي (الأردنية) العدد (٧٢٥٠) ، يوم ١٩٩٠/٥/٢٩ ص ٢٢ .

وأكد على " أننا جميعا على فوهة بركان لن تفرق حممه بين قريب وبعيد وتحدث جلالته عن الدور الإسرائيلي في الحملة الظالمة على العراق " وقال " إننا نجتاز الآن اخطر منعطف في مسيرتنا كوطن وامه ... " [١] .

كذلك فقد كان مؤتمر بغداد فرصة عرض فيها الأردن وضعه الاقتصادي الصعب وألقى جلالته كلمات مؤثرة بين فيها معاناة الأردن من أعباء المديونية [٢] .

وقد أيد الرئيس العراقي صدام حسين طلب الملك وأعلن تبرع العراق للأردن بمبلغ (٥٠) مليون دينار وقد اكتفى المؤتمر بتقديم مبلغ (٦٠٠) مليون دولار للأردن ولم يدفع المبلغ في نهاية المطاف إلا بعض الدول وذلك بسبب زلزال أزمة الخليج [٣] .

ومما يذكر أن فاروق القدومي (رئيس الدائرة السياسة في منظمة التحرير الفلسطينية) قد ذكر "أنه وقبيل انعقاد مؤتمر بغداد ، وبينما كان في الخليج (٤٧) سفينة أمريكية وجهت الولايات المتحدة الأمريكية إنذارا الى وزراء الخارجية العرب – الذين يعملون على تحضير جدول أعمال القمة آنذاك – في ٢٥/مايو/١٩٩٠ للعمل على نقله الى قادة الدول العربية جاء فيه" انه يجب عليكم أن تؤمنوا الممرات المائية بين البترول والغرب ، وأن وجودنا في الخليج سيكون لفترة من الزمن ، وأنه لا بد أن تحرصوا على أن تدمر جميع أسلحة الدمار الشامل وانه ليس لدينا الوقت الكافي لحل جميع المشاكل في المنطقة " [٤]. وهو ما يفسر حديث الرئيس العراقي صدام حسين عن تهديدات أمريكية غير معلنة ...

وقد وصفت واشنطن مقررات القمة بـ " الخطاب الملتهب " [٥]. ورغم ذلك فإن المراقب يلاحظ أن مدركات صانعي القرار الأردني والعراقي كانت على إحساس بإرهاصات الأزمة وبوادرها خاصة مع وجود التهديدات الأميركية والإسرائيلية . وفي ٢٧/يونيو/١٩٩٠ حذر الملك حسين – في حديث لصحيفة القبس الدولي من حرب وشيكة في الشرق الأوسط "، وقال في تصريحه الذي سبق وقوع الأزمة بـ (٣٧) يوم " أن الشرق الأوسط يشهد الآن نفس حالة التوتر العالي التي أدت الى الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٦٧ ، وقال أننا عند اخطر مفترق طرق وجدنا أنفسنا فيه خلال السبعة والثلاثين عاما التي خدمت فيها هذه المنطقة ، وحين سئل عما إذا كان العرب سينجرون للحرب ثانية ، قال قد لا يكون أمامهم خيار آخر " [٦].

وفي ١٧/يوليو/١٩٩٠م قال جلالة الملك الحسين " إن المنطقة تواجه مستقبلا قاتما وخطيرا جدا " [٧].

---

(١) كلمة الملك حسين ، أمام مؤتمر قمة بغداد في ٢٨ /٥/١٩٩٠ ، صحيفة الرأي (الأردنية) ، العدد (٧٢٥٠) يوم ١٩٩٠/٥/٢٩ ص ٢ .

(٢) ماضي ، منيب (و) موسى، سليمان . تاريخ الأردن في القرن العشرين (١٩٥٨-١٩٩٥) ، مصدر سابق ص٥٢٣.

(٣) ماضي ، منيب (و) موسى، سليمان . تاريخ الأردن في القرن العشرين (١٩٥٨-١٩٩٥) ، مصدر سابق ص ٥٢٣

(٤) حديث فاروق القدومي (أبو اللطف) في برنامج قناديل في الظلام ، قناة شبكة الأخبار العالمية (ANN) في ١٩٩٩/٥/١ الساعة ٢ ظهرا ..

(٥) شقير ، رشيد . " أزمة الخليج جذور وآفاق " ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد (٣٥) يناير/١٩٩١ ص ١٤ .

(٦) صحيفة القبس الدولي (لندن) يوم ١٩٩٠/٦/٢٧ ، وانظر ملف الملك حسين العدد (١٢) ، قسم الدراسات والأرشيف في مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنية .

(٧) حديث الملك حسين لشبكة التلفزيون الأمريكية (أيه ، بي ، سي) ، انظر صحيفة الرأي (الأردنية) العدد (٧٢٩٥) يوم ١٩٩٠/٧/١٨ ص ٢٢ .

وبعد ذلك التاريخ بأسبوع (في ٢٤ / يوليو) حركت الولايات المتحدة (٦) سفن حربية لها في الخليج وأجـــرت مناورات بحرية مشتركة مع دولة الإمارات العربية المتحدة ورغم ذلك فقد أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجيـــة الأمريكية (ريتشارد باوتشر)، أن الولايات المتحدة الأمريكية لا ترتبط مع الكويت بأية معاهدة دفاع أو أي التزامـــات أمنية خاصة وهو ما يعني إشارة أمريكية ضمنية لتطوير الأزمة.

وفي ٢٧/يوليو ، قرر مجلس الشيوخ الأمريكي فرض عقوبات اقتصادية على العراق باعتباره دولـــة لا تحترم المعاهدات التي تحظر انتشار الأسلحة غير التقليدية (أي الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، والنووية) وبعـــد أربعة أيام ، أشار جون كيلي (مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوســـط) الـــى عـــدم وجـــود معاهدات دفاعية بين الولايات المتحدة والدول الخليجية ، وان الحكومة الأمريكية تتجنب اتخاذ مواقـــف بشـــأن نزاعات الحدود " [١] .

وبعد ساعات من فشل اجتماع جدة بين العراقيين والكويتيين وقعت أولي أحداث الأزمة بتدخل القـــوات العراقية في ٢ / أغسطس ، عندئذ طلبت الكويت من الولايات المتحدة مساعدة عسكرية في اليـــوم نفســـه كمـــا طلبت أيضا قوة عسكرية عربية لإنهاء التدخل العسكري العراقي ، ولكن الرئيس بوش في تصريحاته في اليـــوم المذكور اكتفى بالتنديد الشديد بـــ "الغزو " العسكري العراقي والدعوة الى الانســـحاب الفـــوري مـــن الكويـــت والدعوة الى اجتماع عاجل لمجلس الأمن الدولي وأكد أنه لا يعتزم القيام بتدخل عسكري ضد العراق [٢] .

أما عن دور السياسة الخارجية الأردنية في مرحلة الأزمة التي قدمنا لها فهو ما سيتطرق إليه البـــاحث بشيء من التفصيل ، في هذا المبحث .

المطلب الأول :

الموقف السياسي الأردني من أزمة الخليج :-

إذا كان التاريخ السياسي للدول يتشكل في معظمه من مجموعة من المواقف التاريخية فلا بد أن تكـــون هذه مواقف معلنة وفاصلة [٣] . وفي هذا القول توافق الى حد التطابق مع ماهية السياسة الخارجية وفلســـفتها ، والتي يرى فيها ريتشارد سنايدر عبارة عن قرارات (Disisions) ومواقف (Discourses) تجاه قضيـــة أو مسألة محددة .. [٤]. كما يتفق مع من يرى في السياسة الخارجية برنامج العمل العلمي الذي يختـــاره الممثلـــون الرسميون للوحدة الدولية [٥] .

ومن هنا جاء الافتراض ومنذ البداية أن الموقف السياسي الأردني من أزمة الخليج كان موقفـــا معلنـــا وفاصلا [٦] .

---

(١) " أزمة الخليج فرصة مثلى لفرض الهيمنة الأمريكية " (الافتتاحية) ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، (أكتوبر/١٩٩٠) ص ٦ ص ٥.

(٢) المصدر السابق ص ٦ .

(٣) نقرش ، عبد الله . الموقف السياسي الرسمي الأردني من أزمة الخليج العربي ، مصدر سابق ص ٣٢١ .

(٤) الرمضاني ، مازن إسماعيل . السياسة الخارجية دراسة نظرية ، مصدر سابق ص ٢٥.

(٥) سليم ، محمد السيد . تحليل السياسة الخارجية ، مصدر سابق ص ١٢.

(٦) نقرش ، عبد الله . الموقف السياسي الرسمي الأردني من أزمة الخليج العربي ، مصدر سابق ص ٣٢١ .

وبناء على ذلك يمكن القول أن موقف الأزمة ، بحد ذاتـه وبغـض النظـر عـن طبيعتـها – يؤثـر بالضرورة على السياسة الخارجية للدولة الداخلة في الأزمة ، ورغم أن الأردن لم يكـن طرفـاً فـي أسـبابها ومدخلاتها ، فإنه وبسبب من موقعه الجيوسياسي الذي فرض عليه أن يكون دولة مركزيـة بالنسـبة لأزمـات المنطقة المختلفة فإنه كان من اكثر واكبر المتضررين بنتائجها بعد العراق والكويت[١].

ورغم اختلاف الباحثين في الإتفاق على تعريف موحد لظاهرة الأزمة الدولية بسبب عدم توفر نظريـة عامة تفسر هذه الظاهرة ، إلا أن هناك من اصطلح على تعريفها بأنها حالة من التوتر الإقليمي أو الدولي تتفـاعل فيـها حكومتين أو اكثر لدول ذات سيادة تعيش في حالة صراع شديد ولكن بدرجة اقل من حالة الحرب المسلحة ، وغالبـاً مـا يؤدي استحكام حلقات الأزمة الى احتمال كبير لنشوب الحرب ووقوعها[٢]. وهذا ما ينطبق بالضرورة النظريـة الموضوعية على أزمة الخليج عام ١٩٩٠-١٩٩١م .

وقد كان عنوان الموقف السياسي الرسمي الأردني من أزمة الخليج واضحاً بدرجة كافية حيث اعتمـد على إيجاد حل سياسي للأزمة في الإطار العربي مع التأكيد على عدم جواز احتلال أراضـي الغـير بـالقوة ، وتأمين حقوق ومصالح الدولتين (العراق والكويت) دون تدويل الأزمة الذي لا يزيدها إلا تعقيداً واتساعاً [٣] .

والمراقب للجهود الدبلوماسية الأردنية تجاه الأزمة منذ نشوبها في أغسـطس ١٩٩٠ وحتـى مـارس ١٩٩١ ، يجد أن الأردن حافظ في تلك الجهود على موقف " المحايد " بين أطراف النزاع ، كـي يتمكـن مـن القيام بدور الوسيط ، فمثل هذا الموقف ضروري لأي محاولة ناجحة لحل الادعاءات والادعاءات المضـادة [٤] . ولتحقيق ذلك فقد اتخذ الأردن موقفاً رسمياً حيادياً يتسم بالمرونة على جميع الأصعـدة ومـع جميـع الـدول لتمكينه من التحدث الى طرفي الأزمة [٥] .

وتضمن الموقف السياسي الرسمي الأردني الحيادي من أزمة الخليج أربعة عناصر رئيسية وتمثّل هـذه العناصر في الوقت نفسه مبادئ أساسية دائمة للعمل الدبلوماسي الأردني [٦] .

العنصر الأول :- الالتزام بالمصلحة القومية واحترام الشرعية القومية [٧] : وذلك من خـلال تصـدي الأردن للازمة منذ بدايتها والحيلولة دون حدوثها ومن ثم عندما تطورت عمل الأردن على تطويقـها ضمـن الإطـار العربي من خلال حل عربي يحقق الانسحاب العراقي من الكويت وتحقيق تسوية دائمة حول أية قضايا أخـرى بين الطرفين ، وقد رأى الأردن في ذلك الموقف تحقيقاً للشرعية الدولية من خلال الفقرة الثالثـة مـن مجلـس الأمن الدولي رقم (٦٦٠) والداعي الى إجراء مفاوضات مباشرة بين العراق والكويت لحل النزاع بينـهما مـع

---

(١) سليم ، محمد السيد . تحليل السياسة الخارجية ، مصدر سابق ص ٣٥٦ .

(٢) القرعان ، صالح . الموقف الأردني من أزمة الخليج ، مصدر سابق ص ٤ ، ص ٣.

(٣) نقرش ، عبد الله . الموقف السياسي الرسمي الأردني من أزمة الخليج العربي ، مصدر سابق ص ٣٢٠ .

(٤) الكتاب الأبيض ، الأردن وأزمة الخليج اب ١٩٩٠ – اذار ١٩٩١ ، عمان ، ١٩٩١ ، ص ٢ .

(٥) القرعان ، صالح . الموقف الأردني من أزمة الخليج ، مصدر سابق ص ٢١ .

(٦) نقرش ، عبد الله الموقف . السياسي الرسمي الأردني من أزمة الخليج العربي ، مصدر سابق ص ٣٢٢.

(٧) نقرش ، عبد الله الموقف . السياسي الرسمي الأردني من أزمة الخليج العربي ، مصدر سابق ص ٣٢٢ .

تأييد جهود الجامعة العربية في هذا الصدد، بالإضافة الى استعداد الأردن لإرسال قوات أردنية كجزء من القوات العربية " الصرفة " إذا كانت ستحل محل الوجود الأجنبي في المملكة العربية السعودية وفي الخليج[1].

كما عمل الأردن على درء وتجنب الحرب ، وذلك لآثارها الشاملة المحتملة ، خاصة وان ميدانها آبار النفط وما ستؤدي إليه الحرب من نتائج تدميرية على المنجزات العربية إضافة الى الخسائر المادية والبشرية والاقتصادية والبيئية ، وعندما وقعت الحرب عمل الأردن على إنهاءها بالسرعة الممكنة من خلال اتصالاته الدبلوماسية المكثفة [2] .

العنصر الثاني :- احترام الشرعية الدولية والتمسك بها : فالأردن دولة متحضرة تحترم التزاماتها بموجب ميثاق هيئة الأمم المتحدة ، ولا تقبل اللجوء الى القوة لحل الخلافات بين الدول ، ولا تقبل احتلال أراضي الغير أو إجراء أية تغييرات سكانية أو سياسية بفعل الحرب في المنطقة العربية أو أي مكان في العالم [3] .

كما يدعو الأردن الى الالتزام بتطبيق الشرعية الدولية على الأزمات التي صدرت بحقها قرارات من مجلس الأمن ، وذلك بغية الانتصار للشرعية الدولية والالتزام بها من جهة ، ومن ثم ليثبت مجلس الأمن الدولي بأنه لا يكيل بمكيالين ولذلك فقد التزم الأردن بتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٦٦١) الخاص بتطبيق الحظر الاقتصادي على العراق ، ولذلك كان يرى أن الجهود العربية والجهود الدولية تكمل بعضها البعض [4] .

ورغم ذلك فقد بين الأردن أن هناك تجاوزا لقرار مجلس الأمن رقم (٦٧٨) الذي أجاز استخدام الوسائل الكفيلة لتنفيذ القرار رقم (٦٦٠) والقاضي بانسحاب العراق من الكويت ، حيث تجاوز التحالف ذلك بمحاولتهم تدمير العراق بعد أن نفذ القرار رقم (٦٦٠) [5] .

كما أن الأردن لم يعترف بالحكومة المؤقتة في الكويت ، ولم يعترف بقرار ضم الكويت وبقي معترفا بالحكم الأميري ودعا الى انسحاب عراقي من دولة الكويت ، وإعادة الشرعية إليها ولم يعترف بأي تغييرات سياسية أو ديموغرافية ناجمة عن أي حرب في هذه المنطقة [6] .

العنصر الثالث :- السعي لإيجاد حل سلمي للمنازعات ولمشاكل الشرق الأوسط : وقد برز ذلك من خلال التأييد الأردني للمبادرة العراقية التي أعلن عنها في ١٢/أغسطس/١٩٩٠ والداعية الى الربط بين أزمة الخليج وجميع مشاكل المنطقة ومحاولة إيجاد حل شامل لهذه المشاكل ، إذا لم يكن بوقت متزامن فعلى الأقل بالتسلسل

---

(١) القرعان ، صالح . الموقف الأردني من أزمة الخليج ، مصدر سابق ص ٣٩ ، وانظر جمعية الشؤون الدولية الأردن وأزمة الخليج في عام ١٩٩٠ م، مجلة الندوة، المجلد الثاني ، العدد الثالث ، تشرين أول ١٩٩٠، ص ٥

(٢) القرعان ، صالح . الموقف الأردني من أزمة الخليج ، مصدر سابق ص ٣٥.

(٣) نقرش ، عبد الله . الموقف السياسي الرسمي الأردني من أزمة الخليج العربي ، مصدر سابق ص ٣٢٣ وانظر ، كلمة مروان القاسم أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، في ١٩٩٠/٩/٢٤ ، الكتاب الأبيض ، وثيقة رقم (٤) ص ٤

(٤) نقرش ، عبد الله .الموقف السياسي الرسمي من أزمة الخليج العربي ، مصدر سابق ص ٣٢٣.

(٥) القرعان ، صالح . الموقف الأردني من أزمة الخليج ، مصدر سابق ص ٣٨ .

(٦) القرعان ، المصالح . الموقف الأردني من أزمة الخليج ، مصدر سابق ، ص ٣٨ ، وانظر نتاء عبد الله ، فؤاد ، الأردن وأزمة الاختيار الصعب ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية العدد (١٠٢) أكتوبر ١٩٩٠ ص ٣٥ .

وابرز هذه المشاكل ، النزاع العراقي الكويتي والاختلال في التوازن بين الثروات في المنطقة والصراع العربي الإسرائيلي ، والتصعيد الخطير لانتشار أسلحة الدمار الشامل [١] .

كما كرر الأردن دعوته المستمرة لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تحضره الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وأطراف النزاع في الشرق الأوسط ، كذلك فقد نظر الأردن بإيجابية لمبادرة الرئيس الأمريكي (جورج بوش) بفتح الحوار مع العراق [٢] .

العنصر الرابع :- رفض التدخل الأجنبي : وهو ما عبر عنه الملك حسين عندما قال " لا احب أن أرى أي قوة أجنبية على الإطلاق تفرض إرادتها على المنطقة ، والسيطرة عليها بأي شكل من الأشكال [٣] .

بالإضافة الى أن من شأن ذلك أن يدمر القدرة العسكرية والتكنولوجية العراقية ويعمل على خلق فراغ في المنطقة العربية ، بالإضافة الى تدمير البنية التحتية الكويتية ، والتي تعد من أكثر دول المنطقة تقدما، كما أن الموروث التاريخي للاستعمار سيعيد تجديد ذاته وإن بصورة أخرى وإعادة فرض الهيمنة والإرادة الأجنبية والتدخل المباشر ، وهو ما يهدد السلم والأمن في المنطقة [٤] .

كما أن التدخل الأجنبي سيعني في أحد أشكاله تدخلا إسرائيليا في قضايا المنطقة العربية وهذا ما كان يرفضه [٥].

وبالتالي فقد برز الأردن إبان الأزمة كأحد أهم عناصر الاستقرار في المنطقة وكوسيط عقلاني يعمل للتسوية والحوار ويهدف الى لعب الدور المحوري في المستقبل [٦] .

المطلب الثاني :

العوامل المكيفة للموقف السياسي الأردني :-

جاء الموقف السياسي الأردني محصلة لمجموعة من العوامل ، والأسباب صاغته بشكل متناسب [٧] ، واستوعبته مدركات صانع القرار السياسي الخارجي وفق قناعاته وأفكاره وتصوراته ، فإدراك صانع القرار لتلك المتغيرات الموضوعية هو الذي ينتج لها أثرا في السياسة الخارجية لدولته ، وإذا لم يدرك صانع السياسة الخارجية وجود المتغير الموضوعي فإن ذلك المتغير لن ينتج أثرا في تلك السياسة .

وهذا ما يبعث على ضرورة معرفة ماهية مدركات صانع القرار السياسي الخارجي ، في تلك المرحلة التاريخية ، للمتغيرات المكيفة للقرار في ظل حقائق تلك المتغيرات الثابتة ، ولكن بإبراز الإجابة على السؤال

---

(١) القرعان ، صالح . الموقف الأردني من أزمة الخليج ، مصدر سابق ص ٦٥ .

(٢) نقرش ، عبد الله . الموقف السياسي الأردني الرسمي من أزمة الخليج العربي ، مصدر سابق ص ٣٢٤ .

(٣) (لقاء الملك مع شبكة التلفزيون الأمريكية)(سي . بي . إس) في١٩٩٠/٨/٥ ، وانظر خماش ، نبال . مقدمة في الخطاب السياسي الأردني الأردن والعلاقات العربية ، مصدر سابق ص ٧٧٦ .

(٤) القرعان ، صالح .الموقف الأردني من أزمة الخليج ، مصدر سابق ص ٤٠ .

(٥) مقابلة الملك مع شبكة التلفزيون الأمريكي سي .بي .إس في ١٩٩٠/٨/٥ ، انظر خماش ، نبال . مقدمة في الخطاب السياسي الأردني ، والأردن والعلاقات العربية ، مصدر سابق ص ٧٧٧ .

(٦) جمعية الشؤون الدولية ،" الأردن وأزمة الخليج في عام ١٩٩٠ " ، مصدر سابق ص ٥ .

(٧) نقرش ، عبد الله . الموقف السياسي الرسمي الأردني من أزمة الخليج العربي ، مصدر سابق ص ٣٢٥ .

التالي كيف ادرك صانع القرار السياسي الأردني متغيرات تلك المرحلة التاريخية والتي قال عنها الملك حسين أننا " نجابه في هذه المرحلة أعتى التحديات واشدها خطورة " ؟؟ [١]

أولاً :- المتغيرات (الاعتبارات) التاريخية :-

فقد أدرك صانع القرار السياسي الأردني أثر الموروثات التاريخية التي خلفها الواقع التاريخي الاستعماري ، ولذلك قال الملك " أود أن أشير الى حقيقة أن العالم العربي على حاله الأن هو نتيجة انقسامات أوجدتها جهات خارجية ، وإذا كان هناك مشاكل ، فإنها قد تم توارثها ، وهي تراث تركته لنا القوى الأجنبية " [٢] ، ولذلك من الطبيعي كما يدرك صانع القرار الأردني أن لا تظهر حالة الاحتقان التاريخي ومن ثم الأزمة فجأة ولذلك يقول إن " المشكلة لم تظهر فجأة " [٣] وإنما لها "خلفية تاريخية ولم تأت من فراغ " [٤] وذلك " لأن كلاًمن دولة الكويت الحديثة وجزء من العراق كانتا تتبعان ولاية واحدة ضمن الإمبراطورية العثمانية ، ولقد تم ترسيم الحدود السياسية بين هذه الدول ليس من قاعدة الاستجابة للحاجات الأساسية الأصيلة ولكن بهدف تبسيط إجراءات إدارة الانتداب البريطاني والحفاظ على مصالح بريطانيا وبناء على ذلك سعى العراق وحتى قبل استقلاله الى دمج الكويت ضمن أراضيه على أساس أنها كانت في يوم من الأيام قائم مقامية تابعة للبصرة " [٥] كما يعرف صانع القرار السياسي الأردني تاريخ التوتر بين البلدين قبل عام ١٩٩٠ بشأن ذلك (في عام ١٩٠١ ، وفي عام ١٩٣٩ ، وفي عام ١٩٥٨ ، وفي عام ١٩٦١ ، وفي عام ١٩٧٣) ، وبناء على ذلك يقول الملك حسين " لكن كان هناك العديد من الدلائل على أن الأزمة قادمة " [٦] وينبع أثر العامل التاريخي بشكل اكبر في تكييف الموقف السياسي الأردني إزاء المسألة الخليجية كما يقول عبد الله نقرش ، من التجربة التاريخية للأردن [٧] .

مما يعني أن الدولة الأردنية كانت تعتقد بدور تاريخي وهي في النهاية لا تختار إلا الموقف التاريخي ، بعيداً عن حسابات الربح والخسارة ، وذلك ما يساهم بدور كبير في تفسير الموقف الأردني وخسارته ، بسبب موقفة ، من الناحية المادية والاقتصادية [٨] .

---

(١) مقابلة الملك مع تلفزيون الإمارات، انظر، صحيفة الرأي (الأردنية) العدد (٧٢٦٩) يوم ١٩٩٠/٦/٨ص ١.

(٢) لقاء الملك مع القناة الرابعة في التلفزيون البريطاني ١٩٩٠/٨/٤ ، انظر ، خماش ،نبال . مقدمة في الخطاب السياسي الأردني ، والأردن والعلاقات العربية ، مصدر سابق ص ٧٦٢ .

(٣) مقابلة الملك مع شبكة التلفزيون الأمريكي(إن . بي .اس) في ١٩٩٠/٨/٥ ، انظر ، خماش ،نبال . مقدمة في الخطاب السياسي الأردني ، والأردن والعلاقات العربية ، مصدر سابق ص ٧٨٣ .

(٤) مقابلة الملك مع شبكة التلفزيون الأمريكي (سي .بي .اس) في ١٩٩٠/٨/٥ ، انظر ، خماش ، نبال .مقدمة في الخطاب السياسي الأردني ، والأردن والعلاقات العربية ، مصدر سابق ص ٧٦٨ .

(٥) رسالة الملك الى الشعب الأمريكي عبر شبكة التلفزيون الأمريكي (سي .إن .إن) في ١٩٩٠/٩/٢٢، انظر ، خماش ، نبال.مقدمة في الخطاب السياسي الأردني ، والأردن والعلاقات العربية ، مصدر سابق ص ٨١٩ ، ص ٨٢٠ .

(٦) مقابلة الملك مع شبكة التلفزيون الأمريكي (سي .بي .اس) في ١٩٩٠/٨/٥ ، انظر ، خماش ، نبال .مقدمة في الخطاب السياسي الأردني ، والأردن والعلاقات العربية ، مصدر سابق ص ٧٦٨ .

(٧) نقرش ، عبد الله . " الموقف السياسي الرسمي الأردني من أزمة الخليج العربي " ، مصدر سابق ص ٣٢٨ .

(٨) المصدر السابق ص ٣٢٨ .

ثانيا:- المتغيرات (الاعتبارات) الجغرافية :-

لم يغب اثر العامل الجغرافي كعامل مكيف للسياسة الخارجية الأردنية خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ عن مدركات صانع القرار ، خاصة وان العراق دولة مجاورة تقع شرق الحدود الأردنية ، وتشارك الأردن في (١٣٣) كم من حدوده أي ما يشكل (٧،٧١%) من مجموع طول الحدود الأردنية ، كما ويعد العراق في تلك الفترة العمق الاستراتيجي للأردن في ظل التهديدات الإسرائيلية المتكررة والتي سنتعرض لها في المتغير العسكري – خاصة وان إسرائيل " تشارك الأردن في حدود يبلغ طولها (٣٨٥) كم أي ما يشكل (٢٢،٣٣%) من مجموع طول الحدود الأردنية ولذلك فقد قال الملك حسين إن "العراق عمقنا " [١] كما أن الأردن عمق استراتيجي للعراق ، وقد برز ذلك في الموقف الأردني المؤيد للعراق في حربه مع إيران .

كذلك فإن الأردن " يقع في وضع جغرافي صعب حيث يتوسط جيران يتمتعون بمصادر قوة لا يتوفر له أي منها [٢] ، وموقعه الجغرافي يجعله يلعب دورا عازلا بين متغيرات إقليمية تصل الى حد التناقض (السعودية حيث النفط والدولة الدينية ، والعراق حيث النفط والدولة القومية ، وسوريا الدولة القومية في الشمال وإسرائيل " الدولة " الصهيونية التوسعية) ولذلك يقول الأمير حسن " نحن نتعرض للضغوط من جميع الجهات من أولئك الذين يريدون إبلاغنا بكيف يجب أن ندير شؤوننا ، هذا الوضع هو الى الشرق منا ، بينما تقف إسرائيل في الجانب الغربي " [٣] .

ورغم ذلك فإن الأمير الحسن يقول " لم نكن في حرب الخليج بجانب أي طرف من الأطراف لأن موقعنا حساس فنحن على مقربة من النفط من جهة وإسرائيل من جهة أخرى ، وأي ميل تجاه جهة ضد الجهة الأخرى سيجعل أراضينا مستباحة ، وساحة للمعركة والتدخلات الخارجية " [٤] .

ثالثا :- المتغيرات (الاعتبارات) الاقتصادية :-

نتيجة للواقع الجيوسياسي الذي فرضه الواقع الاستعماري ، من انقسامات جغرافية في الوطن العربي لم تأخذ في أدنى اعتباراتها أي معيار للعدالة ، كان الأردن أحد اكبر المتأثرين سلبا بنتائج تلك التقسيمات سواء من الناحية الجغرافية ، أو الاقتصادية أو السكانية ولذلك يقول الملك حسين " الوضع الاقتصادي ضريبة يؤديها الأردن بحكم الموقع والمسؤوليات [٥].

لذا فقد وجد الأردن وهو من أزمة لم يستطع تجاوزها حتى الآن " [٦] وذلك لانه يفتقر الى الثروات ، ومصادر الطاقة ، وندرة المياه ، ومحدودية رقعة الأراضي الصالحة للزراعة ، وتزايد عدد السكان بنسبة عالية ، وضيق السوق المحلي ، وعدم توافر الاستقرار السياسي في المنطقة والتنامي المطرد في أعباء الدفاع

---

(١) الهزايمة ، محمد عوض . " السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق " ، مصدر سابق ص ٥١ .

(٢) مقابلة سمو الأمير حسن مع شبكة تلفزيون (أساهي) اليابانية ، انظر صحيفة الرأي (الأردنية) ، العدد (٧٣٧٨) في ١٩٩٠/١٠/٩ ص ١ .

(٣) مقابلة الأمير حسن مع شبكة التلفزيون الاسترالي ١٩٩٠/٨/١٢ ، انظر ، عصفور ، ألفرد . الصيحة الهاشمية ، مصدر سابق ص ٢٦٧ .

(٤) لقاء الأمير الحسن ، مع قناة الأخبار العربية (ANN) ١٩٩٨/١٢/٣٠ ، الساعة (٣٠ : ١) صباحا .

(٥) مقابلة الملك مع تلفزيون الإمارات، أنظر صحيفة الرأي (الأردنية) العدد (٧٢٦٩) في ١٩٩٠/٦/١٨ص ١.

(٦) نقرش ،عبد الله . الموقف السياسي الرسمي الأردني من أزمة الخليج العربي ، مصدر سابق ، ص ٣٣٠ .

الوطني وقد أدت محصلة هذه العوائق الى اعتماد الاقتصاد الأردني اعتمادا كبيرا على المساعدات والقروض الأجنبية [١] .

وفي أواخر الثمانينات انخفضت قيمة الدينار الأردني بنسبة (٤٠%) وتدخل صندوق النقد الدولي من اجل إعادة جدولة الديون وما ترتب على ذلك من إجراءات اقتصادية صارمة [٢] ، وزادت المديونية الأردنية ما يزيد على (٦) مليارات ونصف وكان معنى ذلك أن المديونية تقابل (٢٠٠%) من حجم إنتاج الأردن المحلي وهي نسبة عالية جدا بالنسبة لبلد كالأردن [٣] ، وما تبع ذلك من تضخم وبطالة ...

وقد كان إنشاء مجلس التعاون العربي ، وما تبعه من إنشاء اتفاقيات بين أطرافه الأربعة من اثر كبير في إيقاف حالة التردي الاقتصادية في الأردن من خلال (١١) اتفاقية ذات طابع اقتصادي ، مما دعا الملك حسين الى القول أن " العلاقات الأردنية مع العراق أساسية ومتشعبة " [٤] وهذه العضوية في العلاقة بين الأردن العراق تفسر من خلال كون السوق العراقية العمق الاستراتيجي للصادرات الأردنية التي نمت بين عامي ١٩٧٩-١٩٨٨ م ليصل نموها الى (٤) أضعاف ، كما نمت المستوردات الأردنية من العراق بشكل كبير جدا ليصل نموها الى (٦٠) ضعفا بينما كان النمو الإجمالي العام للمستوردات الأردنية (٧٤%) تقريبا ، وحققت الصادرات الأردنية بمتوسط حجمها زيادة كبيرة بلغت (٢٥٠%) عما كانت علية في عام ١٩٧٩ [٥] .

رابعا :- المتغيرات (الاعتبارات) العسكرية :-

في أوائل عام ١٩٨٩ م سعى ناطقون عراقيون الى التحذير من التخطيط لغارات على القواعد العسكرية العراقية ، وطلب العراق من مراكز المراقبة الإلكترونية الأردنية تزويده بتقارير إنذار مبكر ومعلومات مفصلة عن الأهداف الإسرائيلية المحتملة ، والتزم الأردن بذلك على الفور ، وفي أوائل عام ١٩٩٠ م سمح الأردن للمقاتلات العراقية بالقيام بدوريات على الحدود الأردنية – الإسرائيلية ولكن هذه الطلعات تم إيقافها بعد أن وجهت إسرائيل إنذارا للأردن ، ورغم ذلك استمر التعاون الأردني العراقي في مجال جمع المعلومات ، وأثمر ذلك التعاون عن إنشاء سرية مشتركة ، وقيام ضباط عراقيين بزيارات للجبهة الأردنية الإسرائيلية وتطوير الترتيبات الضرورية لتنسيق نشر قوة عراقية كبيرة على ارض الأردن ، ولم يعترض الأردن على قيام العراق ببناء مواقع صواريخ على حدوده موجهة نحو إسرائيل .

وفي ١٧/فبراير/١٩٩٠ م ، شكل الأردن والعراق سربا وطنيا مشتركا لتدريب طياري البلدين، أطلق عليه اسم "السرب القومي " ، ويضم طائرات ميراج (٢٠٠٠) لم يحدد عددها ، مما جعل إسرائيل تبدي قلقها

---

(١) القرعان ،صالح . الموقف الأردني من أزمة الخليج ، مصدر سابق ص ١٧ .

(٢) الرشدان ،عبد الفتاح . مسيرة الدبلوماسية الأردنية عام ١٩٨٩/١٩٩٠ ، مصدر سابق ص ١٦٣٢ .

(٣) الماضي مئيب(و) موسى ، سليمان . تاريخ الأردن في القرن العشرين (١٩٥٨-١٩٩٥)، مصدر سابق ص ٥١٣.

(٤) المؤتمر الصحفي لجلالة الملك الحسين في ١٩٩٠/٨/٢٢ ، أنظر خماش ، نبال . مقدمة في الخطاب السياسي الأردني ، الأردن والعلاقات العربية ، مصدر سابق ص ٨١٠ .

(٥) غرفة صناعة عمان ، دراسة عن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الأردن والعراق (١٩٨٩-١٩٩٥) ، أنظر صحيفة الرأي (الأردنية) العدد (٩٢٨٢) يوم ١٩٩٦/١/٢٧ ، مصدر سابق ص ١٤ .

من هذا التعاون العسكري الذي يفترض إجراء مناورات عسكرية مشتركة [1] . وبعد (٤) أيام من ذلك التاريخ (في ٢١/ فبراير) أطلق وزير الدفاع الإسرائيلي (اسحق رابين) تحذيرا الى العراق يحذره من إرسال أية قوات جوية أو برية عراقية الى الأردن[2] ، ويعبر ذلك التحذير عن المخاوف الإسرائيلية من أن يحيي ذلك التعاون العسكري المشترك بين الأردن والعراق فكرة عمان بإنشاء الفيلق العربي التي اقترحها جلالة الملك حسين في مايو – عام ١٩٨٨م .

ذلك الإجراء العسكري الأردني ، حدا بالحكومة الفرنسية لأن تضغط على شركة "داسو " لعدم تسليم الأردن (١٢) طائرة ميراج تبلغ قيمتها مليار دولار بسبب خشية باريس من أن تصل هذه الأسلحة المتطورة الى العراق [3] .

وفي ٢٨ / يونيو ١٩٩٠ ، أشارت صحيفة القدس العربي اللندنية الى ثلاث مؤشرات لافتة للانتباه ، وهي قول الملك حسين " إن الأردن ليس لقمة سائغة " كذلك تصريح وزير الدفاع المصري بقوله " يجب التصدي للعدوان " ، وذلك في مقابل عرض التلفزيون الإسرائيلي لبرامج مستمرة عن هزائم العرب [4] .

ومن خلال ذلك يمكن القول أن المتغير العسكري منذ أواخر الثمانينات وبداية التسعينات كان أحد المتغيرات التي يدركها صانع القرار السياسي الأردني خاصة في ظل حقيقة وجود دولة معادية غرب حدوده التي تعد أطول جبهة عربية مع العدو صاحب الأيديولوجية الصهيونية التوسعية ، وقد اعتمد صانع القرار السياسي الأردني على قوة العراق العسكرية في مواجهة أي عدوان إسرائيلي ، وحذر الملك حسين والأمير الحسن – اعتمادا منهما على القوة العسكرية العراقية كعمق وداعم لوجستي – بأن النزاع على المياه في إسرائيل قد يؤدي الى الحرب " .

وقد كان ذلك الاعتماد يتعاظم طرديا مع تزايد التهديدات الإسرائيلية للأردن خاصة بعد تولي حزب الليكود مقاليد السلطة في" إسرائيل" ، وما يعرف عنه من تمسك شديد بالأفكار الصهيونية التوسعية المتطرفة والتي ترى في شرق الأردن امتدادا طبيعيا لدولة " إسرائيل ".

ولذلك قال الملك حسين إبان تلك المرحلة ".... ولكن إذا نظرنا الى المنطقة، فمن أهم ما نعاني منه هنا، وفي الدنيا بأسرها ، هذا العدوان المستمر الذي لا يستهدف فلسطين فقط وإنما الأردن ... وينظر ورثة جابوتنسكي الى الأردن على انه جزء من الأرض التي خطط لتكون وطنا لليهود في هذا الجزء من العالم ...

---

(١) تقارير سياسية في ١٩٩٠/٢/١٧ ، ملف العلاقات الأردنية العراقية ، العدد (١٠) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٢) تقارير سياسية في ١٩٩٠/٢/٢١ ، ملف العلاقات الأردنية العراقية ، العدد (١٠) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٣) تقارير سياسية في ٦-١٩٩٠/٩/٨ ، ملف العلاقات الأردنية العراقية ، العدد (١٢) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٤) صحيفة القدس العربي (لندن) في ١٩٩٠/٦/٢٨ ص ٤ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية العراقية ، العدد (١٢) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

ورثه جابوتنسكي الآن هم في القيادة الإسرائيلية ، هؤلاء يخططون لا للاستقرار في جميع الأراضي المحتلة فحسب " [1] .

ويقول " تصاعدت الحملة الإسرائيلية ضد الأردن ، وإسرائيل تعلن معارضتها صباح مساء لأي تواجد عسكري غير أردني على الأرض العربية الأردنية ، أطول خطوط المجابهة والمواجهة القومية " [2] وقال أمام قمة بغداد " إن عروبة الأردن مستهدفة بالهجرة اليهودية ، وبمخطط إسرائيلي مدعوم من قوى كثيرة تركز جهودها ، وفي هذا الوقت بالذات ليكون الأردن الحلقة الأضعف في محيط التوسع الإسرائيلي القائم والقادم " [3] وفي ١٨/يونيو/١٩٩٠ ، صرح الملك حسين الى صحيفة السياسة الكويتية " إن اليهود ورثة جابوتنسكي طامعون بالأردن " [4] ومن خلال ذلك يمكن القول أن جلالته كان يتحدث عن الكيان الوطني للدولة الأردنية ، والأمن القومي الأردني وهو ما حدا به الى القول باحتمال حرب وشيكة في الشرق الأوسط [5] .

ومما ضاعف من احتمالات صانع القرار السياسي الأردني تلك ، انه وفي النصف الثاني من شهر يوليو / ١٩٩٠ ، صدر عن مجموعة من الخبراء السياسيين والاستراتيجيين في المخابرات الألمانية تقريراً جاء فيه أن إسرائيل تستعد لإقامة الوطن البديل فى الأردن، وأنها تعد لضربة جديدة ضد الأردن، وقال التقرير " انه لا سبيل أمام إسرائيل للخروج من أزمتها إلا بإقامة الوطن البديل للفلسطينيين في الأردن، وأن إسرائيل تخطط لأحداث قلائل داخلية في الأردن لتمكينها في الفترة المقبلة من تنفيذ مخططها "[6]، خاصة وان إسرائيل تعمد الى التدخل في الشؤون الداخلية الأردنية وفي القرار السياسي الأردني من خلال تحذيرات أطلقها المسؤولون الإسرائيليون ومن بينهم وزير الدفاع (اسحق رابين) الذي حذّر من إرسال أو تواجد لأية قوات جوية أو برية عراقية في الأردن [7] وقد تكرر ذلك التحذير بعد حدوث أزمة الخليج الثانية من خلال وزير الدفاع الإسرائيلي الجديد (موشيه ارينز) الذي أعلن " أن إسرائيل سترد على الفور إذا عبرت القوات العراقية الحدود الى الأردن ، وقال " أن دخول القوات العراقية الى الكويت لم يسفر عن عواقب جيوستراتيجية على إسرائيل لكن إذا ما حصل تغيير بدخول القوات العراقية الى الأردن فإننا سنتصرف " وبنفس النغمة قال

---

(١) مقابلة الملك الحسين مع تلفزيون الإمارات العربية المتحدة ، أنظر صحيفة الرأي (الأردنية) العدد (٧٢٦٩) في ١٨/٦/١٩٩٠ ص ٢٤ .

(٢) كلمة الملك الحسين في افتتاح القمة الرابعة لدول مجلس التعاون العربي في عمان في ٢٤/٢/١٩٩٠ ، أنظر صحيفة الرأي (الأردنية) العدد (٧١٥٩) يوم ٢٥/٢/١٩٩٠ ص ١٤ .

(٣) خطاب الملك الحسين أمام مؤتمر بغداد في ٢٨/٥/١٩٩٠ ، أنظر صحيفة الرأي (الأردنية) العدد (٧٢٥٠) يوم ٢٩/٥/١٩٩٠ ص ٢ .

(٤) مقابلة الملك الحسين ، مع صحيفة السياسة (الكويتية) فى ١٩/٦/١٩٩٠ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية العراقية العدد (١٢) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٥) مقابلة الملك الحسين مع صحيفة القبس الدولي (الكويتية) فى ٢٧/٦/١٩٩٠ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية العراقية العدد (١٢) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٦) عبد الله ، ثناء فؤاد . " الأردن وأزمة الاختيار الصعب " ، مصدر سابق ص ٣٦ .

(٧) تقارير سياسية في ٢١/٢/١٩٩٠ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية العراقية ، العدد (١٠) ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

على الأسلحة الكيماوية والصواريخ التي يملكها العراق ، ويعني ذلك أساساً إدراك الأردن أن أي "حوار ساخن" بين العراق وإسرائيل سيدفع الأردن ثمنه بوجوده ككيان ، وترجع المخاوف الإسرائيلية من ناحيتها الى خشيتها من أن يستخدم العراق الأراضي الأردنية في أغراض عسكرية مما دفع رئيس الأركان الإسرائيلي للإعلان أن بلاده تعارض أي مبادرة أردنية تتيح للعراق القيام بعمليات عسكرية انطلاقاً من الأراضي الأردنية ، ودعا المراسل العسكري لصحيفة "هآرتس" الأردن الى وقف تعاونها مع العراق كي لا تتحول المملكة الأردنية مستقبلاً الى ساحة للمعركة بين إسرائيل والعراق " (١) .

وفي ٥/أغسطس/١٩٩٠، قال الملك حسين " يجب أن لا تتوقع مني أن أوافق على أن يقوم أي جار من الخارج سواء كانت إسرائيل أو غيرها بأن تملي علينا ما يجب أن نفعله وما يجب علينا أن لا نفعله " (٢) ورغم ذلك لا يمكن إنكار دور التطورات في أزمة الخليج في التأثير سلباً على صانع القرار السياسي الأردني وتضييق هامش حركته وحدود خياراته ، وذلك في ظل الوضع الجيوسياسي المعقد حيث غرب الأردن " إسرائيل " وشرقه " العراق المحاصر – والولايات المتحدة قائدة التحالف الدولي في الخليج العربي وجنوبه السعودية موطن القوات الأجنبية وشماله سوريا التي انضمت الى التحالف الدولي ضد العراق " ، ولذلك فصانع القرار الأردني لا يسقط الدور الإسرائيلي في الأزمة والذي من المحتمل أن يتعاظم مع تعاظم الأحداث ويفقد الأردن دوره الجيوسياسي كعازل ، وكيانه كوجود ، ولذلك يقول جلالته " إن إسرائيل تشكل تهديداً جدياً في هذا الوقت بالذات واعتقد أن إسرائيل عملت الكثير لتشويه الصورة الحالية للعراق وقيادته " (٣).

وبناء على تلك التهديدات ، فقد حصل الملك حسين وإبان زيارته الى واشنطن في أغسطس /١٩٩٠، على ضمان أميركي ببقاء إسرائيل خارج دائرة أطراف الأزمة الخليجية وعدم التدخل بالتهديد ضد الأردن .

ولكن ، ومع تعاظم تطورات الأزمة واتجاهها نحو الحرب ، تعاظمت التهديدات الإسرائيلية سواء ضد الأردن مباشرة أو ضد العراق ، وهو ما يعني تهديد للأردن بطريقة غير مباشرة بحكم موقعه الجيوسياسي بين الطرفين ، مما دعا صانع القرار السياسي الأردني الى الطلب من القيادة العراقية بعدم دخول الجيش العراقي الى الأراضي الأردنية إلا بناء على طلب أردني ، وقد أعلن رئيس الوزراء الأردني (مضر بدران) آنذاك " أن العراق وافق على ألا يدخل جيشه الأردن في أي صراع يندلع في الخليج ما لم تطلب عمان المساعدة نتيجة لهجوم إسرائيلي " (٤). ولكن ذلك الضمان العراقي للأردن ، قد يخل به أي تدخل إسرائيلي في الأزمة ! وهذا ما دعا صانع القرار السياسي الخارجي الأردني لمواجهة كل الاحتمالات والعمل على مقابلة " العدو " ومواجهته وهو ما يعد أكثر مراحل الفكر السياسي الأردني واقعية وعقلانية ونضجاً ، وذلك للحفاظ على أهم أهداف وركائز السياسة الخارجية الأردنية العامة بالنظر الى محدداتها الجغرافية

---

(١) عبد الله ، ثناء فؤاد . " الأردن وأزمة الاختيار الصعب " ، مصدر سابق ص ٣٦ .

(٢) مقابلة الملك الحسين مع شبكة التلفزيون الأمريكية ، سي. بي. أس ، في ١٩٩٠/٨/٥ ، أنظر نبال خماش ، مقدمة في الخطاب السياسي الأردني ، الأردن والعلاقات العربية ، ص ٧٧٧ .

(٣) المصدر السابق ص ٧٨١ .

(٤) تقارير سياسية في ١٩٩١/١/١٢ ، أنظر العلاقات الأردنية العراقية العدد (١٣) قسم الدراسات والأرشيف مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

والعسكرية والاقتصادية والدولية التي تضيق حول حرية صانع القرار الأردني ، حيث التقى الملك حسين مع رئيس الوزراء الإسرائيلي (اسحق شامير) في لندن في ٥ / يناير /١٩٩١ ، وتم الاتفاق بين الجانبين على أن تمتنع إسرائيل عن اجتياح الأردن مقابل التزام الأردن بعدم استخدام الجيش العراقي لأراضيه ، ولم ينص الاتفاق على عبور الصواريخ العراقية [١].

وتأسيسا على ذلك أعلن رئيس الوزراء الأردني " إن الأردن تلقى تأكيدات من دولة ثالثه – لم يسمها – (إسرائيل) ، ستمتنع عن أي عمل عسكري ضد المملكة " وفي مناسبة أخرى أعلن بدران ، "إن الأردن تلقى تأكيدات بأن إسرائيل لن تهاجمه في حالة نشوب حرب في الخليج " [٢] كما أن الملك حسين قال أنه لا يرى هذا الاحتمال حيث قال " أنني آمل أن يعرف الجميع أن الأردن ليس ممرا لأي كان لا بهذا الاتجاه ولا بغيره ...إذا تعرض الأردن لتهديد فسندافع عن أنفسنا .. ولكنني لا أرى هذا الاحتمال " [٣] وقال في تصريح أخر " أن موقفنا واضح ومعروف بالشكل التالي : أننا مصممون على منع أي انتهاك لمجالنا الجوي أو أرضنا من أي جانب من جوانب النزاع وبقدر ما نستطيع وهذا هو الموقف الذي نتخذه وهو ما سنفعله " [٤].

ورغم تلك التأكيدات الإسرائيلية ، فقد استمرت حالة التأهب " القصوى " في الجيش الأردني على الحدود مع " إسرائيل "، واستمرت حالة إلغاء التصاريح والإجازات للجنود والضباط بالجيش الأردني وقال جلالة الملك في تفسير ذلك " لأننا يجب أن نكون يقظين لأي احتمال يعرض هذا البلد للخطر أو لاحتمال أن تشجع الظروف أيا كان ليستغل الموقف ، هذا ينطبق على دول أخرى في المنطقة " [٥] ويقصد بذلك إسرائيل.

خامسا :- المتغيرات (الاعتبارات) المجتمعية :-

وتعد من ابرز المتغيرات التي استند إليها صانع القرار السياسي الخارجي الأردني ، إبان الأزمة خاصة وان المجتمع العربي الأردني عروبي في نزعته القومية ، مسلم في توجهه الديني ، يرفض إعادة استنساخ الموروث التاريخي الاستعماري ، الذي عانى منه طويلا، ويرى المجتمع الأردني – في أغلبيته – في

---

(١) الفانك ، فهد . " سبع ساعات في إسرائيل "، أنظر صحيفة الرأي (الأردنية) العدد (٩٢٦٩) في ١٩٩٦/١/١٤ ص ١٨ ، وأنظر أبو هلالة ، ياسر . " تقارير عن الحسين " ، صحيفة الحياة (لندن) العدد (١٣١١٩) في ١٩٩٩/٢/٦ ص ب ، وأنظر صحيفة القدس العربي (لندن) في ١٩٩٥/٩/٢٣ ، ملف العلاقات الأردنية العراقية العدد (١٩) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون . وقد أعلنت ذلك وكالة الصحافة الإسرائيلية في ١٩٩٢/١٢/٨ ، أنظر حسين ، خليل . المفاوضات العربية – الإسرائيلية (وقائع ووثائق) ، بيسان للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٩٩٣ ص ٢٠٦ .

(٢) تقارير سياسية في ١٩٩١/١/١٢ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية العراقية العدد (١٠) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٣) أحد تصريحات جلالة الحسين بهذا الخصوص وذلك في مؤتمر صحفي في الديوان الملكي في ١٩٩٠/٨/٨ أنظر خماش ، نبال ."مقدمة في الخطاب السياسي الأردني"، الأردن والعلاقات العربية ، مصدر سابق ص ٧٩٦.

(٤) مقابلة الملك حسين مع شبكة التلفزيون الأمريكية ، أي. بي. سي. في ١٩٩١/١/١٢، أنظر عصفور، الفرد ، الصيحة الهاشمية ، مصدر سابق ص ١٩٦ .

(٥) المؤتمر الصحفي لجلالة الملك الحسين في الديوان الملكي في ١٩٩٠/٨/٨ ، أنظر خماش ، نبال . مقدمة في الخطاب السياسي الأردني ، الأردن والعلاقات العربية ، مصدر سابق ص ٧٩١ .

العراق قوة قومية وإسلامية لردع القوى المعادية للأمة ، ويرى في الرئيس العراقي صدام حسين بـاعث أمـل جديد للأمة ، كما كان الرئيس الراحل جمال عبد الناصر أو صلاح الدين ثاني [١].

كما أن عامل الديموقراطية الأردنية الحديثة الانطلاق ، قد لعب دورا إيجابيا فـي ذلـك خاصـة وأن القوى المعارضة شكلت واقعا كيفيا ونوعيا في تفعيل الحركة السياسية الأردنية ، مما جعل الحياة السياسية فـي الأردن أكثر تعاطيا مع الأحداث المحلية والإقليمية ومن ثم التأثير علـى الشـارع الأردنـي ، وكـانت آليـة الديموقراطية هي الميكانيكية الحقيقية لتفعيل الحركة السياسية الأردنية التي كانت لصالح الوقوف الـى جـانب العراق ضد القوى الاستعمارية الجديدة وضد العدوان على العراق والأمة العربية وهي السبب في ذلك التطـابق بين الدائرتين .

وهذا ما استوحاه صانع القرار منذ بداية الأزمة والذي قال " أن الأردن لم يكن إطلاقا موحدا أو أكـثر وضوحا كما هو عليه اليوم ، كما أن تفكير وأحاسيس شعبه وقيادته هي واحـدة ، ومـن الواضـح أن أناسـا مختلفين ومواقف ومواقع مختلفة ربما تعبر عن نفسها بأساليب تختلف عن بعضها البعض ، ولكنني اعتقد أننـا في هذه اللحظة من الزمن مجتمعين سوية في جو من الديموقراطية والحرية التي عشناها في الآونـة الأخـيرة والتي نعتز بها جدا جدا " [٢] .

وعن اعتبارات وادراكات صانع القرار ، ورأي الإنسان الأردني كجزء من الإنسان العربي يقـول "... ولكن بماذا نجيب المواطن العربي ، إذا رأى القوات العربية تساند القوات الأجنبية على أرضنا المقدسة ، وهـو الذي يعرف صلة الدول التي تنتمي إليها هذه القوات بقضايانا الأخرى .. " [٣] ويقول " هل نحـن علـى إدراك كامل بما يعني هذا هل نحن على درجة من الإدراك والوعي ، بحيث نعرف أو نتعرف خطورة ما يجري هـل نحن على انسجام مع الإنسان العربي بفكره ووجدانه وطموحاته ... أتريدون أن نعود وبعد كـل هـذه السـنين لنقول للعالم بأننا عاجزون عن حل مشاكلنا وحدنا ونفسح المجال ليعود ليهيمن ويسيطر " [٤]. ولذلـك وبسـبب تلك الرؤية الثاقبة للنسيج المجتمعي الأردني والعربي وردود أفعاله المحتملة كـان صـانع القـرار يطـالب " بتعريب " الأزمة .

ومما يلاحظ أن الموقف المجتمعي في تلك المرحلة قد اتسم بالاندفاع العاطفي خاصة عندما تسـارعت وتيرة الأحداث ، وخرجت الأزمة عن إطارها العربي الى الإطار الدولي ، وانتقلت في الوجدان العربـي مـن صراع القطرين العربيين الى صراع عربي – أجنبي وتراجعت في الذهن العربي قضية تدخل العراقـي فـي الكويت ليحل محلها الصراع مع القوى الأجنبية [٥] وقد لعبت المؤسسات المجتمعية الأردنية بمختلـف أشـكالها

---

(١) Quandt , William B. THE MIDDLE EAST IN 19990 , P.51 .

(٢) المؤتمر الصحفي للملك حسين في ١٩٩٠/٨/٢٢ ، انظر خماش ، ، نبال . " مقدمة في الخطاب السياسي الأردني" ، الأردن والعلاقات العربية ، مصدر سابق ص ٨٠٤ .

(٣) كلمة جلالة الحسين غير المكتوبة التي ألقاها أمام القادة العرب في الجلسة المغلقة التي عقدت في القاهرة في ١٩٩٠/٨/١١ ، انظر خماش ، نبال . " مقدمة في الخطاب السياسي الأردني ، الأردن والعلاقات العربية "، مصدر سابق ص ٨٠٢ .

(٤) المصدر السابق ص ٨٠٢ .

(٥) شرف ، ليلى . " موقف الأردن من أحداث الخليج " ، مجلة المستقبل العربي العدد (١٤٨) يونيو ١٩٩١ ص ٩٩.

الإسلامية ، أن الرموز في مثل هذه المواقف هي اشد تفجرا من القنابل " [1] كذلك يمكن تفسير التعاطف الشعبي الأردني تجاه العراق بطرح هذا الأخير لمشكلة التنمية الاقتصادية العربية ومسألة الثروة الطبيعية والحرمان الاجتماعي (العرب الأغنياء ، في مقابل العرب الفقراء) ولم يقتصر الأمر عند حدود التعاطف الانفعالي مع العراق بل تعداه الى فتح باب التطوع لنصرة العراق حتى انه وبعد (١١) يوم من بداية الأزمة بلغ عدد المتطوعين الأردنيين للقتال ضد القوات الأجنبية (٨٠) ألف متطوع [2] .

كما لا يخفى عن كل ذلك اثر المصالح الاقتصادية ودورها في رفع وتيرة الحدة في التعامل مع كل من يعادي العراق ...

وجدير بالذكر انه وفي مرحلة الأزمة غالبا ما يضطر صانع القرار السياسي الى تقليص حجم المشاركة وتحديد مجموعة صنع القرار ، ولكن المفارقة كانت عندما استثمر صانع القرار السياسي الأردني حالة الانفراج الديموقراطي والمشاركة الشعبية وعمل على توسيع دائرة المشاركة في صنع القرار ذاتها كعامل مقابل مواجهه للضغوطات الخارجية والدولية ... ولم يعمل صانع القرار على تقليص تلك الدائرة أو اختزالها . بل عمل كذلك على إسناد وزارة الخارجية الى طاهر المصري النائب الأردني في البرلمان ، وهو ما يعني محاولة لإبراز ذلك التطابق بين الدائرتين الشعبية والسياسية وإضفاء المصداقية الشعبية على السياسة الخارجية الأردنية .

إلا أن دول التحالف ورغم ذلك كانت ترى في ذات الديموقراطية الأردنية الحديثة ، مجرد قرار رسمي يمكن أن تلغى بقرار رسمي آخر ، وبالتالي فإن القرار الشعبي إنما هو مولود من رحم القرار الرسمي السياسي الذي أثر التغاضي عن تلك الحالة الانفعالية الشعبية وتذرع بالديموقراطية المولودة من رحم القرار الرسمي ... وبغض النظر عن تلك المزاعم ، فإنه يمكن القول أن السياسة الداخلية كانت عاملا بارزا للضغط باتجاه الموقف الإيجابي من العراق ، وجاء الموقف الأردني المعلن افضل صور التوفيق بين مستويات الموقف السياسي الأردني العام [3].

سادسا :- المتغيرات (الاعتبارات) الشخصية :-

لا يمكن الفصل بين البيئة النفسية لصانع القرار في تلك المرحلة عن مراحلها التاريخية المتعددة ، لكن ذلك لا ينفي تطور مدركاتها ، وتراكم معتقداتها ، وتعمق تصوراتها ..خاصة في ظل عامل الخبرة التاريخية لصانع القرار ، وإدراكه لفلسفة التحولات الدولية والإقليمية واستشرافه لآثارها محليا ...

وقد كان الملك حسين يدرك حساسية تلك المرحلة وخطورتها ، وفي مؤتمر قمة بغداد قال جلالته " أننا نجتاز الأن أخطر منعطف في مسيرتنا كوطن وكأمة " وذلك بسبب تزايد " الهجرة اليهودية ، والحملة الظالمة على العراق الشقيق والنوايا المبيتة للأردن ..." ويدرك الملك حسين أن هناك " تآمر على الوطن

---

(١) جمعية الشؤون الدولية ، "الأردن وأزمة الخليج "، في عام ١٩٩٠م ، مصدر سابق ٥ .

(٢) تقارير سياسية في ١٣ /٨ / ١٩٩٠ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية – العراقية ، العدد (١١) ، قسم الدراسات والأرشيف مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني

(٣) نقرش ،عبد الله . " الموقف السياسي الرسمي الأردني من أزمة الخليج العربي " ، مصدر سابق ص ٣٣٠ .

والأمة وحرب على اكثر من جهة وبأكثر من أسلوب ، ولكن في اتجاه هدف واحد وغاية محددة هي ضرب امتنا القومي ونسف نظامنا العربي " [1] .

وتتناهى حالة إدراك الواقع لدى صانع القرار الى مرحلة استشراف المستقبل حيث يقول الملك حسين إننا وطن وأمة تتهددها ذات الأخطار وتواجهها ذات التحديات ويتربص بهما هو واحد وأعداء كثيرون لا يفرقون بين غنينا وفقيرنا ، ولا بين من يملكون الأرصدة الكبيرة أو من يعانون من المديونية الثقيلة ، فنحن جميعاً على فوهة بركان لن تفرق حممه بين قريب وبعيد [2] " .

وفي تصريح الملك حسين لصحيفة " القبس الدولي " حذر من حرب وشيكة في الشرق الأوسط . كما حذر جلالته من أن نقطة ضعف في جدارنا العربي ، إذا ما تداعت ستكون ثغرة ينفذ منها الأعداء والطامعون الى داخل بيتنا الواحد " ويقول " لقد حرصت على أن أضع هذه الحقائق بين أيديكم .. وان ارفع الصوت بالتحذير الصريح من المخاطر المترتبة على استمرار واقعنا القومي على ما هو عليه " [3] .

وعن المخاطر التي تهدد العراق يرى صانع القرار الأردني أن الحملة على العراق سببها إسرائيل ، حيث يقول " بدأت الحملة الظالمة على العراق لان قيام إسرائيل بدورها المزدوج يتطلب الإبقاء على كل جوهر ومظاهر الضعف والتخلف والانغلاق في الوطن العربي " ويرى أن " إسرائيل تعمل على تهيئة الرأي العام العالمي لشن العدوان المباشر على العراق " [4] .

وعن الأردن ، توقف في مؤتمر عمان لدول مجلس التعاون العربي " عند تصاعد الحملة الإسرائيلية ضد الأردن واتساعها في الوقت الذي نعاني فيه نقصاً في إمكاناتنا ومواردنا وصعوبات جمة في توفير الحد الأدنى الذي يمكّننا من الدفاع عن أنفسنا " [5] .

وإزاء ذلك أعلن بوضوح في قمة بغداد قوله " ونحن من جانبنا يشرفنا أن نواصل حمل الأمانة التي حملناها حتى الآن ، ولكن من واجبي أن أعلن أمامكم اليوم ، أننا قد وصلنا نقطة لا نقوى معها على مواصلة حملها ما لم تمكنونا الآن لا غداً ، ولا في مستقبل قريب من تثبيت وضعنا ، بعد أن استنزفنا في انتظار لقائنا معكم كل إمكاناتنا المادية فوق ما نرزح تحت طائلة من ديون السلاح والنهوض الحضاري في وجه هجمة عسكرية وحضارية في آن معاً ... ولا يعقل أبداً أن نؤكد على عروبة القدس وعلى عروبة كل شبر تحت الاحتلال الإسرائيلي ولا نؤدي واجبنا نحو عروبة عمّان وعروبة الأردن المستهدفة بالهجرة اليهودية وبمخطط إسرائيلي مدعوم من قوى كثيرة تركز كل جهودها وفي هذا الوقت بالذات ليكون الأردن الحلقة الأضعف في

---

(١) نقرش ، عبد الله . "الموقف السياسي الرسمي الأردني من أزمة الخليج العربي " ، مصدر سابق ص ٢ .

(٢) خطاب الملك الحسين في مؤتمر قمة بغداد ، في ٢٨ / ١٩٩٠/٥ ، انظر صحيفة الرأي (الأردنية) العدد (٧١٥٩) يوم ٢٩ /٥/ ١٩٩٠ ص ٢ .

(٣) خطاب الملك في مؤتمر قمة بغداد في ٢٨ /١٩٩٠/٥ ، انظر صحيفة الرأي (الأردنية) العدد (٧١٥٩) ، ٢٩٠ /١٩٩٠/٥ ص ٢ .

(٤) المصدر السابق ص ٢ .

(٥) المصر السابق ص ٢ .

محيط التوسع الإسرائيلي ، القائم والقادم " ... ويتساءل هل من حقوق الإنسان أن يعد لتقويض كيان دولة مستقلة هي بلدي ؟! " [1] .

ومن خلال ذلك يمكن القول أن الملك كان يرى أن هناك تهديداً وجودياً للكيان الأردني بفعل الهجرة اليهودية ، والتهديدات الإسرائيلية المستمرة ضد الأردن ، وهو ما يشكل أولى أولويات السياسة الخارجية وأهدافها ...

وإبّان الأزمة وبالرغم من وقوف الأردن موقف " الحياد " ، إلا أن الدول المتحالفة حاولت تشويه الموقف السياسي الرسمي الأردني إعلامياً وسياسياً، لأنها لُفت عليه عدم وقوفه معها مما دعا الى اعتباره يقف على الجانب الآخر، ولذلك يقول الملك "إن الأردن يعاقب لكونه يرفع رأسه عالياً" [2].

وعن مدركات الملك حسين تجاه الرئيس العراقي صدام حسين قال " اعتقد أنه رجل مَرَّ بتجربة صعبة جداً ، وتمكن من الحفاظ على وحدة وطنه لمدة ثماني سنوات من الحرب ، وما بعد ذلك ، لقد بنى بلده وهو يؤمن بالعالم العربي ويسعى لخدمته ، وقد أُعترِفَ به داخل بلاده كرجل وطني ، لقد عرفته وكنت صريحاً و منفتحاً معه الى حد كبير ، واعتقد انه كان هدفاً لهجمات من دوائر عديدة في الأونة الأخيرة ، ولكنني اعتقد أن ذلك مرتبطاً في الواقع بأن العراق يمثّل شيئاً جديداً في المنطقة ، وهو قوة شعب متحد ، شعب خرج من محنة صعبة تمثلت في الدفاع عن النظام العربي ، وذلك يشكل تهديد للبعض في المنطقة وفي الخارج لسوء الحظ ، هذا هو الوضع في الوقت الراهن ، لا أعتقد أن الرئيس العراقي يعمل باندفاع فهو قد تحدث عن الوضع في القمة العربية أمام جميع القادة العرب ، واضعاً الموقف بالنسبة للنفط بأنه قريب من حالة حرب نشطة ضد العراق " [3] . ويقول جلالته " اعتقد انه بالنسبة للكثيرين في العالم العربي ، يمثل الرئيس صدام الرجل الوطني الذي يؤمن بأمته ومستقبلها وبإقامة علاقات مع الآخرين على أساس الاحترام المتبادل " [4] .

وعن التعامل مع الرئيس صدام حسين يقول " إن الرئيس حسين شخص يمكن الثقة به ويمكن التعامل معه ، وآمل أن يُعطي الفرصة ليعُرَفَ على حقيقته كوطني عربي للكثيرين من الناس ليس في العراق فقط بل في جميع أنحاء العالم العربي " [5] .

وإبّان الأزمة يقول " كان الرئيس العراقي منذ البداية واضحاً في مخاطبة زملائه العرب ، وهو عدم السير في طريق التنديد ومحاولات الترهيب ، وقال انه سينسحب من الكويت " [1] ويقول " لا اعتقد أن موقف

---

(١) خطاب الملك في مؤتمر قمة بغداد في ٢٨ /٥/١٩٩٠ ، انظر صحيفة الرأي (الأردنية) العدد (٧١٥٩) ، ٢٩٠ /٥/١٩٩٠ ص ٢ .

(٢) مقابلة الملك حسين مع مجلة تايم الأمريكية نشرت في ٣٠/١٠/١٩٩٠، انظر خماش ، نبال . مقدمة في الخطاب السياسي الأردني ، الأردن والعلاقات العربية ، مصدر سابق ص ٨٢٩ .

(٣) مقابلة الملك حسين مع شبكة التلفزيون الأمريكية سي ، بي ، اس ، في ٥/٨/١٩٩٠، انظر خماش ، نبال . مقدمة في الخطاب السياسي الأردني ، الأردن والعلاقات العربية ، مصدر سابق ص ٧٧١

(٤) مقابلة الملك حسين مع شبكة التلفزيون البريطاني في ٤/٨/١٩٩٠ انظر عصفور ،الفرد . "الصيحة الهاشمية" ، مصدر سابق ص ٢٨ ، ص ٢٩ .

(٥) مقابلة الملك حسين مع شبكة التلفزيون الأمريكية ان، بي ، سي ، في ٥/٨/١٩٩٠ ، انظر عصفور ، الفرد "الصيحة الهاشمية" ، مصدر سابق ص ٣٤ .

الرئيس صدام كان متشنج وقد ناقشنا هذه المسألة (العراقية الكويتية) في مؤتمر القمة العربي في بغداد ، وحاول أن يعالجها بعد ذلك بطرق مختلفة " وعن موقف الرئيس العراقي يقول " موقفه كما كان دائماً موقف زعيم دولة عربية يواجه تحديات جسيمة وتهديد لوجوده " (٢) .

وعن استهداف العراق قال " اعتقد انه منذ بداية العداء بين العراق وإيران ، وبعد ثماني سنوات مخيفة ، والعديد من الخسائر لكلا الطرفين أصبحت معها حكومة وقيادة العراق تعاني من جهد منظم في مختلف أنحاء العالم ، لتصويره بشكل ربما يعكس درجة من المخاوف والشكوك مما سيحدث في العالم العربي (٣) " وفي تصريح آخر للحسين قال "وما أن اقترب القطر العراقي الشقيق من إيجاد الحل السلمي المناسب مع أشقائه في الإسلام حتى بدأت الجهات التي غاظها كثيراً اتفاق الأطراف المتصارعة ، بتسليط الأضواء عليه وأخذت في بث حملات التشويش، والتشويه والإساءة ، بهدف تهيئة الأجواء لدى الرأي العالمي لضرب العراق وتحطيم دوره ، وإضعافه، وتهديده للقضاء عليه كقوة واعدة في الوطن العربي الكبير " (٤) .

وعن دور الحركة الصهيونية يقول الملك حسين " ويبدو لي أنها ركزت في الشهور الماضية على العراق وساهمت نحو خلق الشكوك حول العراق وتغيير صورته بشكل جذري في العالم الذي نعيش اليوم"(٥).

وبعد صدور قرار الإدانة من قبل جامعة الدول العربية ، قال الملك ، " اعتقد أن الوضع خطير للغاية، ومنذر بالخطر في هذه الأوقات ويبدوا أننا جميعاً وقعنا في المصائد ، العراق من جهة نتيجة عملها ، واعتقد كذلك إخواننا في الخليج والسعودية من ناحية ردهم على العمل العراقي ، وربما عن طريق المحاولات لوصف العراق بأنه خطر على المنطقة وعلى جيرانه .. وكانت الولايات المتحدة وبقية العالم قد أدركت بأن هناك موقفاً لا يمكنها تفهمه أو متابعته بشكل صحيح قبل تصرف العراقي " (٦) .

ويقول " لكن لسوء الحظ يبدو أن إخواننا في الكويت تلقوا إشارات خاطئة توحي بأن العراق كان يخادع " (٧). وهو ما يعني إدراك صانع القرار السياسي الأردني لطبيعة المؤامرة على العراق والأمة العربية .

---

(١) رسالة الملك الى الشعب الأمريكي عبر شبكة التلفزيون الأمريكية سي.ان.ان في ١٩٩٠/٩/٢٢ ، انظر نبال خماش ، مقدمة في الخطاب السياسي الأردني ، الأردن والعلاقات العربية ، مصدر سابق ص ٨٢٧ .

(٢) الملك حسين في مؤتمر صحفي في ١٩٩٠/٨/٢٢ ، انظر نبال خماش ، مقدمة في الخطاب السياسي الأردني ، الأردن والعلاقات العربية ، مصدر سابق ص ٨٠٦ .

(٣) المصدر السابق ص ٨٠٦

(٤) كلمة الملك حسين ، غير المكتوبة التي ألقاها أمام القادة العرب في الجلسة المغلقة التي عقدتها قمة القاهرة بتاريخ ١٩٩٠/٨/١١ ، أنظر خماش ، نبال. مقدمة في الخطاب السياسي الأردني ، الأردن والعلاقات العربية ، مصدر سابق ص ٨٠٠ .

(٥) الملك حسين في مؤتمر صحفي في ١٩٩٠/٨/٢٢ ، انظر نبال خماش ، مقدمة في الخطاب السياسي الأردني ، الأردن والعلاقات العربية ، مصدر سابق ص ٨٠٦ .

(٦) رسالة الملك حسين الى الشعب الأمريكي عبر شبكة التلفزيون الأمريكية سي.ان.ان في ١٩٩٠/٩/٢٢ ، أنظر خماش ، نبال . " مقدمة في الخطاب السياسي الأردني" ، الأردن والعلاقات العربية مصدر سابق ص ٨٢٤

(٧) مقابلة الملك حسين مع شبكة التلفزيون الأمريكية ، سي. بي. اس ١٩٩٠/٨/٥ ، أنظر خماش ، نبال ، مقدمة في الخطاب السياسي الأردني ، الأردن والعلاقات العربية ، مصدر سابق ص ٧٦٨.

وبالنسبة لقرار الإدانة من قبل الجامعة العربية ، يقول " لقد حدّت من إمكانيات الدول التي تبنت لحل المشكلة " ويقول " لسوء الحظ فقد خرج الوضع عن زمام السيطرة " [1] ويضيف " إن الأمور سارت على غير ما أردنا " [2] وقال " يبدو أن موقفنا في متابعة الأزمة كان كما قلت بمثابة رياح تجري بما لا تشتهي سفننا " [3] ويصفه جلالته بقوله " اعتقد أن القرار كان متسرعاً وكان يجب إعطاءنا نحن الزعماء الفرصة لمعالجة المشكلة وحلها " [4] .

وعن إمكانية الحل العربي يقول جلالته " اعتقد انه منذ أول يوم كان هناك فرصة ضمن الإطار العربي ، وقد كانت الفرصة متوفرة عندما الزم العراق نفسه بالانسحاب لو لم يكن هناك تأزم أو تصعيد في التخويف والتهديد ..." [5] ، ويقول " وأقول لكم بصراحة أنني لم أمكّن من إنجاز ما اعتبرته واجباً وأُخِذَ علي وعلى بلدي أننا لم نباشر عملنا بالشجب والتنديد ، فكيف يمكن القيام بمهمة الحل والمصالحة في هذه الأجواء ، فهل كان القصد أن تفشل المهمة ؟؟! " [6] . وتساؤل الملك يحمل في ذاته الإجابة .

سابعاً :- المتغيرات (الاعتبارات) النسقية (الخارجية) :-

ونقصد بها في هذه المرحلة ، طبيعة مدركات وتصورات صانع القرار السياسي الأردنيل للمتغيرات الخارجية ، ومعرفة كيف تؤثر تلك المتغيرات على قراره السياسي...

يقول الملك حسين " لقد تغيرت المعادلة بين دول العالم ، ولكن الصورة النهائية لم تتبلور بعد وبالرغم من هذا التغيير الذي نراه ونراقبه ، فقد بقيت الأخطار والتحديات القديمة المعروفة التي تواجهنا قائمة ، بل إن أخطاراً جديدة انضمت الى القديمة لتضع على عاتقنا مسؤولية أكبر ، وفي طليعة هذه الأخطار القديمة والحديثة الحركة الصهيونية واحتلال إسرائيل لأرض فلسطين بالكامل ولأراضي عربية أخرى هي الهضبة السورية وجنوب لبنان ، ومن هذه الأخطار أيضاً تنامي التأثير الصهيوني على دوائر صنع القرار وتخطيط السياسات في هذا العالم ، ومنها كذلك سيل المهاجرين اليهود الى فلسطين ، وما يواكبه من دعم مادي منهجي كي يستقر هؤلاء في رقعة ضيقة من الأرض ، معروفة بمحدودية مواردها ، وفي مقدمتها الماء الذي نشكو نحن أيضاً في الأردن من محدوديته المتزايدة ... الأمر الذي جعل من التنافس على تأمين مصادره تحدياً جديداً

---

(١) المصدر السابق ص ٧٧٤، ص ٧٦٨ .

(٢) كلمة الملك حسين ، في حفل توقيع الاتفاق اليمني (وثيقة العهد) في ٢١ / ٢/ ١٩٩٤ ، أنظر خماش ، نبال "مقدمة في الخطاب السياسي الأردني ، الأردن والعلاقات العربية" ، مصدر سابق ص ٨٤١ .

(٣) حديث الملك حسين لصحيفة السياسة الكويتية في ٢٤/ ٢ /١٩٩٦ ، خماش ، نبال. مقدمة في الخطاب السياسي الأردني ، الأردن والعلاقات العربية ، مصدر سابق ص ٨٤٣ .

(٤) مقابلة الملك حسين مع شبكة التلفزيون الأمريكية ان. بي. سي. في ١٩٩٠/٨/٥ ، انظر خماش ، نبال . مقدمة في الخطاب السياسي الأردني ، الأردن والعلاقات العربية في مصدر سابق ص ٧٨٦ .

(٥) جلالة في مؤتمر صحفي في ١٩٩٠/٨/٢٢ ، انظر خماش ، نبال . مقدمة في الخطاب السياسي الأردني ، الأردن والعلاقات العربية ، مصدر سابق ص ٨١١ .

(٦) كلمة الملك غير المكتوبة التي ألقاها أمام القادة العرب في الجلسة المغلقة التي عقدتها قمة القاهرة في ١٩٩٠/٨/١١، أنظر خماش ، نبال . مقدمة في الخطاب السياسي الأردني ، الأردن والعلاقات العربية ، مصدر سابق ص ٨٠١ .

تواجهه امتنا " [1] ويقول " إن مشكلة الصراع العربي الإسرائيلي لا تزال بدون حل وسبب ذلك بالتأكيد انه ليس بالإمكان حتى الآن الوصول الى حل عادل ومشرف لهذه المأساة بالذات ، ومن جانب آخر فإن للحركة الصهيونية نفوذاً واسعاً في هذا العالم ، وبالتأكيد فيما يتعلق بالصحافة وأجهزة الإعلام في مختلف أنحاء العالم، وربما يصل هذا النفوذ كذلك الى صانع القرار ومن المؤكد أن لديها القدرة والوسائل لتحقيق ذلك ... ، وهناك عامل آخر هو أننا نعيش في عالم جديد والمسألة هي انه ليس هناك قوتان عظميان تواجه إحداهما الأخرى ، ولكن هناك واحدة جاءت بالكثير من التحولات ... والآن اعتقد أن هذه المنطقة اكثر أهمية مما كانت عليه من قبل " [2] . وهنا يشير الملك الى التحول من مرحلة القطبية الى المركزية الأحادية ، وأثر ذلك على الشرق الأوسط .

وعن دور إسرائيل وأثرها يقول "... لكن هناك نموراً أخرى في المنطقة كانت طليقة السراح لفترة طويلة من الزمن ، وما يدهشني في الواقع انه بالرغم من التطورات الإيجابية الأخيرة في العالم فإن مشاكل هذه المنطقة لم تُعالجْ ، مثل هذا النمر يكمن في جارتنا إسرائيل ، مع استمرار احتلالها للأراضي العربية التي احتلتها وضمها للقدس ، ومرتفعات الجولان السورية ، ولذلك فإن هذه نموراً في المنطقة " [3] .

وعن ضغوطات من نوع آخر قال " ما شعرت به في الأيام القليلة الماضية انه كان هناك ضغوط ، تمت ممارسات ليس فقط لتعبئة بلدان العرب ولكن أيضاً للتأثير على اتخاذ القرار العربي والتفكير العربي للموافقة على تبرير إمكانية القيام بنوع من العمل العسكري بالإضافة الى العقوبات الاقتصادية وغيرها في المنطقة " ويقول " اعتقد أن هناك خطراً ، واعتقد أن الخطر يتمثل مرة أخرى في تلقي إشارات خاطئة والتوصل الى الاستنتاجات الخاطئة لقد تم بالفعل تعبئة العالم ، وهذا شمل حتى بعضنا في العالم العربي لسوء الحظ .. وقد أعاقتنا هذه التعبئة عن القيام بهذه المهمة ..."[4].

ويقول الملك " إن وضعنا أيها الاخوة في غاية الخطورة ، وهو في منتهى العجب ولا أذيع سراً إذا قلت بأنني واجهت في هذه المرحلة ما لم يواجه أحد من تجريح وتهديد أنا وبلدي على حد سواء " [5] .

ورغم ذلك يقول " لا تتوقع مني أن أوافق على أن يقوم أي جار من الخارج سواء كانت إسرائيل أو غيرها بأن تملي علينا ما يجب أن نفعله وما يجب علينا أن لا نفعله " [6] .

---

(١) كلمة الملك غير المكتوبة التي ألقاها أمام القادة العرب في الجلسة المغلقة التي عقدتها قمة القاهرة في ١٩٩٠/٨/١١، أنظر نبال خماش ، مقدمة في الخطاب السياسي الأردني ، الأردن والعلاقات العربية ، مصدر سابق ، ص ٧٩٩ .

(٢) الملك الحسين في مؤتمره الصحفي في ١٩٩٠/٨/٢٢ ، انظر نبال خماش مقدمة في الخطاب السياسي الأردني ، الأردن والعلاقات العربية في مصدر سابق ص ٨٠٦،ص ٨٠٧.

(٣) مقابلة الملك حسين مع شبكة التلفزيون الأمريكية سي ، بي ، اس ، في ١٩٩٠/٨/٥، انظر خماش ، نبال مقدمة في الخطاب السياسي الأردني ، الأردن والعلاقات العربية ، مصدر سابق ص ٧٧٣

(٤) المصدر السابق ص ٧٧٣ ، ص ٧٧٢.

(٥) كلمة الملك غير المكتوبة التي ألقاها أمام القادة العرب في الجلسة المغلقة التي عقدتها قمة القاهرة بتاريخ ١٩٩٠/٨/١١، انظر خماش ،نبال . مقدمة في الخطاب السياسي الأردني ، الأردن والعلاقات العربية ، مصدر سابق ص ٨٠٢ .

(٦) مقابلة الملك حسين مع شبكة التلفزيون الأمريكية سي ، بي ، اس ، في ١٩٩٠/٨/٥ ، انظر خماش ، نبال ، مقدمة في الخطاب السياسي الأردني ، الأردن والعلاقات العربية ، مصدر سابق ص ٧٧٩ .

وأشار الحسين الى قيام الولايات المتحدة بالتدخل في جرينادا وبنما حيث قال " أقدمت الولايات المتحدة والرئيس بوش قبل فترة قصيرة على عمل ضد دولة عضو في الأمم المتحدة أيضاً العمل كان مبرراً ... إنني أتحدث عن بنما وقبل ذلك عن جرينادا ، فلماذا هذه القضية خارجة عن المألوف وبقدر ما المني أن ذلك قد حدث فهل العرب مختلفون وهل يعتبرهم بقية العالم كذلك ..." ويقول " أمل أن تتبنى الولايات المتحدة موقفاً يؤدي الى تهدئة الوضع وان لا تتدخل في هذه المشكلة اكثر مما فعلته حتى الأن " [١] .

المطلب الثالث :

تفاعلات هيكل صنع القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة الخليج :-

فرضت أزمة الخليج بمتغيراتها ، وتطوراتها ، أجندتها على السياسة الخارجية الأردنية ، وذلك لأن موقع الأردن الجيوسياسي يمنحه دوراً مركزياً في أزمات المنطقة، ولذلك يقول الملك حسين " إن أي أزمة في المنطقة ستؤثر علينا ، بطريقة أو بأخرى ، ونحن جزء من المنطقة وسنتحمل كل ما سيحصل " [٢] ويقول الأمير حسن " أننا لا نملك اختيار جيراننا " [٣] أما وزير الخارجية الأردني (مروان القاسم) فيقول " إن كوننا نعيش في منطقة الشرق الأوسط يجعلنا اكثر تحسساً لمخاطر انفجار الوضع فيها " [٤] .

ولذلك ترتب على القيادة السياسية الأردنية جهود كبيرة ، قبل وقوع الأزمة وأثناءها . ونتائج وتداعيات اكبر بعدها ، وذلك رغم أن الأزمة لم تكن من صنع الأردن ولم يشارك في دفعها نحو الانفجار ، بل سعت قيادته بمشاركة بعض الزعماء العرب الى احتوائها ونزع فتيلها منذ بدأت ملامحها بالظهور في مؤتمر قمة بغداد (٢٨-٣١/ مايو/ ١٩٩٠) [٥] .

وقد عمل الأردن على منع تدهور العلاقات بين العراق والكويت تضيق دائرة النزاع وصولاً الى إنهائه ، من خلال اتصالاته بطرفي الأزمة وبالدول العربية الفاعلة ، ولم يثن تدخل الجيش العراقي في ٢/ أغسطس /١٩٩٠ م صانع القرار السياسي الأردني عن المضي قدماً في مساعيه الدبلوماسية لحل الأزمة بالطرق السلمية وضمن الإطار العربي بعد إفشال الجهود الأردنية وتدويل الأزمة ، ولذلك يقول الملك حسين " ولم يمنعنا خروج أزمة الخليج الى الساحة الدولية عن متابعة الجهود والعمل على التسوية السياسية التي تعيد الأزمة الى إطارها العربي على الرغم من جميع الانعكاسات السلبية التي جاءت نتيجة لموقفنا والتي أثرت وما زالت تؤثر بصورة مباشرة وخطيرة على أوضاعنا الاقتصادية " [٦] .

---

(١) مقابلة الملك حسين مع شبكة التلفزيون الأمريكية ان ، بي،أس ، في ١٩٩٠/٨/٥ ، انظر خماش ، نبال . مقدمة في الخطاب السياسي الأردني ، الأردن والعلاقات العربية ، مصدر سابق ص ٧٨٤ .

(٢) المؤتمر الصحفي للملك حسين في الديوان الملكي ، يوم ١٩٩٠/٨/٨ م ، أنظر خماش ، نبال . مقدمة في الخطاب السياسي الأردني ، الأردن والعلاقات العربية ، مصدر سابق ص ٧٩٧ .

(٣) كلمة الأمير الحسن ، في اجتماع وزراء المجلس الأوروبي في ١٩٩٠/٨/١٦ ، الكتاب الأبيض ، وثيقة رقم ٦ ، ص ٢ ، وانظر عصفور ، الفرد ، الصيحة الهاشمية ، دون دار نشر ١٩٩٢ ، ص ٢٧٣ .

(٤) كلمة مروان القاسم ، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٩٠/٩/٢٤، الكتاب الأبيض وثيقة رقم (٤) ص ٥ .

(٥) النهار ،غازي . القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة الخليج ، مصدر سابق ص ٨٤.

(٦) خطب العرش السامية في افتتاح دورات مجالس الأمة ١٩٥٣-١٩٩٧ دائرة المطبوعات والنشر ، وزارة الإعلام ، ١٩٩٨، الجزء الثاني ص ١٦٨ ، ص ١٦٩

كما عملت الحكومة الأردنية امتداداً لذلك الدور على تنشيط دبلوماسيتها بين أروقة مراكز صنع القرار الدولي سواء الدول الأوروبية أو الاتحاد السوفييتي أو الولايات المتحدة ، بيد أن الأمور كانت تأخذ منحىً آخر وطريقاً الى المواجهة ، ولذلك يقول الملك حسين "إن الأمور كانت بمثابة رياح تجري بما لا تشتهي سفننا" [1] وذلك ما كان يدركه صانع القرار السياسي الأردني خاصة قناعته التي قضت بأن الأزمة في حد ذاتها لم تؤد الى حتمية المواجهة بل أن المواجهة الحتمية مع العراق كانت تحتاج الى أزمة . ولذلك يقول " ويبدو أننا جميعاً وقعنا في المصائد " [2] .

ويمكن إبراز تفاعلات هيكل صنع السياسة الخارجية الأردنية تجاه أزمة الخليج فيما يلي :-

أولاً :- الملك (الحسين) :-

وقد تمثل دوره في مجابهة أزمة الخليج بالقيام بأنماط سلوكية متعددة [3] وقد عبر الكتاب الأبيض الذي أصدرته حكومة المملكة الأردنية الهاشمية عن موقف الأردن من الأزمة والجهود التي بذلتها لحلها سلمياً من خلال طرح المبادرات لإقناع أعضاء الأمم المتحدة ، ومواصلة التركيز على اعتماد الوسائل الدبلوماسية لحل الأزمة ، وتحاشي القرارات التي قد تؤدي الى المواجهة العسكرية [4] .

وقد قام الملك بالعديد من الرحلات الدبلوماسية بين عمان وعدة عواصم عربية وأجنبية شارحاً موقف الأردن من الأزمة وهادفاً الى احتوائها ومنعها من الانفجار ومحاولاً إبقائها على المستوى العربي ، حيث قام بزيارة (٢٥) دولة ، وقام بزيارات الى كل من بغداد والكويت (في أواخر يوليو عام ١٩٩٠) ، والإسكندرية (في ٢/ أغسطس) ثم بغداد (٣/أغسطس) ، وفي ١٠/أغسطس حضر مؤتمر القمة العربي في القاهرة ثم زار بغداد (في ١٣/اب-أغسطس) [5] ثم توجه الى البيت الأبيض والتقى الرئيس الأمريكي جورج بوش وذلك بعدما أفشل الحل العربي وهو الأمر الذي طالما حذر منه صانع القرار السياسي الأردني [6] حصل الملك حسين على تعهد أمريكي بعدم مهاجمة العراق أو إطلاق الرصاصة الأولى ، ما دام العراق ممتنعاً عن مهاجمة المملكة العربية السعودية ، مما حدا بجلالته الى القول أمام الصحفيين " فيما مضى كنا نلهث وراء أحداث الأزمة الخليجية ، أما الآن فقد بتنا نسبقها مما يعني قدرتنا على احتوائها ووضعها قيد الحل السياسي بدل الحسم العسكري " [7] .

---

(١) حديث الملك حسين لصحيفة السياسة الكويتية في ١٩٩٦/٢/٢٤ م ، أنظر خماش ،نبال . مقدمة في الخطاب السياسي الأردني الأردن والعلاقات العربية ، مصدر سابق ص ٨٤٣ .

(٢) رسالة الملك حسين الى الشعب الأمريكي عبر شبكة التلفزة الأمريكية (سي، ان ، ان) في ١٩٩٠/٩/٢٢ ، أنظر خماش ، نبال. مقدمة في الخطاب السياسي الأردني ، الأردن والعلاقات العربية ، مصدر سابق ص ٨٢٤ .

(٣) النهار ،غازي . القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة الخليج ، مصدر سابق ص ٩١ .

(٤) خضيرات ،عمر ياسين . " العامل الاقتصادي وعملية صنع القرار الأردني تجاه أزمة الخليج ١٩٩٠-١٩٩١ "، رسالة ماجستير غير منشوره جامعة ال البيت ١٩٩٧ ص ٦٣.

(٥) النهار ، غازي ." القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة الخليج ، مصدر سابق ص ٩١ .

(٦) عبد الله ، ثناء فؤاد . الأردن وأزمة الاختيار الصعب ، مصدر سابق ص ٣٤ .

(٧) الريماوي ، فهد . الأردن نقطة تقاطع أمريكية عراقية ، مجلة الأسبوع العربي ، ١٩٩٠/٩/٣ ، انظر ملف العلاقات الأردنية – العراقية العدد (١٢) ، قسم الدراسات والأرشيف في مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

وفي الفترة من ٢٣-٢٩/ أغسطس غادر الملك حسين الى اليمن والسودان وليبيا وتونس ، والجزائر ، وموريتانيا ، والمغرب ، وفي الفترة من ٣٠/أغسطس الى ٥/سبتمبر ، زار إسبانيا ، وبريطانيا ، وألمانيا ، وفرنسا ، وإيطاليا ، وكان في ١٩/سبتمبر ، في المغرب وفي الفترة ٢-٤/ديسمبر ، زار بغداد ولندن وبون ولوكسمبورغ وروما [١] .

كما استطاع من خلال اتصالاته، الاتفاق على عقد قمة مصغرة في جدة بين العراق والكويت، بعد حصوله على تأكيدات من الرئيس العراقي بعدم اللجوء الى القوة مع الكويت ما دامت المفاوضات قائمة . [٢] كما عقد جلالته مؤتمر قمة ثلاثي مع الملك الحسن الثاني (ملك المغرب) والرئيس الشاذلي بن جديد (رئيس الجزائر)[٣] بالإضافة الى المهاتفات التلفونية بين والعديد من زعماء العالم والكثير من الرسائل المتبادلة بينهم كما عمل جلالته للتأثير على القيادة العراقية لضمان إطلاق سراح الأجانب المحتجزين في العراق والكويت . [٤]

كذلك كان أحد أبرز الأنماط السلوكية للسياسة الخارجية الأردنية في أزمة الخليج خلال إلقاء صانع القرار السياسي الأردني العديد من الخطب الرسمية ، والمقابلات الصحفية ، حيث بلغ عدد الكلمات التي ألقاها الملك حول الموضوع نفسه ، كما أوردها الكتاب الأبيض (٩) وثائق تبدأ تواريخها من ٢٢/سبتمبر/١٩٩٠-الى ٩/ يونيو/١٩٩١ [٥].

وقد أوضح الملك الحسين خلال خطبه ومقابلاته ورسائله ومؤتمراته الصحفية أبعاد المشكلة ، وموقف الأردن منها ، ودعا الى ضرورة التوصل الى حل سلمي لها محذراً من النتائج الخطيرة المحتملة من تطورها، وصرح في اكثر من مناسبة انه لم يؤيد اجتياح العراق للكويت ، ولم يكن على علم مسبق به ، وان همه الأساسي كان حل الأزمة سلمياً [٦] .

كذلك فقد كانت توجهات الملك للسلطات التنفيذية والتشريعية لمواجهة الموقف الناتج عن تطور الأزمة أحد أبرز أنماط سلوكيات صانع القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه الأزمة ، حيث قام الملك بترؤس اجتماعات (علنية وغير علنية) للمجالس التنفيذية والتشريعية الأردنية في أوقات متفاوتة منها مثلاً في ١٣/أكتوبر/١٩٩٠، و١٧/ يناير/١٩٩١، و٢٧/ أبريل/١٩٩١ وغيرها [٧].

ومما سبق يتضح أن الخطاب الملكي الأزمة كان تركيزه سياسياً وان تطرق لأبعادها وجوانبها الأخرى ، وفي رده على سؤال لأحد الصحفيين عن طبيعة موقفه من الأزمة بأنه نتيجة للروابط الاقتصادية

---

(١) النهار ، غازي . القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة الخليج ، مصدر سابق ص ٩١ .

(٢) القرعان ، صالح . الموقف الأردني تجاه أزمة الخليج ، مصدر سابق ص ٣٠.

(٣) عبد الوهاب ، ايمن السيد ." المبادرات السياسية وإمكانات نجاحها" ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد (١٠٣) أكتوبر ص ٧٠ .

(٤) القرعان ، صالح . الموقف الأردني تجاه أزمة الخليج ، مصدر سابق ، ص ٣٤ .

(٥) النهار ،غازي . القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة الخليج ، مصدر سابق ص ٩٢ ، وانظر الكتاب الأبيض ، مصدر سابق ص ٢٧ ، ص ٢٨ .

(٦) خضيرات ، عمر ياسين . العامل الاقتصادي وعملية صنع القرار الأردني تجاه أزمة الخليج ١٩٩٠-١٩٩١ ، مصدر سابق ص ٦٤ .

(٧) النهار ، غازي . القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة الخليج ، مصدر سابق ص ٩٢ .

بين الأردن والعراق ، أجاب أن هذه ليست حقيقة الأشياء ، وان لدينا علاقات مع الأشقاء العرب على جميع المستويات .. وأننا نجاهد من أجل تفادي كارثة .. وأننا أحرار في التصرف وفي استخدام مصداقيتنا التي تهدف الى مستقبل افضل " [1] .

ولذلك فقد كان الملك حسين يعتقد أن الأزمة هي أبعد من أن تكون أزمة بين العراق والكويت ، ويرى فيها مؤامرة على مقدرات الأمة العربية ، ممثلة بضرب قدرات العراق ، وتساهم بها أطراف عربية وإسلامية، ودولية ، وأن الكويت ومشكلة الحدود والديون هي وسائل لاستدراج العراق للمصيدة [2] وكان يعتقد أن الجامعة العربية لعبت دوراً سلبياً تجاه معالجة الأزمة كما يرى أن قرار الجامعة هو السبب المباشر في إفشال القمة المصغرة ، ووصفه بأنه قرار متسرع مشيراً الى أنه لا يمكن أن نقوم بالحل أو التوسط بين طرفي المشكلة عندما نكون قد اتخذنا موقفاً معيناً [3] علماً أن الحسين قد حذر قائلاً في ٨/ أغسطس ، وقبل صدور قرار القمة بيومين أن " القمة العربية آخر فرصة لحل النزاع عربياً " [4] .

ثانياً : ولي العهد (الحسن) :-

وقد كان له دور كبير في توضيح موقف الأردن من أزمة الخليج الأخيرة ، على المستويين الإقليمي والعالمي ، وذلك من خلال (٣٨) تصريحاً وحديثاً ومقابلة و(٤) مقالات ، ومحاضرة واحدة ألقاها في جامعة اوكسفورد ، في ٢٢/ نوفمبر /١٩٩٠ [5] .

وتولى الأمير حسن مسؤولية نقل المواقف الأردنية من الأزمة للمتخصصين والأكاديميين من خلال المؤتمرات والاجتماعات التي شارك فيها ، وحذر من سوء فهم الموقف الأردني مؤكد أن الأردن يرتبط بعلاقات وثيقة مع جميع الأشقاء العرب ، ويسعى دوماً الى حل الخلافات العربية في إطار الأسرة العربية وبعيداً عن التدخلات الأجنبية ، كما أن الأردن ملتزم بقرارات مجلس الأمن الدولي ، ويؤمن بعدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة وقد أشار سموه الى أن بعض الدول العربية أفشلت الحل السلمي باستصدارها قراراً عربياً متسرعاً يدين احتلال العراق للكويت وان الزعماء العرب مسؤولون عن الأزمة وتصعيدها [6] .

وأوضح أن الموقف الأردني من أزمة الخليج " ليس مرتبطاً بمعادلات الربح والخسارة ولو كان الأمر كذلك لما كانت متاعبنا على ما هي عليه الآن " [7] . كما أن مشاكل الأردن الناتجة عن أزمة الخليج كان يمكن أن تكون أقل حدة ، وقد تلغي ديونها الخارجية لو اتخذت موقفاً مغايراً لموقفها الداعي للتوصل الى

---

(١) عصفور ، ألفرد . الصيحة الهاشمية ، مصدر سابق ص ٩٨ ، ص ٩٩ .

(٢) النهار ، غازي . القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة الخليج ، مصدر سابق ص ٩٥ .

(٣) عبد الله ، ثناء فؤاد . الأردن وأزمة الاختيار الصعب ، مصدر سابق ص ٣٥ .

(٤) مؤتمر الملك حسين بالديوان الملكي،أنظر صحيفة الرأي (الأردنية) العدد (٧٣١٧) يوم ١٩٩٠/٨/٩،ص١،ص ٢٤.

(٥) خضيرات ، عمر ياسين . العامل الاقتصادي وعملية صنع القرار الأردني تجاه أزمة الخليج ١٩٩٠-١٩٩١، مصدر سابق ص ٦٧ .

(٦) المصدر السابق ، ص ٦٨

(٧) حديث الأمير الحسن الى أبناء مدينة السلط ، في ١٩٩٠/١٠/٢٤ ، عصفور ، الفرد ، الصيحة الهاشمية ، مصدر سابق ص ٣٤٠

أن تكون أقل حدة ، وقد تلغي ديونها الخارجية لو اتخذت موقفاً مغايراً لموقفها الداعي للتوصل الى تسوية سلمية لأزمة الخليج [١] .

كما دعا الى التعامل مع منطقة الشرق الأوسط كإقليم متكامل ، والدعوة الى مؤتمر للأمن والتعاون لدول الإقليم على غرار مؤتمر هلسنكي للأمن والتعاون في أوروبا [٢] .

ثالثاً :- رئيس الوزراء :

ويعد دوره مكملاً لدور للملك – الذي يعينه ويقبل استقالته ، حسب المادة (٣٥) من الدستور- لكونه أحد طرفي السلطة التنفيذية ، كان يتولى رئاسة الوزراء إبان أزمة الخليج " مضر بدران "

وكان رئيس الوزراء الأردني يشرف على وزارة الدفاع وكان يتمتع بشخصية هادئة في التعامل مع الأحداث والأزمات السياسية ، وتحرك رئيس الوزراء في اتجاهات متعددة إزاء أزمة الخليج على الصعيدين الداخلي والخارجي ، وتعامل مع الداخل من خلال توفير الإمكانات والسيطرة على العواطف والاتجاهات المتعددة للشعب وممثليه [٣] . وانصب دوره على نقل مواقف الحكومة من الأزمة الى الرأي العام الأردني بالدرجة الأولى [٤] .

وعمل كذلك على الاستمرار بتقديم المساعدات الغذائية والأدوية للشعب العراقي لأسباب إنسانية وقومية وذلك توافقاً مع معتقدات صانع القرار ، ومساعدته في توفير النفط اللازم للاستخدام المدني بعد تكريره في الأردن وذلك بعد ضرب محطات التكرير العراقية ، وعمل على الاستمرار في استيراد النفط العراقي وكذلك في عدم التدخل في رغبات الشعب والسماح بحرية الرأي والتعبير من خلال الندوات والمسيرات والبرقيات ووسائل الإعلام المناهضة للوجود الأجنبي في منطقة الخليج العربي والداعمة للشعب العراقي في مقاومته للأجنبي وعدوانه عليه [٥] .

كذلك فقد دولة رئيس الوزراء على التعامل مع التحديات والضغوط الخارجية (العربية والدولية) ، وبدبلوماسية هادئة ومعلنة وأوضح موقف الأردن الثابت والمبدئي ، رغم استخدام الأداة الاقتصادية للضغط على الأردن ، كمنع الشاحنات الأردنية التي تحمل بضائع أردنية من الدخول لأراضي الدول الخليجية ، وإيقاف المساعدات الاقتصادية وضخ النفط من التابلاين ، ولذلك قال رئيس الوزراء إن " الأردن وإن يكن ذا حجم صغير وإمكانيات محدودة جداً إلا أنه من الصعب ، ومن المستحيل أن يتنازل عن مبادئ وقيم يؤمن بها، هي التي يؤمن بها الشعب العربي ، ولو أن ذلك سيعرضه لمخاطر " [٦] .

---

(١) خضيرات ، عمر ياسين . العامل الاقتصادي وعملية صنع القرار الأردني تجاه أزمة الخليج ١٩٩٠-١٩٩١، مصدر سابق ص ٦٨ .

(٢) المصدر السابق ص ٧١ .

(٣) النهار ، غازي . القرار السياسي الأردني تجاه أزمة الخليج ، مصدر سابق ص ٩٥ .

(٤) خضيرات ،عمر ياسين . العامل الاقتصادي وعملية صنع القرار الأردني تجاه أزمة الخليج ١٩٩٠-١٩٩١م ، مصدر سابق ص ٧٢ .

(٥) النهار ، غازي . القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة الخليج ، مصدر سابق ص ٩٦.

(٦) المصدر السابق ، ص ٩٧ .

وقد صرح رئيس الوزراء في اكثر من مقابلة بأن الأردن يدعو دائماً لان يكون هدف قراراته الخارجية تجاه الأزمات العربية هو تحقيق المصلحة القومية العربية ، وانه يجب القضاء على التعارض ما بين المصالح الوطنية والمصالح القومية ، وبأن المشاكل يمكن حلها تحت مظلة المصلحة القومية تلافياً للاحتكاك الذي يولد الأزمات كما حدث في أزمة الخليج الأخيرة ، وأوضح في العديد من المناسبات أن الأردن لعب دور الوسيط في الأزمة ، ولتحقيق ذلك اتخذ موقفاً محايداً يتسم بالمرونة على جميع الأصعدة ومع جميع الدول ، وانه وبالرغم من الضغوط والعقوبات التي ألحقت بالأردن خسائر اقتصادية ومادية كبيرة إلا أن إيمانه بموقفه المبدئي والقومي تجاه الأزمة يجعله الرابح على المدى البعيد ، مهما لحق به من خسائر كما أن الأردن لم يقسْ الأمور من منظار الربح والخسارة ، ولو كان هذا موقفه لانهالت عليه الهبات والمساعدات من دول التحالف ودول الخليج العربي ، إلا أن الأردن بقي ثابتاً على موقفه المبدئي ، رافضاً التراجع ، ومتحملاً الضغوط كافة ، وآملاً أن تتحول خسارته الوقتية الى ربح مستقبلي كما أكد رئيس الوزراء على أن الأردن لم يعترف بالحكومة المؤقتة في الكويت ، وذلك لالتزام الأردن بمبدأ عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة ، كما أن الأردن لم يقبل أو يعترف بأي تغييرات ديموغرافية أو سياسية ناجمة عن الأزمة [1] .

رابعاً : وزارة الخارجية :-

وتقوم هذه المؤسسة البيروقراطية بدور إداري تنفيذي لسياسة صانع القرار الخارجية ، ويتحدد دور وزير الخارجية وتأثيره في صنع القرار السياسي بمدى الخبرة التي يمتلكها والمؤهلات التي يتمتع بها، وطبيعة علاقته مع رئيس الوزراء، والثقة الممنوحة له من قبل صانع القرار.. وذلك نظراً لأهمية وحساسية هذا المنصب [2] .

وقد شغل هذا المنصب إبان أزمة الخليج شخصيتان بارزتان في الساحة السياسية الأردنية المعاصرة ، الأولى ، مروان القاسم ، وذلك حتى ١/ يناير /١٩٩١ ، حيث قضى في منصبه (١٣) شهراً ، والثانية طاهر المصري ، الذي أمضى مدة (٥) اشهر في ذلك المنصب في ظل حكومة مضر بدران .

وعلى الرغم من كون الشخصيتين تمثلان السياسة الخارجية الأردنية والموقف الأردني من أزمة الخليج ، إلا أن ذلك لا ينفي الملامح الخاصة لإدارة كل منهما لهذه المؤسسة وان كان ذلك لا يصل في أي حال من الأحوال الى حالة التناقض أو الاختلاف في التوجهات ، ولعل الباعث في هذا أن المصري كان عندما أُسنِدَ إليه منصب وزير الخارجية عضواً في مجلس النواب الأردني ، مما جعله يأخذ بتوجهات المجلس، المنتخب من قبل الشعب في عام ١٩٨٩ م ، بينما القاسم لم يجمع بين النيابة والوزارة ، وهو بالتالي خارج دائرة المساءلة والعلاقة الجدلية بين الناخب والنائب ، وهذا ما جعل القاسم يتمتع بهامش حرية أكبر أمام

---

(١) خضيرات ، عمر ياسين . العامل الاقتصادي وعملية صنع القرار الأردني تجاه أزمة الخليج ١٩٩٠-١٩٩١ ، مصدر سابق ص ٧٤ .

(٢) مشاقبة ، أمين ، السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات ، مصدر سابق ، ورقة خلف ، محمود .مؤسسة وأجهزة الدبلوماسية الأردنية ص١٤٤.

الرأي العام الداخلي ، وبنى المصري حلقة وصل حقيقية بين الموقفين وذلك من خلال اتصاله المباشر بين الرأيين الداخلي والخارجي [١] .

ولعل ابرز مؤشرات التباين النسبي بين النهجين أن طاهر المصري قام بالهجوم على دول التحالف ، وحمّل الزعماء الغربيين مسؤولية تصعيد الأزمة، واتهم الدول المتحالفة بمحاولة إفشال الحل السلمي، وأشار الى وجود أطماع استعمارية للدول الغربية في المنطقة ، وحمل على المسؤولين بشدة لتصعيد الأزمة ، بينما لم يقم مروان القاسم بذلك ، وكان هامش حركته السياسة اقل من المصري وركز القاسم على موضوع حياد الأردن في الأزمة ، في حين تفادي المصري الإشارة الى علاقة الأردن بأطراف الأزمة أو التأكيد على حياده، وركز القاسم أمام مجلس النواب على تباين الموقف الرسمي واختلافه عن الموقف الشعبي ، وأكد أن الأزمة ليست صراعاً بين عدو وصديق ، وإنما بين بلدين شقيقين يرتبط الأردن بكل منهما بأعمق العلاقات ، بينما لم يتطرق المصري الى ذلك التباين [٢] .

ورغم ذلك ، فقد أكد القاسم أن الأردن يعي "أن هناك من يتربص بأمتنا بشكل عام ، وبالعراق بشكل خاص " [٣] ولذلك كانت المبادرة الأردنية أول مبادرة تُطلقُ وتُطالبُ بأن يكون هناك مجال لفرص الحل السلمي ولذا كان الملك حسين أول من حصل على موافقة مبدئية للانسحاب ، من قبلْ القيادة العراقية " [٤] وأن الأردن " لا يمكن أن يقرّ باللجوء الى القوة لحل الخلافات بين الدول أو أن يقبل احتلال أراضي الغير أو يؤيد أو يعترف بأي تغييرات سكانية أو سياسية ناجمة عن حرب في منطقتنا أو أي مكان من العالم ، وعليه فإن الأردن لن يعترف بقرار ضم الكويت ، ودعا ويدعو الى إعادة الشرعية الى هذا البلد العربي ." [٥] وأعلن القاسم ترحيب الأردن لكل توجه بناء لتحقيق تسوية سياسية لازمة الخليج [٦] .

خامساً : السلطة التشريعية :-

توصلنا فيما سبق الى أن دور السلطة التشريعية في الأردن يقتصر على الدور الاستشاري في الأغلب الأعم ، وذلك بسبب صلاحيات السلطة التنفيذية الواسعة في مواجهة السلطة التشريعية والمجلس الممثل بها (مجلس الأمة) .

وإبان أزمة الخليج كان البرلمان الأردني الحادي عشر يمثل السلطة التشريعية وكان يرأسه (سليمان عرار) ، والمتتبع للحوارات والمناقشات المتعددة والمختلفة ، التي جرت في أروقة مجلس النواب الأردني إبان الأزمة يجد أنه تغلب عليها الجانب العاطفي على حساب الجانب العقلاني ، في التفاعل مع الأزمة ،

---

(١) خضيرات ،عمر ياسين . العامل الاقتصادي وعملية صنع القرار الأردني تجاه أزمة الخليج ١٩٩٠-١٩٩١، مصدر سابق ص ٧٥.

(٢) خضيرات ،عمر ياسين . العامل الاقتصادي وعملية صنع القرار الأردني تجاه أزمة الخليج ١٩٩٠-١٩٩١، مصدر سابق ص ٧٥.

(٣) كلمة مروان القاسم، أمام مجلس الجامعة العربية في القاهرة في ١٩٩٠/٨/٣، وثيقة رقم (٢) ص ١ .

(٤) حديث مروان القاسم لراديو مونت كارلو في ١٩٩٠/١٠/٢٩ ، صحيفة الرأي (الأردنية) العدد (٧٣٩٩) ، ١٩٩٠/١٠/٣٠ ص ١ ، ص ١٦ .

(٥) كلمة مروان القاسم ، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٩٠/٩/٢٤ ، وثيقة رقم (٤) ، ص ٤ .

(٦) حديث مروان القاسم لوكالة الأنباء الأردنية (بترا) في ١٩٩١/١٠/٣٠ ، صحيفة الرأي (الأردنية) العدد (٧٤٠٠) في ١٩٩١/١٠/٣١ ص ١ ، ص ١٨

ومضاعفاتها ، كما أن تلك الحوارات والمناقشات والمطالب ، لا تتناسب مع إمكانات الأردن وقدراته واحتمال استجابته لها ، مقارنه بحجم التحدي الذي يجابهه [1] .

وقد تمثل رأي مجلس النواب الأردني في اتجاهين أساسيين : [2] الأول- يتضمن اتخاذ قرار قبيل بدء الحرب بين دول التحالف والعراق ، وينص على ضرب المصالح الأمريكية في الداخل والخارج ...

أما الثاني – فقد تمثل في مطالب متعددة تقدم بها النواب للحكومة الأردنية ومنها ، مهاجمة السيارات القادمة من سوريا والتي تحمل المواد التموينية لدول التحالف ، وإقامة معاهدة استراتيجية مع الدول التي تقف مع العراق ، وكذلك تحالف استراتيجي بين الحركات الشعبية ، وضرورة استقبال الأردن للمتطوعين ، وضرورة رفض الأردن لقرارات مجلس الأمن الدولي ، وتأكيد تبنيه لمبادرة العراق التي أعلن عنها في ١٢/أغسطس/١٩٩٠ ، للتسوية الشاملة في المنطقة ، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع دول التحالف ، ومغادرة السفير الأمريكي من الأردن ، والالتزام بمبدأ الدفاع المشترك وتقديم العون للعراق ، والانضمام له ، وتوطيد العلاقة والتعاون مع إيران والمطالبة بأن يكون الإعلام الأردني إعلام المعركة . وهذه الأمثلة التي أوردنا لمجرد الذكر لا الحصر ، وهي بعض من كل مطالب النواب في مجلس الأمة الأردني وهي كما يُلاحظ تنحو نحو العاطفة والمثالية واللاواقعية ، خاصة في ظل معرفة واقع خريطة القوة والإمكانيات للدولة الأردنية ولم يقتصر ذلك ، على مجلس النواب بل تعداه الى مجلس الأعيان الذي رفض قرار الإدانة الذي أصدرته الجامعة العربية ضد العراق ،لأنه سيعمل على تعقيد الأزمة ويجعل الأمر أكثر صعوبة ، ويمهد الطريق للتدخل الأجنبي وتدويل الأزمة [3].

وفي المجال الخارجي ، عمل مجلس النواب الأردني على الاتصال بالمؤسسات والبرلمانات والمنظمات العربية والإسلامية والدولية ، كما أرسل العديد من البرقيات الى الأمين العام للأمم المتحدة ، ورئيس مجلس الأمن الدولي ، والى عدد من رؤساء برلمانات الدول العربية والإسلامية ، ودعا الى اجتماعات طارئة لاتحاد البرلمانيين العرب وذلك من اجل الوصول الى حل سلمي للازمة ، ومنع تفاقمها والتحذير من خطورة حلها عسكرياً ..

• خاتمة : -

وتأسيساً على ما تقدم ، لا بد من القول أن الموقف السياسي الرسمي الأردني في أزمة الخليج كان حيادياً ، متمسكاً بالشرعية الدولية ومؤكداً على الدور العربي ، وقد برز ذلك من خلال خطابات ومقابلات ورحلات واتصالات صانعي السياسة الخارجية الأردنية ، سواء قبل الأزمة أو أثناءها أو بعدها . ولذلك يقول الملك حسين " لم نترك باباً لم نطرقه ، ولا طريقاً لم نسلكه لحل الأزمة داخل بيتنا العربي ، نتطلع الى انتصار العقل على الجنون والمحبة على الكراهية والسلام على الحرب " [4] .

---

(١) خضيرات ، عمر ياسين . العامل الاقتصادي وعملية صنع القرار الأردني تجاه أزمة الخليج ١٩٩٠-١٩٩١ ، مصدر سابق ص٧٦ .

(٢) النهار ،غازي . القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة الخليج ، مصدر سابق ص ١٠٣ .

(٣) خضيرات ، عمر ياسين . العامل الاقتصادي وعملية صنع القرار الأردني تجاه أزمة الخليج ١٩٩٠-١٩٩١، مصدر سابق ص ٧٧ .

(٤) خطاب الملك حسين في ١٩٩١/١/١٥ ، انظر صحيفة الدستور (الأردنية) العدد (٨٤٠٨) في ١٩٩١/١/١٦ ص ١٣ .

ومع ذلك تفاعلت وتسارعت القضية الى دوائر عديدة ، ومن هنا نخلص لحقيقة مفادها أن الحرب ضد العراق كانت حتمية ، وان تلك الحتمية كانت تحتاج الى أزمة للتذرع بها ، ورغم أن أزمة الكويت لا تستدعي الحرب ضد العراق وكان بالإمكان حلها إلا أن كل الجهود في سبيل ذلك أحبطت وهو ما تحدثنا عنه سابقاً .

كذلك فإن المسؤول السوفييتي السابق ،" يفغيني بريما كوف " قد كتب في وقت لاحق على الأزمة كتابه المدون بعنوان "الحرب التي كان بالإمكان تفاديها "والذي أورد فيه الحالات التي كان يمكن خلالها حل الأزمة بالطرق السلمية ودور القوى الأخرى في إحباط تلك المحاولات وإفشال تلك الحالات ، وفي وقت لاحق قال الرئيس السوفييتي السابق ميخائيل جورباتشوف " أرسلت بريماكوف وكنا قريبين من الوصول الى تسوية سلام ، وكنا بحاجة الى ساعتين ، ساعتين فقط، وكنا نعمل مع فرنسا ، عند ذلك عز على الإدارة الأميركية أن يصل الاتحاد السوفييتي الى تسوية نصر سلمي ، واتصلت بجورج بوش الذي قال لي ليس بإمكاني إيقاف أمر الحرب فقد أصدرنا أوامرنا " [1] .

كذلك ولإثبات فرضيتنا حول حتمية الحرب بافتعال أزمة ، فقد استدل الباحث على إحدى الوثائق التي نشرتها مجلة العربي (الكويتية) في عددها (٣٥٣) الصادر في نيسان ١٩٨٨ م والتي تحدثت فيها عن فلم انتج في عام ١٩٨٤ م ، وجرى تصويره في إسرائيل ، وقام بتمثيل أدواره ممثلون إسرائيليون وعرف ذلك الفيلم باسم " الدفاع الأفضل " وقد صور ذلك الفيلم الجيش العراقي وهو يهاجم الكويت ، وصور كذلك الكويت تطلب مساعدة القوات الأميركية [2] . وقد كان ذلك الفيلم قبل حدوث الأزمة بـ (٦) سنوات ونشرته مجلة العربي قبل حدوثها بسنتين . ولذلك يقول طارق عزيز نائب رئيس الوزراء " إن العراق مطلوب رأسه قبل أن يدخل الكويت ، العراق قوي مستقل وهذا غير مطلوب .. هناك خطوط حمراء .. قرار العدوان على العراق مُتخذ .. " ويقول عزيز نقلاً عن وزير الدفاع الأمريكي "ديك تشيني" قوله " صار لنا سنة ونحن نحضّر للحرب " وعن توماس بيكرنج المتحدث باسم البيت الأبيض قوله "قرارنا لضرب العراق معد من عام ١٩٨٨-١٩٨٩ "وهو ما يؤكد قولنا أن قرار الحرب كان يحتاج الى أزمة وأن النتيجة في هذه المرحلة كانت تحتاج الى سبب وذريعة تبررها [3].

وفي الإطار العام للسياسة الخارجية الأردنية ، يمكن القول أن صانع القرار السياسي الخارجي الأردني حاول تطويق الأزمة في إطارها الحقيقي وهو الإطار العربي ، والحيلولة دون تدويلها وذلك لإدراك صانع القرار الأردني بطبيعة الآثار والتبعات الثانوية لقرار التدويل ، خاصة وإنه كان من أولى الدول العربية التي تحملتْ نتائج قرارها بالاستعانة بالقوات البريطانية عام ١٩٥٨ م وهي بذلك أخذت موقفها الأخير من واقع التجربة التاريخية، وهذا بالتالي حجة لها لا عليها وهو ما يفند أقوال غازي القصيبي سفير المملكة العربية السعودية في لندن .

---

(١) لقاء مع الرئيس السوفييتي الأخير ، ميخائيل جورباتشوف ، في برنامج لقاء اليوم ، قناة الجزيرة في ١٩٩٩/٥/٦ ، الساعة ٤٠ : ٥ .

(٢) شاهين ، جاك ." العربي كما تراه هوليود" ، مجلة العربي، وزارة الإعلام ، الكويت "، العدد (٣٥٣) أبريل ١٩٨٨ ص ١١٠

(٣) طارق عزيز (نائب رئيس الوزراء العراقي) ، في برنامج حوار العمر ، على القناة الفضائية اللبنانية (LBC) بتاريخ ٢٠٠٠/١/٢ م ، يوم الأحد (٤٠ : ١١) .

وقد كان صانع القرار الأردني ، يراقب منذ نهاية الحرب العراقية الإيرانية " الجهد المنظم من مختلف العالم لتصوير العراق بشكل ربما يعكس درجة المخاوف والشكوك مما سيحدث في العالم العربي " [١] وإبان أزمة قضية إعدام الصحفي البريطاني (بازوفث) المتهم بالتجسس لصالح إسرائيل في العراق قال الحسين " نرجو أن تخفف المحاولات التي نراها ونلمسها للإساءة الى العراق بالذات ليس حول هذه القضية فحسب وإنما هناك هجوماً وتركيزاً على العراق لفترة طويلة من الزمن " [٢] ومما يذكر في هذه المرحلة التاريخية ، أن العلاقات الأردنية – العراقية قد بلغت طوراً كبيراً من النضج والعضوية ، وذلك ما يفسره عدد الزيارات بين مسئولي الجانبين من مستوى القمة الى ما دون ذلك ، حيث بلغت زيارات الملك حسين للعراق في عام ١٩٩٠ (١٢) زيارة ، (٨) منها قبل تدخل الجيش العراقي في الكويت ، في (٥/يناير) ، في (٨/فبراير) وفي (٣ /مارس) وفي (٥ /مايو) وفي (٢٨/مايو) و في (٢١/يونيو) وفي (٩/يوليو) وفي (٢٩/يوليو) . و(٤) زيارات بعد الأزمة في (٣/أغسطس) وفي (١٣/أغسطس) وفي (٥/سبتمبر) وفي (٤/ديسمبر) .

في حين قام الرئيس العراقي بزيارتين الى الأردن في ذات العام وذلك في ١٧/ يناير) وفي (٢٤/ فبراير) .

وذلك المؤشر يدل على عضوية العلاقة وارتقاءها الى مستوى التكامل، مما دعا صحيفة الشراع اللبنانية في ٢٨/ فبراير /١٩٩٠ الى القول أن " الملك حسين قد اقترح خلال زيارته في فبراير لبغداد ، الوحدة بين الأردن والعراق وان يكون لها طابع المملكة الدستورية حيث سيكون الملك حسين ملكاً صاحب سلطات محدودة في الوقت الذي يكون فيه الرئيس صدام حسين رئيس لحكومة المملكة ، وان يتم مستقبلاً العمل على انضمام كل من سوريا ولبنان وفلسطين الى الوحدة هذه " [٣] .

ولعل المؤشرات الاقتصادية ذات دلالات أكبر على عمق العلاقات السياسية الأردنية العراقية في تلك المرحلة والتاريخ بين عامي ١٩٩٠ – ١٩٩١ وهو ما يعبر عنه مجموع الصادرات الأردنية الى العراق ومجموع المستوردات الأردنية من العراق وإضافة الى حركة السافرين بين البلدين[٤]. ومما يذكر انه اعتباراً من سبتمبر/١٩٩٠ ألغيت الرسوم على وسائط النقل والبضائع المتنوعة وذلك بناء على قرار اتخذته وزارة النقل والاتصالات الأردنية في ٧/ أغسطس/١٩٩٠ [٥] .

---

(١) المؤتمر الصحفي للملك الحسين في ١٩٩٠/٨/٢٢م ، انظر خماش ، نبال . مقدمة في الخطاب السياسي الأردني ، الأردن والعلاقات العربية ، مصدر سابق ص ٨٠٦ .

(٢) لقاء الحسين مع صحيفة الرأي العام (الكويتية) نشر في ١٩٩٠/٣/١٧ ، انظر ملف العلاقات الأردنية العراقية العدد (١٠) ، قسم الدراسات والأرشيف مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٣) تقارير سياسية ، في ١٩٩٠/٢/٢٨ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية العراقية ، العدد (١٠) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٤) البنك المركزي الأردني النشرة الإحصائية الشهرية ، دائرة الأبحاث و الدراسات ، المجلد (٣٤)العدد (٥) و (٦) (تموز) و (اب) ١٩٩٨ ص٦٦ ، ص٦٧ ، ص٦٨ ، ص٦٩ .

(٥) تقارير سياسية ، في ١٩٩٠/٩/٧، أنظر ملف العلاقات الأردنية والعراقية ، العدد(١٠) قسم الدراسات والأرشيف، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

المبحث الثاني

السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق ١٩٩٢-١٩٩٤ م

مقدمة :-

توقفت الحرب ضد العراق في ٢٤/ فبراير/١٩٩١م ، ولكن تداعيات أزمة الخليج في ذاتها لم تختف ، وذلك رغم انتفاء أسبابها ومبرراتها المعلنة بانسحاب الجيش العراقي من الكويت مما يثبت فرضية أن قرار الحرب ضد العراق كان يحتاج في ذاته الى افتعال أزمة ، كي يتسنى تدمير البنية التحتية والعسكرية والتكنولوجية العراقية ، التي كانت تمثل على حالتها تلك إخلالاً في حالة توازن قوة الردع مع " إسرائيل " حليف الغرب التقليدي ولذلك يقول الملك الحسين " هدف الحرب تدمير العراق وإعادة ترتيب المنطقة بأخطر مما رتبته اتفاقية سايكس بيكو " [١] .

ورغم ذلك ، فإن حرب الخليج قد أفرزت حقيقة بارزة على أهمية كبيرة ، وتعد تطوراً نوعياً جديداً يجب تقديره بما يستحق من الدراسة ، وهي أن تلك الحرب أثبتت محدودية قدرة إسرائيل على حماية المصالح الغربية في المنطقة ، مما يعني أن فكرة حماية إسرائيل للمصالح الغربية انهارت استراتيجياً في حرب الخليج، وهو عامل يجب أخذه في عين الاعتبار خاصة وانه يؤسس لمرحلة جديدة قادمة في تاريخ المنطقة حين نقيّم الوضع عشيه انعقاد مؤتمر مدريد [٢] .

وعن ذلك يقول الرئيس الأمريكي الأسبق (ريتشارد نيكسون) " وفي حرب الخليج لم يكن إسهام القوات الإسرائيلية المسلحة – التي أثبتت جدارتها فيما مضى في ساحة المعركة – بالإشتراك في القتال بل بالابتعاد عنه ، الأمر الذي أثبت محدودية نفعها في أكثر الأحداث الإقليمية الطارئة أهمية " [٣] .

وذلك ما يبرر قول الرئيس الأمريكي (جورج بوش) بعد انتهاء الحرب في الخليج بـ (١٠) أيام ، وفي ٦/ مارس/١٩٩١ تحديداً ، أمام اجتماع مجلسي الكونغرس الأمريكي [٤] وفي إطار دعوته لحل النزاع العربي الإسرائيلي ، " إن أمن إسرائيل لا يمكن ضمانه من خلال الجغرافيا " ملمحاً في ذلك الى دور الصواريخ العراقية في اختراق نظرية الأمن الإسرائيلي التي ترى في الجغرافيا أهم ركائزها وهو ما يتطلب إعادة قراءة جديدة .

وتأسيساً على ما تقدم ، فقد رأت الإدارة الأمريكية في تلك المرحلة " فرصة مثلى " لاستثمار المصداقية التي كسبتها من وراء حرب الخليج الثانية ، خاصة بعد تعالي النداءات المطالبة بتطبيق الشرعية

---

(١) تقارير سياسية في ١٩٩١/٢/٧، أنظر ملف الملك الحسين العدد (١٣) ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٢) في حوار مع صائب عريقات ، انظر أبو بكر، توفيق .مسيرة التسوية ١٩٧٧-١٩٩٤ ، حوارات وشهادات ، مركز جنين للدراسات الاستراتيجية ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٨،ص ٣٢ .

(٣) نيكسون ، ريتشارد . أميركا والفرصة التاريخية ، ترجمة زكريا إسماعيل ، مكتبة بيسان ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٢ ، ص ٢٠٠ .

(٤) تقارير سياسية في ١٩٩١/٣/٦ ، أنظر ملف الملك حسين ، العدد (١٣) ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

الدولية وقرارات مجلس الأمن على الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية . كما طالب بذلك العراق في مبادرته التي أعلنها في ١٢/ أغسطس/١٩٩٠م ، [١] وكذلك الأردن على لسان مسؤولية سواء الملك الحسين أو سمو الأمير الحسن ، أو رئيس الوزراء أو وزيري الخارجية إبان الأزمة في الخليج ، ولذلك قال "ولكن يجب الاعتراف أن الإحباط الكبير المتأتي عن عدم التقدم في حل النزاع العربي الإسرائيلي قد ترك أثره على هذه الأزمة ونتيجة لفقدان الحماس من اجل تطبيق قرار مجلس الأمن (٢٤٢) والذي يرتكز - مثل قرار مجلس الأمن (٦٦٠) - على مبدأ عدم جواز احتلال الأرض بالحرب تولد نوع من الشعور بالمرارة لتطبيق قرار (٦٦٠) . وفي ضوء هذه المجريات فإن الأولوية يجب أن توجه نحو نزع فتيل الانفجار في الخليج على أن يرافق ذلك ضمانات ذات مصداقية بأن المشاكل المماثلة في طبيعتها سيتم بكل تأكيد وبالسرعة الممكنة معالجتها ضمن إطار مؤتمر دولي للسلام الذي طال البحث عنه " [٢] .

وقد دعا الأردن من خلال مسؤوليه وعلى رأسهم وفي مقدمتهم الملك حسين الى بحث القضايا العالقة في المنطقة من خلال إطار شمولي ، وأن ينظر الى أزمة الخليج على اعتبار أنها نتيجة لطبيعة العلاقات المعقدة في المنطقة وهذا يتضح من خلال خطاب جلالته الذي دعا فيه الى " بحث أزمة الخليج في إطار نظرة شمولية لمشكلات المنطقة التي تهدد الأمن والسلام فيها مثلما تهدد السلام العالمي والاقتصاد العالمي .. هذه المبادرة توجه جاد لحل أزمة الخليج وفق نظرة شمولية لحل كل مشكلات المنطقة وبخاصة المشكلة الفلسطينية " [٣] وعن " سياسة الربط " هذه بين أزمة الخليج وبين الصراع العربي الإسرائيلي . قال الحسين " بل أننا ، وحينما كنا والعالم منشغلين في أزمة الخليج ، لم نغفل عن قضية السلام وعبرنا عن ذلك بمطالبنا الملحة للمجتمع الدولي بالتعامل مع احتلال إسرائيل للأراضي العربية بنفس المقاييس التي تعامل بها مع احتلال العراق لدولة الكويت ، ودعونا جميعا وبحماس شديد الى الربط بين تسوية النزاعين باعتماد ذات الأساس المماثلة بالشرعية الدولية " [٤] ، وقد أدرك الرئيس الأميركي (جورج بوش) الدعوات المنادية " بمبدأ الربط " بين القضيتين ، مما دعاه الى القول في خطابه في ٦/مارس/١٩٩١ " أننا على قناعة بأن تحقيق السلام في الشرق الأوسط لم يتحقق بعد تحرير الكويت وقد حان الوقت لوضع حد للنزاع العربي الإسرائيلي " [٥] وهو ما يعد انطلاقة الدعوة لمؤتمر تسوية في الشرق الأوسط .

وقد رأت الإدارة الأمريكية في تلك المرحلة الزمنية فرصة تاريخية للتسوية خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي كدولة قطبية ، وانهيار آليات النظام القومي العربي ، ولذلك يقول الرئيس الأسبق (ريتشارد نيكسون)

---

(١) القرعان ، صالح . الموقف الأردني من أزمة الخليج، مصدر سابق ص ٦٥ .

(٢) رسالة الملك الحسين الى الشعب الأمريكي عبر شبكة التلفزيون الأمريكي سي.ان.ان. في ١٩٩٠/٩/٢٢ ، انظر خماش ، نبال مقدمة في الخطاب السياسي الأردني، الأردن والعلاقات العربية ،مصدر سابق ص ٨٢٠، ص ٨٢١.

(٣) خطاب الملك الحسين في تخريج الدورة الحادية والثلاثين لكلية القيادة والأركان ، انظر خماش ، نبال . مقدمة في الخطاب السياسي الأردني، الأردن والعلاقات العربية ، مصدر سابق ص ٨٣٤ ، ص ٨٣٥ .

(٤) خطاب الملك الحسين أمام المؤتمر الوطني الأردني ، في ١٩٩١/١٠/١٢ ، انظر معركة السلام ، وثائق أردنية ، منشورات دائرة المطبوعات والنشر ، ٣٠/تموز/١٩٩٤ العدد (١٦) ص ٧ .

(٥) المدفعي ، مديحة . الأردن وحرب السلام ، مصدر سابق ، ص ٣٠٠ ، ص ٣٠١.

" ومن المفارقات بل من السخرية أن قادة إسرائيل الحاليين يترددون في المشاركة في عملية السلام في وقت يبدو فيه أن الظروف لتحقيق افضل اتفاق من وجهة نظر المصلحة الإسرائيلية هي افضل مما كانت عليه خلال عمر دولة إسرائيل البالغ أربعة وأربعين عاما وفيما يلي التفصيل ، فالعراق الذي سحق في الحرب وعزل في العالم العربي ، وينوء بأعباء تعويضات الحرب والديون لا يستطيع بعد ذلك كله أن يشكل مصدر خطر عسكري تقليدي ضد إسرائيل ، ومنظمة التحرير الفلسطينية التي ساءت سمعتها لتحالفها مع صدام حسين وانقطعت عنها المعونات المالية من مؤيديها السابقين كالعربية السعودية ، فقدت تأييد العديد من الفلسطينيين وكذلك تأييد جهات عديدة بالخارج ، وسورية الضعيفة اقتصاديا والمفلسة ماليا لم تعد تخامرها الأوهام بعد حرب الخليج بأن أسلحتها السوفييتية تستطيع التغلب على إسرائيل ، ومصر الدولة العربية الوحيدة التي وقعت معاهدة سلام مع إسرائيل وهي الدولة العربية الرئيسية المعتدلة استعادت مركزها كزعيمة للعالم العربي ، وموسكو المنشغلة كلية بمشاكلها الداخلية ولا تستطيع أن تلعب دورها التقليدي المخرب لعملية السلام ليس لها من خيار سوى تأييد الخط الذي ترسمه الولايات المتحدة لهذه القضية " [1] أما عن الأردن فيقول الرئيس نيكسون " والأردن المحاصر بالخطر المزدوج المتمثل بالراديكالية السياسية والانهيار الاقتصادي لا يشكل أي خطر حقيقي على إسرائيل ويريد الوصول الى اتفاق يعيد له علاقاته مع الغرب الى سابق عهدها بعد تأييده للعراق في حرب الخليج " [2] .

وفي تلك الأثناء قام وزير الخارجية الأمريكي (جيمس بيكر) بجولة في المنطقة وقام بزيارة الى عمان في ٢٠/ أبريل/١٩٩١ [3]، وهي أول زيارة له بعد حرب الخليج ، وفي ١٤/ مايو/١٩٩١ ، أعلن جلالة الملك حسين قوله " نؤيد مؤتمر السلام ، والوفد المشترك " ، وقال " الفرصة الحالية قد لا تتكرر ، وقال عن موقف دول الخليج من المؤتمر أنه " موقف إيجابي " [4] وهو ما يعد استثمارا سياسيا لإعادة العلاقات مع الدول العربية والخليجية والولايات المتحدة الأمريكية ، وبعد يوم من ذلك التاريخ (في ١٥/ مايو) تلقى الحسين اتصالا هاتفيا من الرئيس بوش [5] شاكرا اياه على موقفه وقد كان ذلك الاتصال أول اتصال بين الزعيمين منذ حرب الخليج .

---

(١) نيكسون ، ريتشارد " أميركا والفرصة التاريخية " ، مصدر سابق ص ٢٠٤، ص ٢٠٥ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٠٥ .

(٣) تقارير سياسية ١٩٩١/٤/٢١، أنظر ملف الملك الحسين ، العدد (١٣) قسم الدراسات والأرشيف مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٤) تقارير سياسية ١٩٩١/٥/١٥ ، أنظر ملف الملك الحسين ، العدد(١٣) قسم الدراسات والأرشيف، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٥) تقارير سياسية ١٩٩١/٥/١٦ ، أنظر ملف الملك الحسين العدد (١٣) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني.

وتبع ذلك الحسين مهاتفة المصري (حسني مبارك) والتباحث الزعيمان في شؤون مؤتمر السلام وقد كان ذلك أول اتصال بينهما منذ الحرب في الخليج [١] . وهو ما يؤشر على توجه السياسة الخارجية الأردنية نحو ترميم علاقاتها الدولية التي تأثرت بسبب أزمة الخليج وإعادتها الى سابق عهدها .

وقد جاء في نص الدعوة لمؤتمر سلام الشرق الأوسط في مدريد أنها " فرصة تاريخية قائمة بالفعل لدفع الإمكانيات قدماً من اجل سلام حقيقي في جميع أنحاء المنطقة " [٢]علماً بأنه لم توجه الى العراق الدعوة لحضور هذا المؤتمر كأحد دول المواجهة مع إسرائيل .

وأعلنت الإدارة الأمريكية أن المفاوضات ستنعقد بمَنْ يوافق عليها من أطراف الصراع دون انتظار موافقة الجميع وان الرافضين سيخسرون كثيراً [٣] .

وبالفعل فقد اقر مجلس الوزراء الأردني في ١٩/أكتوبر/١٩٩١ المشاركة في مؤتمر مدريد وحمل ذلك القرار رقم (٨٧٧) [٤] ، وهو ما يؤكد حقيقة تقلص حجم حرية حركة المناورة الأردنية في السياسة الخارجية بعد أزمة الخليج وما أفرزته من تداعيات ولذلك قال الملك حسين في ١٢/ أبريل/١٩٩٢ " الخيارات محدودة جداً، وقال نحن هنا تحت ضغط الواقع ومسؤولياتنا كبيرة "[٥]. وهنا لا بد من التعريف بالعوامل المكيفة والمواجهة للسياسة الخارجية الأردنية في هذه المرحلة .

المطلب الأول : العوامل المكيفة للسياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق في هذه المرحلة :-

لا تختلف العوامل المكيفة للسياسة الخارجية الأردنية في هذه المرحلة التاريخية عن سابقاتها من مراحل ، في الإطار الأعم ، ولكن ذلك لا ينفي أن لكل مرحلة تاريخية سماتها المميزة ، ومتغيراتها الخاصة ، والتي من خلال تفاعلها تعكس توجهاً ونمطاً جديداً من السياسات الخارجية وهذا ما يميز السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق في هذه المرحلة عن غيرها من المراحل ، وهو ما يميز السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق عن غيره من الدول حتى في ذات المرحلة التاريخية وضمن إطارها الزمني المحدد . وفي هذه المرحلة التاريخية من طور السياسة الخارجية الأردنية كان لنتائج متغير أزمة الخليج الثانية الدور الأكبر في مضاعفة محددات ومتغيرات السياسة الخارجية الأردنية بشكل عام ، وبالتالي تقليص هامش حركة صانع القرار السياسي الخارجي وتحديد خياراته في بدائل محددة ومحدودة . وذلك بالرغم من الموقف الحيادي الذي أعلنته المملكة الأردنية الهاشمية إبان أزمة الخليج ، ورغم قول الملك حسين " إنني لا اقف مع أحد " [٦] .

---

(١) تقارير سياسية ١٩٩١/٥/٢٣ ، أنظر ملف الملك الحسين العدد (١٣) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٢) حسين ، خليل . المفاوضات العربية الأسرائيلية ، وقائع ووثائق ، مصدر سابق ص٢٤٠ .

(٣) العاص ، طارق . دبلوماسية السلام الأردنية ، ١٩٦٧-١٩٩٥ ، مصدر سابق ص ١٩٣ .

(٤) أبو بكر ، توفيق . مسيرة التسوية ١٩٧٧-١٩٩٤ حوارات وشهادات مصدر سابق ، ص ٩٧

(٥) تقارير سياسية ١٩٩٢/٤/١٣ ، أنظر ملف الملك الحسين العدد (١٥) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٦) لقاء الملك مع القناة الرابعة في التلفزيون البريطاني في ١٩٩٠/٨/٤ ، انظر خماش ، نبال . مقدمة في الخطاب السياسي الأردني ، الأردن والعلاقات العربية ، مصدر سابق ص ٧٦٨ .

وكان هناك إصرارا دولي على مبدأ أن من لا يقف الى جانب التحالف المناوي للعراق فهو يقف ضد ذلك التحالف بالضرورة الموضوعية ، ولكن حقيقة الأشياء لم تكن كذلك وان قضت بذلك الضرورة النظرية الموضوعية فالحقيقة العملية أثبتت أن الأردن كان يقف مع الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن وقد عمل على تطبيقها والالتزام بها ودعا أطراف الأزمة لتحقيق ذلك .

هذا الإصرار الدولي عمل على تشويه الموقف الأردني ، وتحريف حقيقة مبادئ السياسة الأردنية وإشاع حالة من " سوء الفهم " لتلك السياسة ، وهو ما عمل صانع السياسة الخارجية الأردنية على توضيحه بعد الأزمة والعمل على إعادة اكتساب " المصداقية " الدولية ..

وبالتالي فإن هذه المرحلة التاريخية تفترض أن مخرجات ونتائج أزمة الخليج كانت عبارة عن مدخلات وأسباب للمرحلة التالية – على أزمة الخليج – من طور السياسة الخارجية الأردنية ، وتوجهها في الأغلب الأعم نحو مؤتمر السلام في مدريد ...

ومن هنا يمكن القول أن السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق في هذه المرحلة الزمنية (١٩٩٢-١٩٩٤) قد طرأ عليها العديد من المتغيرات الذاتية الخاصة بالحالة الأردنية ، والبيئية الخاصة بالعلاقة مع العراق ، والخارجية المتعلقة بالنسق الإقليمي والدولي ، وقد كان لهذه العوامل أثرا كبيرا في تكييف السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق ، خاصة بعد انطلاقة مؤتمر مدريد للتسوية في الشرق الأوسط غير بعيد عن استثمار ترددات وتداعيات أزمة الخليج على الدول العربية والتي من بينها الأردن الدولة " الأكثر تضررا بعد العراق والكويت " كما أعلن الملك الحسين [١] .

ومن هنا لا بد من التعرف على ما طرأ من اعتبارات ، وما استجد من متغيرات إضافية على الثابت منها ، وما هو دور تلك الاعتبارات وتلك المتغيرات في التأثير على صنع القرار السياسي الخارجي الأردني ؟

ففي يناير /١٩٩٢ سئل الملك حسين عن الضغوط التي يتعرض لها الأردن فقال جلالته " يستطيع الإخوان أن يروا ويتحسسوا الضغوط ، ونتائجها ، وبغض النظر عن أسبابها ، في الواقع الصورة قد تكون افضل نسبيا مما كانت عليه في العام الماضي ولكن عمليا نعاني من ضغوط كبيرة ويعاني الأردن بحكم موقعه ومسؤولياته وهذه ضريبة نحن نؤديها " [٢] وقال في مناسبة أخرى " الخيارات محدودة جدا، ونحن هنا تحت ضغوط الواقع ومسؤولياتنا كبيرة " [٣] .

وعن دور نتائج أزمة الخليج في صياغة أهداف السياسة الخارجية الأردنية في المرحلة القادمة منها يقول عبد السلام المجالي رئيس الوزراء الأردني الأسبق " إن حرب الخليج هي التي أفرزت عملية السلام ..

---

(١) تقارير سياسية ١٩٩١/٣/٢ ، أنظر ملف الملك الحسين العدد (١٣) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٢) تقارير سياسية ١٩٩٢/١/١٥ ، أنظر ملف الملك الحسين العدد (١٥) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٣) تقارير سياسية ١٩٩٢/٤/١٣ ، أنظر ملف الملك الحسين العدد (١٥) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

بعد حرب الخليج وزوال الحرب الباردة وسقوط عصر الاستقطاب الدولي ، حصل تغير استراتيجي كان يجب استيعابه ورسم السياسات بناء عليه " [1] .

ويقول طاهر المصري رئيس الوزراء الأردني الأسبق " إن حرب الخليج ونتائجها المأساوية هي التي دفعت لانعقاد مؤتمر مدريد بشروط بعيدة نسبيا عن شروط المؤتمر الدولي الذي كنا نطالب به ...رأت الولايات المتحدة ورأى وزير الخارجية الأسبق جيمس بيكر مهندس مدريد أن الوقت مناسب آنذاك لوضع العرب والإسرائيليين على طاولة المفاوضات بعد أن فقد العرب الكثير من أسلحتهم التي كانوا يملكونها قبل حرب الخليج " [2] .

ويقول كامل أبو جابر وزير الخارجية الأردني الأسبق " الذي أوصلنا الى مدريد هو حفر الباطن ..." [3] .

وبالتالي فعند الحديث عن النسق النمطي للسياسة الخارجية الأردنية في هذه المرحلة فإن ذلك يعني الحديث عن عوامل ومتغيرات عديدة شكلت بواعث لتلك المرحلة والتي يقول عنها الملك حسين " لأكن صريحا معكم نحن نمر بمرحلة نجابه فيها من الضغوط ما لم نجابه في حياتنا ونعاني كثيرا ونسير على خط بجانب من جوانبه الأمل بأن نصل الى أهدافنا وغاياتنا ، وفي الجانب الآخر ثقل تحمل المسؤولية في هذا الزمان "[4] ويقول في مناسبة أخرى "أننا في مفترق طرق تصنعه معطيات وحقائق وطنية وقومية ودولية متصلة "[5] ولعلنا نبرز هذه المعطيات وتلك الحقائق فيما يلي :-

<u>أولا :- المتغيرات (الاعتبارات) الجغرافية :-</u>

ونقصد بذلك حسابات صانع القرار السياسي الأردني في ضوء ذلك المتغير، فمع ثبات عناصر الديمومة في المتغير الجغرافي من طول الحدود الذي يبلغ (١٧٢٤) كيلومتر، والتجاور الجغرافي مع دول قوية نسبيا (السعودية، سوريا، العراق) و معادية (إسرائيل)، إلا أن نتيجة حرب الخليج، وتباين المواقف إزاءها قد أفرز واقعا جيوسياسيا جديدا وهو أن (١٥٩١) كم من طول الحدود الأردنية اصبح على اتصال مع دولة شبه معادية أو في حالة توتر (السعودية ، سوريا) أو معادية (إسرائيل) أي ما يشكل (٩٢,٢٩%) من طول الحدود الأردنية ، مما يعني أن الدولة الأردنية في تلك المرحلة تعد شبه محاصرة ناهيك عن عزلتها السياسية ، وهي " العزلة الثالثة " للدولة الأردنية منذ تأسيسها (١٩٥٨-١٩٧٠-١٩٩٠) ، وهي من اكثر الأدوات التي يتم بها الضغط على صانع القرار السياسي الأردني .

---

(١) في حوار مع دولة عبد السلام المجالي ، أنظر ، توفيق أبو بكر، مسيرة التسوية ١٩٧٧-١٩٩٤، حوارات وشهادات مصدر سابق ص ٨٨ .

(٢) في حوار مع طاهر المصري ، انظر ، أبو بكر، توفيق . مسيرة التسوية ١٩٧٧-١٩٩٤ حوارات وشهادات مصدر سابق ص ٨٨ .

(٣) أبو جابر ، كامل . وزير الخارجية الأردني الأسبق ، بعنوان (مستقبل العملية السلمية) في ١٩٩٧/٥/١٤، في قسم العلوم السياسية الجامعة الأردنية ، محاضرة غير منشوره .

(٤) حديث الملك الحسين في لقاء مع مجلس الوزراء والنواب في ١٩٩٤/٧/٩، انظر معركة السلام وثائق أردنية ، مصدر سابق ص ٣٣ .

(٥) خطاب الملك الحسين ، أمام المؤتمر الوطني الأردني في ١٩٩١/١٠/١٢ انظر معركة السلام وثائق أردنية، العدد (١٦) مصدر سابق ص ٢٠

هذا بالإضافة الى حصار العقبة من قبل دول التحالف والتي تعمل على تفتيش صادراته وارداته حيث كان الأردن الدولة الوحيدة – بعد العراق – التي فرضت الدول المتحالفة عليه طوق الحصار منذ أوائل آب ١٩٩٠ [١].

أما الجزء المتبقي من طول الحدود الأردنية والذي يبلغ نسبته (٧،٧١%) فهو في طور الحصار بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٦٦١) حول مقاطعة العراق الذي التزم به الأردن[٢].

وفي خطاب أمام المؤتمر الوطني الأردني في ١٢/أكتوبر/١٩٩١ يقول " وقد يقول قائل آخر ما لنا ولمؤتمر السلام فليس للأردن أرض محتلة سوى رقعة صغيرة ؟ والجواب على مثل هذا القول منذ متى نستطيع أن نفصل المصير الأردني عن واقع القضية الفلسطينية ومصيرها ؟ومنذ متى تدار السياسة دون أي اعتبار للجوار الجغرافي " [٣] ويقول " والأردن الذي يقع في قلب منطقة شرقي المتوسط لا يمكن أن يبقى منعزلا عن حل هذه المشكلات أو ألا يكون جزءا من الجهود المبذولة لحلها أو من الترتيبات التي يمكن التوصل إليها ، لأنها مشكلات تعنيه وتتصل مباشرة بوجوده وبمستقبله وبدوره الإقليمي ، ولا أظن أن أحدا منكم يقبل أن نكون من السذاجة بحيث نختار أن ننزوي . فننسى ونذوب وبخاصة في هذه الحقبة من تاريخ العالم حيث تشتد وتيرة الاعتماد المتبادل بين دوله وشعوبه ، إذن فالأمر يعنينا ويعنينا جدا " ويبرر ذلك بقوله " يعنينا حاضرا ومستقبلا لأنه يتصل بوجودنا وبقائنا وبدونه نتعرض – لا قدر الله– لمخاطر يعلم الله وحده حجمها ومداها " [٤].

وفي حديث الملك حسين في لقاء مع مجلس الوزراء والنواب في٩ / يوليو /١٩٩٤ . قال"أوضاعنا وأكون صريحا معكم تفرض علينا الكثيرمن العناء، والكثير من الجهد والكثيرمن الوعي، الحلقة محكمة من حولنا، والضغوط مستمرة ، معاناتنا من جهة كل الظروف المحيطة بنا" [٥] وكان يدرك ذلك حيث قال في وقت سابق عن أثار أزمة الخليج على الأردن" ومع ذلك فأننا لن نحمل حقدا على أحد ، ولن نوجه لوما لأحد لأننا نعلم انه كان علينا أن ندفع غاليا مقابل التمسك بموقفنا القومي وبحرية قرارنا وبسبب موقعنا الجغرافي" [٦].

<u>ثانيا :- المتغيرات (الاعتبارات) الاقتصادية :-</u>

ولعلها من أكثر المتغيرات تأثرا بنتيجة أزمة الخليج ، وذلك مع ثبات عوامل الديمومة في ذلك المتغير الاقتصادي الذي اتسم بالضعف منذ تأسيس المملكة الأردنية الهاشمية ، ويقول الملك حسين أن الأردن هو

---

(١) الماضي،منيب (و) موسى، سليمان. تاريخ الأردن في القرن العشرين (١٩٥٨-١٩٩٥) ، مصدر سابق ص ٥٧٤

(٢) القرعان ، صالح . الموقف الأردني من أزمة الخليج ، مصدر سابق ص ٣٧ .

(٣) خطاب الملك أمام المؤتمر الوطني الأردني في ١٢/١٠/١٩٩١ ، انظر معركة السلام وثائق أردنية ، العدد (١٦) مصدر سابق ص ٨ .

(٤) المصدر السابق ص ٩ .

(٥) حديث الملك الحسين في لقاء مع مجلس الوزراء والنواب في ٩/٧/١٩٩٤ ، معركة السلام وثائق أردنية ، مصدر سابق ص ٣٤ .

(٦) خطاب الملك الحسين القومي للشعب الأردني والأمة العربية والإسلامية في ١/٣/١٩٩١م ، خماش ، نبال ، مقدمة في الخطاب السياسي الأردني ، الأردن والعلاقات العربية ، مصدر سابق ص ٨٣٩ .

" الدولة الأكثر تضررا بعد العراق والكويت " [1] وقد تعرض الأردن لضغوط قاسية أثرت على استقراره الاقتصادي والمالي ، ولآثار بالغة على وضعه الاجتماعي والسياسي، بسبب فرض العقوبات الاقتصادية والحظر التجاري على العراق الذي كان يعد الشريك التجاري الأول للأردن والسوق الأكبر لقطاع الصناعة الأردني حيث يستوعب (٢٤%) من صادرات الصناعة الأردنية للخارج أما دول الخليج فتستوعب(١٠%) منها وقد تأثرت نتيجة لذلك (٣٥٠) منشأة صناعية تحوي (١٢) ألف عامل يتعامل مع العراق ودول لخليج[٢] ، وقدرت خسائر فقدان أسواق التصدير تلك حتى نهاية عام ١٩٩٠ بحولي (٣٤٢) مليون دينار بالإضافة لذلك فقد توقف استيراد المواد الخام والمدخلات الصناعية من العراق والكويت وتوقف قطاع النقل الذي تضرر بمقدار عشرة أضعاف وارتفع معدل البطالة ...[٣] .

ذلك بالإضافة الى عودة الآلاف من المغتربين الأردنيين في الكويت وفي دول الخليج الأخرى ، وما نتج من خسارة كبيرة في تحويلاتهم التي كانت تعتبر رافدا أساسيا للاقتصاد الأردني .

وتقدر خسارة الاقتصاد الأردني من إجمالي الدخل المتحقق من حركة ميناء العقبة بمقدار(١٦٠) مليون دينار ، ناهيك عن ارتفاع أسعار التأمين ضد مخاطر الحرب التي بلغت (٢٥) ألف دولار لكل باخرة تؤم الميناء أسبوعيا وانخفاض عدد المسافرين [٤] مما أدى الى انخفاض عدد السفن التي ترتاد ميناء العقبة من (٢٢٠) سفينة شهريا عام ١٩٨٩ الى ما لا يزيد عن (٥٠) سفينة شهريا خلال عام ١٩٩٠ . وقد تأثر ميناء العقبة بشكل كبير باعتباره منفذ الأردن الوحيد بسبب قراري مجلس الأمن (٦٦١) و (٦٥٠) بالإضافة الى تأثر قطاع النقل الجوي وإلغاء الرحلات الى العراق ودول الخليج [٥] .

بلغت خسارة قطاع النقل بشكل عام (البري والبحري والجوي) بـ (٩٧٤,١) مليون دولار أما قطاع السياحة فقد لحقت به أضرارا بالغة أيضا وقدرت الخسائر المالية بـ (٢٧٥) مليون دولار عام ١٩٩٠ و(٤٨٥) مليون دولار عام ١٩٩١م[٦]. أما قطاع الزراعة فقد كانت خسارته تعد بـ (٢٣٣,١) مليون دولار [٧]
إضافة الى خسارته للأسواق في العراق والخليج وارتفاع أسعار الشحن [٨] . وفقدان المدخلات الأساسية اللازمة للإنتاج [١] .

---

(١) تقارير سياسية في ١٩٩١/٣/٢ ، أنظر ملف الملك الحسين العدد (١٣) ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٢) القرعان ، صالح . الموقف الأردني من أزمة الخليج ، مصدر سابق ص ٧٥ .

(٣) خضيرات ، عمر ياسين . العامل الاقتصادي وعملية صنع القرار الأردني تجاه أزمة الخليج ١٩٩٠-١٩٩١ ، مصدر سابق ص ٨٨ .

(٤) القرعان ، صالح . الموقف الأردني من أزمة الخليج ، مصدر سابق ص ٧٨ .

(٥) خضيرات ، عمر ياسين . العامل الاقتصادي وعملية صنع القرار الأردني تجاه أزمة الخليج ١٩٩٠-١٩٩١ ، مصدر سابق ص ٩٠.

(٦) المصدر السابق ص ٩١ ص ٩٢ .

(٧) القرعان ، صالح ، " الموقف الأردني من أزمة الخليج " ، مصدر السابق ص ٧٨ .

(٨) خضيرات ،عمر ياسين ." العامل الاقتصادي وعملية صنع القرار الأردني تجاه أزمة الخليج ١٩٩٠-١٩٩١ "، مصدر السابق ص ٩٢.

أما قطاع الطاقة فقد كانت خسارته متمثلة بفقدان (٤٠) مليون دولار من المساعدات الكويتية من النفط، وزيادة أسعار النفط بحوالي (١٦٨) مليون دولار ، وبالتالي أدى الى زيادة مدفوعات الأردن من العملة الأجنبية لتصبح حوالي (٢٥٨) مليون دولار ، بسبب ارتفاع أسعار البترول وشراء الأردن له بالعملة الصعبة [٢]. أما قطاع الإسكان ، فتمثلت خسارته في تدفق مئات الآلاف من اللاجئين على الحدود الأردنية العراقية من مختلف الجنسيات إضافة الى أعداد العائدين الأردنيين وخصوصا من الكويت ، وقد بلغ إجمالي عدد القادمين الى الأردن خلال عام ١٩٩٠ (٣) مليون و(٩١٠) ألف و(٥٠٠) شخص ، بينما بلغ إجمالي المغادرين من الأردن (٣) مليون و(٦٨٢) ألف و(٩٠٠) شخص [٣]. ويزيد عدد القادمين عن عدد المغادرين بمقدار (٢٢٧) ألف و(٦٠٠) شخص .

وقدرت خسارة الأردن من التحويلات من دولة الكويت والعراق وبعض دول الخليج الأخرى نتيجة الأزمة بمقدار (٦٨٧) مليون دولار [٤] . علما بأن تلك التحويلات تعد من أهم إيرادات الدولة وهي تزاحم في ذلك المساعدات الخارجية المصدر التقليدي للدخل .

ونتيجة للازمة وموقف الأردن ، فقد توقفت المساعدات الأميركية والعربية ، وقدرت خسارة الأردن نتيجة ذلك بـ (٥٠٠) مليون دولار . إضافة الى توقف برنامج التعاون الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي. كما أدت الأزمة الى زيادة حجم المديونية لتصل في نهاية عام ١٩٩١ الى (٥٥١٦,٨) مليون دينار [٥].

أما البطالة ، فقد ازدادت بسبب عودة (٧٠) ألف عامل وعاملة من الخارج قدر حجمها عام ١٩٩١ بـ (١٨,٨%) في حين كانت عام ١٩٨٩ م تقدر ب (١٠,٣%). [٦] وجميع تلك الحقائق لا تغيب عن مدركات صانع القرار ، علما بأنها تزيد من تقليص حرية حركتة السياسة وهامش مناوراته ، ولذلك يقول الملك حسين " تعلمون جميعا أن الأردن كان الأكثر تضررا بعد العراق والكويت بسبب الكارثة ، فقد حوصرنا اقتصاديا ، فتقلصت صادراتنا ، ووضعنا دون إرادتنا في دائرة المعركة ، فتوقفت السياحة الى بلدنا ، وأغلقت أجواؤنا ، وكان علينا أن نتحمل فوق ما نحمل العائدين من أبنائنا ممن كانوا يعملون في دولة الكويت بكل ما يعنيه ذلك من عبء إضافي على وضعنا المالي والاقتصادي ، وتدني مستوى الحياة لدى مئات الآلاف من شعبنا الى دون مستوى الفقر ، وارتفعت نسبة البطالة بشكل لم نعهده من قبل ، وضربت شاحناتنا التي تنقل النفط من العراق ، الذي بدونه لا تتوقف العجلة الاقتصادية فقط بل تتوقف قدرتنا أيضا على توفير مياه الشرب

---

(١) القرعان ، صالح . الموقف الأردني من أزمة الخليج، مصدر السابق ص٧٨.

(٢) خضيرات ،عمر ياسين . العامل الاقتصادي وعملية صنع القرار الأردني تجاه أزمة الخليج ١٩٩٠-١٩٩١ ، مصدر السابق ص ٩٥.

(٣) البنك المركزي الأردني ، النشرة الإحصائية الشهرية ، المجلد (٣٤) العددان (٥) و(٦) (تموز) و(اب) ١٩٩٨ ، دائرة الأبحاث والدراسات ، ص ٧٦ ، ص ٧٧.

(٤) خضيرات ،عمر ياسين . العامل الاقتصادي وعملية صنع القرار الأردني تجاه أزمة الخليج ١٩٩٠-١٩٩١ ، مصدر السابق ص ٩٩ .

(٥) المصدر السابق ص ١٠٢، ص١٠٤ .

(٦) المصدر السابق ص ١٠٥، ص ١٠٦ .

التي يعتمد تأمينها على الطاقة لضخها من مصادرها المختلفة " [1] ويقول في مناسبة أخرى " وأقول لكم بكل الصدق والأمانة أنها مسؤولية ما عادت سهلة في ظل الظروف التي نعيش ، بل أنها غدت تحديا كبيرا يدركه كل مسؤول ، ومطلع على أحوالنا المالية والاقتصادية والاجتماعية ، فالأردن شبه محاصر ، والأردن محدود الموارد ، ونسبة تزايد السكان فيه من أعلى النسب في العالم ، وباختصار في الأردن بطالة وفي الأردن جوع " [2] .

ثالثا:- المتغيرات (الاعتبارات) العسكرية :-

مع ثبات عناصر الديمومة في المتغير العسكري ، كون الأردن يقع بين دول مجاورة قوية عسكريا ... إضافة الى كون سوريا والسعودية على علاقة متوترة مع الأردن في تلك المرحلة ، كما أن "إسرائيل " دولة معادية ، كذلك العراق ، دولة خرجت لتوها من حرب مدمرة استخدمت فيها احدث تكنولوجيا الأسلحة وتم تدمير بنيته وآلته العسكرية ، وان كان الرئيس العراقي قد قال في عام ١٩٩٠ أن "عراق ١٩٩٠ ليس كعراق ١٩٨١ " فمن المؤكد أن عراق ١٩٩١ ليس كعراق ١٩٩٠ م ، وبالتالي فإن العمق الاستراتيجي والحليف الرئيسي للأردن يعاني من أثار الحرب مع التحالف الدولي . ولذلك يقول الملك حسين "الأردن اخطر المواقع في الوطن العربي الكبير أيضا بالنسبة الى الواجب" [3] كما تم إعلان منطقة جنوب العراق منطقة محظورة على الطيران العراقي ، فيما بعد أعلن ذلك الحظر أيضا على منطقة جنوب العراق . وبالتالي اصبح شمال العراق وجنوبه مسرحا للطيران التحالفي الغربي إضافة الى بدء عمليات التفتيش عن أسلحته وتدميرها وهو ما يؤثر بالضرورة على هامش حركة صانع القرار السياسي الأردني ، بحكم مجاورة بلاده للأراضي العراقية وحساسيته للتطورات في العراق .

ومن هنا يمكن القول أن الأردن في تلك المرحلة كان يفتقد الى أي دعم لوجستي أو عسكري ، ذلك في ظل التلويح الإسرائيلي بتهديد كيان الأردن السياسي ووجوده من خلال طرح فكرة الوطن البديل [4] . ولذلك يقول الملك حسين " فلنكن واقعيين نحن لسنا في وضع نتمتع فيه بحماية دولة عظمى ولا مجموعة من الدول ولا حلف ولا أي تنظيم دولي ، وحتى عربيا علاقاتنا التي تأثرت بأزمة الخليج لا زالت على حالها ، ومعاناتنا لا زالت معاناة شديدة ..." [5] .

هذا بالإضافة الى توقف المساعدات العسكرية عن الأردن ، وخاصة من قبل الولايات المتحدة الداعم الأساسي للأردن في هذا المجال ، مقارنة بتزويد إسرائيل بأحدث الأسلحة . وقد قال الملك عن مهمة أمن

---

(١) خطاب الملك الحسين القومي للشعب والأمة العربية والإسلامية في ١٩٩١/٣/١ ، انظر خماش ، نبال ، مقدمة في الخطاب السياسي الأردني ، الأردن والعلاقات العربية ، المصدر السابق ص ٨٣٩ .

(٢) خطاب الملك الحسين أمام المؤتمر الوطني الأردني في ١٩٩١/١٠/١٢، معركة السلام وثائق أردنية، العدد (١٦) مصدر السابق ص ١٠.

(٣) تقارير سياسية ، في ١٩٩٢/٤/٢٠ ، أنظر ملف الملك الحسين ، العدد (١٥) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٤) محمد صقر وآخرون ، المعاهدة الأردنية الإسرائيلية ، دراسة وتحليل ، مصدر السابق ص٣٠.

(٥) حديث الملك الحسين في لقاء مع مجلس الوزراء والنواب في ١٩٩٤/٧/٩ ، انظر معركة السلام وثائق أردنية ، العدد (١٦) مصدر السابق ص ٣٨ .

واستقرار الدولة " هذه هي المسؤولية الأولية للقيادة ، وأقول لكم بكل الصدق والأمانة أنها مسؤولية مـا غـدت سهلة في ظل الظروف التي نعيش أنها عدت تحديا كبيرا يدركه كل مسؤول ومطلع " [١] وفي تلـك المرحلـة بالذات اشتدت الضغوط الأمريكية على صانع القرار السياسي الأردني فيما يخص تسـليح الجيـش الأردنـي وربطت الإدارة الأمريكية تلك المساعدات بدرجة توجه صانع القرار الأردني نحو مسيرة التسوية في الشـرق الأوسط ، ولذلك يقول الملك " فالإدارة الأمريكية مستعدة للتوجه للسلطة التشريعية لرفع القيـود علـى تسـليح الأردن بما يحتاج في إطار الخطة الأردنية التي نحن في صدد بلورتها بشكلها النهائي والتي تستحق منـا رفـع كفاءة القوات المسلحة لا بتقليصها ولكن بتحسين أدائها على أكمل وجه ، ولكن هذا مرتبـط باسـتمرار الأردن في مسيرة السلام ، واكثر من هذا ، فإذا تم لقاء بين الحسين ورئيس وزراء إسرائيل ، وبمجرد أن يتم تسـتطيع الولايات المتحدة وإدارتها أن تخطو الخطوات التي ذكرتها ... وحتى إذا كان اللقاء بيني وبيـن رئيـس وزراء إسرائيل هو ثمن لتغيير الصورة لصالح هذا البلد ، فلن أتردد إزاء ذلك أبدا ، واعتبر هذا واجبا وشرفا لـي أن اقدم خدمة تجاه وطني المهدد بكل اتجاه " [٢] .

رابعا : المتغيرات (الاعتبارات) المجتمعية :-

ويعد من اكثر المتغيرات مساندة لصانع القرار السياسي الخارجي الأردني ، الذي عـبر عـن الحالـة الشعبية والمجتمعية الأردنية من خلال خطابه السياسي وموقفه تجاه الأزمة ولا زالت حتى تلك المرحلة حالـة التأييد مستمرة ، رغم الشعور بالألم والمرارة من الهزيمة العسكرية السريعة للعراق . [٣] ولذلك يـرى صـالح القرعان أن من الآثار الإيجابية لازمة الخليج ترسيخ الوحدة الوطنية وتماسك الجبهـة الداخليـة ، والارتبـاط العضوي ما بين الشعبين الأردني والفلسطيني [٤] وهي الحالة التي طالما سعى صانع القرار السياسي الأردنـي الى استمرارها ويخشى من تصدعها وفي تلك المرحلة التي أعقبت نهاية الحرب في الخليج ، عاد المجتمـع الأردني ليمارس مهامه اليومية التي كانت تزداد صعوبة بسبب الحالة الاقتصادية – التي تم تفصيلها – وارتفاع معدل البطالـة الى (١٨,٨%) عام١٩٩١، وذلك بسبب عودة (٧٠) ألف عامل وعاملة من الخارج[٥]. إضافة الى ما يلقيـه عـودة اكثر من (٢٧٧) ألف و(٦٠٠) شخص من أعباء على الاقتصاد الأردني الهش وارتفاع معدل تزايد السكان . ومـما يذكر أن حالة الديموقراطية ، والتفاعل في الحياة السياسية الأردنية الذي شهدته المرحلة السابقة ، قد أثـر دون شك على مكانة الأردن بالنسبة لحلفائها التقليديين مما حدا بصانع القرار الى تضييـق حلقـة صناعـة القـرار وحصرها في نطاق أضيق وبأيدي أفراد أقل ، إضافة الى التضييق علـى الاتجاهـات المعارضـة للسياسـة

---

(١) خطاب الملك الحسين ، أمام المؤتمر الوطني الأردني في ١٩٩١/١٠/١٢ انظر معركة السلام وثائق أردنية ، العدد (١٦) ، مصدر السابق ص١٠.

(٢) حديث الملك الحسين في لقاء مع مجلس الوزراء والنواب في ١٩٩٤/٧/٩ ، انظر معركة السلام ، وثائق أردنيـة ، العـدد (١٦) ، مصدر السابق ص ٣٦ ، ص ٣٧ .

(٣) الماضي ، مليب (و) موسى ، سليمان . تاريخ الأردن في القرن العشرين (١٩٥٨-١٩٩٥)، مصدر السابق ص ٥٦٦.

(٤) القرعان ، صالح . الموقف الأردني من أزمة الخليج . مصدر السابق ص ٨٣ .

(٥) خضيرات ، عمر ياسين . العامل الاقتصادي وعملية صنع القرار الأردني تجاه أزمة الخليج ١٩٩٠-١٩٩١ ، مصدر السابق ص ١٠٥ ، ص ١٠٦.

الخارجية الأردنية تجاه العملية السلمية أو تلك التي لديها تحفظات معينة حول جوانب محددة منها [1] . لاعتقاد صانع القرار بأهمية ذلك لتحقيق متطلبات الدولة الأردنية وتحقيق مصالحها الاقتصادية وإعادة صورتها الدولية في المجتمع الدولي . وبالتالي أضحى – نظريا على الأقل – أن الحالة الديموقراطية في الأردن على علاقة عكسية تفاضلية مع التوجه السياسي الخارجي الأردني الجديد في السياسة الأردنية بعكس المرحلة السابقة ، التي كانت فيها العلاقة طردية تكاملية مع التوجه السياسي الخارجي الأردني تجاه العراق .

خامسا :- المتغيرات (الاعتبارات) الشخصية :-

لقد ألقت أزمة الخليج بظلالها على نفسية صانع القرار السياسي الأردني ، ولا شك أنها لعبت دورا في حالة الإجهاد النفسي (psychological strees) التي تعرض لها الملك حسين ، وقد برز ذلك من خلال التعبيرات الصوتية ، وملامحه الشخصية خاصة بعد ضرب العراق وشن الحرب عليه ، ثم ما آلت إليه نتيجة الحرب من دمار في العراق ، مما حدا بمراسلة صحيفة الصنداي تايمز في عمان الى نشر مقال في ٢٤/ أكتوبر/١٩٩٠ قالت فيه " انه ولدى مقابلتها للملك حسين في الأسبوع الماضي وجدت أن شعره قد شاب ، والعياء كان باد عليه ، كما أن لهجة الملك الهادئة المتزنة فشلت في إخفاء مدى القلق العميق الذي يساوره" [2] وفي ذلك يقول الأمير حسن إن " جلالة الملك وفي اكثر من مناسبة أثناء الأزمة كان يعرض أن يتنازل عن العرش " [3] لسموه – أي الأمير حسن .

وفي ١٢/ أكتوبر/١٩٩١ م وأمام المؤتمر الوطني الأردني قال الملك حسين " ... ودعوني أبوح لكم بشيء ، إنني كما تعلمون ، على عتبة خريف العمر من رحلة تحملي للمسؤولية ، فأنا الآن في السنة الأربعين من جلوسي على العرش ، وفي بداية العام التاسع والثلاثين من تولي سلطاتي الدستورية، وفي الفترة الأخيرة اتقل علي سؤال كبير هل استجيب لحق نفسي علي وانسحب من الصورة توخيا للراحة أو استمر في حمل الأمانة تجاهكم ومعكم ؟ فكرت في الأمر مليا، ودققت في الظرف الصعب الذي يجتازه الوطن اليوم ، ورأيت في نشدان الراحة هروبا من المسؤولية فقررت مواصلة حملها على قسوتها لعل الله يعيننا على اجتياز هذا الظرف الصعب لما فيه خيركم " [4] .

وفي ١٧/أغسطس/١٩٩٢ غادر الملك حسين الى الولايات المتحدة الأمريكية لإجراء فحوصات طبية، وأجريت له عملية في ٢١/أغسطس في عيادة " مايو" في ولاية مينسوتا وذلك لاستئصال بعض الأورام

---

(١) المصري ، طاهر . محاضرة ، بعنوان (واقع وافاق تطور العملية الديموقراطية في الأردن) في ندوة عشر سنوات على انطلاق العملية الديموقراطية في الأردن ٦-١٩٩٩/٩/٨ ، فندق راديسون ساس ، عمان ، ص ٥ .

(٢) تقارير سياسية ، في ١٩٩٠/١٠/٢٤، ملف الملك حسين ، العدد (١٢) ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٣) حوار الأمير حسن مع مجلة " المجلة " العدد (١٠٠٧) ، ١٩٩٩/٦/٥-/٥/٣٠ ص ٢٥ .

(٤) خطاب الملك الحسين أمام المؤتمر الوطني الأردني في ١٩٩١/١٠/١٢ ، معركة السلام ، وثائق أردنية مصدر سابق ص٢١

السرطانية التي ظهرت في أجزاء من جسده ، وبعد خمسة أسابيع من رحلة العلاج عاد في ٢٤/سبتمبر/١٩٩٢ الى عمان .[١] وبعد عودته أعلن أمام شعبه ظروف حالته الصحية .

سادسا : المتغيرات (الاعتبارات) الخارجية (النسقية) :-

بانتهاء حرب الخليج ، اتضح أحد معالم النظام الدولي الجديد ، وهو التفرد الأمريكي في قيادة الساحة الدولية ، مما يعني من ناحية وجود مركز دولي للاستقطاب ، ومن ناحية أخرى فقدان دول العالم لهامش الحركة النسبي باتجاه قطب آخر ، وتقيد حركة الدولة عما كانت عليه في عصر الاستقطاب الثنائي ، وانتفاء هامش المناورة بعد فشل التجربة الشيوعية ، وانهيار الاتحاد السوفييتي رسميا في أواخر عام ١٩٩١ وبالتالي اصبح النظام الدولي الجديد ذا القطب الواحد ، يعني التدخل الأمريكي في تأطير ورسم نظام جديد للعلاقات بين الوحدات الدولية مع بعضها البعض ولا يكتفي ذلك التدخل فيما بين الوحدات الدولية ، وإنما يتجاوزه الى الدول ذاتها والعمل على التدخل في نظام العلاقات داخل الدولة ذاتها تحت ذريعة حقوق الإنسان ، والديموقراطية وحق الشعوب في تقرير مصيرها ...وهو ما حدث في جرينادا ، وبنما ، والعراق (في فرض منطقتي الحظر الجوي شمالا وجنوبا ومن ثم قرار الكونجرس الأمريكي بتشريع قانون " تحرير العراق ") و قانون الاضطهاد الديني في العالم ... ، وبالتالي أصبحت هناك حقيقة هامة تولدت لدى الجميع خاصة بعد حرب الخليج الثانية وهي أن الولايات المتحدة " جارة لكل دولة من دول العالم"[٢]

أما بالنسبة للدول العربية وطبيعة العلاقة فيما بينها ، فقد أحدثت أزمة الخليج شرخا كبيرا في علاقاتها مع بعضها البعض [٣] ولذلك يقول الحسين " تحول الخلاف بين دولتين شقيقتين الى تصدع في الجسم العربي ما لبث أن تحول الى شق واسع تحركت القوى الأجنبية ذات المصالح بسرعة مذهلة للنفاذ منه ، للتدخل المباشر في شؤون بيتنا العربي " [٤] وذلك الشق في الجسم العربي تحول الى معسكرين متعاديين ، أحدهما يضم الدول التي تبنت موقفا مناوئا للعراق ، ومؤيدا للحل الدولي ، والآخر يضم الدول التي رفضت التواجد الأجنبي في المنطقة والداعي الى حل سلمي للازمة ضمن الإطار العربي ما أمكن .. [٥] .

وبالتالي كان الأردن في المعسكر المقابل للمعسكر صاحب التوجه "التدويلي" الذي ضم الدول الخليجية مما جعل الأردن تحت الضغط الاقتصادي المستمر كون تلك الدول من الداعمين الأساسيين للأردن اقتصاديا. إضافة الى دور مصر الذي وقفت في ذات المعسكر والتي كان لها دور كبير في التأثير على السياسة الخارجية الأردنية ، كونها وكما يعتبرها صانع القرار الأردني " الشقيقة الكبرى " علما بأنها من اكثر الدول تاريخيا

---

(١) تقارير سياسية في ١٩٩٢/٩/٢٤ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية العراقية ، العدد (١٦) ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٢) أبو جابر ، كامل . في ندوة بعنوان (الحسين وتوازنات السياسة الشرق أوسطية) ، في ١٩٩٩/١١/١٥ / مدرج الأمير حسن ، الجامعة الأردنية .

(٣) القرعان ، صالح . الموقف الأردني من أزمة الخليج ، مصدر سابق ص ٨٣ .

(٤) خطاب الملك الحسين في تخريج الدورة الحادية والثلاثين لكلية القيادة والأركان في ١٩٩٠/١٢/١٩ م ، انظر خماش ، نبال . مقدمة في الخطاب السياسي الأردني ، الأردن والعلاقات العربية ، مصدر سابق ص ٨٣٢ .

(٥) القرعان ، صالح .الموقف الأردني من أزمة الخليج ، مصدر سابق ، ص ٨٣ .

تأثيرا في القرار السياسي الأردني رغم عدم وجود حدود مشتركة . إضافة الى سوريا الدولة المجاورة شمالا والتي وقفت في المعسكر مع مصر ودول الخليج . وبالتالي كانت نتيجة حرب الخليج الموضوعية انهيار " مجلس التعاون العربي " بسبب خروج مصر عليه ، ومن ثم تصنيف الأردن مع بعض دول الأخرى " بدول الضد "، في مقابل إعلان صيغة جديدة للتعاون عرفت بـ " إعلان دمشق " وهو ما أعلن عنه في ٦/ مارس/١٩٩١ وهو ذات اليوم الذي أعلنت فيه المبادرة الأميركية للتسوية في الشرق الأوسط ، وقد ضم دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة الى مصر وسوريا واستثنى بذلك الأردن رغم واقع الجغرافيا المركزي ، وشكل بالضرورة عامل ضغط على صانع القرار السياسي الأردني ، وجعل الأردن اكثر محاصرة بين عرب صنفوا الأردن من دول الضد ، وبين إسرائيل " ليكودية " ترى في الأردن الضفة الأخرى من ارض "إسرائيل " . ولعل ذلك من اكبر العوامل التي دعت صانع القرار للتوجه نحو مؤتمر مدريد والتسوية في الشرق الأوسط في تلك المرحلة التاريخية . ولذلك يقول الملك حسين " القوميون والوحدويون اصبحوا غرباء في الأرض العربية " [١] ويقول " أننا في مفترق طرق تصنعه معطيات وحقائق وطنية وقومية ودولية متصلة ... اهتز العالم في الماضي القريب بزلزال غير الموازين والمعادلات والحسابات ، واهتزت المنطقة بأحداث غاية في الخطورة آثارها لا زلنا نعاني منها " [٢] ويقول " ومع ذلك فمن المفيد استعراض ابرز الحقائق والأحداث والتطورات التي أدت تفاعلاتها وانعكاساتها الى مفترق الطرق الذي نقف اليوم عليه ... انهيار الشيوعية وحلفها وما نجم عن ذلك من تهاو ولموازين القوى العالمية أديا الى انتهاء الحرب الباردة وانتهاء النظام العالمي الذي قام بشكل أساسي على القطبية الثنائية ... تهاوي النظام العربي واختلال موازين القوى في منطقة الشرق الأوسط ... الأردنيون والفلسطينيون محاصرون ... زيادة الاهتمام الأمريكي بمسألة الاستقرار في الشرق الأوسط بعد حرب الخليج .. تحول الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الى شريكين متعاونين لإحلال السلام " . [٣]

ومن خلال كل تلك الحقائق وكل تلك المعطيات التي برزت أمام صانع القرار ، تناهى صانع القرار السياسي الأردني الى حقيقة رياضية مبنية على تلك المعطيات السياسية وهي " أن خسارتنا من المشاركة في المفاوضات ستكون اقل منها فيما لو لم نشارك " [٤] وهو ما يعكس توجها آخر للسياسة الخارجية الأردنية (تجاه تسوية الصراع العربي الإسرائيلي) .

---

(١) خطاب الملك الحسين القومي ، في الدورة الثالثة والثلاثين لكلية الأركان الملكية ، انظر صحيفة الرأي (الأردنية) العدد (٩٠٧٣) في ١٩٩٢/١/٢٤ ص ٩ .

(٢) حديث الملك الحسين في لقاء مع مجلسي الوزراء والنواب في ١٩٩٤/٧/٩، انظر معركة السلام ، وثائق أردنية ، العدد(١٦) ، مصدر سابق ص ٣٤ .

(٣) خطاب الملك الحسين أمام المؤتمر الوطني الأردني في ١٩٩١/١٠/١٢ ، انظر معركة السلام ، وثائق أردنية ، العدد (١٦) ، مصدر سابق ص ١٣،١٤،١٥،١٦،١٧ .

(٤) خطاب الملك الحسين أمام المؤتمر الوطني الأردني ، في ١٩٩١/١٠/١٢ ، انظر معركة السلام ، وثائق أردنية ، العدد (١٦) ، مصدر سابق ص ٨ .

المطلب الثاني :

إشكالية " التسوية " في التوجهات الأردنية- العراقية :-

ونقصد بالتسوية ، تسوية قضية الصراع العربي- الإسرائيلي ، وقد قلنا بإشكاليتها في العلاقة الأردنية العراقية ، لا اختلافا في ضرورة حل ذلك الصراع ، ولكن تباينا في آليات حله بين الدولتين ، فبالرغم من تعدد الأنظمة السياسية على تاريخ الدولة العراقية الحديثة، فإن السياسة الخارجية العراقية تجاه عملية التسوية والتفاوض مع "إسرائيل " كانت تشكل أحد معالم نمطية الاستمرار في تلك السياسة حتى في عهد النظام الملكي في بغداد .

فبعد حرب عام ١٩٤٨ رفض العراقيون التفاوض مع إسرائيل من اجل ترسيم خطوط الهدنة عن المنطقة التي يتحصن فيها العراقيون من فلسطين وعلى أثر ذلك قام الجيش العراقي بتسليم الخطوط الأمامية للقوات الأردنية ، وتفاوض الأردن مع الإسرائيليين عن الجانب العراقي وتم توقيع اتفاقية الهدنة بشروط إسرائيلية في ٣/ أبريل/١٩٤٩ م ولذلك طالما فاخر نوري السعيد بأن العراق لم يساير الدول العربية بتوقيعه هدنة مع إسرائيل [١] . كما انه في عهد الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم ، كانت سياسة الرئيس قاسم تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ، تختلف عن رؤية جلالة الملك حسين تجاهها ، ففي حين كان يطالب العراق بكيان فلسطيني مستقل ، كان الأردن يرى ضرورة بقاء الأراضي الفلسطينية تحت عرش المملكة الأردنية [٢] .

وبعد نهاية حرب عام ١٩٦٧ م قطعت العراق علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة لمساندتها إسرائيل في الحرب [٣] وفي ٢٢/ نوفمبر /١٩٦٧ صدر قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) والذي شارك الأردن في صياغته ، ووافقت عليه مصر ... ورغم رفض العراق لنص ذلك القرار الذي لم يهاجم مواقف كلا من الأردن ومصر تجاه ذلك القرار [٤] .

وعندما أعلن مشروع روجرز في ٢/ مايو/١٩٧٠م رفض العراق ذلك المشروع رغم موافقة الأردن ومصر عليه .

وفي ١٥/ مارس /١٩٧٢م وعندما أعلن الملك حسين عن مشروع المملكة المتحدة لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي وأعلن عزمه على إرسال مبعوثين الى الدول العربية ، رفض العراق استقبال السيد عبد

---

(١) العبداللات ، ارشيد فالح ، العلاقات الأردنية-العراقية (١٩٤٦-١٩٥٨) ، مصدر سابق ص ٥٦ .

(٢) الشناق ، عبد المجيد ، التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية -السورية ، مصدر سابق ص ٢٩٤ .

(٣) عزمي ، خالد ، "التقارب العراقي-الأمريكي "، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، ليسان - أبريل ١٩٩٠، العدد (٣٢) ص ١٤٦ .

(٤) الشناق ، عبد المجيد ، التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية-السورية ، مصدر سابق ص ٣٩٧ وانظر ، السهور، منير (و) الموسى ، طارق ، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية (١٩٤٧-١٩٨٥) مصدر سابق ص ٨٧ .

المنعم الرفاعي مبعوث الملك الى العراق . [1] وأعلن العراق رفض المشروع وذكرت وكالات الأنباء حينها نبأ مفاده أن إحدى الدول العربية (العراق) أعلنت رفضها للمشروع بعد ساعة واحدة من إعلانه [2] .

وعندما عقد مؤتمر جنيف في ٢١/ ديسمبر /١٩٧٣م بعد الحرب العربية -الإسرائيلية ، بناء على قرار مجلس الأمن (٣٣٨) دعي الأردن الى المؤتمر بدعوة أمريكية - سوفياتية ، بينما لم يدع العراق الى ذلك المؤتمر [3] ...

وعندما وافق مؤتمر القمة العربي السابع في الرباط في أكتوبر/١٩٧٤م على إعلان منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني في ٢٨/ أكتوبر ورغم موافقة الأردن الصعبة على ذلك القرار ، كان العراق الدولة العربية الوحيدة التي تحفظت على ذلك القرار باعتباره قرارا يؤدي الى إخراج القضية الفلسطينية من الإطار القومي الطبيعي الاشمل الى الإطار الفلسطيني الأضيق [4] ..

وحين وصل الرئيس المصري (السادات) الى القدس ، قوبلت تلك الزيارة بالاستنكار من جانب العواق وغيره من الدول العربية ، في حين اتسم رد الفعل الأردن الأولي بأنه كان اكثر حذرا ، واقل إدانة من ردود الفعل العربية الأخرى لهذه المبادرة . وقد كان ذلك يعكس رغبة الملك حسين في الإبقاء على كل البدائل والخيارات مفتوحة أمامه[5] .وفي حين استجاب العراق لدعوة مؤتمر طرابلس في ٢٨/ نوفمبر/١٩٧٧م لم يحضر الأردن ذلك الاجتماع . [6]

وفي مؤتمر قمة بغداد الذي تلا ذلك ، وجاء بناء على دعوة الجمهورية العراقية وبدعوة من الرئيس العراقي (احمد حسن البكر) ، اتخذ المؤتمر قرارا بقطع العلاقات السياسية مع مصر ، وتجميد عضويتها في جامعة الدول العربية ، ونقل مقر الجامعة الى تونس ، وفرض مقاطعة اقتصادية على مصر ...وأعلن المؤتمر رفضه الموافقة على هاتين الاتفاقيتين (كامب ديفيد) وعدم التعامل مع ما يترتب عليهما من نتائج وآثار سياسية واقتصادية وقانونية وغيرها من آثار [7] .

ورغم ذلك فقد كان هناك من يرى في قمة بغداد عام ١٩٧٨م بداية التحول التدريجي في الموقف العراقي تجاه حل الصراع في الشرق الأوسط ، ذلك من خلال البيان الختامي للقمة الذي شارك العراق في صياغته والذي أشار الى التزام الدول العربية بسلام عادل قائم على انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة بعد حرب ١٩٦٧م ، واصبح الموقف العراقي يقبل بصيغة الأرض مقابل السلام ، وبالتالي يوافق على دولة

---

(١) الهور ، منير (و) الموسى ، طارق ، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية (١٩٤٧-١٩٨٥) مصدر سابق ص ١٢٩

(٢) الماضي، منيب (و) موسى، سليمان ، تاريخ الأردن في القرن العشرين (١٩٥٨-١٩٩٥) مصدر سابق ص ٣٨٨ .

(٣) المصدر السابق ص ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٥.

(٤) الماضي، منيب (و) موسى ، سليمان ، تاريخ الأردن في القرن العشرين (١٩٥٨-١٩٩٥) مصدر سابق ص ٤٢٢.

(٥) السعودي ، هالة ، "سياسة الأردن تجاه القضية الفلسطينية منذ اتفاقية كامبد يفيد ١٩٧٨ حتى مؤتمر السلام أكتوبر ١٩٩١" ، مصدر سابق ، ص ٢٠٤ ، ص ٢٠٥.

(٦) الماضي ، منيب (و) موسى ، سليمان ، تاريخ الأردن في القرن العشرين (١٩٥٩-١٩٩٥) مصدر سابق ص ٤٥٤

(٧) الهور ، منير ، (و) الموسى ، طارق ، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية (١٩٤٧-١٩٨٥) مصدر سابق ص ٢٠٠، ص ٢٠١ .

فلسطينية في الضفة الغربية وغزة ذات علاقة ما بالأردن [1] وفي مؤتمر قمة عمان في نوفمبر/١٩٨٧م عمل العراق على الضغط من اجل إعادة مصر ، الى الصف العربي ، [2] وقد عزا الكثيرون ذلك القرار بسبب ظروف الحرب العراقية – الإيرانية ، وأثر ذلك المتغير على صانع القرار السياسي العراقي ...وفي ٧/أغسطس/١٩٨١م عندما أعلن مشروع الأمير فهد بن عبد العزيز للتسوية في الشرق الأوسط رفض العراق عبر وزير خارجيته (سعدون حمادي) الموافقة على المشروع السعودي ، وحذر حمادي من اتخاذ قرار رسمي بشأن الاعتراف بإسرائيل وقال " إن موقف العراق في كل المؤتمرات السابقة التي بحثت القضية الفلسطينية يقوم على عدم الاعتراف بالكيان الصهيوني".[3] وحين أعلن الرئيس الأمريكي ريغان عن المبادرة التي عرفت باسمه في أول سبتمبر /١٩٨٢م ، بعد ثلاثة اشهر من غزو إسرائيل للبنان[4] . لم يرفض العراق المبادرة الأمريكية المعلنة إلا عندما رفضها الملك الحسين في أبريل ١٩٨٣ م [5] وعندما عقد مؤتمر قمة " فاس " في المغرب عام ١٩٨٣ شارك العراق في القمة ووافق على مقراراتها ، المتعلقة بالاعتراف بـ "إسرائيل " مقابل الدولة الفلسطينية ...وفي لقاء مع صحيفة " لوموند " الفرنسية قال السيد طارق عزيز (وزير الخارجية العراقي) أن " العراق دعم قرارات فاس لأننا لا نعارض الحل السلمي لهذه المشكلة .. وبالتالي المفاوضات بين إسرائيل من جانب ومنظمة التحرير الفلسطينية وشركائها العرب من جانب آخر ...[6] كذلك يشار الى أن العراق لم يوجه النقد لسياسة الملك حسين عندما أعاد العلاقات الدبلوماسية مع مصر في سبتمبر ١٩٨٤م خاصة وان دولا عربية عديدة ، قد وجهت للملك نقدا كثيرا [7] .

وعندما أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش مبادرته في ٦/مارس/١٩٩١ والتي أكد فيها ضرورة إقامة في الشرق الأوسط على أساس قراري مجلس الأمن (٢٤٢) و (٣٣٨) ، أستثني العراق من الحكومات المدعوة الى المؤتمر ...وذلك رغم دعوة كل من إسرائيل وسوريا ولبنان والأردن والفلسطينيين [8] .

وبالتالي يمكن القول أن التوجه السياسي الخارجي الأردني تجاه قضية التسوية للصراع العربي الإسرائيلي كان يتباين في بعض جوانبه مع التوجه السياسي العراقي تجاه ذات القضية ، وقد يكون للعوامل الموضوعية اثر كبير في ذلك كالعامل الجغرافي الأردني الملاصق لتلك القضية بصراعاتها وتفاعلاتها ، وكذلك هشاشة الوضع الاقتصادي الأردني ، وتطلعات صانع القرار السياسي الأردني الى لعب دور في حل القضية الفلسطينية والضفة الغربية ... إضافة الى عدم قدرة الأردن على مقاومة الضغوطات الدولية والإقليمية المتعاظمة للدخول في تسوية مع إسرائيل ...

---

(١) عزمي ، خالد . "التقارب العراقي –الأمريكي" ، مصدر سابق ص ١٥٣ .

(٢) الماضي ، منيب (و) موسى ، سليمان ، تاريخ الأردن في القرن العشرين (١٩٥٨-١٩٩٥) مصدر سابق ص ٤٩١

(٣) الهور، منير (و) الموسى ، طارق . مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية (١٩٤٧-١٩٨٥) مصدر سابق ص ٢٠٩

(٤) سعودي هالة ، "سياسة الأردن تجاه القضية الفلسطينية منذ اتفاقيتي كامب ديفيد ١٩٧٨ حتى مؤتمر السلام" ، تشرين /أكتوبر/١٩٩١ ، مصدر سابق ص ٢٠٧

(٥) عزمي ، خالد . "التقارب العراقي –الأمريكي" ، مصدر سابق ص ١٥٤ .

(٦) المصدر السابق ص ١٥٤ .

(٧) المصدر السابق ص ١٥٥ .

(٨) خليل ، حسين . المفاوضات العربية – الإسرائيلية ، وقائع ووثائق ، مصدر سابق ص ٢٤١ .

وفي مقابل ذلك فإن محمد عوض الهزايمة يعزي " عدم دخول الأردن في محادثات سلام مع الكيان الصهيوني لكونه يخشى الآلة العسكرية العراقية والتي تنتهج الخط القومي مع سياسة الحكم " [1] ورغم صحة تلك المقولة على عموميتها ، إلا أن ذلك لا ينطبق على إبرام اتفاقية هدنة بين الأردن وإسرائيل بعد محادثات ومفاوضات في عام ١٩٤٩م ، ولا ينفي أيضا ذلك التباين في التوجهات تجاه المبادرات الدولية والإقليمية للتسوية في الشرق الأوسط بين الدولتين ، ولو كانت الآلة العسكرية العراقية محددا وحيدا لما حدث ذلك التباين في التوجهات ولكان التطابق في المواقف حتميا علما بأن السياسة الأردنية نحو السلام تعد توجها تقليديا ...كذلك لم لا نطرح المقولة التالية أن الآلة العسكرية العراقية وقوتها تشكل ورقة قوة لصانع القرار السياسي الأردني في مقابل الضغوطات الدولية الإسرائيلية للسلام مع الأردن ! وذلك ما يفسر توجه صانع القرار السياسي الأردني نحو مؤتمر مدريد بعد ضرب القوة العسكرية العراقية وقول الملك حسين في " لقد قصم العراق ظهرنا " [2] .

المطلب الثالث :-

السياسة الخارجية الأردنية بين عامي ١٩٩٢-١٩٩٤ تجاه العراق :-

<u>* في عام ١٩٩٢ : -</u>

عن عام ١٩٩٢م يقول الملك حسين "في الواقع الصورة قد تكون افضل نسبيا مما كانت علية في العام الماضي ، ولكن عمليا نعاني من ضغوط كبيرة ، ويعاني الأردن بحكم موقعه ومسؤولياته ، وهذه ضريبة نحن نؤديها [3] وهو ما يؤكد حجم الضغوط التي يتعرض لها الأردن كدوله، وبالتالي تأثير ذلك على سياساته وتوجهاته الخارجية ، وخاصة تجاه العراق ، الذي تضرب الولايات المتحدة وحلفاؤها عليه عزلة دولية .

وفي مرحلة ما بعد حرب الخليج يمكن القول أن السياسة الخارجية الأردنية توجهت نحو إزالة آثار تلك الحرب ونتائجها ، وعن ذلك يقول الحسين بضرورة " تغيير الصورة لصالح هذا البلد " [4] وقد كان الإعلان عن المبادرة الأمريكية للتسوية في الشرق الأوسط ، ومن ثم الترحيب الأردني بها ومشاركة الأردن في مؤتمر مدريد هي الخطوات الأولى الضرورية لتحقيق تلك الغاية ، ومن ثم فك الحصار عن حدود الدولة الأردنية ، واختراق السياسية التي فرضت على قيادتة السياسة ، جراء موقفة إبان الأزمة ، والتي بدأت آثارها تلقي بظلالها على مفهوم الأمن الوطني الأردني سواء كان الاقتصادي أو الاجتماعي ، وبالتالي كان لابد من تعزيز الحفاظ على الأمن الوطني واستقلال وسيادة الدولة بتعزيز الأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي ، وهو ما يعني الحديث عن أسمى أهداف السياسة الخارجية الأردنية .

---

(١) الهزايمه ، محمد عوض ، السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق ، مصدر سابق ص ١١٩ .

(٢)الحسين في مؤتمر صحفي ، في ١٩٩٣/٥/٢٤ ، انظر ملف العلاقات الأردنية-العراقية العدد (١٧) ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون .

(٣) تقارير سياسية ، في ١٩٩٢/١/١٥ ، أنظر ملف الملك الحسين ، العدد (١٥) ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون .

(٤) حديث الملك حسين في لقاء مع مجلس الوزراء والنواب في ١٩٩٤/٧/٩، معركة السلام وثائق أردنية ، العدد (١٦) ، مصدر سابق ص ٣٧ .

وفي هذا الإطار حاول الأردن إعادة علاقاته التي تضررت مع الولايات المتحدة الأمريكية بالمشاركة في مؤتمر مدريد بهدف الوصول الى تسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي ، وذلك لإدراك صانع القرار السياسي الأردني لأهمية هذا الهدف بالنسبة لصانع القرار الأمريكي وأثر هذه القضية كعامل معياري للعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية . ويقول الملك الحسين عن مراحل إعادة العلاقة معها (علاقتنا عادت الى وضعها الطبيعي أو هي على الطريق ... ولكن هناك آثار قضية الخليج لا تزال تهيمن على تفكير الكثيرين في السلطة التشريعية في الولايات المتحدة ، فالإدارة الأمريكية مستعدة للتوجه للسلطة التشريعية لرفع القيود على تسليح الأردن بما يحتاج ... ولكن هذا مرتبط باستمرار الأردن في مسيرة السلام ، واكثر من هذا ، فإذا تم لقاء بين الحسين ورئيس وزراء إسرائيل ، وبمجرد أن يتم تستطيع الولايات المتحدة وإدارتها أن تخطو الخطوات التي ذكرتها " ويقول "...وحتى إذا كان اللقاء بيني وبين رئيس وزراء إسرائيل هو ثمن لتغيير الصورة لصالح هذا البلد فلن أتتردد إزاء ذلك أبدا واعتبر هذا واجبا وشرفا لي أن اقدم خدمة تجاه وطني المهدد بكل اتجاه "[1]. وبالتالي فاللقاء مع رئيس الوزراء الإسرائيلي هو الثمن الحقيقي غير المعلن لتغيير الصورة لصالح الأردن ، وهو بالضرورة الموضوعية خدمة تجاه الوطن والدولة المهددة بكل اتجاه ... ويقول جلالته "آن الأوان أن ننتبه الى حالنا ولمسؤولياتنا تجاه الحاضر والمستقبل " [2] وهو ما ينعكس على سياسة الأردن الخارجية تجاه العراق .

ومنذ بداية عام ١٩٩٢ قامت الولايات المتحدة بحملة لتنفيذ الحصار على العراق لأول مرة ، واتهمت الادارة الأمريكية الأردن منذ أوائل فبراير بتهريب البضائع الى العراق وقالت وزارة الخارجية الأمريكية "أن رجال إعمال يقومون بتهريب سلع الى العراق عبر الأردن وتركيا " [3] وطالبت الادارة الأمريكية بنشر مراقبين دوليين على الحدود الأردنية العراقية ، وبعد عدة اشهر طلبت الولايات المتحدة الأمريكية من الأردن المساعدة على إسقاط نظام الرئيس العراقي صدام حسين ، وذلك في إطار إجراءات اكثر قساوة ضد هذا البلد الذي يعتبر الأردن رئته الأخيرة حسبما أعلن ذلك أحد المسؤولين الأمريكيين . [4] ولكن صانع القرار السياسي الأردني يعرف مقدراته وإمكانياته إزاء ذلك ويعرف نتائج وآثار ذلك السلوك . وذلك رغم تعاظم نتائج حرب الخليج وآثارها على الأردن ومحاولات الأردن تصويب علاقاته مع الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية إلا أن الحسين قال رغم ذلك ان " العراق عمقنا القومي ، ونتمنى له مصالحة وطنية وديموقراطية وتعددية سياسية تجمع ولا تفرق " ، وقال منتقدا صراحة السياسة العراقية لأول مرة " رأينا عربا يخرجون العربي من دياره ظلما وقهرا وينتقلون من أقصى الدعوة القومية الى هوة الإقليمية ..وقال " ويقينا إن شعب العراق قد

---

(١) المصدر السابق ص ٣٦ ، ص٣٧

(٢) المصدر السابق ص ٣٩

(٣) تقارير سياسية في ١٩٩٢/٢/١٩ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية – العراقية ، العدد (١٥) ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني

(٤) تقارير سياسية في ١٩٩٢/٢/١٩ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية – العراقية ، العدد (١٥) ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني

صمد وتحمل ما هو فوق طاقة البشر وان معاناته قصمت منا الظهر " [1] وفي الفترة ما بين ١١-١٣/مارس/١٩٩٢ قام الحسين بزيارة الى واشنطن هي الأولى بعد حرب الخليج الثانية ، وذلك بعد (١٨) شهر من فتور العلاقات معها ، والتقى في ١٢/مارس الرئيس الأمريكي (جورج بوش) و قال الحسين " أن الأردن يلتزم بالحظر على العراق أخذا بعين الاعتبار العلاقات الوثيقة بين البلدين ، ورفض الحسين اعتبار نتيجة حرب الخليج انتصارا للرئيس الأمريكي جورج بوش وقال " إن الانتصار الحقيقي في حرب الخليج سيظهر لاحقا " [2] ، وبسبب تعاظم الضغوط الدولية على الأردن ، وبهدف إنهاء الانتقادات الدولية الموجهة إليه فقد عملت الحكومة الأردنية على بناء ساتر ترابي ، بارتفاع مترين على الحدود مع العراق لمنع عمليات التهريب.. مما دعا الحكومة العراقية الى انتقاء الأردن بصورة علنية أول مرة ، " واتهامه بالمشاركة لفرض عزلة على العراق " ، إضافة الى أسفة بسبب إلغاء الأردن لحدث رياضي بين البلدين ، وهو ما اعتبره العراق استجابة لضغوط الاتحاد الدولي لكرة القدم وما اعتبره العراق ممارسة لعزلة في مجال مباريات كرة القدم [3] .

وهو ما يؤشر الى استخدام الأردن للأداة الرياضية في سياسته وتوجهه تجاه العراق ، والعمل على تسيس الرياضة بسبب تعاظم الضغوط الدولية عليه . كما تعرض الأردن لحملة دعائية إعلامية دولية قوية وموجهة تهدف الى إبعاده عن التوجه نحو العراق ، ففي مارس /١٩٩٢ نشرت الصحافة العالمية ووكالات الأنباء وجود تفكير أردني بقيام اتحاد كونفدرالي أو فيدرالي مع العراق فقد نشرت صحيفة الاويزيرمز البريطانية في مقالة كتبها مراسل الصحيفة في الشرق الأوسط (شيام باتيا) " أن الأردن يفكر بقيام اتحاد كونفدرالي أو فيدرالي مع العراق ، في ظل حكومة مؤقتة بعد الإطاحة بالرئيس صدام حسين " [4] ، وقد جاءت هذه الحملة قبيل زيارة الحسين الأولى الى واشنطن منذ حرب الخليج ، وفي أول لقاء بين الحسين وبوش منذ تلك الحرب . وكانت تهدف الى توريط الأردن بالسياسة الأمريكية ، وإضافة جديدة للضغط النفسي على الشعب العراقي ودعوته للتخلص من النظام القائم ، ولو افترضنا صحة تلك المزاعم فإن مثل هذه السياسات تحاط بهالة من السرية والتكتم للحيلولة دون تسريبها الى الإعلام الذي يحبط الفكرة قبل تبلورها . وهو ما يؤكد تعاظم الحملة الإعلامية والدعائية على الأردن وتوجهه نحو العراق .

وبعد شهر من زيارة الحسين لواشنطن وفي ١٢/أبريل قال الملك حسين " الخيارات محدودة جدا " ، وقال " نحن هنا تحت ضغط الواقع ومسؤولياتنا كبيرة في الأردن " وحول معاناة الشعب العراقي قال " أقولها

---

(١) تقارير سياسية ، في ١٩٩٢/١/٢٣ ، ملف الملك الحسين ، العدد (١٥) ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٢) تقارير سياسية ، في ١٥/ ١٩٩٢/٣ ، أنظر ملف الملك الحسين العدد (١٥) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٣) تقارير سياسية ، في ١٩٩٢/٧/١، لقاء الحسين مع شبكة الأخبار CNN ، ملف الملك الحسين العدد (١٦) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون .

(٤) تقارير سياسية ، في ٨/ ١٩٩٢/٣ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية – العراقية العدد (١٥)، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

بصراحة نحن نعيش المأساة والمحنة تجاه الشعب العراقي وآمل أن لا تمر فترة طويلة قبل أن تعالج جراحه" [1] ، ومع قرب الانتخابات الأمريكية ، واشتداد الحملة الانتخابية للمرشحين ، كانت العلاقات الأردنية العراقية حاضرة في إطار الحملة خاصة للمرشح الرئيس بوش ، الذي يسعى لتحقيق انتصار سياسي يؤهله للعودة الى البيت الأبيض ، ففي ٨/يوليو ، نشرت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية " أن صدام حسين اتهم الملك حسين بالتورط في محاولات الانقلاب في بغداد بزعامة المخابرات التي تتزعمها الولايات المتحدة الأمريكية ، ومنها محاولة الانقلاب في ٢٩/ يونيو التي قام بها لواء ميكانيكي الحرس الجمهوري " وقد نفى الحسين ذلك الاتهام أو حتى علمه باتهامات عراقية موجهة ضد الأردن ، وقال " لا علم لدي بالاتهامات التي تقول بأن بلادي قامت بدور في محاولة انقلاب ضد الرئيس صدام حسين " وقال " إذا كانت هذه الاتهامات توجه إلينا فإننا لم نسمع شيئا عنها من العراقيين لا رسميا ولا خلافه ... إن الهدف من ذلك هو خلق حالة من الإثارة والترقب والمتابعة لقصة لا أساس لها من الصحة تهدف الى تعزيز موقف الرئيس بوش في الحملة الانتخابية " وقد نفى العراق مزاعم الصحيفة الأمريكية وقال إن هذه القضية هي فبركة خيالية لا أساس لها من الصحة ، وتأتي ضمن الحملة الفاشلة التي يقوم بها الإعلام الأمريكي بتوجيه من المخابرات الأمريكية " [2] .

وعن الضغوط الأمريكية لنشر مراقبين من الأمم المتحدة على الحدود الأردنية العراقية قال جلالة الحسين " لن نرضخ للضغوط التي تستهدف إجبارنا على السماح لمراقبين من الأمم المتحدة بالمرابطة في الأردن لمراقبة البضائع المتجهة للعراق ... لا نقبل أن نعامل كمشبوهين يتطلب الأمر مراقبتهم والإشراف عليهم " وقال " لقد تعرض الأردن لضغوط حتى يقبل ما لم يطالب أحد بقبوله ، إن هذه هجمة إعلامية سببها نقص المعلومات حول حقيقة ما يحدث ... " الأردن مستهدف لان أشخاص كثيرين لديهم قناعات خاطئة ... لقد قبلنا تطبيق قرارات مجلس الأمن ، قبلنا ذلك رغم انه لم يكن سهلا من الناحية العاطفية نظرا لتأثير ذلك على الشعب العراقي ... ولكن مصداقيتنا مهمة جدا بالنسبة لنا على كل المستويات ، نحن مصممون على التأكد من أن لا توجه أصابع الاتهام نحونا " [3]

وفي ١٢/ أغسطس قام الملك حسين بالتعزية بوفاة العلامة الإمام أبو قاسم الخوئي ، وقدم التعزية الى المرجعية العظمى للحوزة العلمية في النجف الأشرف وقال الحسين في خطاب التعزية " تلقيت ببالغ الحزن والتأثر نبأ وفاة صاحب السماحة آية الله العظمى (ابن عمنا) الإمام أبو القاسم الخوئي المرجع الأعظم للحوزة العلمية في النجف الأشرف " [4] وكان الملك حسين قد طالب العراق ومن خلال بعض مساعديه وبصورة

---

(١) تقارير سياسية ، في ١٣/ ١٩٩٢/٤ ، أنظر ملف الملك الحسين العدد (١٥) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٢) تقارير سياسية ، في ٨/٧ /١٩٩٢ ، أنظر ملف الملك الحسين العدد (١٥) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٣) تقارير سياسية ، في ٩/ ١٩٩٢/٧ ، أنظر ملف الملك الحسين العدد (١٥) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٤) تقارير سياسية ، في ١٤/ ١٩٩٢/٨ ، أنظر ملف الملك الحسين العدد (١٦) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

رسمية بأن يسمح بنقل المرجع الشيعي الإسلامي الى عمّان ، لمعالجته في أحد المستشفيات الأردنية الا أن السفير العراقي في عمّان (نوري إسماعيل لويس) بقي لأكثر من ثلاثة اشهر ولم يبلّغ السلطات الأردنية بأي رد من بغداد مما أثار القيادة الأردنية ، وعند الإعلان عن نبأ وفاته قام الأردن بإرسال وفد رفيع المستوى للتعزية بالإمام الا أن السلطات العراقية رفضت دخولهم الى أراضيها مما أثار القيادة الأردنية من جديد [1] ..

ورغم ذلك فقد قال الملك حسين في ذات اليوم ، عن محاولات تقسيم العراق " إن الأمر غير معقول وغير مقبول بأي شكل من الأشكال بالنسبة لي على اقل تقدير ، واعتقد كذلك لأبناء هذا الجزء من الوطن العربي ، وفيما هو المطلوب مزيد من التقسيم والتشرذم ، والى أين نسير إذا كان هذا هو المخطط المطلوب ؟ " وعن الضغوط على الأردن قال " الأردن ليس الدولة الوحيدة المحاذية للعراق ولكن كان هناك تركيز على الأردن ولا زال وعلى الأردن حصار ولا زال " [2]. وفي ٢٠/ أغسطس ، شجب مجلس الأمة الأردني المخطط العدواني الرامي الى تجزئة العراق بفرض منطقة حظر جنوب خط العرض (٣٢) ووصفه بالتآمر " [3] وأكد وزير الخارجية الأردني " كامل أبو جابر " " موقف الأردن المعلن لأي مساس بسيادة ووحدة أراضي العراق الشقيق " ، وقال " إن أي إجراء يرمي الى الانتقاص من وحدة الشعب العراقي ، وسلامة أراضيه من شأنه زعزعة الاستقرار في المنطقة بأسرها ، وتعريض دولها وشعوبها الى احتمالات خطيرة " وقال وزير الإعلام الأردني " محمود الشريف " أن حدود العراق التاريخية معروفة ، وان نجزيء منه تحت أية ذريعة ، عمل إجرامي لا يتوقف أثره على العراق وحده وإنما قد يمتد الى الدول المجاورة ، وقال أن الاعتداء على العراق وشعبه هو عمل تدميري " [4] وبعد عودة الحسين من رحلة العلاج تلقى جلالته تهاني الرئيس العراقي صدام حسين من خلال رسالة حملها نائب رئيس الجمهورية العراقي (طه ياسين رمضان) [5] ، وفي ٦/ نوفمبر قال الحسين " انه غير مستعد لان يرتبط شخصياً أو يربط الأردن بأي قوة لا يسجل لها التاريخ الا الانحسار وبأنها مسؤولة عن تدمير العراق وتمزقه وعن جلب الكارثة في نهاية المطاف على المنطقة بكاملها " [6] ، وهو ما يعني نقداً للسياسة العراقية . وقال الحسين " انه يأمل بخروج الشعب العراقي من هذه المحنة القاسية التي يعاني منها ، وبأن يسير على طريق الديموقراطية والتعددية السياسية التي تبني ولا تهدم .. بحيث

---

(١) تقارير سياسية ، في ١٠ /١٩٩٢ ، أنظر ملف العلاقا الأردنية – العراقية ، العدد (١٦) ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٢) حديث الملك الحسين لإذاعة مونتي كارلو ، في ١٩٩٢/٨/١٢ ، انظر خماش ، نبال . " مقدمة في الخطاب السياسي الأردني " ، الأردن والعلاقات العربية ص ٤١٦ ، ص ٤١٧

(٣) تقارير سياسية ، في ٢٠/ ٨ /١٩٩٢ ، العلاقات الأردنية العراقية ، العدد (١٦) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني

(٤) تقارير سياسية ، في٢٠/ ٨ /١٩٩٢ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية-العراقية العدد (١٦) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٥) تقارير سياسية ، في١٩٩٢/٩/٢٩ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية –العراقية العدد (١٦) قسم الدراسات والأرشيف، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٦) تقارير سياسية ، في ١١/٦ /١٩٩٢ ، أنظر ملف الملك الحسين العدد (١٦) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون .

يستعيد مكانته تحت الشمس .. وان العراق عنصر أساسي ، وحول احتمال قيام وحدة بين البلدين قال جلالته " قد تكون هناك أفكار كثيرة ...لكن هل هناك استجابة لها هذا موضوع يستوجب شيئاً من الوقت ولا نستطيع أن نخوض في تفاصيله " [١] .

وفي ٧/ ديسمبر ، اغتيل عالم ذرة عراقي وكان مسؤولاً في وكالة الطاقة الذرية العراقية ، ثم في وزارة التصنيع العسكري ثم في المفاعل النووي العراقي (اسوراك) الذي ضربته إسرائيل ، ويدعى (مؤيد حسن ناجي الجنابي) وكان قد وصل الى الأردن في أكتوبر بعد فراره من العراق [٢] . مما دعا الحكومة الأردنية الى إرسال مسؤولين أحدهما أمني للبحث في قضية الاغتيال مع الحكومة العراقية . [٣] وقد عملت الحكومة العراقية على إرسال مسؤول عراقي كبير (طه ياسين رمضان ، نائب رئيس الجمهورية العراقي) للاعتذار عن حادثة الاغتيال ، واجتمع المسؤول العراقي مع رئيس الوزراء الأردني (الشريف زيد بن شاكر) وسلّمه رسالة اعتذار عن الرئيس العراقي صدام حسين الى الملك حسين . وقام رئيس الوزراء الأردني بأخذ الرسالة الى بريطانيا لاطلاع جلالة الحسين عليها أثناء تواجده في لندن [٤] .

ورغم أهمية ذلك الحدث ، وتأثيره على الأمن الوطني الأردني ، واعتباره من حالات التدخل والإخلال بالأمن الا أن حادثة الاغتيال قد انتهت دون أي تطورات سياسية بين البلدين ، وهو ما يدل على عقلانية ومؤسسية العلاقة بين البلدين ،واعتبار الأحداث السلبية بينهما عوارض في تلك العلاقة الاستراتيجية التكاملية .

ومما يذكر ، انه وفي عام ١٩٩٢ ، كان اهتمام السياسة الخارجية الأردنية العام موجهاً نحو عملية التسوية في الشرق الأوسط ، لإزالة سوء الفهم مع بعض الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية ، وهذا ما يوضحه خطاب العرش السامي في عام ١٩٩٢ ، وان أكد سعي السياسة الخارجية الأردنية من اجل رفع المعاناة عن الشعب العراقي الشقيق ووقوفنا بتصميم وحزم وقوة الى جانب وحدة ترابه ورفض محاولات تقسيمه أو المساس بسيادته واستقلاله والنيل منه " [٥] ، وذلك لأن التوجه نحو التسوية في رأي صانع القرار الأردني يعيد الدور الإقليمي للأردن بما فيه سياسته تجاه العراق .

وبالتالي يمكن القول أن العام ١٩٩٢ تميز بتعاظم اثر المتغير الدولي الأمريكي بالذات على السياسية الخارجية الأردنية وعلى صانع القرار السياسي الخارجي الأردني مقارنة بأثر المتغير العراقي عليها . وقد

---

(١) تقارير سياسية ، في ١٢/٢ /١٩٩٢ ، أنظر ملف الملك الحسين العدد (١٦) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٢) تقارير سياسية ، في ٧/ ١٢/١٩٩٢ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية-العراقية العدد (١٦) ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٣) تقارير سياسية ، في ١١/ ١٢/١٩٩٢ ، ملف العلاقات الأردنية-العراقية العدد (١٦) ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون .

(٤) تقارير سياسية ، في ٢٤/ ١٢/١٩٩٢ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية – العراقية العدد (١٦) ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٥) خطب العرش السامية في افتتاح دورات مجالس الأمة ١٩٥٣-١٩٩٧ الجزء الثاني ، دائرة المطبوعات والنشر وزارة الإعلام ١٩٩٨ ص ٢٠٧ .

عملت السياسة الخارجية الأردنية على تمثل الخطاب الدولي والذي عمل على الفصل بين الشعب العراقي والقيادة العراقية ، وان كان يتميز عن الخطاب الدولي بالتواصل مع القيادة العراقية من خلال الاتصالات الثنائية بين القيادتين والزيارات بين الرسميين في كلا البلدين ، إضافة الى اتصال صانع القرار السياسي الأردني مع أقطاب المعارضة العراقية في الخارج وهو ما يمثل حالة الضغط على الأردن اكثر من حالة الحاجة الى ذلك التواصل مع تلك المعارضات المتعددة .

ومن خلال ذلك يمكن القول أن السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق في تلك المرحلة قد هدفت الى رفع المعاناة عن الشعب العراقي وان تكون الديموقراطية والتعددية إحدى آليات رفع تلك المعاناة ، وان كان ذلك لا يصل الى حد التدخل في شؤون العراق الداخلية .

ومما يلاحظ أن الخطاب السياسي الأردني في مرحلة ما بين حرب الخليج بشكل عام ، وفي عام ١٩٩٢ بشكل خاص ، قد تميز بالتلميح اكثر من التصريح ، واعتماد الإيحاء ، والإيماء في مفردات الخطاب السياسي الأردني ، وذلك كخطاب تأويلي يخاطب جميع المهتمين وان تعددت آراؤهم واتجاهاتهم (الرأي العام الدولي) المناهض للعراق ، (والرأي العام الأردني والعربي) المؤيد للعراق . وان كان يبرز في أحاديث وتصريحات المسؤولين الأردنيين للصحافة الغربية والوكالات الدولية عن العراق خطاباً اكثر تشدداً وهو ما يتباين في حالة الخطاب الى الرأي العام الأردني والعربي .

*** في عام ١٩٩٣ : -**

وفي عام ١٩٩٣ تميز الطابع السياسي الخارجي الأردني العام بالتوجه نحو عملية التسوية في المنطقة والمفاوضات مع إسرائيل وصولاً الى تحقيق اتفاقية سلام معها ، وكذلك العمل في المجال السياسي الداخلي من خلال التأكيد على الديموقراطية ، والتعددية الأردنية ، والعمل على تنظيم الحياة السياسية في الأردن كحل البرلمان الأردني في (٤/ أغسطس)، وإجراء انتخابات نيابية في (٨/ نوفمبر) ، على أساس تعدد الأحزاب ، لأول مرة منذ (٤٠) عام وإقرار قانون جديد للانتخاب ، وقانون للمطبوعات والنشر ، وإنشاء مركز دراسات الحرية والديموقراطية وحقوق الإنسان العربي ، وذلك لاستيعاب استحقاقات المرحلة المقبلة .

ولكن كل ذلك ، لا ينفي استمرار التوجه السياسي الخارجي نحو العراق باعتماد الثوابت الأردنية منه ، والتي قال عنها الملك حسين " أما فيما يتعلق بالعراق ، فإننا مع وحدة شعبه وسيادته على أراضيه ، وأجوائه ، ومع وضع نهاية لهذا الظلام الدامس الذي يؤثر على المنطقة بأسرها ، وعلينا جميعاً " [١] .

وفي ٣٠/ أبريل /١٩٩٣ ، طالب الحسين بأن يتنحى الرئيس العراقي صدام حسين وقال " إنني أهتم بشدة بشعب العراق ، وقد أوضحت بجلاء تام أنني لو كنت عقبة أمام الأردن وتقدمه فإنني لن أفكر مرتين بشأنه (التنحي) فشعب الأردن يجب أن يكون اكثر أهمية " وقال جلالته إن هذا المفهوم لا يؤمن به كثيرون في الشرق الأوسط المهم (فيما يتعلق بالعراق) هو الشعب العراقي " [٢] وفي ٥/ مايو/١٩٩٣ ، اصدر مجلس

---

(١) تقارير سياسية ، في ١٨/ ١٩٩٣/١ ، أنظر ملف الملك الحسين العدد (١٩) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٢) تقارير سياسية ، في ٣٠/ ١٩٩٣/٤ ، أنظر ملف الملك الحسين العدد (١٩) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

قيادة الثورة العراقي قراراً بإغلاق الحدود العراقية مع الأردن والدول الأخرى المجاورة لمدة (٦) أيام بهدف سحب الورقة النقدية من الفئة (٢٥) دينار والتي تحمل رمز (خ،ع/٢١٣) وهي طبعة سويسرية ، من التداول ومنعها من تهريب العملة العراقية وذلك بهدف معالجة وضع الدينار العراقي . الذي بدأ يفقد قيمته الشرائية وسعر صرفه مقابل العملات الأجنبية بسبب تلاعب جهات عربية وأجنبية بسعره في الأسواق السوداء الخارجية كوسيلة للضغط على الاقتصاد العراقي ، مما أدى هذا القرار الى إفلاس عدد كبير من المواطنين الأردنيين . وللحفاظ على عدم تسرب الدينار العراقي الملغي الى السوق العراقية عمل العراق على نشر قوة عسكرية على الحدود مع الأردن قدرت بـ (٢٠٠) جندي و(٣٠) ضابط وعمل على إغلاق حدوده مع الأردن وبالتالي أدت تلك القرارات الى توقف تصدير النفط العراقي الى الأردن بعد منع عشرات الصهاريج من التنقل بالاتجاهين [١] ...

ورغم ذلك فقد حرص المسؤولون الأردنيون على تجنب توتير العلاقات مع العراق ، وتفادوا انتقاد السياسة العراقية على الرغم من الخسائر الكبيرة التي مني بها آلاف الأردنيين ، واعتبر محافظ البنك الأردني (محمد سعيد النابلسي) أن القرار شأن من شؤون السيادة العراقية " وإن كان ذلك لا ينفي بعض العتب على العراق لعدم إبلاغه أو تلميحه للأردن عن نيته للتوجه نحو تلك السياسة النقدية .. وان كان فسرذلك بعض المراقبين بسبب العلاقة المتذبذبة بين الدولتين ، تعبيراً عن توجه عراقي منتقد للسياسة الأردنية التي بدأت تتقارب مع السياسة الخارجية الأمريكية ، وخاصة انه وفي أبريل قد جرت مناورات عسكرية أردنية-أمريكية مشتركة ، إضافة الى استضافة الأردن لندوة إسلامية ، حضرها شخصيات عراقية إسلامية على مقربة من الزعيم الشيعي الراحل آية الله العظمى أبو القاسم الخوئي [٢].

وقبل أيام من زيارته للعاصمة الأمريكية ولقاء الرئيس الأمريكي (بوش) في ولاية (مين) قال الحسين، " إن النظام العراقي أوصلنا بممارساته الى وضع قصم ظهرنا ، وأنا لا أستطيع أن أستمر في تأييد هذه السياسة وهذه القيادة " [٣] .

وفي ٢٧/يونيو/١٩٩٣ ، تعرض العراق الى هجوم صاروخي (٢٣ صاروخ) ، مما أدى الى قتل (٦) من المدنيين ، وقد قال ولي العهد الأمير حسن بن طلال منتقداً ذلك الهجوم " تعقيبنا على الهجوم ، " إن من دواعي الحزن والأسى ما يقع من أعمال عنف تؤدي الى المزيد من الكراهية والخسائر البشرية والمادية ، وما كان ليقع لو كان الموقف العربي اكثر اتحاداً وصموداً وتوضيحاً للحق " . وقال " إن بلاده تؤيد لغة الحوار العقلاني الإنساني كوسيلة لحل النزاعات وأنها تؤمن بحسم الخلافات على أساس مبادئ الأمم المتحدة التي

---

(١) تقارير سياسية ، في٦/ ١٩٩٣/٥ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية-العراقية العدد (٢٠) ، قسم الدراسات والأرشيف، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٢) تقارير سياسية ، في ١٩٩٣/٥/٧ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية-العراقية العدد (١٦) ، قسم الدراسات والأرشيف، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٣) تقارير سياسية ، في ١٩٩٣/٥/٢٥ ، أنظر ملف الملك الحسين العدد (١٧) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

تصر على عدم استخدام القوة والعنف " [1] وقدم الأمير العزاء لعائلات ضحايا الهجوم الأمريكي على بغداد ... ورغم أهمية هذا الموقف الشخصي فإن الأردن رسمياً لم يدن ذلك الهجوم ، وكان ذلك التحفظ لأول مرة منذ بدء الهجمات الصاروخية على العراق بعد انتهاء حرب الخليج الثانية [2] . وقد يعزى ذلك لتواجد الملك حسين في واشنطن أثناء الهجوم الأمريكي [3] .

إلا أن مجلس النواب بمجلسيه (الأعيان والنواب) أدان العدوان على العراق ونديد بازدواجية المواقف الأمريكية في العالم ، كما ندنت الأحزاب السياسية الأردنية بذلك العدوان [4].

وبعد عودة الحسين من واشنطن أعرب جلالته أمام مجلس الأعيان الأردني عن مخاوفه الكثيرة على الشعب العراقي من التقسيم والتجزئة والتفسخ ، في الوقت الذي أشار فيه الى انه توافرت في العراق فرص كثيرة على مستوى القيادة للابتعاد عن الأزمة وأكد انه كانت هناك قوة اكبر حالت دون استمرار العلاقة بين عمان وبغداد على مستوى الصراحة والوضوح التي كانت مفروضة "وأكد أن "الأردن مستمر بدعم شعب العراق الى أن يعود الى أمته والى العطاء من جديد في اقرب وقت ممكن" [5] وقال "بضرورة أن يعود العراق مصونة وحدته الداخلية ، ضمن أجواء المصالحة الوطنية والديموقراطية والتعددية السياسية وصون حقوق الإنسان على ترابه وعلى أرضه" وقال "نحن ضد التدخل في الشؤون الداخلية لأي شقيق عربي وضد تدخله في شؤوننا الداخلية من قريب أو من بعيد " [6].

وفي ذات اليوم قال الملك حسين إن " الأردن سيستمر في تشجيع الآخرين على أن يستفيدوا من مسيرته الديموقراطية التي يريد منها أن تكون مثلاً للمنطقة " وقد أثار التصريح غضباً عراقياً غير مسبوق على تصريحات جلالة الملك واعتبرت بغداد ذلك تدخلاً مباشراً في شؤونها الداخلية ، وكان العراق أثار هذه القضية مع المسؤولين الأردنيين إبان زيارة السيد طارق عزيز الى الأردن [7] وكان الحسين في ٢٣/يونيو وأمام ممثلي الصحافة الأمريكية بواشنطن قد أشار الى انه " في الثاني من أيار ١٩٥٣ تولى المرحوم ابن عمي ... سلطاته الدستورية في العراق ، وفي نفس اليوم الذي تسلمت فيه سلطاتي الدستورية في الأردن ،

---

(١) تقارير سياسية ، في ١٩٩٣/٦/٢٧ ، ملف العلاقات الأردنية-العراقية العدد (١٧) ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٢) تقارير سياسية ، في ٥/ ١٩٩٣/٧ ، ملف الملك الحسين العدد (٢٠) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٣) تقارير سياسية ، في ١ / ١٩٩٣/٧ ، ملف العلاقات الأردنى-العراقية العدد (١٧) ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٤) تقارير سياسية ، في ٢٩/ ١٩٩٣/٦ ، ملف العلاقات الأردنية-العراقية ،العدد (١٧) ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٥) تقارير سياسية ، في ٥/ ١٩٩٣/٧، أنظر ملف العلاقات الأردنية-العراقية ، العدد (١٧) ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٦) تقارير سياسية ، في ٥/ ١٩٩٣/٧ ، أنظر ملف الملك الحسين ، العدد (٢٠) ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٧) تقارير سياسية ، في ٥/ ١٩٩٣/٧ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية-العراقية ، العدد (١٧) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

بعد ذلك شكلنا اتحاداً وكان رئيس الاتحاد " واستذكر جلالته مقتل العائلة الهاشمية في العراق اثر ثورة دموية ... وكان ذلك الحديث يشكل أول مرة يعود فيها جلالة الحسين الى الخطاب التاريخي عن العائلة الهاشمية في العراق منذ عقود طويلة .. "[1] وهو ما يعني حدة دلالية في الخطاب السياسي الخارجي الأردني تجاه العراق يمكن تبريرها في محاولة استثمار زيارة الملك وتحسين العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية . وفي ختام جولة الحسين في الولايات المتحدة الأمريكية أفرجت واشنطن عن (٣٠) مليون دولار كمساعدات اقتصادية مجمدة للأردن وحصل جلالته على وعد أمريكي بالإفراج عن (٢٠) مليون دولار من المساعدات العسكرية المجمدة في الأسابيع القادمة كما حصل على تأكيدات أمريكية ببذل قصارى الجهد للمساعدة في تحسين علاقات الأردن مع السعودية ، والنظر الى إمكانية السماح باستئناف إمداداتها النفطية للأردن التي أوقفتها خلال الأزمة في الخليج . [2] وهو ما يؤثر بالضرورة الموضوعية على التوجه السياسي الخارجي الأردني نحو العراق ، لأن واشنطن تحاول من خلال تلك المساعدات شراء الأصوات المناوئة لها في سياستها تجاه العراق ، ومساومة تلك الدول من خلال المزيد من المساعدات الاقتصادية والعسكرية ، وفي ٢٩/يوليو/١٩٩٣ أعلن مركز الدراسات السياسية في لندن أن الأردن يشكو من أنه يتعرض لضغط شديد من قبل الولايات المتحدة لتشديد الحصار على العراق، وإعطاء بعض التسهيلات للمعارضة العراقية الخارجية في حين أن حدود دول أخرى مثل سورية وتركيا وإيران مفتوحة على طولها ، لكل أنواع التبادل التجاري مع بغداد [3] .

وفي ١٥/يوليو/ قال الحسين " لقد مُنع الشعب العراقي من إمكانية الجلوس والتفكير ، ما النفع من سنوات الحرب الطويلة التي حصدت الكثير من الأرواح البشرية وأدت الى تدمير العراق ؟ لِمَ هذه الخسائر كلها ؟ وماذا جنينا من ذلك كله ؟ لذا فان السؤال الذي يتبادر الى ذهننا لا محال هو على من تقع المسؤولية ؟؟ "وقال جلالته " إن التغيير سينبع في النهاية من الشعب العراقي " مضيفاً " أن وحدة العراق تبقى اهتمامي الرئيسي وأمل أن يشكل الأردن الذي انتخب في العام ١٩٨٩ برلماناً متعدد الأحزاب قدوة لدول المنطقة الأخرى " [4] .

ورغم حدة الخطاب السياسي الأردني ، فقد أرسل الرئيس صدام حسين في ١١/أغسطس ، برسالة الى الملك الحسين بمناسبة الذكرى الواحدة والأربعين لاعتلائه على العرش[5]. وفي ١٦/أغسطس بعث جلالة الملك برسالة شكر الى الرئيس العراقي صدام حسين [1] .

---

(١) كلمة الحسين لدى لقائه ممثلي الصحافة الأمريكية بواشنطن ١٩٩٣/٦/٢٣ ، انظر خماش ، نبال ، مقدمه في الخطاب السياسي الأردني ، الأردن والعلاقات العربية ، مصدر سابق ص ٤١٧،٤١٨،٤١٩

(٢) تقارير سياسية في ١٩٩٣/٧/٥، أنظر ملف العلاقات الأردنية-العراقية ، العدد (١٧) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٣) صحيفة الشرق الأوسط (لندن) العدد (٥٣٥٨) في ١٩٩٣/٧/٣٠ ص ١ .

(٤) تقارير سياسية في ١٩٩٣/٧/١٥، أنظر ملف العلاقات الأردنية – العراقية ، العدد (١٧) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٥) تقارير سياسية في١٩٩٣/٧/١١ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية – العراقية ، العدد (١٧) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

ومما يلاحظ على السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق في هذه المرحلة ، أن المتغير الأمريكي كان له تأثير على السياسة الخارجية ، وهذا يبرز من عدم تنديد الأردن رسمياً بالضربات الصاروخية التي تعرض لها العراق ولذلك يقول الملك حسين ، " هناك قوة اكبر حالت دون استمرار العلاقة بين عمان وبغداد على مستوى الصراحة والوضوح التي كانت مفروضة " [٢] وهو ما يكشف عن سعي صانع القرار الأردني الى استثمار العلاقات مع الولايات المتحدة للوصول الى اتفاقية سلام مع إسرائيل ، وذلك يبرز من خلال مقارنة عدد الخطابات والمقابلات التي أبرزت مدى توجه صانع القرار الأردني نحو السلام والمفاوضات مع إسرائيل وان كان ذلك على حساب تراجع الخطاب عن الحديث عن الشأن العراقي حيث لم يرد في خطاب العرش لعام ١٩٩٣ أي حديث بالشأن العراقي أو حتى كلمة (العراق) وقد ركز على عملية السلام في الشرق الأوسط وان لم ينف حضور المدرك العراقي في ذهن صانع القرار الأردني .. من خلال مطالبته برفع الحصار عن الشعب العراقي ، ودعوته القيادة العراقية الى تمثل النموذج الديمقراطي التعددي في مناسبات متعددة . ورغم ذلك فإن القيادة الأردنية بقيت على اتصال مباشر مع القيادة العراقية سواء من خلال البرقيات المرسلة من الملك حسين للرئيس العراقي أو بالعكس أو من خلال لقاءات المسؤولين العراقيين بالمسؤولين الأردنيين وعلى رأسهم الملك وولي العهد ورئيس الوزراء . كما أن السياسة الخارجية في هذه المرحلة قد عملت على المطالبة بنزع أسلحة الدمار الشامل من المنطقة [٣] . كذلك المطالبة بالعدالة من خلال عدم استخدام المعايير المزدوجة بين دول المنطقة [٤] .

*** في عام ١٩٩٤ :-**

وفي عام ١٩٩٤ ، تضاعفت الضغوط على السياسة الخارجية الأردنية بشكل ملحوظ خاصة بعد توقيع الفلسطينيين لاتفاق أوسلو مع " إسرائيل " ، وهو ما دعا الإدارة الأمريكية للضغط على الأردن ، في اتجاهين سواء نحو التسوية أو اتجاه العراق ، وهذا ما عبر عنه الملك حسين في عدة مناسبات إبان عام ١٩٩٤ ففي ٢/يناير/١٩٩٤ قال " نحن نجابه تطويقاً وضغطاً مستمراً "[٥] . وقال " لقد واجه الأردن ضغوطاً وتحديات

---

(١) تقارير سياسية في ١٩٩٣/٨/١٦، أنظر ملف العلاقات الأردنية - العراقية ، العدد (١٧) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٢) تقارير سياسية في ١٩٩٣/٧/٥، أنظر ملف العلاقات الأردنية-العراقية ، العدد (١٧) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٣) تقارير سياسية في ١٩٩٣/٩/٢٠، أنظر ملف الملك الحسين ، العدد (٢٠) ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيوني - الأردني .

(٤) تقارير سياسية في ١/٢٦، أنظرملف الملك حسين ، العدد (١٩)، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيوني الأردني .

(٥) حديث الحسين في لقائه مع كبار ضباط القوات المسلحة في ١٩٩٤/١/٢ ، انظر الوقائع والوثائق الأردنية ١٩٩٤ ، منشورات دائرة المطبوعات والنشر ١٩٩٤/٣/٣١ العدد (١٣) وثيقة رقم (١) ص ٣٥ .

وأخطار كبيرة جابهناها في الماضي ونجابهها اليوم "[1] . وقوله " علينا أن نصمد في وجه الضغوط المستمرة والقاسية من كل الاتجاهات " [2]. وقوله "ظرف صعب ومعاناة مستمرة والضغوط علينا من شتى الاتجاهات مستمرة " [3]. كما تحدث الأمير حسن في مناسبات عدة عن "هذا الغياب المرحلي للسند والظهير العربي والإسلامي ناهيك عن الدولي " [4] . وفي ١٩/يناير/١٩٩٤ أعرب الأردن عن استيائه من أسلوب منح الموافقات على السماح بالتصدير للعراق ، وعمل على الطلب من الأمم المتحدة السماح له بتصدير البضائع الأردنية المنشأ الى العراق دون موافقة لجنة العقوبات . وقد عبر الأردن عن ذلك خلال لقاء رئيس الوزراء الأردني مع أعضاء لجنة مجلس الأمن الخاصة بتنفيذ قرار (٦٦١) المتعلق بالعقوبات الاقتصادية على العراق في ٢٩ يناير[5] ، وفي يناير صرح الملك حسين في واشنطن أنه " يأمل أن ينتهي هذا الكابوس في أقرب وقت ممكن ، وخصوصاً أن الحظر ذو أثر كبير على الشعب العراقي واستمرار معاناته في ظل الظروف السائدة ، بطريقة ما ، أرجو أن نخرج من نطاق اعتبار العراق عضواً غير فاعل وبنّاء في العالم العربي وفي المجتمع الدولي بأسرع وقت ممكن " [6] . وهو ما يؤشر على هدف سياسي أردني نحو البحث السريع عن دور إقليمي للعراق في المنطقة باعتباره عضواً فاعل وبناء ، وهو تطور جديد في الخطاب السياسي الأردني نحو العراق ، خاصة مع قرب توصل الأردن الى اتفاق سلام مع إسرائيل ، وبالتالي مؤشر على دور أردني جديد في العلاقة بين بغداد من جهة ، وواشنطن والتسوية في الشرق الأوسط من جهة أخرى .

ولكن العلاقات السياسية الأردنية العراقية لم تحافظ على ثباتها حيث طرأ عليها بعض الفتور عقب اغتيال أحد أبرز رموز المعارضة العراقية (الشيخ طالب سهيل) على أيدي دبلوماسيين عراقيين في بيروت ، والشيخ سهيل يحمل الجنسية الأردنية بالإضافة الى السعودية وهو قريب للملك حسين ومؤيد للهاشميين في بغداد إضافة الى كونه من شيوخ بني تميم ولجأ الى الأردن في عام ١٩٧٤ ثم انتقل الى الخارج .. وقام الحسين اثر ذلك بتعزية أسرة السهيل ، وحملت رسالته عبارات صريحة في إدانة العملية حيث قال أنه " تلقى أنباءها بعمق مشاعر الغضب والاشمئزاز " وقال " إنها تمت بأيدي آثمة تستمد قدرتها على الشر من نفوس مريضة أعمى الحقد بصيرتها ، فاستمرأت الولوغ في الدماء البريئة متناسية أن لا عاصم لها من غضب الله وغضب الناس " .

---

(١) كلمة الملك حسين أثناء زيارته لجمعية خليل الرحمن وتقديم التعازي لشهداء ومذبحة الحرم الإبراهيمي في ١٩٩٤/٢/٢٧ ، انظر الوقائع والوثائق الأردنية ١٩٩٤ ، منشورات دائرة المطبوعات والنشر ١٩٩٤/٣/٣١ العدد (١٣) وثيقة رقم (١٥) ص ٩٦ .

(٢) كلمة الملك حسين لأعضاء مجلس النواب ورجال الدين الإسلامي والمسيحي . أنظر الوقائع والوثائق الأردنية ١٩٩٤ ، منشورات دائرة المطبوعات والنشر ١٩٩٣/٣/٣١ ، العدد (١٣) وثيقة رقم (١٨) ص ١٠١ .

(٣) المصدر السابق ، وثيقة رقم (١٩) ص ١٠٤ .

(٤) كلمة الأمير الحسن لدى لقائه ضباط الأمن العام والدفاع المدني ١٩٩٤/١٠/٢٣ ، انظر الوقائع والوثائق الأردنية ١٩٩٤ ، منشورات دائرة المطبوعات والنشر ، ١٩٩٤ العدد (١٨) وثيقة رقم (٣٣) ص ٢٣٣ .

(٥) الوقائع والوثائق الأردنية ١٩٩٤ ، منشورات دائرة المطبوعات والنشر ، ١٩٩٤/٣/٣١ العدد (١٣) ص ٨ .

(٦) المؤتمر الصحفي لجلالة الملك في واشنطن ، في ١٩٩٤/١/٢٨ ، انظر خماش ، نبال ، مقدمة في الخطاب السياسي الأردني ، الأردن والعلاقات العربية ، مصدر سابق ص ٤٢٠ .

ورغم حدة معاني رسالة الحسين ووضوح مراميها ، فقد حافظت العلاقات السياسية الأردنية – العراقية على منحناها المستقر نسبياً وإن كان غير ثابت عموماً ، ذلك أنه قبل هذه الحادثة بأيام كان الحسين في أوائل فبراير / ١٩٩٤ قد أرسل برسالة الى الرئيس العراقي (صدام حسين) ، الذي رد برسالة مماثلة نقلها وزير الإعلام العراقي (حامد يوسف حماد) وتلى ذلك زيارات بين المسؤولين الأردنيين والعراقيين في الاتجاهين كما قام نائب رئيس الوزراء العراقي (طارق عزيز) بزيارة الأردن العديد من المرات في عام ١٩٩٤ . وفي ٢٩ / مارس استدعى الحسين سفراء الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وأكد لهم " أن مشاركة الأردن في عملية السلام ، رهن بمعالجة الحصار على العقبة وأن المضايقات مرفوضة على الأردن وحده دون دول المنطقة وأن (١٧٠٠) سفينة فتشت للأردن دون الحصول على أية مخالفة " [١] . وبذلك ربط الحسين بين المشاركة في العملية السلمية وبين رفع الحصار عن العقبة ، وهو ما يؤشر الى مدى الضغوطات على صانع القرار الأردني من قبل المتغير الدولي والإقليمي . وقد قال الحسين " إن التعاون والالتزام الذي أبداه الأردن لتحقيق السلام الشامل في المنطقة لا يبرر المعاملة التي يتلقاها مقابل ذلك ، لقد سبب الحصار خسائر فادحة للأردن ، لقد خسرنا الكثير من أسواقنا الدائمة ، كما أن أقساط التأمين الملاحية أصبحت باهظة جداً ومن الصعب تحملها ، وحتى أن علينا أن ندفع تكاليف التفتيش التي تتم على ظهر السفن ، إضافة لذلك لاحظنا زيادة في عمليات التفتيش والاعتراض في العام المنصرم بدل أن تَخِفْ ، لقد خسرنا (١٦) خطاً ملاحياً من خطوطنا المنتظمة . والتي كانت تخدم ميناء العقبة ، المنفذ الوحيد المطل على البحر ، لقد بلغت خسائرنا أكثر من بليون دولار حتى الآن ، ومنذ بداية المشكلة وبدء عمليات التفتيش لم يتم اكتشاف أي سفينة تحمل مواد غير مسموح بها ، ولا نستطيع أن نفهم لماذا الاستمرار في ذلك ، هل هو مجلس الأمن ؟ أم الولايات المتحدة ؟ من الذي يفرض علينا هذه السياسية ؟ الى متى سنتحمل ذلك ؟ نحن نرفض أن نعامل بهذا الأسلوب " [٢] .

وفي أغسطس تحركت السفن الحربية الأمريكية بعيداً عن خليج العقبة الذي خضع للتفتيش والحصار منذ أربع سنوات تنفيذاً للعقوبات ضد العراق ويأتي ذلك بعد شهر من لقاء الملك الحسين ورئيس الوزراء الإسرائيلي في واشنطن بتاريخ ٢٥/يوليو ، وتوقيع إعلان واشنطن بين الأردن و" إسرائيل " وهو ما تحدث عنه الحسين في ٩ /يوليو (من رفع القيود الأمريكية مقابل لقاء الحسين – رابين) أمام مجلسي الوزراء والنواب الأردني . وبالتالي سيباشر مفتشون من شركة لويدز البريطانية عملية التفتيش لمدة شهر للتأكد من مدى فعالية التفتيش من البر ، ومن ثم بالإضافة الى ذلك سيتم تجاهل قضايا في المحاكم الأمريكية ضد شركات اتهمت بالالتفاف حول قرار المقاطعة للعراق بإرسال بضائع عبر الأردن [٣] .

---

(١) الوقائع والوثائق الأردنية ١٩٩٤ ، العدد (١٣) ، مصدر سابق ص ٢٣ .

(٢) Fisher , Dinn, " Hussein Says we refuse to be treated by this manner " Time " (London), 18 April 1994 .

(٣) تقارير سياسية في ٢٦ / ٨ / ١٩٩٤ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية – العراقية العدد (١٧) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

وحول تطورات الوضع في الخليج اصدر الأردن بياناً رسمياً في ٩/ أكتوبر/١٩٩٤ بسبب تحريك العراق لقواته العسكرية باتجاه الجنوب نحو الكويت ، وأعلن الأردن من خلاله انه يقف بكل قوة ضد استخدام السلاح مجدداً بين الإشقاء العرب تحت أية ظروف أو ذريعة ، وأعلن في ذات الوقت عن تعاطفه مع الشعب العراقي الشقيق وحقه في حياة آمنه كريمة مستقرة ... [١] . وقال الحسين "فيما يخصنا فنحن سنكون ضد العراق في هذا التفكير .. وقال " هنا أفرق بين الحكومة والقيادة والشعب فيما يخص الشعب ، فلهم كل تعاطف واهتمام ... ومن المؤسف أن تضع حكومة ما نفسها في موضع يستدعي من الآخرين النظر في هذا الأمر ومنعها من القيام بعمل لخلق وضع خطير ويهدد المنطقة والآخرين " [٢] ومما يذكر أنه في هذه المرحلة كان الأردن يسعى الى إعادة علاقاته الطبيعية مع دول الخليج العربي خاصة بعد أن جرت مقابلة هي الأولى منذ حرب الخليج بين وزير الدولة للشؤون الخارجية الأردني (طلال سطعان الحسن) ، ووزير الخارجية السعودي (الأمير سعود الفيصل) في نيويورك وقد وصفها رئيس الوزراء الأردني بأنها كانت " ودية " بالإضافة الى إرسال مبعوث أردني الى الكويت ، وزيارة رئيس الوزراء الى الشيخ زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة خلال إقامته في جنيف [٣] .

كذلك فإن الأردن في هذه المرحلة كان يهدف الى تحقيق تسوية مع " إسرائيل " والوصول الى معاهدة سلام معها ، وهو ما جعل اهتمامات صانع القرار السياسي الأردني تتجه نحو الوصول الى ذلك الهدف من خلال متابعاته لسير المفاوضات ، واتصالاته مع الولايات المتحدة الأمريكية ، ومصر ، والسلطة الفلسطينية ، والمسؤولين الإسرائيليين والالتقاء معهم ، وهو ما جعل صانع القرار الأردني أيضاً يبتعد حتى عن التصريحات بشأن العراق أو العقوبات المفروضة على العراق وشعبه ولذلك " سُئل الحسين في أكثر من مناسبة عن أي تغيير على الموقف الأمريكي باتجاه العقوبات على العراق ؟ فأجاب جلالته لا أرغب بالتعليق على ذلك ... أي شيء أقوله بهذا الخصوص سيكون في غير محله " [٤] . وقد عمد صانع القرار السياسي الأردني الى القول " أن العراق هو عنصر هام جداً في هذه المنطقة وآمل أن يعود الى الحياة ... أما بالنسبة للسلام في الشرق الأوسط فسيكون العراق عاملاً هاماً له " [٥] .

---

(١) البيان الرسمي الأردني حول تطورات أحداث الخليج المتعلقة بالتحركات العسكرية العراقية باتجاه الجنوب نحو الكويت ، في ١٩٩٤/١٠/٩، انظر الوقائع والوثائق الأردنية ١٩٩٤ ، العدد (١٨) ، مصدر سابق ، وثيقة رقم (٢٠) ، ص ١٢٠ ، ص ١٢١ .

(٢) المؤتمر الصحفي المشترك الملك الحسين و وارن كريستوفر (وزير الخارجية الأمريكي) في ١٩٩٤/١٠/١١ ، انظر الوقائع والوثائق الأردنية العدد (١٨) وثيقة رقم(١٦) ، ص ١٢٤ .

(٣) حديث عبد السلام المجالي رئيس الوزراء لصحيفة الأهرام المصرية في ١٩٩٤/١٠/١٣ ، انظر الوقائع والوثائق الأردنية العدد (١٨) ، وثيقة رقم (٢٠) ص ١٤٣ ، ص ١٤٤ .

(٤) المؤتمر الصحفي للملك الحسين في واشنطن في ١٩٩٤/٦/٢٣ ، انظر خماش ، نبال " مقدمة في الخطاب السياسي الأردني ، الأردن والعلاقات العربية ، مصدر سابق ص ٤٢٠ .

(٥) حديث جلالة الملك الحسين الى مجلة دير شبيغل (الألمانية) في ١٩٩٤/٨/٢١ ، انظر نبال خماش ، مقدمة في الخطاب السياسي الأردني ، الأردن والعلاقات العربية ، مصدر سابق ص ٤٢١ .

وفي ٢٦/أكتوبر/١٩٩٤ تم في وادي عربة الاحتفال بتوقيع معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل وعند التوقيع على إعلان واشنطن بين الأردن و إسرائيل في ٢٥/مايو أعلنت كلتا الدولتين انتهاء " حالة العداء " وهو ما يؤشر الى انتهاء حالة أبعد وأعمق من " حالة الحرب " بينهما ، وهذا الإعلان عن انتهاء تلك الحالة لا شك بأنه يعني متغيراً جديداً في السياسة الخارجية الأردنية يؤثر على متغيرات عدة وهو بالتأكيد يمنح صانع القرار السياسي الأردني هامش حرية أكبر في السياسة الخارجية سواء من جهة المتغيرات الجغرافية أو العسكرية أو الاقتصادية أو الدولية أو الاقليمية .

وما يهمنا أن المادة الثانية والفقرة الرابعة تحديداً تعبر عن احترام واعتراف الدولتين بسيادة كل دولة في المنطقة وبسلامتها الإقليمية [١] ، وهو ما يهم من معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية العراق كأحد دول المنطقة ذلك بالتالي جانب إيجابي – وإن كان نظرياً . ولكن وفي المادة الرابعة ، لم تحدد المادة طبيعة التعاون المشترك بين الأردن وإسرائيل وما هي حدوده ومحدداته ، كما أن إقامة بنيان إقليمي كهدف مستقبلي يعني بوجه آخر العمل على إدخال إسرائيل داخل المنظومة الأمنية للمنطقة ، دون الأخذ بالاعتبارات أن نظرية الأمن الإسرائيلي تتناقض ونظرية الأمن العربي والأردني أو العراقي ، كما أن المادة الرابعة في الفقرة (٤/أ) والتي تقضي " بالامتناع عن الدخول في أي ائتلاف أو تنظيم أو حلف ذو صفة عسكرية أو أمنية مع طرف ثالث أو مساعدته بأي طريقة من الطرق أو الترويج له أو التعاون معه ، إذا كانت أهدافه أو نشاطاته تتضمن العدوان أو أية أعمال أخرى من العداء العسكري ضد الطرف الآخر بما يتناقض مع مواد هذه المعاهدة " [٢]. تتناقض مع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومبدأ استقلال الدولة وسيادتها ، وإن كانت لم تحدد طرفاً بعينه فإنها تقصد ضمناً العراق في هذه المرحلة نظراً لموروث العلاقة التاريخية مع الأردن في المجال العسكري ، وسوريا الى حد ما .. كما أن هذه الفقرة لم تستثن الدخول في مثل تلك العلاقة مع الطرف الثاني (إسرائيل) وإنما اقتصرت على طرف ثالث وهي بذلك تحدد سلوك صانع القرار الأردني من الناحية الاستراتيجية والعسكرية سواء مع العراق أو غيره ...

كذلك فإن الفقرة (٤/ب) من ذات المادة تنص على " عدم السماح بدخول أو إقامة أو عمل قوى عسكرية أو عسكريين أو معدات تعود لطرف ثالث على أراضيها أو من خلالها في أحوال يمكن أن تخل بسلامة الطرف الآخر ... " [٣] ، وهذه الفقرة كسابقتها ، إضافة الى أنها لم تحدد طبيعة سلامة الطرف الآخر وحدودها وهي بذلك قابلة للتفسير التأويلي من قبل الطرف الإسرائيلي . كذلك وفي الفقرة السابعة التي تضمنت "العمل على أساس الأولوية وبالسرعة الممكنة ضمن المجموعة المتعددة الأطراف لضبط التسلح والأمن الإقليمي ، وبشكل مشترك على ما يلي" ، وهنا تبدو مفارقة وهي كيف يتسنى للدول الأطراف – التي عرفّها نص الدعوة الى مؤتمر مدريد (والذي استثنى العراق) بأنها الراغبة في حضور المفاوضات المتعددة والتي

---

(١) معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل ، معركة السلام ، الجزء الثاني المعاهدة الأردنية – الإسرائيلية ، وثائقها وأبعادها الاستراتيجية ، منشورات دائرة المطبوعات والنشر ، تشرين ثاني / ١٩٩٤ ، العدد (٢٠) ، المادة (٢) الفقرة (٤) ص ٣ .

(٢) المصدر السابق ، المادة (٤) الفقرة (٤/أ) ص ٤ .

(٣) المصدر السابق المادة (٤) الفقرة (٤/ب) ص ٥ .

ستجتمع بعد أسبوعين من افتتاح مؤتمر مدريد – [1] أن تعمل على ضبط التسلح والأمن الإقليمي للمنطقة كاملة دون الأطراف الأخرى الهامة (ونقصد هنا العراق) والتي قال عنه الملك حسين بأنه " عنصر هام في هذه المنطقة " [2] . إضافة الى أن الفقرة (٧/أ) من المادة الرابعة تلك تضمنت " العمل على إيجاد منطقة خالية من التحالفات والائتلافات العدوانية في الشرق الأوسط " [3] . ولم تحدد الفقرة حدود المنطقة كما لم تحدد نسبة العدائية أو بمعنى آخر العدائية بالنسبة لمن ؟؟ وهل يمكن الافتراض بوحدة الرؤية العدائية التي ترى إسرائيل في العراق أحد عناصرها ؟؟! أو هل يرى الأردن بالعراق مثلاً طرفاً معادياً وهو ما لا يمكن تصوره بالقطع . كما أن الفقرة (٧/ب) نصت على " إيجاد منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل سواء منها التقليدية أو غير التقليدية في الشرق الأوسط ضمن سلام شامل ودائم ومستقر يتصف بالامتناع عن استعمال القوة والنوايا الحسنة " وإن كانت هذه الفقرة تعد انتصاراً لصانع القرار الأردني في انتزاعه لذلك الضمان من جانب إسرائيل المسلحة بأسلحة تقليدية وغير التقليدية ، فإن الرؤية الاسرائيلية تنظر الى العراق كأحد الأطراف التي تملك أسلحة الدمار الشامل إضافة الى أطراف أخرى .

وبالتالي يمكن القول أن معاهدة السلام مع إسرائيل وإن أعطت الدولة الأردنية بعض المتغيرات ذات قيمة إضافية ومنحت صانع القرار مساحة من الحرية في بعض الجوانب إلا أنها عملت على تحديد قراراته في بعض الجوانب الأخرى ولعل أهمها الأمن الوطني والقومي ، وهو ما يؤثر بالضرورة النظرية والموضوعية على العلاقة مع العراق خاصة في ظل حالة العداء والحرب والتناقض بين العراق وإسرائيل ... وهو ما يعني دوراً مضاعفاً لصانع القرار في صياغة تعريفه للدور الإقليمي المتوازن والوسطي للسياسة الخارجية الأردنية في ظل استيعاب حالة الصراع العربي (الأردني) الإسرائيلي ضمن إطار معاهدة السلام ...

لكن لا بد من القول أن معاهدة السلام مع الجانب الإسرائيلي ، قد حدت بالولايات المتحدة الى تقديم مساعداتها الى الأردن سواء عسكرية أو اقتصادية . ففي ٢٦/أكتوبر ألقى الرئيس الأمريكي خطاباً في مجلس الأمة الأردني في أول زيارة لرئيس أمريكي للأردن منذ أكثر من عشرين عام وقال " إن الولايات المتحدة والأردن يحاربان بنفس المعركة ، ولذلك دعني أقول باسم الولايات المتحدة بأننا لن نخذلكم " [4] .

ورغم ذلك التوجه الأردني نحو التسوية ، فقد أولى خطاب العرش السامي في ٢٢/أكتوبر/١٩٩٤م العراق أهمية خاصة في السياسة الخارجية الأردنية ، حيث قال الملك حسين إن "عمان أيضاً قريبة من معاناة الأهل في العراق، ونحن إذ نؤكد حرصنا على رفع المعاناة عن أي شعب عربي يتعرض لها (ويقصد التطاحن العربي) لنؤكد حق كل دولة عربية في أمنها واستقرارها وسيادتها ، كما نؤكد أهمية تجاوز الماضي بكل

---

(١) حسين ، خليل ، المفاوضات العربية – الإسرائيلية وقائع وثائق ، مصدر سابق ص ٢٤١ .

(٢) حديث الملك الحسين الى مجلة شيغل الألمانية في ٢١ / ٨ / ١٩٩٤ ، انظر خماش ، نبال ، مقدمة في الخطاب السياسي الأردني ، الأردن والعلاقات العربية ، مصدر سابق ص ٤٢١ .

(٣) معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل ، معركة السلام ، الجزء الثاني ، المعاهدة الأردنية – الإسرائيلية وثائقها وأبعادها الاستراتيجية ، العدد (٢٠) ، مصدر سابق المادة (٧) الفقرة (أ) ص ٦ .

(٤) خطاب بل كلنتون (رئيس الولايات المتحدة الأمريكية) في مجلس الأمة الأردني في ٢٦ / ١٠ / ١٩٩٤ ، انظر الوقائع والوثائق الأردنية ، العدد (١٨) ، وثيقة رقم (٤٠) ، ص ٣٢٠ .

جراحه والارتقاء الى مستوى جديد في العمل السياسي العربي ... وأعلنا أننا ضد أي تهديد من شقيق عربي لشقيقه العربي .. وان الأردن سيقف في وجه أي جهة عربية تحرف هذا المبدأ ودون أي تردد " [1] . وفي رد مجلس النواب على خطاب العرش في ٣٠/أكتوبر ، جاء فيما يخص العراق " أن مجلس النواب يرجو جلالتكم توظيف مكانتكم وكلمتكم المسموعة لرفع الحصار عن العراق الشقيق ومَنْ أحق منكم بني هاشم لنجدة شعب العراق وإقالة عثرته "[2]. وهو ما يؤشر الى استمرارية دور مجلس النواب الأردني في سياسته تجاه العراق وإن كان ذلك لا يعني تغيراً كيفياً لتوجه صانع القرار السياسي الأردني تجاه العراق والتزامه بالحفاظ على علاقاته معه . ولذلك وفي ١٠/نوفمبر/١٩٩٤ رحب الأردن بقرار العراق الاعتراف بالكويت واعتبر هذه الخطوة ستساعد على ضمان الاستقرار في المنطقة وقال وزير الإعلام الأردني (جواد العناني) إن التحرك العراقي خطوة من شأنها أن تؤدي الى مصالحة عربية شاملة وتجاوز المشكلة الناجمة عن أزمة الخليج " [3] .

وفي مرحلة لاحقة قال رئيس الوزراء الأردني (عبد السلام المجالي) حول العلاقة مع العراق "إنها علاقات متميزة ، ونحن نسعى ونحاول الى أقصى مدى من أجل رفع المعاناة عن الشعب العراقي والتخفيف من الأحوال المأساوية التي يعاني منها العراقيون" كما أعرب عن أمله " أن يتمكن العراق بعد الاستجابة لقرارات مجلس الأمن من العودة الى الحظيرة الدولية لرفع الحصار عنه "[4].

وفي تلك المرحلة لا بد من القول أن الأردن قد حاول لعب دور في إشراك العراق في المفاوضات المتعددة الأطراف مع " إسرائيل " وبرز ذلك من خلال تحركات المسؤولين الأردنيين حتى حدا بأحد الصحفيين الى سؤال الملك حسين "هل ستكونون قادرين على تسهيل عقد اجتماع بين الرئيس العراقي صدام حسين ورئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين ؟؟! فأجاب الحسين بالنفي وقال " أنا غير مطلع على هذا الأمر " ، وذلك لأن مثل هذه المسألة تحتاج الى دبلوماسية سرية ومقايضات بينية الى حد بدا وكأن الأردن سيفاوض عن العراق والتحدث باسمه ، مما حدا بالعراق الى الإعلان رسمياً عن رفضه السماح للأردن التحدث باسمه في ١١/أغسطس عندما عبّر وزير الثقافة والإعلام العراقي (حامد يوسف حماوي) عن " دهشته الكبيرة للتصريحات التي أدلى بها وزير الإعلام الأردني (جواد العناني) والذي أعطى لنفسه الحق زج اسم العراق فيما يسمى بمفاوضات السلام مع إسرائيل حول المسائل الإقليمية كالمياه والبيئة ونزع السلاح " وقال الوزير العراقي " العراق هو الذي يقرر موقفه إزاء القضايا القومية وأن بلاده تعارض مسيرة المفاوضات مع إسرائيل

---

(١) خطب العرش السامي في افتتاح دورات مجلس الأمة ١٩٥٣ – ١٩٩٧ الجزء الثاني مصدر سابق ص ٢٣٠ .

(٢) رد مجلس النواب على خطاب العرش السامي ، انظر ، الوقائع والوثائق الأردنية ، العدد (١٨) ، مصدر سابق ص ٣٣٥ .

(٣) تقارير سياسية في ١٩٩٤/١١/١١ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية – العراقية العدد (١٧) ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٤) حديث عبد السلام المجالي لدى لقائه رئيس وأعضاء لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب في ١٩٩٤/١١/٢٦ ، انظر ، الوقائع والوثائق الأردنية ، العدد (١٨) ص ٥٣٠ .

" وكان وزير الإعلام الأردني قد صرّح قبل ذلك بأيام بأن العراق يمكن أن يلعب دوراً مهماً في المسائل المطروحة ضمن المفاوضات المتعددة الأطراف " (١) .

وفي أغسطس ١٩٩٤م ، قال الملك الحسين " لا أستطيع أن أتحدث باسم الآخرين ، ولكنني آمل أن العراق وهو عنصر هام جداً في هذه المنطقة سوف يعود الى الحياة ، كما آمل أن آلام الشعب العراقي ستنتهي، أما بالنسبة الى السلام في الشرق الأوسط فسيكون العراق عاملاً هاماً له " (٢) .

* خاتمة :-

يمكن ابتسار هذا المبحث في عنوان صغير هو " الخسارة دون حرب " ، وهو ما يشخّص حالة الأردن بعد انتهاء الأزمة وان حمل العنوان في ذاته دلالة معينة فإنه من المؤكد أن هذا العنوان لا يخلو مفارقة وهي أن الأردن لم يكن في أي لحظة من اللحظات أحد أطراف النزاع المباشر في الأزمة ورغم ذلك كان أبرز الأطراف التي منيت بخسائر كبيرة نتيجة الأزمة ، وهذه الخسائر سواء الاقتصادية أو سياسية .

فعلى الصعيد السياسي وهو ما أبرزه الباحث بشكل واضح ، فقد عاش الأردن في المرحلة التالية للحرب حالة من العزلة السياسية التي أعادت الى ذاكرة صانع القرار السياسي مرحلة الخمسينات والسبعينات ، ولذلك عمل صانع القرار على إصلاح ما ثُلِمَ وبناء ما هُدِم ، وذلك لأن العراق قصم من الأردن الظهر كما يقول الملك الحسين ، وبذلك فقد الأردن الظهيرُ والسند في تلك المرحلة وجاءت الفرصة السانحة لإعادة المصداقية الأردنية في الدولية من خلال إعلان صانع القرار السياسي الأردني عن مشاركته في مؤتمر مدريد للتسوية في الشرق الأوسط . مما يعني موضوعياً عدم مقدرة الأردن على مواجهة ضغوطات تلك المرحلة سواء الدولية أو الإقليمية خاصة في سياسته تجاه العراق ، وبالتالي كان هدف تلك الدول منذ البداية بعث الشك في تلك العلاقة للعمل على قطعها ، مما دعا صانع القرارالسياسي الأردني الى العمل بسياسة التوفيق بين التوجهات من خلال الدعوة للحفاظ على الأراضي العراقية وسيادة العراق على أرضه وكذلك من خلال دعوته لتطبيق التعددية السياسية والديمقراطية .... إلا أن الباحث وجد أن العراق – ورغم أن الأردن قد دعا في مرحلة من المراحل الى تنحي الرئيس العراقي – كان يتفهم طبيعة الموقف السياسي الأردني وحجم الضغوط السياسية والدولية عليه كونه المنفذ الوحيد للعراق على العالم .... وهو ما يفسر زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين على التوالي في عام ١٩٩٤ عن ١٩٩٣ وعن ١٩٩٢ ، إضافة الى زيادة نسبة المنحة المجانية للأردن من قبل العراق ، ورغم بعض الطروءات السلبية في العلاقات إلا أن اللقاءات بين المسؤولين العراقيين والأردنيين لم تنقطع في هذه المرحلة وهو مؤشر دلالي على عمق العلاقة واستراتيجيتها .

---

(١) تقارير سياسية في ١١ / ٨ / ١٩٩٤ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية – العراقية العدد (١٧) ، قسم الدراسات والأرشيف مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٢) حديث الملك الحسين الى مجلة دير شبيغل الألمانية في ٢١ / ٨ / ١٩٩٤ ، انظر خماش ، نبال . مقدمة في الخطاب السياسي الأردني ، الأردن والعلاقات العربية ، مصدر سابق ص ٤٢١ .

المبحث الثالث

السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق "١٩٩٥ -١٩٩٨ "

*** المقدمة :-**

طوت معاهدة السلام (٤٦) عام من حالة الحرب مع إسرائيل الدولة المجاورة الأقوى عسكرياً ، واقتصادياً ، والدولة ذات الأيديولوجية التوسعية .. وقد كان لهذا الحدث أثر كبير على متغيرات السياسة الخارجية الأردنية ، وحسابات صانع القرار السياسي الخارجي الأردني وبالتالي على توجهات تلك السياسة بشكل عام تجاه كل دول العالم وتجاه مختلف القضايا .

وحالة التحول هذه من الصراع إلى السلام في العلاقة مع المتغير الإسرائيلي ، قد خلفت حقائق جغرافية وعسكرية واقتصادية وإقليمية ودولية جديدة بالنسبة للدولة الأردنية ، بغض النظر ، أكانت نتائج معاهدة السلام مع إسرائيل قد عملت على معالجة أسباب الصراع معها ضمن الإطار العام للمعالجات النظرية الموضوعية أم لا ..

ولكن ذلك لم ينف حقيقة بروز إشكالية جديدة في السياسة الأردنية عمل صانع القرار الأردني على التعاطي معها ، وهي التعامل مع المتغير الإسرائيلي ضمن الإطار التعاوني بدلاً عن الإطار الصراعي ، وهو ما يؤثر بالتالي على توجهات السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق بالضرورة الموضوعية .

واستدعى ذلك من صانع القرار البحث عن صيغة توفيقية توازنية للتوجهات السياسية الأردنية على اختلافها ، سواء تجاه التسوية وإسرائيل أو تجاه العراق والحصار ، وتلك الصيغة يمكن ابتسارها أو اختصارها في مقولة " المزيد من المكتسبات في التوجه نحو التسوية مع الحفاظ على المنجزات في العلاقة مع العراق " وهي سياسة أدعى للعقلانية والبراغماتية المصلحية ..

ورغم رفض العراق المبدئي للمفاوضات مع إسرائيل ، فإنها لم تستنكر ولم تندد بمعاهدة وادي عربة بين الأردن وإسرائيل ، وذلك لان صانع القرار العراقي يتفهم متغيرات السياسة الخارجية الأردنية ويدرك نتائج وآثار أزمة الخليج عليه . كما يدرك صانع القرار السياسي الأردني دور العراق في المنطقة ويرى بضرورة إنهاء سياسة الاحتواء له وبذلك كان التفهّم قبل التفاهم بين القيادتين الأردنية والعراقية .و لفهم طبيعة السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق في هذه المرحلة لا بد من قراءة للوقائع والظروف المكيفة لتلك السياسة .

المطلب الأول :

العوامل المكيفة للسياسة الخارجية الأردنية في هذه المرحلة :-

وبناء عليه لا بد من توضيح ابرز الحقائق الجديدة والمتغيرات الماثلة التي أفرزتْ عقب معاهدة وادي عربة مع "إسرائيل " وما لهذه المتغيرات كقيمة إضافية جديدة من دور في حركة وحرية صانع القرار السياسي الأردني تجاه العراق ...

أولا :- المتغيرات (الاعتبارات) الجغرافية :-

لم تُحدِثْ معاهدة السلام تغييراً على طبيعة التجاور الجغرافي مع إسرائيل التي تشكل الحدود الغربية للأردن وتشاركه في (٣٨٥) كم . وقد حددت المادة الثالثة من المعاهدة ، الحدود الدولية لأول مرة في التاريخ

بين الأردن وإسرائيل وفقاً لخرائط الانتداب البريطاني ، وذلك رغم أن هذه المادة لا تمس وضع الأراضي التي دخلت تحت سيطرة الحكم العسكري الإسرائيلي عام ١٩٦٧ م [١] ولذلك يقول الأمير حسن " إننا في عام ١٩٩٤ ، وبعد حوالي القرن على بدايات الصراع العربي الصهيوني، من الملفت للنظر إن الحديث عن التوسعية الصهيونية شرق النهر قد انتهى ، ولن الحديث عن المساس بالهوية شرق النهر قد زال " [٢] ويقول سموه " لقد تمكنا من إسقاط وعد بلفور ، فالأردن ليس فلسطين، والمشارع السياسي يعترف علناً في وجوب الالتزام غرب النهر في عدم التفوه في الرغبة الإسرائيلية التوسعية التي كانت لمدارس إسرائيلية بان تلوح بها تهديداً ووعيداً.. " [٣] إلا أن ذلك في الحقيقة ليس مطلقا أو نهائيا ، حيث قال الملك الحسين في ٢١/فبراير/١٩٩٨ عن احتمالات الوطن البديل ، وذلك بعد مرور أربع سنوات على المعاهدة " الحقيقة مخيفة لو وقع حادث غرب النهر واندفع البقية الباقية من أبنائنا ومن أهلنا في فلسطين باتجاهنا .. لتحقيق الوطن البديل وانتهى بالأردن " [٤] وزوال التهديد المباشر بالتالي فإن تحديد الحدود العربية للأردن يمنح صانع القرار الأردني هامش حرية اكبر في خياراته وقراراته السياسية الخارجية ، بشكل عام بالإضافة إلى أن السعودية قد بدأت بوادر العلاقات معها تعمل على تفكيك حالة العزلة التي فرضت على الأردن ، بالرغم من حصار العراق ، وتوتر العلاقة مع سوريا عقب التوقيع الانفرادي على "معاهدة السلام مع إسرائيل.

ثانياً : المتغيرات (الاعتبارات) الاقتصادية :-

رغم بقاء متغيرات البعد الاقتصادي ثابتة من محدودية الموارد وندرتها ، فقد عمل صانع القرار السياسي الأردني من خلال معاهدة السلام على لعب دور اقتصادي محوري في منطقة ترتسم ملامحها كلما تقدمت مسيرة المفاوضات ..

وتتناول المادة السابعة من معاهدة وادي عربة "تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدولتين ، وإنهاء حالة المقاطعة ، والعمل وفق مبادئ الانسياب الحر في التجارة واقامة مناطق حرة واستثمارات مشتركة وعقد الاتفاقيات بذلك الشأن إضافة إلى العمل المصرفي والتعاون الصناعي والعمالة " . وكذلك فتح الحدود بين البلدين والسماح بحرية النقل للبضائع والأشخاص وبناء الطرق البرية والحديدية .. وحرية الملاحة والوصول إلى الموانئ والطيران والسياحة والطاقة والزراعة [٥]، وبالتالي فإن ذلك نظرياً يعد إنجازاً لصانع القرار السياسي الأردني في توسيع دائرة خياراته وقراراته السياسية ، كما أن البضائع الأردنية قد بدأت تعود لأسواقها في دول الخليج العربية ، ناهيك عن قيام الولايات المتحدة الأمريكية بدعم الأردن بمزيد من المساعدات وشطب الديون المستحقة عليه . فبعد اقل من (٤) اشهر تم الاتفاق مع الإدارة الأمريكية على شطب (٤٨٨) مليون دولار وهي ما يشكل صافي الديون

---

(١) صقر، محمد ، وآخرون ، المعاهدة الأردنية – الإسرائيلية ، دراسة وتحليل ، مصدر سابق ص ٤٩ .

(٢) كلمة الأمير حسن لدى لقائه ضباط الفرقة المدرعة الثالثة الملكية والفرقة المدرعة الخامسة الملكية والالقاء العسكري في ١٩٩٤/١٠/٢٨ ، انظر الوقائع والوثائق الأردنية العدد (١٨) ، مصدر سابق ص ١٩٣ .

(٣) كلمة الأمير حسن لدى لقائه ضباط الأمن العام والدفاع المدني في ١٩٩٤/١٠/٢٣ ، انظر الوقائع والوثائق الأردنية العدد (١٨) ، مصدر سابق ص ٢٢٧ .

(٤) حديث الملك للوحدات العسكرية والأجهزة الأمنية في ٢١ /٢ /١٩٩٨ انظر الوقائع والوثائق الأردنية الربع الأول ١٩٩٨ العدد (٣٤) منشورات دائرة المطبوعات والنشر وثيقة رقم (٢٣) ص ٢٣٤ .

(٥) معركة السلام ، الجزء الثاني ، المعاهدة الأردنية – الإسرائيلية وثائقها وابعادها الاستراتيجية ، العدد (٢٠) ، مصدر سابق ص ٧، ص ٨ .

الأمريكية المستحقة على الأردن خلال عام ١٩٩٥. [١] وكل ذلك مع الاحتفاظ باستمرارية العلاقة المؤسسية الاقتصادية مع العراق . كما عمل صانع القرار الأردني على تجاوز مرحلة ما بعد أزمة الخليج ونتائجها ...أما بالنسبة للمياه فقد اتفق الأردن وإسرائيل على تسوية شاملة ودائمة لكافة مشاكل المياه القائمة بين الطرفين والاعتراف بتخصيصات عادلة لكل منها والتعاون المتبادل في مجال التخفيف من حدة النقص في كميات المياه ...[٢] وبالتالي استطاع الأردن أن يعيد بعض حقوقه من المياه والتقليل من استخدامها كأداة سياسية للضغط على صانع القرار الأردني الى حد كبير .

ثالثاً : المتغيرات (الاعتبارات) العسكرية :-

مع ثبات عناصر الديمومة في هذا المتغير كون الأردن الدولة الأضعف بين دول الجوار عسكرياً، إلا أن معاهدة السلام قد ركزت وبشكل كبير على الموضوع الأمني ، فقد أنهت المعاهدة حالة الحرب وحالة العداء بين الدولتين ، ونصت في مادتها الرابعة على قيام تعاون مشترك في المسائل المتعلقة بالأمن على قاعدة الثقة المتبادلة بهدف إقامة بنيان إقليمي أمنى في المنطقة ، وهو ما يشكل تطوراً في طبيعة العلاقة (من العداء والتهديد إلى التعاون المشترك) ، وكذلك فقد تعهد الطرفان بالامتناع عن التهديد بالقوة ، أو استعمالها ، وأية أنشطة تضر بأمن أي منهما . وضمان ألا تكون أراضى أيهما مصدراً أو معبراً لأية أعمال عدائية أو منظمات معادية للآخر ، وكذلك الامتناع عن الدخول في أحلاف عسكرية أو أمنيه تضر بالطرف الثالث، ومنع العمليات الإرهابية والتخريب من أن تنطلق من أراضى طرف ضد الأخر ، ومنع وجود أية منظمة أو مجموعة تستخدم العنف أو تحرض عليه ، ومكافحة التسلل عبر الحدود ، ولم تقف مواد المعاهدة عند الحدود الثنائية بل تجاوزته إلى الإقليمية ، من خلال التعاون في ضبط التسلح والأمن الإقليمي [٣] كما إن المملكة السعودية لم تعد في هذه المرحلة تشكل تهديداً على الأردن ، وكذلك القوات الأمريكية في الخليج بسبب تطور العلاقات السياسية مع الإدارة الأمريكية وإمداد الأردن بالمساعدات العسكرية والتكنولوجية .. وكذلك اعتماد الأردن كحليف استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٩٦ حيث اعتبر الرئيس الأمريكي (كلينتون) الأردن حليفاً رئيسياً للولايات المتحدة الأمريكية من خارج الناتو بمقتضى المادة (٥١٧) من قانون المساعدات الخارجية لسنة ١٩٦١ " [٤] .

ورغم حالة الحصار على العراق والوصول إلى تسوية مع إسرائيل فقد صرح الملك الحسين و الأمير الحسن وفي اكثر من مناسبة – في هذه المرحلة – "إن العراق عمقنا الاستراتيجي".

---

(١) تصريح السيد عبد الكريم الكباريتي (وزير الخارجية الأردني) في ١٩٩٥/٢/١٨ ، انظر الوثائق والوقائع الأردنية ، الربع الأول ، ١٩٩٥ منشورات دائرة المطبوعات والنشر ٣٠/ نيسان/١٩٩٥ ، العدد (٢٢) ص ٢٧ .

(٢) المادة (٦) من المعاهدة الأردنية –الإسرائيلية ، انظر معركة السلام ، الجزء الثاني المعاهدة الأردنية- الإسرائيلية وثائقها وأبعادها الاستراتيجية العدد (٢٠) ص ٦ .

(٣) صقر ، محمد ، و آخرون ، المعاهدة الأردنية-الإسرائيلية ، دراسة وتحليل ، مصدر سابق ص ٥٥ .

(٤) تقارير سياسية في ١٩٩٦/١١/١٧ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية-الأمريكية العدد(١٧) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

رابعاً : المتغيرات (الاعتبارات) المجتمعية :-

في هذه المرحلة كان المجتمع الأردني يعاني من وطأة البطالة عليه ، إضافة إلى ضعف الاقتصاد الأردني ، ورغم حذر ذلك المجتمع من العملية السلمية والمفاوضات مع إسرائيل وحالة الشك التقليدية في سياساتها مقابل الثقة الكبيرة بصانع القرار السياسي الأردني إلا أن الحديث المتواصل عن " ثمار " السلام والسوق الشرق أوسطية ... قد عمل على إيجاد بعض خيوط الأمل في هذه العملية ، رغم عثراتها المتكررة .

أما بالنسبة للحياة السياسية الأردنية ، فقد شكلت معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية ومتطلبات إقرارها والالتزام بمضامينها عنصراً مقيداً للسير في طريق الديموقراطية ولا تكمن المشكلة في مبدأ التسوية السياسية والتوجه إلى إحلال السلام على جميع مسارات التفاوض العربية والإسرائيلية ومنها المسار الأردني ، ولكن وتيرة السير السريعة في هذا الطريق مثل إشكالية بحد ذاته ، إذ أنه عزز نزعة إدارة الظهر للرأي العام ، وتجاهل ضرورات الحوار الوطني حول قضايا مصيرية تهم الناس جميعاً ، وضاقت أكثر فأكثر حلقة صناعة القرار وأصبحت محصورة في نطاق أضيق وبأيدي أفراد أقل ، إضافة إلى التضييق على الاتجاهات المعارضة لعملية السلام أو تلك التي لديها تحفظات معينه حول جوانب محددة منها [1] .

وبالنتيجة فقد عززت عملية السلام الانقسامات الداخلية وأشكال الخندقة حول المواقف ، وكرست تراجع الحوار الوطني إلي نقطة الصفر ، وساهم ذلك في الحد من الحركة السياسية ، لا سيما بعد أن أقدمت الحكومة على إصدار قانون مؤقت وغير دستوري للمطبوعات والنشر ، بكل ما مثّله ذلك من تهميش لمجلس النواب والرأي العام ، وكل ذلك في صيف عام ١٩٩٧ ، أما في صيف عام ١٩٩٨ فقد انكشفت حقيقة معدلات النمو الاقتصادي الضعيفة ، وبرزت أزمة تلوث المياه ، ومن ثم لجوء الحكومة إلى تقديم مشروع قانون رجعي للمطبوعات والنشر وتمريره في البرلمان بعد أن قضت محكمة العدل العليا بوقف العمل بالقانون المؤقت لسنة ١٩٩٧ لعدم دستوريته [2] .

خامساً : المتغيرات (الاعتبارات) الشخصية :-

رغم نجاح العمليات الجراحية التي أجريت للملك حسين لاستئصال بعض الأورام السرطانية إلا أن ذلك اقتضى منه المراجعة الدورية للاستشفاء ... وكانت أطول تلك المراحل الغيابية عن الأردن هي الفترة الأخيرة من عمره حيث غاب ما يقارب ستة شهور ، ورغم حالته الصحية ، فقد شكلت معاهدة السلام مع إسرائيل " سعادة غامرة حقيقية " [3] له ، ويقول الملك حسين " فلننته من هذه المرحلة بهذا الإنجاز الكبير ونتطلق من جديد في إعادة التنظيم إلى اصغر الجزيئات في حياتنا وفي وجودنا" [4] وذلك لاعتقاد صانع القرار أن تاريخاً جديداً قد بدأ بعد مرحلة " كان أمن الدولة يشكل الهدف الأول للحكومة " [5] ولم يغب عن نص

---

(١) المصري ، طاهر . واقع وأفاق تطور العملية الديموقراطية في الأردن" ، مصدر سابق ص ٥ .

(٢) المصدر السابق ص ٥ .

(٣) حديث الملك الحسين في مقابلة مع شبكة ابه.بي.سي، الأمريكية ، في ١٩٩٤/١٠/٢٥، انظر معركة السلام ، الجزء الثاني، المعاهدة الأردنية-الإسرائيلية وثائقها وأبعادها الاستراتيجية العدد (٢٠) ص ١٧٦.

(٤) كلمة الحسين تعقيباً على رد مجلس النواب على خطاب العرش في ١٩٩٤/١٠/٣٠،المصدر السابق،ص ١٩٤.

(٥) كلمة الأمير حسن إلى اتحاد جامعة اكسفورد في ١٩٩٤/١١/٢٣ ، المصدر السابق ، ص ٢٥٥ .

خطاب جلالته مفردات كالمستقبل ، والأجيال القادمة ، حيث يقول " إننا لا نملك ترف الانتظار لحل المشكلة للأجيال القادمة بل إن الواجب والمسؤولية يقتضيان أن نقوم بحل هذه المشكلة بأنفسنا " [1] ، وفي هذه المرحلة أولى الملك اهتمامه لإنشاء مجلس العائلة الهاشمي " لإفساح المجال لأجيال الهاشميين من بعدنا للاستمرار على طريق الآباء والأجداد " [2] وهو ما يعني تركيزاً على استمرارية نظام الحكم للدولة الأردنية ، مع إفساح المجال للديموقراطية والتعددية الجماهيرية والسياسية ... ومن خلال ذلك يمكن القول أن صانع القرار الأردني في هذه المرحلة قد تجاوز حالة العزلة التي ضربت حوله اثر موقفه من أزمة الخليج، بإنجاز أردني وإقليمي كبير كان له الأثر الأكبر في فك قيد تلك العزلة ، والحديث من جديد وبقوة عن دور محوري للأردن في المنطقة ... والقصد بالإنجاز معاهدة التسوية .

<u>سادساً : المتغيرات (الاعتبارات) النسقية (الخارجية) :-</u>

مع استقرار حالة الإجماع الفكري النسبية بين المفكرين ، أن النظام الدولي الراهن هو نظام شبه أحادي ، أو أحادي ، فإن ذلك يعني بصورة أو بأخرى ، المركزية العالمية وما يتبع ذلك من فقدان الدول الأخرى لهامش الحركة النسبي الذي تتمتع به فيما لو كان النظام الدولي غير أحادي القطبية ، وهو بالتالي ما يؤثر على الدول والدول الصغيرة بشكل اكبر ...

وهذا ما يدركه صانع القرار السياسي الأردني ، الذي عمل على تحسين علاقاته مع ذلك المركز إبان مبادرة الأخير في ٦/ مارس/١٩٩١ م للتسوية في الشرق الأوسط ولذلك يقول كامل أبو جابر وزير الخارجية الأردني الأسبق إن الولايات المتحدة أكدت حقيقة أنها جارة لكل دولة من دول العالم " [3] .

وبالنسبة لعلاقات الأردن مع دول الجوار فهي لم تكن مع إسرائيل افضل تاريخياً من هذه المرحلة (بعد توقيع معاهدة السلام معها) ، ويرى صانع القرار الأردني من خلال سياسته الواقعية تلك انتفاء أسباب التهديد الإسرائيلي للأردن وانتهاء النظرة التوسعية الصهيونية تجاه شرق النهر .. أما العلاقات مع دول الخليج العربية فيقول (رئيس الوزراء الأردني عبد السلام المجالي) " كان هناك تجاوب من الاخوة في السعودية وقطر والإمارات وكذلك العلاقة مع الاخوة الكويتيين أصبحت ودية اكثر في الاجتماعات الدولية " [4] وهو ما يعني بداية لعودة العلاقة مع دول الخليج إلى طبيعتها كما يعبر عن ذلك وزير الخارجية الأردني (عبد الكريم الكباريتي) الذي قال إنها في تحسن مطرد ، ولا يمكن وصفها بأي حال على أنها متوترة " مشيراً إلى أن "

---

(١) نص كلمة الحسين في احتفال جمعية بذور السلام في نيويورك في ١٩٩٧/٤/١ ،انظر الوقائع والوثائق الأردنية ، الربع الثاني ١٩٩٧ ، العدد (٣١) ص ٨٩ .

(٢) خطاب الملك الحسين الذي وجهه إلى الشعب الأردني في ١٩٩٤/١١/١٥ ، انظر معركة السلام ، الجزء الثاني ، المعاهدة الأردنية - الإسرائيلية وثائقها وأبعادها الاستراتيجية العدد (٢٠) ص ٢٠٩ .

(٣) أبو جابر ، كامل ، ورقة في ندوة " الحسين وتوازنات السياسة الشرق أوسطية " في ١٩٩٩/١١/١٥ ، مدرج الأمير حسن ، الجامعة الأردنية .

(٤) حديث عبد السلام المجالي (رئيس الوزراء الأردني) لصحيفة الشرق الأوسط ، في ١٩٩٤/١١/٧ ، انظر معركة السلام ، الجزء الثاني، المعاهدة الأردنية-الإسرائيلية وثائقها وأبعادها الاستراتيجية، العدد (٢٠)،ص ٣٠٨.

علاقات الأردن مع الكويت والسعودية مبنية على الأخوّة والمحبة ونسعى في كل مجال لتصفية الأجواء وإعادة المياه إلى مجاريها .

أما العلاقات الأردنية-السورية ، فقد كان يشوبها التوتر ، بسبب انفراد الأردن بمعاهدة سلام مع إسرائيل دون التنسيق مع الجانب السوري-اللبناني . أما العلاقات مع العراق ورغم الحصار المفروض عليه ، فقد كان صانع القرار الأردني لا يزال يرى في العراق عمقاً استراتيجياً حتى تلك اللحظة ، ويرى تميزاً خاصاً في طبيعة العلاقة معه لذلك يقول رئيس الوزراء الأردني (المجالي) " وحول العلاقة مع العراق الشقيق إنها علاقة متميزة ونحن نسعى ونحاول إلى أقصى مدى من أجل رفع المعاناة عن الشعب العراقي " [1] وطالب صانع القرار السياسي الأردني بالاعتراف بدور العراق في إطار المنظومة الإقليمية الجديدة ولذلك قال الأمير الحسن " إن هذا الإقليم لا بد أن يخطط له من قبل أهله ، لا أن يكتفي بتلقي وتنفيذ المبادرات الخارجية "، ودعا قال الأمير إن إقليم الشرق الأوسط هو لكل دولة بما في ذلك إيران والعراق " ، منبهاً الى " ضرورة عدم الاستمرار بمعاقبة الشعب العراقي خاصة إذا قام العراق بتنفيذ كل ما تطالب به الأسرة الدولية " [2] أما بالنسبة لنمطية ونسقية السياسة الخارجية الأردنية في هذه المرحلة فيمكن تصنيفها حسب الترتيب الزمني إلى مرحلتين نوظف أحدهما في مطلب والأخر في مطلب جديد . والمرحلة الأولى تمتد من عام ١٩٩٥-حتى نهاية عام ١٩٩٦ ، أما الثانية فتمتد من عام ١٩٩٧- وحتى عام ١٩٩٨ م .

المطلب الثاني :

السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق " ١٩٩٥-١٩٩٦ " :-

<u>* في عام ١٩٩٥ : -</u>

لم يكن التوجه نحو السلام مع " إسرائيل " ، ليؤثر على طبيعة توجه صانع القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه العراق ، وإن تعددت الاتصالات واللقاءات مع الجانب الإسرائيلي والجانب الأمريكي ، وذلك لأن معاهدة السلام الأردنية -الإسرائيلية قد حملت في ذاتها متغيرات وحقائق جديدة ، على السياسة الخارجية الأردنية ، وعلى توجهات صانع القرار الأردني يرى الباحث أنها منحته مساحة وهامشاً أكبر واهم في سياسته تلك ، حتى في توجهه نحو العراق الدولة المحاصرة إقليمياً ودولياً ...وهو ما برز في كثافة الاتصالات الثنائية مع المسؤولين العراقيين سواء لقاءات الملك حسين وولي العهد مع طارق عزيز (نائب رئيس الوزراء العراقي) ، أو مع محمد سعيد الصحاف (وزير الخارجية العراقي) وتبادل الرسائل بين الملك حسين والرئيس العراقي صدام حسين ، إضافة إلى المباشرة بإعادة أعمار طريق بغداد وعمان في تلك الفترة [3] كذلك فإن السياسة الخارجية الأردنية

---

(١) حديث عبد السلام المجالي رئيس الوزراء الأردني لدى لقائه رئيس أعضاء لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب في ١٩٩٤/١١/٢٦ ، انظر، معركة السلام ، الجزء الثاني ، المعاهدة الأردنية-الإسرائيلية وثائقها وأبعادها الاستراتيجية ، العدد (٢٠) ، ص ٣١٨ .

(٢) المؤتمر الصحفي للأمير حسن في ختام زيارته إلى بلجيكا في ١٩٩٤/١١/٢٥ ، انظر، معركة السلام ، الجزء الثاني، المعاهدة الأردنية-الإسرائيلية وثائقها وأبعادها الاستراتيجية ، العدد (٢٠) ، ص ٢٦٠ .

(٣) تقارير سياسية في ١٩٩٥/٦/٨ ، انظر ملف العلاقات الأردنية-العراقية العدد (١٧) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

قد نشطت لمطالبة مجلس الأمن الدولي بالمشاركة في المراجعة التي يجريها المجلس كل شهرين للعقوبات المفروضة على العراق ، وقال وزير الخارجية الأردني (عبد الكريم الكباريتي) إنه " يجب وضع حد لمعاناة الشعب العراقي " وقال " إن الأردن يريد أن يطرح على مجلس الأمن الدولي وجهة نظره ، التي تؤيد تخفيف العقوبات الدولية المفروضة على العراق ، في أعقاب الأضرار الاقتصادية الكبيرة التي تلحق بالأردن نتيجة هذه العقوبات " [١] .

وعندما أعلن عن قرار الأمم المتحدة السماح للعراق ببيع كميات محددة من النفط أعلن وزير الخارجية الأردني أن ذلك يعد خطوة متقدمة " وقال " انه يتعين آلا يكون القرار بديلا عن الرفع الكامل للعقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق " وقد حث الأردن العراق على قبول قرار مجلس الأمن الدولي الذي يقضي برفع جزئي عن الحظر المفروض على صادراته النفطية وشجع العراق بأن لا يرفض القرار لأنه حالة انتقالية بين تخفيف الحصار ورفعه كاملاً، وقال وزير الخارجية الأردني " إن مشروع القرار هو خطوة متقدمة ولجأز لن يكون بديلاً عن رفع الحصار ، واعتبر أن القرار الدولي هو عملية مؤقتة ، وأشار إلى أن الأمر في نهاية الأمر هو قرار سيادي عراقي " [٢] .

وفي ٨/ أغسطس/١٩٩٥ لجأ إلى الأردن وزير الصناعة والتصنيع الحربي في العراق (الفريق حسين كامل حسن) ومعه شقيقه العقيد صدام كامل ، وكانت ترافق الفريق وشقيقه . زوجتاهما (وهما ابنتا الرئيس صدام حسين) ، ووافق جلالة الملك حسين على قبول الفريق ورفاقه ضيوفاً على الأردن باعتبارهم اخوة من العراق الشقيق . وفي هذه الأثناء ، وبهدف إنشاء أزمة بين الأردن والعراق وتشكيك الأردن من احتمالات هجوم عراقي وشيك على حدوده ، اتصل الرئيس الأمريكي (بل كلينتون) بالملك وأبلغه بإمكانية الاعتماد على الدعم العسكري الأمريكي إذا تحرك العراق ضده " [٣] وقال كلنتون في مكالمته إن الحسين أظهر شجاعة حقيقية بمنحه اللجوء السياسي لمنشقين عراقيين " وذلك رغم رفض الأردن من خلال وزير الخارجية (الكباريتي) لكلمة "لجوء " وقوله بأنه تم منحهم " الحماية " و " الرعاية " [٤] وفي ذات اليوم الذي جرت به مكالمة الرئيس الأمريكي أعلنت بغداد " ان لجوء حسين كامل ورفاقه للأردن لا يؤثر على العلاقات الجيدة بين البلدين " [٥] وأعلن نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز قوله " لن نهدد الأردن ولا حشودات عسكرية "

---

(١) تقارير سياسية في ١٩٩٥/٣/١٩ ، انظر ملف العلاقات الأردنية- العراقية العدد (١٦) قسم الدراسات والأرشيف مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٢) تقارير سياسية في ١٩٩٥/٤/١٦، أنظر ملف العلاقات الأردنية-العراقية العدد (١٦)، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٣) الماضي ، منيب (و) موسى، سلمان ،تاريخ الأردن في القرن العشرين (١٩٥٨-١٩٩٥) مصدر سابق ص٥٨١-ص ٥٨٢.

(٤) تقارير سياسية ، في ١٠ /٨ / ١٩٩٥ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية-العراقية العدد (١٨) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٥) تقارير سياسية ، في ١٠ /٨ / ١٩٩٥ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية-العراقية العدد (١٢) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

وقال " الأردن لا يتوقع رداً عراقياً وواردات النفط من بغداد مستمرة " [1] وفي ١١/ أغسطس /١٩٩٥ وجه الرئيس العراقي تهنئة إلى الملك حسين في الذكرى (٤٣) لتوليه العرش ، وذلك لسد باب الذرائع الأمريكية وقطع الطريق عليها كما أن الأردن نفى أن يكون ذلك تدخلاً في الشؤون الداخلية للعراق وقال وزير الخارجية الأردني " لا أعرف ما إذا كان وجود أنور هدام في أمريكا والمسعري في لندن يعتبر تدخلاً أمريكياً أو بريطانياً في الشؤون الداخلية للجزائر والسعودية .. ولا أعتبر على الإطلاق ذلك تدخلاً في الشؤون الداخلية للعراق . " وقال " إن مسألة اللجوء إلى الأردن ليست قراراً أردنياً وإنما قرار قدره وقرره صاحب العلاقة الذي يعتبر من أقرب المقربين للرئيس العراقي ... ولا ادري لماذا يفترض البعض أن القرار الأردني (بحمايتهم) يجب أن يؤثر على العلاقات الأردنية العراقية "[2].

وفي ١٦/ أغسطس عقد حسين كامل مؤتمراً صحفياً قال فيه " إنه سيعمل على تغيير نظام الحكم في العراق " [3] ورغم هذا الإعلان فقد قال وزير الخارجية الأردني " إن ما أعلنه الفريق كامل ، بأنه سيعمل على إسقاط النظام العراقي بالوسائل السياسية والعسكرية أمر ملزم للفريق كامل وغير ملزم للأردن " وكان الكباريتي يعبر في ذلك عن موقف السياسة الخارجية الأردنية إزاء تصريحات حسين كامل ، وأعتبر الأردن أن حسين كامل مجرد مواطن عراقي مقيم في الأردن واعتبر العسكريين العراقيين أشخاص عاديين وليسوا مسؤولين ولذلك يقول الكباريتي " إن إضافة (٣٠) شخص عراقياً وإقامتهم في الأردن إلى (٢٠) ألف يقيمون أصلاً في عمان لن يضر بالعلاقات ما بين البلدين " وأكد أن استقبال كامل في الأردن كان لاعتبارات إنسانية محضة وليس له أي أبعاد سياسية "ونفى الكباريتي أي توتر في العلاقات ما بين البلدين " بسبب انتفاء الأسباب الموجبة لذلك " [4] كما نفى رئيس الوزراء الأردني (الشريف زيد بن شاكر) وجود أي مبررات لتوتر في العلاقات أو حدوث مجابهة بين الأردن والعراق مؤكداً أن هناك اتصالات بين البلدين وقال أن الأردن لن يسمح بتهريب أي أسرار عسكرية عراقية ونحن لدينا الوطنية والالتزام ما يدعونا للحفاظ على أسرار العراق ولم نقل ذلك في يوم من الأيام " [5] كما و أعلن الحسين في ١٤/أغسطس ، " أن أي تغيير سياسي في العراق سيكون إيجابيا وأعرب عن أمله في أن يبدأ العراق عهداً جديداً "ورغم أن الإعلان لم يحدد ماهية التغيير السياسي أو طبيعته أو آليته هل في النظام الهيكلي أم في طبيعة ممارسة الحياة السياسية والاتجاه نحو الديمقراطية . إلا أنه يمكن القول أن السياسة الخارجية الأردنية حاولت استثمار ورقة الفريق كامل في عدة جوانب أهمها ترميم علاقاتها مع الدول الخليجية والسعودية خصوصاً ، وقد نجحت في ذلك حيث زار الأردن مسؤول سعودي كبير في المخابرات ومن رموز العائلة المالكة ،

---

(١) تقارير سياسية ، في ١٢ /٨ / ١٩٩٥ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية-العراقية العدد (١٢) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٢) تقارير سياسية ، في ١١ /٨ / ١٩٩٥ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية-العراقية العدد (١٨) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٣) الماضي ، مليب (و) موسى ، سليمان ، تاريخ الأردن في القرن العشرين (١٩٥٨-١٩٩٥)، مصدر سابق ص ٥٨٢.

(٤) تقارير سياسية ، في ١٣ /٨ / ١٩٩٥ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية-العراقية العدد (١٨) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٥) لقاء رئيس الوزراء (زيد بن شاكر) مع مجلس النواب في ١٤ /١٩٩٥/٨ ، الوقائع والوثائق الأردنية ، الربع الثالث ١٩٩٥ منشورات دائرة المطبوعات والنشر تشرين ثاني /١٩٩٥ العدد (٢٤) وثيقة رقم (٢٤) ص ١٣٦ ، ص ١٤١ .

وهي أول زيارة لمسؤول سعودي منذ خمس سنوات ، وقد مهدت زيارته تلك لزيارة وزير الخارجية الأردني (عبد الكريم الكباريتي) إلى السعودية حمل خلالها رسالة من الحسين إلى الملك فهد تمهيداً لزيارة الحسين إلى الرياض وأعقب هذه الرسالة تصريح وزير الخارجية السعودي إن العلاقات بين البلدين " عادت إلى طبيعتها " [1] وكذلك حاول صانع القرار الأردني استثمار المساعدات الأمريكية الاقتصادية والعسكرية للأردن وإعادة المناورات المشتركة بين الجيشين ، ففي ١٥/أغسطس نزل حولي (٣) آلاف جندي أمريكي إلى ميناء العقبة استعداداً لمناورات تحمل اسم (ضوء القمر اللامتناهي) يشارك فيها نحو (٤٠٠٠) جندي أردني[٢] . بالإضافة إلى مواجهة الضغوط الأمريكية المستمرة على الأردن من أجل روابطه الاقتصادية مع العراق والتي برزت إبان زيارة مساعد وزير الخارجية الأمريكي (روبرت بلليترو) في ١٧/ أغسطس وزيارته الثانية في ٢١/ أغسطس ، ورغم ذلك فقد أعلن وزير الخارجية الأردني (الكباريتي) " أن الأردن لن يتلقى سياسته من الآخرين " وقال "إن الأردن لا يحتاج لبحث حدوده والطريقة التي يتعامل بها مع جيرانه مع أي أحد "[٣] وقال الملك حسين " العراق عمقنا ونحن رتته ، إن علاقاتنا معه علاقات تاريخية أخوية أصيلة ، فقد وقف إلى جانبنا ، ووقفنا معه في ظل كل الظروف الصعبة ، وإن علاقاتنا معه علاقات تكاملية نتأثر ونؤثر بها ، وسنبقى إلى جانبه، وستبقى بوابتنا مفتوحة له وسيستمر سعينا لرفع المعاناة " [٤] . وهو ما يؤكد السياسة الأردنية العقلانية المتوازنة والمتوازية .

وفي ذات اليوم أعلن العراق " عن حرصه على علاقاته الأخوية مع الأردن مؤكداً أن تعاون الأردن مع أي من الدول العربية لا يمكن أن يؤثر على هذه العلاقة " وقد جاء ذلك بعد رسالة بعث بها الملك الحسين إلى الرئيس العراقي صدام حسين في ١٧/أغسطس رداً على برقية التهنئة التي بعث بها الرئيس العراقي . [٥] وفي وبعد أيام من ذلك التاريخ أعلن الأردن أن الفريق حسين كامل ليس بديلاً للرئيس العراقي بل هو جزء من النظام القائم " [٦] وهي إشارة ضمنية إلى استحالة احتمالة الموضوعية بديلاً للنظام العراقي القائم كونه من الهيكل التقليدي للنظام وهو ما يعني عبثية الحديث عن تغيير النظام في العراق .

ولكن في ٢٣/ أغسطس /١٩٩٥ ، وجه الملك خطاباً هاماً الى الأمة أستعرض فيه التطورات الأخيرة في المنطقة والعراق وأكد على المكانة التاريخية للعراق ودور الجيش العراقي في معارك الأمة الخالدة ، وتحدث عن آل البيت حتى زمن فيصل الثاني ، وأسرته الذين سالت دماؤهم الزكية في العراق ، ووقوف

---

(١) الماضي ، منيب (و) سليمان ، موسى ، تاريخ الأردن في القرن العشرين (١٩٥٨-١٩٩٥)، مصدر سابق ص ٥٨١.

(٢) تقارير سياسية ، في ١٦ /٨ / ١٩٩٥ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية-العراقية العدد (١٨) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٣) تقارير سياسية ، في ٣ /٨ / ١٩٩٥ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية-العراقية العدد (١٧) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٤) تقارير سياسية ، في ١٩ /٨ / ١٩٩٥ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية-العراقية العدد (١٨) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٥) تقارير سياسية ، في ١٧ /٨ / ١٩٩٥ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية-العراقية العدد (١٨) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٦) تقارير سياسية ، في ٢٤ /٨ / ١٩٩٥ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية-العراقية العدد (١٨) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

الأردن إلى جانب العراق في حربه مع إيران وقال انه " لا مطمع لي ولا مطمح في العراق " سوى أن أشهد يوماً قريباً يخرج فيه العراق من الظلام الدامس ومن ليل معاناته الطويل ... أقول هذا لأنه قد يخطر على بال أحد بأنني ربما ابحث عن موقع كنت فيه يوم استشهاد رفيق صباي فيصل الثاني ابن غازي ... فقد كنت نائبه ووريثه في رئاسة الاتحاد العربي الذي ضم الدولتين وقد رحل وهو في بواكر انطلاقته ضحية تآمر كل القوى المعادية داخل الوطن العربي وخارجه " واستعرض جلالته أزمة الخليج الثانية وآثارها على الأردن والوطن العربي ، وكذلك الصواريخ العراقية التي عبرت الأجواء الأردنية نحو إسرائيل ، وأشار جلالته إلى "الأخ" الفريق أول الركن حسين كامل وأسرته ، وأكد أن الفريق كامل كشف نية العراق عند حشد الأخير باتجاه الكويت .. وأن هناك مخططات نوقشت وعلى أعلى مستوى في العراق لمهاجمة الكويت والسعودية..ورغم ذلك فقد أكد الحسين أن " ما يدور من حديث من أن الأردن قد يغلق حدوده مع العراق ويقطع على شعبه ما يتيسر من غذاء ودواء فهذا أمر لا يخطر لنا ببال ، وأما بحثنا عن بديل احتياطي أو أكثر للنفط الذي نستورده من العراق ، فإنما نبحث عن بدائل احترازية وأكد الحسين " أن ما يشاع عن تخوفنا من هجوم عراقي لا يمكن حدوثه لأن الجيش العراقي منحدر من جيش الثورة العربية الكبرى " [1] .

ورغم حدة هذا الخطاب وصراحته كما يرى الباحث ، إلا أن الملك حسين لم يشر إلى الرئيس العراقي بالاسم ، كما أن استعراض الملك حسين لتاريخ الهاشميين في العراق حقيقة لا يمكن لأحد أن ينكرها في التاريخ العراقي ، إضافة إلى أن الرئيس العراقي صدام حسين قد قام في السنوات الأخيرة بإعادة الاعتبار للعائلة الهاشمية التي إطاحتها ثورة ١٤/يوليو ، وتكريم شهدائها وعلى رأسهم الملك فيصل الثاني بترميم وتعزيز المقابر الملكية التي نقلت إليها رفاه العاهل الهاشمي المقتول . وربما هدف الرئيس العراقي من ذلك تقديم الاعتذار نيابة عن الشعب العراقي حتى لا تبقى الحساسية الناشئة من تلك المأساة عائقاً في تطور العلاقات العراقية الأردنية ، وقد جاء ذكر ذلك في خطاب الملك إيحائياً للأطراف الأخرى بوجود نوع من التوتر مع العراق وذلك في محاولة لترميم العلاقات معها (أي تلك الدولة) . وقد رأت صحيفة واشنطن تايمز " أن العاهل الأردني وجه رسالة أخوية تخللتها انتقادات حادة إلى الرئيس العراقي في خطابه " الأخير. وقالت " إن العاهل الأردني وجه إلى الرئيس العراقي ضربة أخوية ذكية لإقناعه بتعديل سياساته قبل فوات الأوان قد تؤدي إلى سقوط نظام حكم الرئيس العراقي وقالت إن " إشارة العاهل الأردني إلى سعى بلاده للحصول على مصادر بديلة للنفط العراقي الخاضع لعقوبات دولية هي بمثابة " استشفاف في هذا الإعلان عن انتكاسة لأي توقعات عراقية حيال رفع العقوبات الدولية في المستقبل المنظور" [2] إضافة إلى أن الأردن لم يمنح المنشقين العراقيين حق اللجوء السياسي كما قال وزير الخارجية الأردني [3] . كما أن من المفارقات البارزة ، أن وزارة

---

(١) خطاب الملك الحسين للأمة حول حقائق التطورات الأخيرة في ١٩٩٥/٨/٢٣م ، انظر الوقائع والوثائق الأردنية الربع الثالث ١٩٩٥ منشورات دائرة المطبوعات والنشر العدد (٢٤) وثيقة رقم (٢٦) ص ١٥٤ .

(٢) تقارير سياسية ، في ٢٥ /٨ / ١٩٩٥ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية-العراقية العدد (١٨) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٣) تقارير سياسية ، في ٣٠ /٨ / ١٩٩٥ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية-العراقية العدد (١٩) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

الإعلام العراقية قد بثت خطاب الملك الذي استغرق (٤٢) دقيقه تسجيلاً صوتياً وأذيع دون أي حذف أو تعليق من الجانب العراقي ، وقال المذيع العراقي الذي قدم الخطاب للمشاهدين ، " إنهم أذكياء بصورة كافية ليستخلصوا النتائج بأنفسهم " [١] وقالت صحيفة واشنطن تايمز " إن قرار العراق إذاعة خطاب الملك حسين كان بمثابة حل وسط كتعبير عن امتنان بغداد لوقوف الأردن إلى جانبها أثناء حرب الخليج " أما صحيفة نيويورك تايمز فقد قالت انه " ربما يكون الهدف من بث الخطاب هو تسليط الضوء على تأكيد العاهل الأردني بأن بلاده لن تذعن للضغوط الأمريكية بإغلاق حدودها مع العراق " [٢] .

وكان الأردن في أغسطس قد رفض وبشكل علني عرضاً كويتياً بتعويضه عن كميات النفط العراقي ، وأعلن أنه لن يتوقف عن استيراد النفط العراقي ، وقال وزير الطاقة الأردني (سميح دروزة) إن الأردن ليس بحاجة إلى النفط الكويتي أو غيره ، وأمورنا والحمد لله بخير ، ولسنا بحاجة لتغيير مصادر توريد ، النفط وقال الأردن لا يزال يعتبر العراق عمقه الاستراتيجي" [٣] وكان ذلك بمثابة إعلان أردني واضح يرفض سياسة الإدارة الأمريكية ودول الخليج لعزل العراق اقتصادياً.

وتأسيساً على ذلك يمكن القول أن العلاقات الأردنية العراقية قد أثبتت صلابتها وقوتها في هذه الأزمة التي لم يوجه فيها العراق إلى الأردن أي نوع من الانتقاد أو التهديد .. كما أن الأردن أعلن رفضه للضغوط الإقليمية والدولية بشكل علني ، وإن كان ذلك لا ينفي الرغبة الأردنية في تحسين علاقاتها مع دول الخليج وحسب رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الأردني "فإن الأردن يرغب في استعادة وتحسين علاقاته بدول الخليج لكن ليس بأي ثمن " [٤] .

كما أن السياسة الخارجية الأردنية في هذه المرحلة ، ومن خلال خطاب جلالة الحسين قد سلطت الأضواء على الأردن كبلد محوري هام في المنطقة بعد أن أعاد بناء علاقاته مع واشنطن ومعظم دول الخليج وأبرزها السعودية إضافة إلى محافظته على وتيرة العلاقة مع العراق ... وفي يوم ٨/ سبتمبر /١٩٩٥ تلقى الأمير الحسن رسالة من نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقية(عزت إبراهيم) أكدت على رغبة بغداد في الحفاظ على روابطها الوثيقة والتاريخية مع عمان .. ووصفت العلاقة بين البلدين بسبب قضية حسين كامل " بأنها فنية عارضة " [٥] .

---

(١) تقارير سياسية ، في ٢٣ /٨ / ١٩٩٥ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية-العراقية العدد (١٨) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٢) تقارير سياسية ، في ٢٥ /٨ / ١٩٩٥ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية-العراقية العدد (١٨) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٣) صحيفة القدس العربي (لندن) العدد (١٩٥٨) في ١٩٩٥/٨/٢٤ ، ص ٤ .

(٤) المصدر السابق ص ٤ .

(٥) تقارير سياسية ، في ٩/ ٩ / ١٩٩٥ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية-العراقية العدد (١٩) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

وفي شهر سبتمبر وقع الجانبان الأردني والعراقي على مذكرة تفاهم مشترك في المجال النفطي وإنشاء شركات مختلطة واقامة خط لأنابيب النفط [1] وقد أثارت هذه الزيارة استياء كل من واشنطن والرياض، مما دعا خارجية البلدين إلى استدعاء السفيرين الأردنيين في عاصمتيهما وإبلاغه ذلك الانزعاج . وطلبتا توضيحاً حول خط أنابيب النفط العراقي [2] . وهو ما يؤشر الى ضغوط أمريكية سعودية ضد بناء خط أنابيب النفط بين العراق وميناء العقبة .

وكان الملك حسين قد قال في وقت لاحق ، " لا بد من الانصياع الكامل لقرارات الأمم المتحدة ، الموضوع أخطر من أسلحة الدمار الشامل ، وحتى حسمه لن يؤدي إلى رفع العقوبات عن العراق ... هناك قوى دولية مؤثرة تتحدث عن جميع القرارات ، بما في ذلك عودة الأخوة المفقودين الكويتيين ... وكنت أرسلت إلى القيادة العراقية اسأل عنهم وأناشد لإطلاق سراحهم ... " [3] وهو ما يؤشر على توجه توفيقي في السياسة الخارجية الأردنية بدعوة العراق لتطبيق قرارات الأمم المتحدة وإنهاء أسباب ذلك الحصار ، والدعوة إلى إطلاق سراح المعتقلين الكويتيين ويهدف بذلك إلى إعادة العلاقات مع دولة الكويت ، وإشارة ضمنية إلى أن الأردن يمكن أن يلعب دوراً محورياً في تلك القضية مستقبلاً . وفي ١٧/أكتوبر ، طرحت السياسة الخارجية الأردنية – من خلال الملك – طرحاً جديداً رأت فيه " الرد الذي يسمح للعراق بتجنب تفككه ، وذلك من خلال الفيدرالية ، وقال الملك إن تفكك العراق سيشكل " كارثة ستؤثر على كل المنطقة " وحذر من خطر " حمام دم " إذا بقي الشعب العراقي " مخنوقاً من الخارج " بالعقوبات الدولية " ومقموعاً في الداخل " وقال إن "عراق فيدرالي يمكن أن يكون الرد " [4] وذلك " للحفاظ على حقوق الجميع على أساس التعددية والديموقراطية واحترام حقوق الإنسان" وقال اعتقد أن العراق غاية في الأهمية فإذا أعطي الفرصة فإن لديه كافة العناصر ليصبح اكثر أقطار هذه المنطقة ازدهاراً وتقدماً.. أما إذا بقيت الأمور كما هي عليه فسيكون العراق عنصر زعزعة وعدم استقرار وخطراً على كل ما أنجزناه وعلى المنطقة بأسرها " [5] وقال الحسين الفيدرالية عندما نتحدث عنها نتحدث بمفهوم ألمانيا الاتحادية ... بمفهوم الولايات المتحدة " [6] ويقول " الفيدرالية نمط متقدم جداً عن الكونفدرالية " [7] وقال الحسين إن " فكرة الاتحاد الفيدرالي ليست سوى اقتراح من عدة اقتراحات والأمر متروك للعراقيين " [1] ورغم ذلك فقد حذر الحسين من الانهيار السياسي لنظام الحكم في العراق " [2]

(١) تقارير سياسية ، في١١ /٩ / ١٩٩٥ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية-العراقية العدد (١٩) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٢) تقارير سياسية ، في ١٥ /٩ / ١٩٩٥ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية-العراقية العدد (١٩) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٣) مقابلة جلالة الملك الحسين مع صحيفة الحياة اللندنية في ١٩٩٥/٩/٦ انظر الوقائع والوثائق الأردنية العدد (٢٤) مصدر سابق ، وثيقة رقم (٣٣) ص ١٧٨ .

(٤) حديث جلالة الملك الحسين لصحيفة فايننشال تايمز البريطانية ، في ١٩٩٥/١٠/١٧ انظر ، الوقائع والوثائق الأردنية ١٩٩٥ العدد (٢٥) وثيقة رقم (١١) مصدر سابق ص ١٠٦ .

(٥) News week 24. October , 1995.

(٦) حديث الحسين للأسرة الصحفية والإعلامية الأردنية في ١٩٩٥/١٢/٢١ انظر الوقائع والوثائق الأردنية العدد (٢٥) وثيقة رقم (٥٢) مصدر سابق ص ٣٣١.

(٧) المصدر السابق ص ٣٣٤.

متروك للعراقيين " [1] ورغم ذلك فقد حذر الحسين من الانهيار السياسي لنظام الحكم في العراق " [2] وهو ما يعني تمسكاً أردنياً بتماسك النظام الذي يعني تماسك العراق الدولة والجغرافيا . وبذلك ، اتجهت السياسة الخارجية الأردنية نحو منحنى منع تفسخ العراق وصون وحماية تماسكه ولكن برؤية من بعد آخر ، حيث رأى صانع القرار الأردني أن ذلك يكون من خلال آلية تقوم بتجميع كل الأطياف السياسية العراقية ، ومن هذا التوجه يمكن القول أن صانع القرار السياسي الأردني قد لمس تطوراً في السياسة الأمريكية والدولية نحو العراق وذلك بهدف تجزئة الدولة والأراضي العراقية ، وهو ما يؤكده زيارات المسؤولين الأمريكيين إلى المنطقة وإلى الأردن في ظل محاولات تحريك المسار التفاوضي السوري – الإسرائيلي ومن خلال ذلك الطرح الجديد يمكن الضغط على سوريا بمحاصرتها لإعادتها إلى طاولة المفاوضات بعد رفضها المشاركة في مؤتمر القمة الاقتصادي الأخير في عمان . كما إن من شأن هذه الطروحات تحريك الوضع العراقي ، والشعب العراقي ضد النظام ، إضافة إلى توظيف قوى المعارضة العراقية المتعددة المتباينة في الخارج لهذا الغرض والتركيز عليها في هذا الشأن ... ولذلك قال الملك حسين " وقد اقترحنا تجميع الأفراد الذين يمثلون العراق الذين يمثلون كامل الفسيفساء التي يتكون منها العراق ، أن يجتمعوا معاً ويرسلوا رسالة إلى كل عراقي لطمأنة العراقيين بأن المصالحة الوطنية قائمة وأن العراقيين سيبقون معاً ، وربما لإعطاء العراقيين فكرة عما يحمله المستقبل لهم ...أدعوهم لأن يجتمعوا معاً بأسرع وقت ممكن لإنقاذ العراق من التفسخ ...عليهم البدء في حوار جدي وحقيقي لطمأنة الشعب داخل العراق !! [3]، ويرى الباحث أن هذا الإعلان الأردني عن ضرورة تجميع القوى المعارضة يأتي استباقاً لسياسة أمريكية غير معلنة حاولت الولايات المتحدة الضغط على الأردن لتنفيذها – كما ضغطت على دول عربية أخرى لاستضافة اجتماعات المعارضة العراقية خلال زيارة وزير الخارجية الأمريكي (وارين كريستوفر) لعمان ، في ١٧ ديسمبر ، وزيارة وزير الدفاع الأمريكي (وليام بيري) في الشهر التالي ، للبحث في مساعدات عسكرية للأردن ، كما وتأتي هذه السياسة في إطار محاولات الأردن بناء دور محوري في المنطقة، واستثمار موقعه الجغرافي بالنسبة للمسألة العراقية ، وللتسوية السلمية في الشرق الأوسط بعد مرحلة العزلة والتهميش التي لقيها الأردن عقب أزمة الخليج . ولذلك طرح الملك الحسين طرحاً جديداً وهو " فكرة الفيدرالية بين الأردن والعراق إذا كان ذلك يساعد في التوصل إلى حل لعزلة العراق الاقتصادية والسياسية " [4] ويأتي ذلك الطرح لأن صانع القرار الأردني يرى أن في ذلك إنقاذ للعراق " مما يسير باتجاهه وهي هاوية بكل معنى الكلمة " ويقول الحسين " فواجبنا الحيلولة دون تمزق العراق ودون

---

(١) حديث الملك الحسين لمجلة الوسط اللندنية ، في ١٩٩٥/١٢/٢٥ ، انظر الوقائع والوثائق الأردنية العدد (٢٥) وثيقة رقم (٥٤) مصدر سابق ص ٣٥٠ .

(٢) تقارير سياسية ، في ١٧ /١٠ / ١٩٩٥ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية-العراقية العدد (١٩) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٣) المؤتمر الصحفي المشترك للملك الحسين ووزير الخارجية الأمريكي (وارن كرستوفر) في ١٩٩٥/١٢/١٧، انظر الوقائع والوثائق الأردنية العدد (٢٥) وثيقة رقم (٥١) مصدر سابق ص ٣١٦، ص ٣١٧ .

(٤) حديث الملك للأسرة الصحفية والإعلامية الأردنية في ٢١ /١٢/ ١٩٩٥ ، انظر الوقائع والوثائق الأردنية العدد (٢٥) وثيقة رقم (٥٢) مصدر سابق ص ٣٢٥ .

فقداننا للعراق ودون تشرذم العراق ودون تشظي العراق ... نقولها بكل صراحة وكل وضـــوح لا نخفيــه ولا نعمل في الظلام .. وذلك من خلال الحوار للعراق نفسه الذي لكل من جيران العراق مصلحـــة معينـــة وغايـــة معينة وهدف معين " [1] ويقصد بذلك بعض دول الخليج العربي (الكويت) وبدعم من الولايات المتحدة ... وقـــد سُئِلَ الحسين عن إمكانية أن تكون القيادة العراقية معنية بالدعوة لجمع الأطراف العراقية ، فأجاب هـــذا ممكـــن أيضاً ، فنحن ندعو إلى توافق عراقي بين كل أطرافه ودون التعرض إلى أسماء أو استبعاد أسماء أخرى " [2].

وفي تحرك آخر في ذات الاتجاه قامت الخارجية الأردنية بإبلاغ السفارة العراقية بضـــرورة تخفيـــض عدد أعضاء السفارة العراقية في عمان وفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل بالنسبة للحصانات حيث يوجد فـــي الســـفارة الأردنية في بغداد (١٣) عضو [3] وبناء على ذلك خفضت الخارجية العراقية في ٢٥/ نوفمبر عـــدد أعضـــاء بعثتها الدبلوماسية في عمان الى (١٨) عضو بعد ما كانت (٢٤) عضو ويأتي هذا الإجراء بعد اجتماع الملـــك الحسين في لندن في ١٤/ نوفمبر ، مع مسؤولين في المعارضة العراقية في لندن [4] ، ويرى الباحث في هـــذا الإجراء رسالة ضمنية تطمينية لقوى المعارضة على عدم التوافق الأردني مع السياسة العراقية وذلك لضمـــان جمعها ضمن الأطراف العراقية ....

وفي تصعيد للموقف أعلن الأردن في ديسمبر أنه ضبط وصادر تجهيزات عسكرية كانت متوجهة إلـــى العراق وهي أنظمة توجيه صواريخ طويلة المدى ، وتكفي لتجهيز (١٠٠) صاروخ[5] ورغم نفي بغداد لذلـــك في إلا أن المتحدث باسم الخارجية الأمريكية (نيكولاس بيرنز) قد قال " إننا ممتنون لقيـــام الحكومـــة الأردنيـــة بدور فعّال وإيجابي في المساعدة على وقف تدفق السلع المحظورة ولا سيما السلع المحظورة التي لـــها صلـــة بالأسلحة " [6] .

ورغم هذا التوتر في العلاقات السياسية ، فقد وقّع الأردن والعـــراق اتفاقـــاً لـــتزويد الأردن بحاجاتـــه البترولية للعام المقبل ، وتصدير (٣) ملايين و(٢٠٠) ألف من النفـــط الخـــام ، ومليـــون و(٢٠٠) ألـــف مـــن المشتقات النفطية [7] . ومما يجدر ملاحظته في هذه المرحلة ، هو أن العلاقات الأردنية العراقية ، قـــد عملـــت

---

(١) حديث الملك للأسرة الصحفية والإعلامية الأردنية في ٢١ /١٩٩٥/١٢ ، انظر الوقائع والوثائق الأردنية العدد (٢٥) وثيقـــة رقم (٥٢) مصدر سابق ، ص ٣٢٩ ، ص٣٣١.

(٢) حديث الملك الحسين إلى صحيفة الوطن القطرية ، في ١٩٩٥/١٢/٢٣ ، انظر الوقائع والوثائق الأردنية العدد (٢٥) وثيقـــة رقم (٥٣) مصدر سابق ص ٣٤١.

(٣) تقارير سياسية ، في ٢٥ /١١ / ١٩٩٥ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية-العراقية العدد (١٩) قسم الدراسات والأرشـــيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٤) تقارير سياسية ، في ١٤/١١ / ١٩٩٥ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية-العراقية العدد (١٩) قسم الدراســـات والأرشـــيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٥) تقارير سياسية ، في ٧/١٢/ ١٩٩٥ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية-العراقية العدد (١٩) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٦) صحيفة الأسواق (الأردنية) العدد (٧٤٨) في ١٩٩٥/١٢/١٠ ، ص ١٩.

(٧) تقارير سياسية ، في ١٩٩٥ /١٢/٣٠ ، ملف العلاقات الأردنية-العراقية العدد (١٩) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسســـة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

على فصل الاعتبارات السياسية في العلاقات بين الدولتين ، عن الاعتبارات الاقتصادية وهذا الأمر فريد في العلاقات العربية العربية وبين قطرين عربيين ، وهو إنما يحصل إلى هذا المدى من النضج والعقلانية لأول مرة .

ويمكن القول أن هذه المرحلة التاريخية قد تميزت بتواتر الأحداث والمتغيرات على العلاقة الأردنية العراقية ، ورغم أهمية تلك المتغيرات ودقتها إلا أن العلاقات بين الدولتين قد أثبتت متانتها ، رغم الضغوط الأمريكية المكثفة على صانع القرار السياسي الأردني ، إبان هروب الفريق حسين كامل ، والضغط على صانع القرار الأردني لتجميع قوى المعارضة العراقية في الأردن وذلك بحكم مصداقيته لدى الشعب العراقي دوناً عن أنظمة الدول العربية الأخرى التي اشتركت في التحالف ضد العراق ، إضافة للضغط الدولي على الأردن من أجل أن تكون عمّان مكاناً لذلك التجمع ومحاولة إعطاء دور محوري للأردن ، رغم إدراك صانع القرار الأردني لواقع المعارضات العراقية المتعددة والمتباينة ، وتعاونهم مع المخابرات الأمريكية ، وما يعني ذلك من فقدان أوليّ لمصداقيتهم أمام الشعب العراقي .. وأفضلية النظام العراقي بكل ما له وكل ما عليه ... ، كما حاول الأردن استثمار قضية حسين كامل بإعادة علاقاته مع السعودية ، رغم انه فشل مع الكويت التي طلبت من الأردن اعتذاراً أردنياً علنياً عن موقفها تجاه الأزمة عام ١٩٩٠م ، إضافة إلى عدم ثقتها بالفريق الهارب ودوره في الأزمة عام ١٩٩٠ عندما كان في مؤسسة النظام العراقي ، مما دعا صانع القرار السياسي الأردني إلى القول : " إن الأردن لم يرتكب خطاءً من شأنه أن يؤدي إلى الاعتذار عنه لدولة الكويت ،وإن الاعتذار يجب أن يكون ممن ارتكب الخطأ"[١] .

ورغم ذلك فقد بقيت العلاقات الأردنية العراقية على استقرارها ، وتمثل ذلك في مؤشرات عدة أبرزها لقاءات مسؤولين عراقيين كبار مع الأمير حسن ورئيس الوزراء ،ووزير الخارجية ، ناهيك عن لقاءات المسؤولين الاقتصاديين والتجاريين التي أبرزها زيارة وزير الطاقة الأردني إلى بغداد بعد شهر من هروب الفريق كامل إلى الأردن وما أثارت تلك الزيارة من احتجاج سعودي وأمريكي ...

وما يلاحظ على توجهات صانع القرار الأردني تجاه العراق في هذه المرحلة أنه كان يعمل على نقد السياسة العراقية وأسلوب الحكم في العراق لا انتقادها ، ويدعو إلى تغيير أسلوب الإدارة ، ولا يدعو إلى تغييره بنظام آخر لعدم حضور البديل ، وعدم وجود درجة من اليقينية في طبيعة النظام المحتمل وسياساته إضافة إلى أنه سيكون صنيعة أجنبية مخابراتية ، ليس للشعب العراقي أي دور في اختياره وهو كذلك أمر لا يحق لأحد أن يخوض فيه سوى المعنيين به وهم الشعب العراقي . وكان الأردن قد أوضح عبر تصريح نشرته " القدس العربي " لوزير الخارجية الأردني عبد الكريم الكباريتي في مسألة التغيير في العراق بالإشارة إلى أن المطلوب تغييره هو السياسة العراقية وليس القيادة العراقية " وقال مسؤول أردني آخر ، القيادة العراقية ليست " مجوبة " بالنسبة للإدارة الأمريكية لكن هذا السبب لوحده لا يكفي حتى يتحدث الأمريكان عن تغيير النظام ،لأنهم واجهوا مشكلة حقيقية تمثل بعدم وجود بديل معقول ومقبول للرئيس صدام حسين[٢]وبالتالي إن

---

(١) حديث عبد الكريم الكباريتي (وزير الخارجية الأردني) لصحيفة الراية القطرية في ١٩٩٥/١٢/٦ انظر الوقائع والوثائق الأردنية العدد (٢٥)وثيقة رقم (٥٦)مصدر سابق ص ٣٥٨.

(٢) صحيفة القدس العربي " لندن " العدد (١٩٧٩) في ١٩٩٥/٩/١٨ ، ص ٨ .

المتغيرات الأمريكية الجديدة المطروحة عبر الأردن لا تشمل القيادة العراقية ذاتها ، لكنها تشمل مواقف هذه القيادة وسياساتها فيما يتعلق بالأسرار العسكرية وعملية السلام والنظام الشرق أوسطي الجديد وكذلك التأثير على الموقف السوري وإضعافه وصولاً إلى اتفاق مع إسرائيل . وتعتقد الدوائر الرسمية الأردنية أن " إشراك العراق بعملية التسوية يطبق مقولة " السلام الشامل في المنطقة " [١] وهذا ما تعكسه تصريحات المسؤولين الأردنيين والملك حسين بوجه خاص حيث قال " يجب أن يكون العراق جزءاً حيوياً من المنطقة وكذلك من مسيرة السلام في المنطقة " [٢] وتساءل الحسين " عما هو مطلوب من العراق أن يقدمه أكثر مما قدمه ... وقال إذا كان هناك نقاط محددة يطلبها العالم من العراق فلتعلن وليدور حولها نقاش حتى يتم التوصل إلى نتيجة " وقال " إن العراق يسعى ومنذ انتهاء الحرب إلى إقامة حوار مباشر مع الولايات المتحدة ومع مختلف الأطراف على الساحة العربية ولم يتمكن من تحقيق ذلك في حين أن اغلب الأطراف مُنحتْ مثل هذا الحوار في مناطق مختلفة من العالم وقعت فيها مشاكل وأزمات على سبيل المثال" [٣] وقال " هذا إذاً ... وضع مثير للاهتمام ، لأنه أمامك بديل من اصل اثنين وقد قلت هذا للعديدين إما أن يتبنى العالم سياسة وفلسفة جديدة جداً ويقول وبشكل مباشر ، انه كان هناك نظام معين أو قيادة معينة في بلد معين فإنهم سيواجهون ما واجهه العراق، وهذه سابقة خطيرة ولا اعتقد أن الناس سيقبلون ذلك ، أو أن ندخل في حوار للخروج من هذا الوضع والتعامل[٤].

ورغم هذا الموقف السياسي للملك حسين والناقد للأمم المتحدة وللسياسة الأمريكية ، فقد طالب جلالته العراق بضرورة تطبيق قرارات مجلس الأمن وإطلاق سراح المعتقلين الكويتيين .

ويمكن القول بوجه عام أن السياسة الخارجية الأردنية من خلال مواقفها تلك حاولت أن تلعب دوراً محورياً في المنطقة ، وذلك بعد اتفاق أوسلو وانسحاب الدور الأردني النسبي من القضية الفلسطينية والاعتراف بالسلطة الفلسطينية الجديدة على الأرض الفلسطينية ، هذا في ظل مرحلة تنازع الأدوار الإقليمية بين الأردن وسوريا ... ولعل أبرز تطور في السياسة الخارجية الأردنية نحو العراق ، في هذه المرحلة هو مبدأ الفصل بين السياسة والاقتصاد ، وهذا الأمر في حد ذاته تطوراً نوعياً وكيفياً في العلاقات العربية.

- **في عام ١٩٩٦ م :-**

لم تكن بدايات عام ١٩٩٦ ، تختلف في توجهات السياسة الأردنية تجاه العراق عن عام ١٩٩٥ م ، حيث ما زالت طروحات الفيدرالية قائمة ، وما زال هناك تحضير لدعوة الأطراف العراقية للاجتماع في

---

(١) تقارير سياسية ، في ١٨ /٩ / ١٩٩٥ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية-العراقية العدد (١٩) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٢) مقابلة الملك الحسين مع المحطة الفضائية الأوروبية (يورونيوز) في ١٩٩٥/٧/٢ ، انظر الوقائع والوثائق الأردنية ، ١٩٩٥ منشورات دائرة المطبوعات والنشر العدد (٢٤) وثيقة رقم (١) ص ٤٧ ، ص ٤٨ .

(٣) حديث الملك الحسين لوكالة الأنباء القطرية في ١٩٩٥/٨/٤،انظر الوقائع والوثائق الأردنية العدد (٢٤) وثيقة رقم (٢١) مصدر سابق ص ١٢٩ .

(٤) مقابلة الملك الحسين مع المحطة الفضائية الأوروبية (يورونيوز) في ١٩٩٥/٧/٢ ، انظر الوقائع والوثائق الأردنية ، ١٩٩٥ منشورات دائرة المطبوعات والنشر العدد (٢٤) وثيقة رقم (١) ، ص ٤٨ .

الأردن . ففي ٨/ يناير/١٩٩٦ ، كان أول رد عراقي على تصريحات المسؤولين الأردنيين ، حيث دعا وزير الخارجية العراقية (محمد سعيد الصحاف) " إلى عدم التدخل في الشؤون للعراق ، معتبراً أن تطبيق الفيدرالية في الأردن أولى من تطبيقها في العراق " وقال الصحاف " الكباريتي لا يعلم شيئاً عن العراق وانه لم يزر العراق حتى يتعرف عن كثب على موقف العراق وشعبه " [١] ، وهو يشير الى عتب رسمي عراقي لعدم زيارة وزير الخارجية الأردني الى بغداد .

وفي أواسط يناير وبهدف استثمار حالة العلاقة بين الأردن والعراق عرضت السعودية على الأردن استئناف شحناتها من البترول ، وذلك للضغط على صانع القرار الأردني خاصة وأن وزير التجارة والصناعة الأردني (علي أبو الراغب) كان يزور بغداد للتوقيع على اتفاق تجاري مع وزير التجارة العراقي (محمد مهدي صالح) ، ورغم ذلك فقد جدد الأردن والعراق الاتفاق التجاري بينهما[٢].

وفي ١٧/ يناير ، قال الأمير الحسن " إن الأردن على مدار تاريخه السياسي الطويل كان يفرّق دوماً بين الدور الأردني المشروع والواجب ، وبين التدخل في شؤون الغير والذي لم يكن يوماً من سياستنا .. كما أن التصورات الأردنية لم تكن دوماً تأخذ طابع الوصفات الجاهزة ، وما تناقله البعض حينما أجاب جلالة الحسين على سؤال لأحد الصحفيين حول الفيدرالية بقول جلالته (من الممكن أن يكون أحد الحلول) ، وبهذا فإن من المفيد التأكيد هنا على أنه لا وصفة أردنية جاهزة لأية قضية عربية " [٣]، وهو ما يعني من خلال قول الأمير أن الطرح الأردني للفيدرالية ليس نهائياً أو ملزماً وبالضرورة ذلك يعني أن صانع القرار الأردني يحاول إعطاء نفسه مزيد من الهامش ببعض التراجع عن فكرة " الفدرلة " .

وفي ٢١/يناير ، " أرسل الملك الحسين برقية تهنئة للرئيس العراقي صدام حسين بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك وهي المرة الأولى منذ حرب الخليج الثانية " [٤] وقال الحسين في رسالته " مع أطيب تمنياتي لكم بموفور الصحة والسعادة والهناء ، وللشعب العراقي الشقيق بالمزيد من التقدم والازدهار في ظل قيادتكم الرشيدة " [٥] وهو ما يؤشر على أن صانع القرار السياسي الأردني يحاول إبعاد القضية العراقية عن الشخصنة والذاتية . ورغم ذلك ، فقد عمل الأردن على تخفيض التبادل التجاري مع العراق إلى النصف بحجة ارتفاع الديون المستحقة للأردن على بغداد ، وبذلك تقرر أن يبيع لبغداد ما قيمته (٢٠٠) مليون دولار من السلع

---

(١) تقارير سياسية في ١٩٩٦/١/٨ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية – العراقية ، العدد (٢٠) قسم الدراسات والأرشيف، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٢) تقارير سياسية في ١٩٩٦/١/١٦ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية – العراقية ، العدد (٢٠) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٣) ندوة الغزو العراقي للكويت، منتدى الفكر العربي، صحيفة الرأي (الأردنية) العدد (٩٢٧٣) في ١٩٩٦/١/١٨ ص ١، ص ١٥ .

(٤) تقارير سياسية في ١٩٩٦/١/٢١ ، ملف العلاقات الأردنية –العراقية ، العدد (٢٠) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٥) تقارير سياسية في ١٩٩٦/١/٢٢ ، ملف العلاقات الأردنية –العراقية ، العدد (٢٠) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

الغذائية ، بالقياس إلى (٤٠٠) مليون دولار العام الماضي [١] . علماً بأن الديون الأردنية المستحقة على بغداد قد بلغت عام ١٩٩٥ (٦٢٣) مليون دينار أردني [٢] ورغم إعلان المسؤولين الأردنيين " أن القرار أتخذ لضرورات اقتصادية ولا علاقة له بالواقع السياسي" [٣] إلا أنه يمكن القول أن الأردن قد خضع في تلك المرحلة إلى ضغوط كبيرة من جانب الولايات المتحدة ، وصندوق النقد الدولي لتقليص أو إلغاء البروتوكول التجاري مع العراق ، وحجتهم في ذلك انهم يقدمون تسهيلات للأردن ليجدوا أن الأردن بدوره يقدم تسهيلات للعراق ، أي انهم هم الذين يمولون العراق بطريقه غير مباشرة أو على الأقل يمكّنون الأردن من تمويل مستوردات العراق " [٤]. كما أن الأردن كان قبل ذلك بأيام قد فرض غرامة دينار عن كل يوم يخالف فيه أي مقيم عراقي في الأردن دون أن يصوّب أوضاعه القانونية [٥]، ورغم قانونية هذا القرار إلا أن توقيته كان يدعو للكثير من التساؤلات حول العلاقات مع العراق . وهو ما أعاد مسألة تسيس الاقتصاد ، والتراجع عن مبدأ الفصل بين السياسة والاقتصاد .

ويمكن تفسير كل ذلك أيضاً في إطار مؤشرات أردنية لدول الخليج لإعادة علاقاتها معها ، خاصة وأن الملك الحسين كان بصدد زيارة إلى المملكة العربية السعودية وعقد لقاء مع الملك فهد لأول مرة منذ حرب الخليج الثانية بعد أيام ، (في ١١/ فبراير) وكذلك بعد لقاء وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل في عمان في ٩/يناير، إضافة إلى تواجد شخصيات عسكرية أمريكية كبيرة في الأردن مثل (السيد وليام بيري) وزير الدفاع الأمريكي الذي أعلن عقب زيارته أن واشنطن تتعاون مع الأردن ودول أخرى من أجل إسقاط النظام الحاكم في بغداد وهو ما نفاه الأردن فيما بعد [٦]. وكذلك الجنرال (دينس رمير) رئيس هيئة أركان القوات الأمريكية والحديث المتداول عن صفقة جديدة شاملة بعد صفقة طائرات (إف ١٦) ، تتضمن دبابات من طراز (م٦٠ أ ٣) وأجهزة رادار ليلية وسرباً من طائرات (إف ١٦) عدده (١٦) طائرة فيها (١٢) طائرة من طراز (اف ١٦أ) أربع طائرات (اف ٦٠ ب) بالإضافة إلى قطع الغيار ، والتدريب ، والدعم الضروري والتعاون بين وزارتي الدفاع في البلدين وصولاً إلى ربط سلاحي الجو بينهما وهذه المتغيرات

---

(١) تقارير سياسية في ١٩٩٦/١/٢٣ ، ملف العلاقات الأردنية –العراقية ، العدد (٢٠) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٢) تقارير سياسية في ١٩٩٦/١/٢٤ ، ملف العلاقات الأردنية –العراقية ، العدد (٢٠) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٣) تقارير سياسية في ١٩٩٦/١/٢٣ ، ملف العلاقات الأردنية –العراقية ، العدد (٢٠) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٤) الفانك ، فهد ، الحقائق الكاملة لحقيقة البروتوكول التجاري ، انظر صحيفة الرأي (الأردنية) العدد (٩٢٨٤) في ١٩٩٦/١/٢٩ ص ٢٧.

(٥) تقارير سياسية في ١٩٩٦/١/١٤ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية –العراقية ، العدد (٢٠) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٦) تقارير سياسية في١٩٩٦/٢/٧ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية –العراقية ، العدد (٢٠) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

الجديدة قد تفسّر تكليف شخصية جديدة لرئاسة الوزراء وهو السيد عبد الكريم الكباريتي (في ٤/ فبراير) الذي أسند إلى نفسه مسؤولية وزارة الخارجية أيضاً.

وفي ذات الإطار ، أعلنت حركة الوفاق الوطني العراقي المعارضة بزعامة "أياد علاوي " في ١٦/ فبراير أنها ستفتح مقراً لها في الأردن . [١] مما أدى إلى مغادرة حسين كامل الأردن عائداً إلى العراق [٢] وبعد (٤) أيام من ذلك التاريخ و(٢٠) يوم من توليها رئاسة الوزراء فتحت حكومة الكباريتي -ملف السجناء الأردنيين مع العراق [٣] .

وبعد مقتل الفريق حسين كامل حسن وشقيقه عقب عودتهم إلى بغداد وصف رئيس الوزراء الأردني ذلك الحادث بأنه " عمل إجرامي " [٤] وقال الكباريتي مبرراً عودتهم " إن موقف جلالة الحسين كان واضحاً بأنه لن يسمح لهم بالذهاب إلى مكان إلا إذا اختاروا الذهاب إلى بلدهم وقد سمح لهم بذلك " [٥] .

وقد وصفها الملك الحسين " بالجريمة الفظيعة " [٦] وعبّر عن اشمئزازه من الطريقة التي اغتيل فيها المنشق العراقي التائب " [٧] ووصف الملك للفريق كامل بالتائب اعتراف ضمني أردني بخطأ ما قام به الفريق حسين كامل منذ هروبه من بغداد . وفي ٢٩/ فبراير ، سمح الأردن لجماعات المعارضة العراقية في المنفى بفتح فروع في عمان ، وقال رئيس الوزراء (عبد الكريم الكباريتي) " إن تلك الجماعات لن يسمح لها بالقيام بأعمال عسكرية ضد العراق " [٨] . وذلك رغم تأكيد العراق في ٢٧/ فبراير على أنه ملتزم بإمداد الأردن باحتياجاته النفطية ، وأن بغداد تحترم التزاماتها [٩] . وقبيل لقاء الملك حسين مع الرئيس الأمريكي في واشنطن والتي وصفها أحد المسؤولين الأردنيين بأنها " أنجح الزيارات التي قام بها الملك حسين إلى الولايات

---

(١) تقارير سياسية في١٩٩٦/٢/١٦ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية -العراقية ، العدد (٢٠) قسم الدراسات والأرشيف، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٢) تقارير سياسية في ١٩٩٦/٢/٢٠ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية -العراقية ، العدد (٢٠) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٣) تقارير سياسية في ١٩٩٦/٢/٢٤ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية -العراقية ، العدد (٢٠) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٤) تصريحات عبد الكريم الكباريتي (رئيس الوزراء) حول مقتل الفريق أول الركن حسين كامل وشقيقه ووالدهم في ١٩٩٦/٢/٢٣ انظر، الوقائع والوثائق الأردنية العدد (٢٦) مصدر سابق وثيقة رقم (٢٦)، ص ١٩٥ .

(٥) المصدر السابق ص ١٩٦ .

(٦) تصريح الملك الحسين في١٩٩٦/٢/٢٥، انظر الوثائق والوقائع الأردنية العدد (٢٦) مصدر سابق ص ٢٩.

(٧) تقارير سياسية في١٩٩٦/٢/٢٤ ، ملف العلاقات الأردنية -العراقية ، العدد (٢٠) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٨) تقارير سياسية في١٩٩٦/٢/٢٩ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية -العراقية ، العدد (٢٠) قسم الدراسات والأرشيف، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٩) تقارير سياسية في١٩٩٦/٢/٢٧ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية -العراقية ، العدد (٢٠) قسم الدراسات والأرشيف، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

المتحدة الأمريكية " [1] ، أعلنت السلطات الأردنية عن ضبط شحنة محظورة مصدرة للعراق من مطار الملكة علياء ، ومستوردة من بولندا وأنها تحوي معدات وقطع غيار للطائرات الحربية ، وهي مؤلفة من ستة طرود وتقدر كلفتها بـ (٩٠) ألف دينار أردني [2]. ورغم ذلك فلم يقم الأردن بتقديم شكوى رسمية إلى الأمم المتحدة بهذا الشأن [3]. وبعد يومين ، أعلنت واشنطن عن إرسال (٣٤) طائرة حربية إلى إحدى القواعد الأردنية للمشاركة في تدريبات جوية مع الطيران الجوي الأردني، وأعلن وزير الأعلام الأردني (مروان المعشر) أن هذه الطائرات ستشارك في استطلاعات جوية فوق منطقة الحظر الجوي بجنوب العراق " وهي المرة الأولى التي تستخدم فيها الأراضي الأردنية للانطلاق باستطلاعات جوية فوق العراق [4]. إضافة إلى مناورات عسكرية مشتركة . وقد تواترت الأحداث مع العراق حيث قام الأردن بطرد دبلوماسي عراقي من أراضيه في ٢٥/مارس ، إذ اتُهم الملحق الإعلامي في السفارة العراقية في عمان (حسين فرج) بممارسة أنشطة تتعارض مع وضعه الدبلوماسي مما دعا العراق إلى طرد دبلوماسي أردني كرد مماثل [5] وفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل ، وقد شمل الطرد أيضاً فيما بعد اثنين من الدبلوماسيين العراقيين ، وأعلن رئيس الوزراء الأردني أن هؤلاء الدبلوماسيين الثلاثة ينتمون في الحقيقة إلى أجهزة الاستخبارات العراقية " [6] وتلا ذلك عملية اغتيال لمواطنين أردنيين في العراق في أبريل ، مما دعا الخارجية الأردنية إلى تقديم احتجاج رسمي للسفارة العراقية في عمان [7] . ومما يلاحظ أنه وخلال فترة قصيرة قد توترت العلاقة مع بغداد دون أسباب مباشرة من قبل العراق ، وإنما ذلك يفسر من خلال حجم الضغوط الدولية (الأمريكية) والإقليمية (السعودية والخليجية) على الأردن الذي عمل على افتعال حالة من التوتر مع بغداد والتناهي الى حالة معينة من التوتر، تخلق حالة معينة من التوافق مع المتغيرات الدولية والإقليمية وتنسجم مع ضغوطاتها ...

---

(١) تقارير سياسية في ١٩٩٦/٣/٢٢ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية –العراقية ، العدد (٢٠) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٢) تقارير سياسية في ١٩٩٦/٣/٧ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية –العراقية ، العدد (٢٠) قسم الدراسات والأرشيف، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٣) تقارير سياسية في ١٩٩٦/٣/١٤ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية –العراقية ، العدد (٢٠) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٤) تقارير سياسية في ١٩٩٦/٣/٩ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية –العراقية ، العدد (٢٠) قسم الدراسات والأرشيف، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٥) تقارير سياسية في١٩٩٦/٣/٢٥ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية –العراقية ، العدد (٢٠) قسم الدراسات والأرشيف، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٦) تقارير سياسية في١٩٩٦/٤/١٣ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية –العراقية ، العدد (٢٠) قسم الدراسات والأرشيف، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٧) تقارير سياسية في١٩٩٦/٤/٢٠ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية –العراقية ، العدد (٢٠) قسم الدراسات والأرشيف، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

ورغم ذلك التوتر في العلاقات السياسية ، فقد أمر الملك حسين بإرسال أدوية ومستلزمات طبية للعراق في ٢٤/ فبراير [١] ، كما رفض الأردن إرسال بعثه أمنية إلى العراق للمشاركة في التحقيق بمقتل الأردنيين [٢] .

وقد ترافق كل ذلك مع حالة التوتر في العلاقات بين العراق والأمم المتحدة حول تطبيق وتوقيع برنامج النفط مقابل الغذاء ، وحالة الحشد العسكري الأمريكي في الخليج العربي ... ولكن عندما وقعت بغداد على الاتفاق النفطي مع الأمم المتحدة ، رحبت الحكومة الأردنية بهذا الإجراء واعتبرته مقدمة لتطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي ومن ثم رفع المعاناة تدريجياً عن الشعب العراقي وكان الأردن ومن خلال سفيره في بغداد (بسام قاقيش) قد دعا الحكومة العراقية إلى القبول بالاتفاق النفطي مع الأمم المتحدة وذلك في لقاء مع رئيس المجلس الوطني العراقي (سعدون حماوي) ، كما رحبت الحكومة العراقية بتوقف الحملة الدعائية المناهضة للعراق ، وأكد السفير الأردني أن حكومته ما زالت تفكر بإمكانية فتح قنوات الحوار بين قوى المعارضة العقلانية والحكومة العراقية وأكد أن القيادات العراقية الموجودة حالياً في الأردن لم تمنح حق اللجوء السياسي ، كما ويأتي ذلك في إطار توقف الأردن عن قبول طلبات بافتتاح مقارّ في عمان لأحزاب المعارضة العراقية كما أكد الأردن للعراق أن طياريه لن يشاركوا في الطلعات الجوية للطائرات الأمريكية على جنوب العراق وأن التدريبات المشتركة مع القوات الأمريكية ستنتهي في نهاية شهر يونيو ، كذلك قررت الحكومة الأردنية التوقف عن دفع نفقات البث لمدة ساعتين في إذاعة (مونتي كارلو) لصالح المعارضة العراقية ، بالإضافة إلى بحث المعارضة العراقية عن أماكن جديدة لها خارج الأردن ، وقد أبدت بغداد ترحيبها بكل تلك الإجراءات وأعلنت عن زيارة لطارق عزيز إلى عمان هي الأولى منذ عامين تقريباً ويمكن تفسير ذلك بموافقة العراق على قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٩٨٦) الذي كان الأردن عضواً في لجنة صياغته [٣] والحقيقة أنه كان هناك حديث عن اشتراطات سياسية عراقية لإعادة الشراكة الاقتصادية مع الأردن ، ولكن الأردن وفي ٢٧/مايو ، احتج الأردن على معلومات حول اشتراط العراق أبعاد رئيس الوزراء الأردني (عبد الكريم الكباريتي) عن الحكم كثمن لعودة العلاقات الأردنية العراقية إلى طبيعتها ، وقال وزير الإعلام الأردني (مروان المعشر) " لا نرغب بالتعليق على مثل هذه الاجتهادات ، وكل ما يمكن أن نقوله هو أن العراق ليس معنياً بتحديد حكومات الأردن [٤] .

---

(١) تقارير سياسية في ١٩٩٦/٢/٢٤ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية –العراقية ، العدد (٢٠) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٢) تقارير سياسية في١٩٩٦/٥/٦ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية –العراقية ، العدد (٢٠) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٣) تقارير سياسية في ١٩٩٦/٥/٢٤ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية –العراقية ، العدد (٢١) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٤) تقارير سياسية في٢٨/٥/ ١٩٩٦ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية –العراقية ، العدد (٢١) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

ومن جانب آخر ، أظهر العراق مهارة دبلوماسية وهو يتحدث عن علاقته بالأردن ، وصرح وزير الخارجية العراقي (محمد سعيد الصحاف) " بأن العراق سيقطع الطريق على من يحاول زرع الفتنة بين الأردن والعراق [١] .

ولكن على اثر وقوع الاضطرابات في جنوب المملكة في ١٦-١٧/ أغسطس بعد قرار تحديد أسعار الخبز في [٢]، اتهم الأردن بإشارة غير مباشرة جهات مرتبطة بالعراق تقف وراء هذه الاضطرابات [٣]. وقرر الأردن على أثر ذلك أبعاد ثلاثة دبلوماسيين عراقيين من أرضه وذلك بسبب ممارستهم نشاطاً لا يتلاءم ومكانتهم الدبلوماسية [٤] ولكن وفي مرحلة لاحقة صرح وزير الداخلية الأردني (عوض خليفات) وأكد صحة النفي العراقي لتلك الاتهامات ومنح الجهات العراقية شهادة براءة من أحداث الجنوب بقوله " إن أبناء الجنوب تحركوا لوحدهم ضد برنامج حكومي محدد وواضح "[٥] .

ويمكن القول أن المتغير الداخلي المجتمعي الأردني قد لعب دوراً بارزاً في توجيه السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق في الفترة التالية ، وهذا الدور اعترف به السيد الكباريتي فيما بعد حيث قال " ما يميز الأردن عن غيره من دول المنطقة هو درجة الحس القومي لدى المواطن الأردني حيث أن البعض لا يجد حرجاً من تمثيله لخط سياسي عربي ولا يشعر البعض بأن هذا التمثيل يشكل عبئاً وطنياً " [٦] . ورغم طرد الدبلوماسيين العراقيين فقد أعلن الأردن انه " لن يسمح باستخدام أراضيه وقواعده الجوية للتدخل فيما يدور بالعراق " [٧] ، ويأتي ذلك في إطار احتمالات متزايدة من هجوم أمريكي محتمل على العراق ، وهو ما تم في ٣/سبتمبر ، وقد ندد مجلس النواب الأردني بالعدوان الغاشم على العراق وقال " انه يعيد المنطقة إلى أجواء التوتر" [٨] ولم تصدر الحكومة الأردنية أي بيان يندد بالهجمات الأمريكية على العراق وإنما أعلن رئيس الوزراء الأردني (عبد الكريم الكباريتي) " أن ما يحدث في العراق مؤلم ويحزّ في النفس " وقال " نحن مع وحدة العراق أرضاً وشعباً، ولا نستطيع فعل شيء إزاء ما يجري ... إن الأردن لا يستطيع التدخل لتهدئة

---

(١) تقارير سياسية في ١٩٩٦/٦/٦ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية – العراقية ، العدد (٢١) قسم الدراسات والأرشيف، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٢) الوقائع والوثائق الأردنية الربع الثالث ١٩٩٦ العدد (٢٨) منشورات دائرة المطبوعات والنشر ص ٣٥ .

(٣) تقارير سياسية في ١٩٩٦/٨/١٨ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية – العراقية ، العدد (٢١) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٤) تقارير سياسية في ١٩٩٦/٧/٢٥ ، ملف العلاقات الأردنية –العراقية ، العدد (٢١) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٥) صحيفة القدس العربي (لندن) العدد (٢٤٣٥) في ١٩٩٧/٣/٧ ص ٧ .

(٦) حديث رئيس الوزراء الأردني (عبد الكريم الكباريتي) في ١٩٩٧/٣/١١ ، انظر الوقائع والوثائق الأردنية ، الربع الأول ١٩٩٧ منشورات دائرة المطبوعات والنشر العدد (٣٠) وثيقة رقم (٣٢) ص ٣٠٩ .

(٧) تقارير سياسية في ١٩٩٦/٨/٣١ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية –العراقية ، العدد (٢١) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٨) تقارير سياسية في ١٩٩٦/٩/٥ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية –العراقية ، العدد (٢١) قسم الدراسات والأرشيف، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

الموقف " [1] وهو ما يعكس ضيق هامش خيارات صانع القرار الأردني وتوصيف لقدراته ، وأثـــر الضغـوط الدولية والإقليمية وتعاظمها عليه بشكل نسبي اكبر من تعاظم الضغوط الداخلية المؤيدة للعـــراق . وفـــي وقـت لاحق وجه الملك الحسين انتقاداً علنياً للخطوات التي تتخذها الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق وقـــال إن " الاستمرار في استخدام الحظر الاقتصادي ضد العراق يؤدي إلى نتائج عكسية ، وأضـــاف أن مكانـــة الرئيـــس العراقي صدام حسين تعاظمت بعيد الهجوم الصاروخي الأجنبي على الأراضي العراقية " [2] وفي أكتوبر قـــال الملك عن دور الأردن " إن الأردن لا يستطيع تأهيل أحد ولن يعترف بأن لديه القدرة على إعادة تأهيل أي كـــان فهذه الأنظمة تستطيع إعادة تأهيل نفسها إذا شاءت وبالطرق المتاحة " [3] . وهو مـــا يؤكـــد توجـــه السياســـة الأردنية نحو أن تعيد القيادة العراقية تأهيل نفسها وأن تعدل مسارها السياسي بمفردها ودون تدخل الآخرين .

وفي ٥/ نوفمبر ، لاحظ المراقبون استخدام رئيس الوزراء الأردني (عبد الكريم الكبـــاريتي) تعبـير " الشقيق " في الحديث عن العراق ، لأول مرة ومنذ أكثر من عام ونصف العام ، ولأول مرة منذ ذلـــك التـــاريخ يتعمد الكباريتي أن " لا يفصل " بين الشعب العراقي ونظام حكمه في تصريحاته السياسية . وجاء ذلك خـــلال لقاء خاص عقده رئيس الوزراء مع الفعاليات الاقتصادية المحلية ، سجل حسب المراقبين اعترافاً هو الأول مـــن نوعه من حيث المضمون وبأهمية الاقتصاد العراقي لنظيره الأردني " وكانت هذه التصريحـــات هـــي الأكـــثر إيجابية منذ تسلمه رئاسة الوزراء ، كما اتخذت الحكومة عدة خطوات في الاتجاه ذاته فعقدت مباحثات تجاريـــة استثنائية مع الحكومة العراقية ، ورفعت أي قيود على التعامل التجاري مع بغداد ، وسمحت للقطـــاع الخـــاص بالمشاركة في مصرفها الدولي ، كما أعلنت أن نسبة البروتوكول التجاري التي كانت قـــد خفضتـــها يمكـــن أن تعاود الارتفاع ، وأفرجت الحكومة في الوقت ذاته عن جميع أعضاء حزب البعث الأردنييـــن الذيـــن اتـــهموا بالتآمر مع العراق لزعزعة الاستقرار من خلال موجة الاضطرابات الشعبية [4] ، وغادر وفد صناعي أردنـــي إلى بغداد وعمل على لقاء أكثر من (٧) وزراء عراقيين أكدوا أن الأردن شريك اقتصادي رئيسي واســـتراتيجي "[5] وتبع ذلك لقاءات أردنية عراقية حيث التقى رئيس الوزراء وزير التجارة العراقي (محمد مهدي صـــالح) ، كما استقبل الملك ورئيس الوزراء وزير الخارجية العراقي (محمد سعيد الصحاف)، وقـــد اعتـــبر المراقبـــون زيارة الصحاف صفحة جديدة في العلاقات مع بغداد . حيث كان ذلك اللقاء أول لقاء معلن منذ توتر العلاقـــات بين البلدين . وكان قد سبق ذلك اللقاء لقاء الملك الحسين مع نائب الرئيس العراقي (طه محي الدين معـــروف) الذي نقل رسالة من الرئيس صدام حسين إلى الملك حسين ، وقد تضمنت هذه الرسالة طلباً عراقياً لقيـــام الأردن

---

(١) تقارير سياسية في ١٩٩٦/٩/١٣ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية –العراقية ، العدد (٢١) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٢) Wishington post , 21 september 1996 .

(٣) حديث الملك الحسين مع صحيفة الحياة اللندنية في ١٩٩٦/١٠/٢٣، انظر ، نبال خماش مقدمة في الخطاب السياسي الأردني، الأردن والدول العربية ، مصدر سابق ص ٤٧٨.

(٤) صحيفة القدس العربي (لندن) ، العدد (٢٣٣٢) في ١٩٩٦/١١/١٦ ص ٧ .

(٥) تقارير سياسية في ١٩٩٦/١١/١٠ ، ملف العلاقات الأردنية –العراقية ، العدد (٢٢) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسســـة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

بوساطة لفتح حوار عراقي أمريكي على مختلف المستويات لتسوية جميع الخلافات بين الطرفين . وهذا التحسن يفسره اختفاء حدة الضغوطات الدولية على الأردن بعد انتهاء الضربة الأمريكية للعراق ويمثله تعامل الحكومة العراق بمسؤولية عالية مع حادث الاعتداء على سائق سيارة دبلوماسية في بغداد .

ومن خلال ذلك ، يمكن القول أن العام ١٩٩٦ قد تميز بنهجين سياسيين مختلفين في ظل حكومة واحدة ، ففي المرحلة الأولى حتى الثلث الثاني من العام ، تميز باستجابة صانع القرار الأردني للضغوط الدولية والإقليمية ، مما أثر على العلاقات مع العراق ، بسبب تمثل صانع القرار الأردني للموقف الدولي تجاه العراق ...

أما المرحلة الأخرى فقد تميزت بتراجع الضغوط الدولية والإقليمية على صانع القرار وارتفاع درجة ضغط وأثر المتغير الداخلي والمجتمعي ، وكذلك المتغير الاقتصادي مع العراق خاصة بعد توقيع بغداد لاتفاق النفط مقابل الغذاء . وتزايد ضغوطات رجال الأعمال والاقتصاديين الأردنيين على الحكومة ، ومما يلاحظ أنه رغم تخفيض طلب الأردن التمثيل الدبلوماسي العراقي في عمان إلا أن بغداد لم تقم بإجراء مماثل ، بل أكدت على أنها لن تقوم بقطع إمدادات النفط عن الأردن ، كما عملت على فتح ملف المعتقلين الأردنيين في السجون العراقية ، وعملت بغداد على نقل ملفات المعتقلين إلى عمان لمحاكمتهم هناك .

المطلب الثالث :-

السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق " ١٩٩٧-١٩٩٨ " :-

<u>* في عام ١٩٩٧ م :-</u>

بدأ عام ١٩٩٧ ببعض التوتر في العلاقات بين الأردن والعراق بسبب تأجيل التوقيع على التجديد لاتفاقية البروتوكول التجاري بين البلدين ، وصعوبة التفاهم على أسعار محددة للنفط العراقي المورد للأردن مما أدى إلى تأجيل موعد اجتماع اللجنة الأردنية العراقية المشتركة في أوائل يناير . وانتهى عام ١٩٩٧ ببعض التوتر بسبب إعدام السلطات العراقية لأربعة أردنيين ...

ففي بداية العام كانت بغداد تسعى إلى تخفيض نسبة النفط المجاني الممنوحة للأردن من (٥٠%) إلى (٤٥%) بهدف رفع سقف البروتوكول التجاري الذي خفضته عمّان في العام الماضي ، بحجة تراكم الديون الأردنية على العراق ، وذلك رغم أن العراق يمنح الأردن (٥٠%) من النفط مجاناً بالإضافة إلى أسعار تفضيلية للنفط الباقي يقلّ عن سعر النفط في السوق العالمي بدولارين أو أكثر . وقال طارق عزيز - نائب رئيس الوزراء العراقي " إن قرار الرئيس صدام حسين بمساعدة الأردن اقتصادياً ، من خلال تقديم كميات كبيرة من النفط المجاني هو قرار ثابت ، وإن القيادة العراقية والسيد الرئيس صدام حسين شخصياً ملتزمان به " وقال بخصوص الديون المستحقة على العراق ... " بسبب ظروف الحصار على العراق كان العراق يشتري بضائع وخدمات الأردن بنفس قيمة النفط المجاني ... هذه البضائع والخدمات سُجلتْ ديناً على العراق .. " أي أن العراق لم يستدن من الأردن مبالغ ولا بضائع ولا خدمات مقابل النفط المجاني الذي كان يعطيه " ورغم

تحفظه على الدين قال " إن العراق سيعترف به وسَجّل دين بذلك ... ونحن قابلون بذلك ، ونحن مستعدون لاعتبار ذلك دين ولتسديده ، ونأمل في الاتفاق الجدي أن نباشر بتسديد هذا الدين " [1] .

ويمكن القول أن ذلك الضغط العراقي على الأردن ، بدءاً برفض بغداد طلباً أردنياً لزيادة كمية النفط المجانية لعمان ، والعمل على تخفيض تلك النسبة ، والاعتذار عن الاستمرار بالأسعار المخفضة للنفط المقدم للأردن ، كان كل ذلك يهدف إلى الضغط على حكومة الكباريتي ، وذلك لشعور المسؤولين العراقيين بأنهم ليسوا مضطرين لخدمة الأغراض الاقتصادية لهذه الحكومة التي طالما تعارضت سياستها مع السياسة العراقية. وبالتالي تضييق هامش حركة صانع القرار الأردني في الخارج (من قبل العراق) وفي الداخل (من خلال رفع أسعار المحروقات ، وضغط رجال الأعمال والصناعيين الأردنيين الذين فازوا بعقود تجارية في إطار اتفاق النفط مقابل الغذاء) .

ورغم ذلك التوتر فقد زار نائب رئيس الوزراء العراقي (طارق عزيز) عمان واجتمع مع رئيس الوزراء الأردني (عبد الكريم الكباريتي) وكانت تلك الزيارة نقطة تحول في العلاقات واتفق الأردن والعراق على خطة للتحرك على الساحة الدولية بهدف إلغاء الحصار المفروض على العراق ، وأن يؤدي الأردن دوراً اكبر في هذا التحرك الدولي نظراً لعلاقاته الدولية الواسعة وخاصة مع الولايات المتحدة والدول الغربية ، وعقب ذلك توجه وفد أردني يضم وزير الصناعة والتجارة ووزير الطاقة والثروة المعدنية وعدد من الخبراء والمسؤولين الاقتصاديين إلى بغداد لبحث تزويد العراق للأردن بكميات من النفط بأسعار تفضيلية وشحنات أخرى [2] مجانية كما حمل وزير الصناعة والتجارة (المهندس علي أبو الراغب) رسالة أردنية من الملك الحسين إلى الرئيس صدام حسين وقد ظهر الرئيس العراقي في يناير وهو يستقبل الوزيرين الأردنيين ، وكان هذا المشهد هو الأول منذ سنوات ، وكان مفاجئاً للأردنيين الذين سمعوا صدام يتدخل في الاشتباك الفني بين بلاده وعمان ويعلن الاستعداد لزيادة كميات النفط العراقية المجانية المقدمة للأردن بناء على طلب نشطت الحكومة الأردنية من أجله مؤخراً [3] . وقد كان تدخل الرئيس العراقي بنفسه في هذه القضية بمثابة رسالة موجهة إلى صانع القرار السياسي الأردني والحكومة الأردنية التي ستشعر أن الاحتفاظ بحزمة المعارضين العراقيين في عمان لا يدخل في هذه المرحلة باب الأعراف الدبلوماسية المتوازنة والمتوازية ، مما يخلق استحقاقاً سياسياً متوجباً على عمان لبغداد لتطبيع العلاقات الثنائية خاصة وأن صانع القرار الأردني يعلم مدى تأثر السوق الأردنية المباشر بأي تطور يجري على الصعيد العراقي ...

وفي بغداد تم توقيع الاتفاق التجاري بين البلدين ، وثم رفع سقف البروتوكول التجاري بين البلدين من (٢٢٠) مليون دولار إلى (٢٥٥) مليون دولار خلال عام ١٩٩٧ ، أما بالنسبة إلى سعر النفط العراقي فقد رفع من (١٥,٢٠) دولار خلال اتفاق العام الماضي إلى (١٩,١٥) دولار للبرميل العام ١٩٩٧ ، وان يتضمن هذا السعر وصوله إلى مصفاة البترول الأردنية ، كما وافق العراق على دعم الأردن بنفط مجاني تعادل قيمته (٣٠٠)

---

(١) تقارير سياسية في ١٩٩٦/١/١٤ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية – العراقية ، العدد (٢٠) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٢) صحيفة الشرق الأوسط (لندن) ، العدد (٦٦٢٦) في ١٩٩٧/١/١٨ ص ٢ .

(٣) صحيفة القدس العربي (لندن) العدد (٢٣٩٧) في ١٩٩٧/١/٢١ ص٧ .

مليون دولار في السنة ، بدلاً من (٢٥٠) مليون في العام الماضي[١] . وفي ٢٠/ يناير قال السيد طارق عزيز " إن المرحلة الصعبة في علاقتنا مع الأردن انتهت " [٢] .

وأعقب ذلك التطور في العلاقات بين البلدين ، أن أخذت المعارضة العراقية المتواجدة على الأراضي الأردنية بالمغادرة ، وقال أحد ابرز المعارضين العراقيين (مشعان الجبوري) " أن السلطات الأردنية طلبت من معارضين سياسيين عراقيين مقيمين في عمان تقليص نشاطاتهم " ، وقال " أن الأردن يتجه إلى تطبيع علاقاته مع نظام بغداد " [٣] .

وفي ٨/ فبراير ، اتصل الملك الحسين بالرئيس العراقي صدام حسين لتهنئة بمناسبة حلول عيد الفطر المبارك [٤] . وهو ما يؤشر إلى تقدم العلاقات السياسية بين البلدين في حين فشلت المحاولات مع الكويت ، وامتنعت الدول الخليجية الأخرى عن تزويد الأردن بالنفط بمثل الشروط العراقية وتعويضه في حال التوجه نحو هذه الدول ولكن المفارقة أن بعض الدول قد دخلت على خط العلاقات التجارية المباشرة مع بغداد وشكلت منافساً جديداً للأردن كجهة إنتاج صناعي وكطريق مرور للبضائع وكعلاقات تجارية ونقصد بذلك الإمارات وقطر .

وقد لاحظ الباحث في المرحلة التالية ، ومن خلال تصريحات المسؤولين الأردنيين تحدثهم عن "إعادة دور العراق إقليمياً" و " عودته إلى الترتيب السياسي في المنطقة "وتنامي استخدام تعبير "تأهيل العراق" ، بالإضافة إلى تصريح أحد المسؤولين الأردنيين أن القيادة الأردنية بدأت تعد " لاتصالات وساطة " بشأن المسألة العراقية ، بين العراق والإدارة الأمريكية ، وقال مسؤول أردني "إن العاهل الأردني الملك حسين سيحمل في لقائه المقبل مع الرئيس (كلنتون) مبادرة خاصة لإعادة " تأهيل العراق " في المنطقة ، إضافة إلى أن أفكار هامة حول الحصار الاقتصادي ووضع العراق الإقليمي في المنطقة " [٥] .

وكان الأمير الحسن قد قال " إننا ملتزمون التزاماً قاطعاً بوحدة وسلامة أراضي العراق كدولة مستقلة، ذات سيادة ضمن حدودها القائمة حالياً كما نؤمن بأن اختيار نظام الحكم هو حق مقتصر على الشعب العراقي ذاته ولا أحد غيره " [٦]. ويلاحظ هنا أن الخطاب السياسي بدأت تعلو وتيرته بالدعوة للالتزام بقرارات الشرعية الدولية وفك الحصار عن الشعب العراقي .

---

(١) تقارير سياسية في ١٩٩٧/١/١٩ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية –العراقية ، العدد (٢٢) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٢) تقارير سياسية في ١٩٩٧/١/٢١ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية –العراقية ، العدد (٢٢) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٣) صحيفة الشرق الأوسط (لندن) العدد (٦٦٣٣) في ١٩٩٧/١/٢٥ ص٢.

(٤) تقارير سياسية في ١٩٩٧/٢/٨ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية –العراقية ، العدد (٢٢) قسم الدراسات والأرشيف، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٥) صحيفة القدس العربي (لندن) العدد (٢٤٢٥) في ١٩٩٧/٢/١٨ ص ٧ .

(٦) تصريحات الأمير الحسن في باريس عقب اجتماعه مع الرئيس شيراك والمسؤولين الفرنسيين في ١٩٩٧/٢/١٢ ،انظر الوقائع والوثائق الأردنية العدد (٣٠) مصدر سابق وثيقة رقم (١٥) ص ١٨٥.

وفي ١٧/ فبراير صرح رئيس الوزراء الأردني بقوله " إن الأردن أكد وجهة نظره الداعية إلى الحوار سبيلاً لحل كافة المشاكل التي تعاني منها شعوب المنطقة مشيراً إلى أن مواجهة الأنظمة والقيادات من خلال سياسة الحصار ينبغي ألا تتحول إلى مجابهة مع الشعوب وحظها في العيش الكريم ، ولن تتحقق بالتالي الأهداف المرجوة منها " وأشار إلى " أن الأردن طالب بإطلاق حوار هادف ناقد مع العراق ، وليبيا ، والسودان ، على غرار الحوار القائم بين المجموعة الأوروبية مع إيران " [١]، وهو طرح أردني يتجدد في الخطاب السياسي الأردني كأكثر الحلول واقعية وعقلانية .

وفيما بعد تعددت لقاءات المسؤولين الأردنيين والعراقيين ، فقد استقبل سمو الأمير الحسن السيد طارق عزيز ، وبعد (٩) أيام من ذلك التاريخ استقبل رئيس الوزراء الأردني وزير الثقافة العراقي (حامد يوسف حمادي) الذي سلمه رسالة من الرئيس العراقي صدام حسين إلى جلالة الملك الحسين وأكد الكباريتي بعد اللقاء " وقوف الأردن إلى جانب الشعب العراقي ومنطلقاته الثابتة بعدم جدوى إتباع سياسة الحصار لتحقيق أهداف سياسية " [٢] .

وبهذا الصدد يمكن الإشارة إلى محضر لقاء هام ناقش بعض الأفكار بين الكباريتي والوزير العراقي ، وفيه سأل الثاني الأول عن تصوره للمطلوب من العراق أردنياً ودولياً فقال الكباريتي "إن معركة العراق الحقيقية سياسية وليست قانونية ،لأن المفتش " رالف ايكيوس " سيبقى يكتب التقارير بنفس الصيغة بصرف النظر عن الالتزام العراقي بقرارات الشرعية الدولية ، ونصح الكباريتي الوزير العراقي بإعادة إنتاج الخطاب السياسي العراقي من خلال التركيز على الخطر الإيراني في المنطقة بدلاً من خوض معارك قانونية صعبة ، وبتحديد موقف واضح من عملية السلام في المنطقة ، وفي ظل مثل هذا الخطاب رأى الكباريتي أن العراق يستطيع تحسين صورته لدى دول الخليج واستقطاب الموقفين التركي والإسرائيلي ، وفي المحصلة الأوروبي وبالتالي الأمريكي ، ويكشف الكباريتي في اللقاء نفسه عن تهديدات أمريكية تلقتها حكومته بإفشال مهمة الملك الحسين المفترضة في واشنطن من خلال إصدار تصريح لوزارة الخارجية يحسم الجدل حول الموقف الأمريكي من العراق ضد النظام الحالي في حالة استمرار اللقاءات الحميمة بين حكومته وبين المسؤولين العراقيين خصوصاً إذا قادت هذه اللقاءات إلى التطبيع السياسي بين البلدين ، ويبدوا هذا ما حصل فعلاً من خلال المحاضرة الشهيرة لمادلين اولبرايت في شهر مارس الماضي بعد أسبوعين فقط من اللقاء الذي جمع الكباريتي بالمسؤول العراقي، قبل ساعات من تشكيل حكومة أردنية جديدة برئاسة الدكتور عبد السلام المجالي [٣] وهو ما يؤشر على مدى الضغوط التي يتعرض لها صانع القرار الأردني ودرجة التباعد بين أهدافه في الشأن العراقي وإمكانياته لتحقيق تلك الأهداف .

---

(١) تصريح عبد الكريم الكباريتي (رئيس الوزراء الأردني) عقب لقاء جلالة الملك الحسين مع المستشار الألماني هيلموت كول ووزير الخارجية كلاوس كينكل في ١٩٩٧/٢/١٧ ، انظر الوقائع والوثائق الأردنية العدد (٣٠) ص ٢١١ .

(٢) الوقائع والوثائق الأردنية ، منشورات دائرة المطبوعات والنشر ، وزارة الإعلام ، ١٩٩٧، العدد (٣٠) ص ٦٦ .

(٣) بدارين ، بسام . تقرير إلى صحيفة القدس العربي نشرته في ١٩٩٧/٤/١٢ ، انظر ملف العلاقات الأردنية-العراقية ، العدد (٢٣) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

وفي وقت سابق صرح الحسين لمجلة المصور المصرية أكد فيها موقفه من النظام العراقي وقال " لي تحفظ منذ زمن بل تحفظات ، فلا يستطيع أحد منا أن يزعم بأن أي شيء يجريه لا يؤثر على الآخرين ..لا يستطيع الإنسان أن يقر بأن من حق العراق أو من حق أي إنسان في العراق أن يقوم بهذا كله دون سؤال أو جواب ، وأن نقبله كله جميعاً ونرحب به .. الحقيقة أن النقطة الضائعة هي أننا إلى الآن لم نوفق كي نصل إلى وضع ولم يوفق العراق كي يصل إلى وضع كي يخاطب فيه العالم باللغة التي يفهمها لا إحنا فاهمينة ولا العالم فاهمة وهذه هي المشكلة " [1] .

وفي ١٩/ مارس كلف الملك الحسين عبد السلام المجالي تشكيل الحكومة بعد استقالة رئيس الوزراء (عبد الكريم الكباريتي) وحكومته التي استمرت في منصبها لمدة عام و(٤٣) يوم ، وقد رحب العراق بتلك الخطوة من خلال زيارة قام بها نائب رئيس الوزراء العراقي (طارق عزيز) إلى عمّان ، قدّم فيها التهاني باسم الحكومة العراقية إلى المجالي وهنأه بالثقة الملكية لتشكيل الحكومة متمنياً له التوفيق وقال طارق عزيز " إن العلاقات الأردنية العراقية أخوية وطيبة ، ولم يحدث يوماً أن تعرضت لتوتر وربما حدث افتعال للتوتر وهناك فرق بين التوتر وافتعال التوتر مؤكداً أن العراق كان دوماً على اتصال مع القيادة الأردنية ... [2] ووصف عزيز المجالي بأنه " صديق وزميل قديم عملنا معاً لفترة طويلة " [3] والحقيقة أن توصيف المسؤول العراقي لحالة افتعال التوتر في منتهى الدقة والتفهم .

كما بعث نائب الرئيس العراقي السيد طه ياسين رمضان برسالة تهنئه إلى المجالي في ٣/ابريل ، علماً بأن مجلس الأمن الدولي قبل ذلك التاريخ بأيام (في ٢٦/ مارس) قد رفض طلباً أردنياً بتسيير رحلات جوية أسبوعية بين بغداد وعمان .

وفي اجتماع الملك الحسين في البيت الأبيض مع الرئيس الأمريكي في ١/ أبريل ، حظي الملف العراقي باهتمام كبير في المباحثات الثنائية ، وعبر الحسين عن رغبته في ضم العراق إلى مسيرة السلام مع إسرائيل ، وكان قد كرر قبل مدة قريبة بأنه " إذا تم التعامل مع صدام حسين بالطرق السياسية المناسبة فإنه سيعدل موقفه تجاه إسرائيل " ويطرح الملف الخاص بالقضية العراقية الذي أعده الأردن لعرضه على الإدارة الأمريكية حلولاً واضحة الملامح ... حيث أوصى الحسين خلال مباحثاته بوضع حد للحظر السياسي والاقتصادي المفروض على العراق ودمجه في كافة المسارات الهادفة إلى تحقيق السلام ، كما اقترح جلالته " اتصالات صامته " مع مقربي الرئيس العراقي على غرار "الاتصالات التي يجريها الأوروبيين مع الإيرانيين وقال رئيس الوزراء الأردني (عبد السلام المجالي) " لا يمكننا مطلقاً الموافقة على التدخل في الشؤون العراقية حتى لو كانت الجهة المسؤولة عن هذا التدخل هي القوة العظمى في العالم " وأضاف المجالي " لا يسع الأردن التزام الصمت إزاء الضائقة التي تواجه ٢٠ مليون مواطن في العراق ، وهذا الأمر يشكل مصدر قلق للجهات الأمنية

---

(١) حديث الملك الحسين لمجلة المصور المصرية في ١٩٩٧/٣/١٢ ، انظر الوقائع والوثائق الأردنية ، العدد (٣٠) وثيقة رقم (٣٣) ص ٣٢٤ .

(٢) الوقائع والوثائق الأردنية ، منشورات دائرة المطبوعات والنشر ، وزارة الإعلام ١٩٩٧ ، العدد (٣٠) ص ٧١ .

(٣) صحيفة الشرق الأوسط (لندن) العدد (٦٦٩٠) في ١٩٩٧/٣/٢٣ ص ٢ .

الأردنية "[1] وحرص المجالي أمام المصورين والمراسلين على التطرق بالإيجاب إلى الزيارة الأخيرة التي أجراها نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز إلى عمان . وكان رئيس الوزراء الأردني السابق (عبد الكريم الكباريتي) يتعمد تجاهل ذكر مبعوثي صدام حسين ، الأمر الذي حظي بارتياح أمريكي .

وإبان العملية الواسعة التي قامت بها القوات التركية للتدخل في شمال العراق ، لم يصدر عن الأردن أي تصريح رسمي ينتقد التوجه التركي ، وامتنعت عمان عن تلبية طلب مباشر من بغداد بتوجيه انتقاد دبلوماسي لهذا التوجه [2] وذلك رغم أن الأمير الحسن قد صرح بـ " عدم قبول الأردن أي تغيير في خريطة المنطقة والحفاظ على وحدة وسلامة أراضي العراق وسيادته على كامل ترابه الوطني وذلك خلال زيارة سموه إلى تركيا ولقائه الرئيس التركي (سليمان ديميريل) [3]. وهو ما يشير الى استمرار ضيق حرية وهامش صانع القرار السياسي الأردني في هذه المرحلة .

وفي ١٣/ يونيو ، قال الأمير الحسن " إن الوقت قد حان للنظر إلى ما هو أبعد من الحصار والاحتواء الإقليمي للعراق وإيران ، وذلك بالنظر إلى مستقبل هاتين الدولتين من حيث إعادة دمجهما في المنطقة بإمكانياتهما الاقتصادية والاجتماعية والبشرية الضخمة .. نأمل أن يكون هناك تفكير خلاّق ، وإذا لم يتوفر في الدبلوماسية الصريحة ، فعلى الأقل في الدبلوماسية شبه الخلاقة بين الدول المعنية بمعضلة العراق " [4] .

وفي هذه المرحلة بدأ نوع من التقارب والانفراج في العلاقات بين العراق وسوريا وذلك بعد توقف استمر لأكثر من (١٧) عاماً تخللتها اشهر معدودة من التقارب المؤقت ما لبثت بعدها أن عادت العلاقات إلى سابق عهدها من التوتر والقطيعة [5] .

أما التطور فقد جاء بعد زيارة رئيس اتحاد غرف التجارة السورية (راتب الشلاح) إلى بغداد على رأس وفد اقتصادي في الفترة من ١٩-٢٢/مايو ، التقى (٩) وزراء عراقيين بينهم وزير الخارجية (محمد سعيد الصحاف) وقد أبرم الوفد عقوداً تجارية بلغت قيمتها نحو (١٥) مليون دولار ، وفي ١٣/ يوليو – لبى رئيس اتحاد الغرف التجارية العراقي الزيارة والتقى وزراء الشؤون الاقتصادية في سوريا واتفق الجانبان على تنظيم معارض سورية في العراق ، وفي ١٠/يوليو ، بدأت الشاحنات السورية المحملة بالأدوية تعبر نقطة الحدود بين البلدين في إطار شحنة هدية من وفد رجال الأعمال السوري ، وكان العراق في ٢٢/ يونيو قد

---

(١) صحيفة القدس العربي (لندن) العدد (٢٤٦٩) في ١٩٩٧/٤/١٦ ص ٩ .

(٢) تقارير سياسية في ١٩٩٧/٥/٢٤ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية -العراقية ، العدد (٢٣) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٣) الوقائع والوثائق الأردنية ، ١٩٩٧ ، العدد (٣١) ص ٦٧ .

(٤) محاضرة الأمير الحسن في الجمعية التركية الأمريكية في انقره في ١٩٩٧/٦/١٣ ، انظر الوقائع والوثائق الأردنية ، ١٩٩٧ ، العدد (٣١) ، ص ٣٢٧

(٥) فياض ،خالد . تطور العلاقات السورية-العراقية الفرص والمخاطر ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد (١٣٠) اكتوبر ١٩٩٧ ص ١٢٢ .

أغلق إذاعة صوت سوريا العربية المعادية لسوريا ، مما دعا دمشق إلى تخفيف الانتقادات الموجهة للنظام العراقي في إذاعة صوت العراق ثم أوقفتها فيما بعد .. [١] .

وقد أثار ذلك التقارب المسؤولين السياسيين الأردنيين – رغم ترحيبهم به – وكذلك القطاع الاقتصادي ورجال الأعمال الأردنيين بسبب ما قد تتعرض لها أعمالهم بعد فتح الحدود العراقية السورية أمام التجارة بين البلدين والتأثير على التجارة العراقية الأردنية ، وحجم مستوردات العراق عبر ميناء العقبة [٢] . خاصة وأن الموانى السورية الممتدة على الشاطئ الشرقي للبحر الأبيض المتوسط توفر مزايا حقيقية للمستوردات العراقية من الدول الأوروبية ، وروسيا ، والجمهوريات الإسلامية المستقلة ، وذلك لأسباب جغرافية واقتصادية .

ويأتي ذلك عقب رفض بغداد لشحنه أدوية أردنية بسبب عدم مطابقتها للمواصفات والمقاييس العالمية والشك في مصدر صنعها ، بالإضافة إلى أن ممارسات مؤسسة " لويدز ريجستر " في التفتيش على السلع الواردة للأردن وللعراق عبر الأردن ، وكذلك الأعباء الإدارية والمالية التي تحد من سهولة انسياب التجارة العراقية القادمة من أوروبا وبعض الدول الإسلامية . إضافة إلى انتقادات مسؤولين عراقيين لإجراءات الجمارك الأردنية في أكثر من مناسبة واتسامها بالبيروقراطية ومحاولات عرقلة انسياب السلع المتجهة إلى بغداد ومما حدا بالتجار العراقيين إلى التحول نحو موانئ بديلة في الخليج العربي وتركيا . [٣] ولتبديد مخاوف الأردن على مصالحه ، قال طارق عزيز ، إن التقارب العراقي السوري لن يكون على حساب الأردن . وقال علاقاتنا ثابتة ولن تتأثر بأية متغيرات [٤] . كما قال رئيس الوزراء الأردني (عبد السلام المجالي) " أما العلاقات الأردنية العراقية فهي ثابتة وغير متغيرة ...في السابق الاقتصاد الأردني بني على السوق العراقي ، لذلك استمر هذا لكن هذه العلاقة لا تكون على حساب العلاقة مع أي دولة أخرى " [٥] .

وفي أواخر شهر سبتمبر، قررت الحكومة الأردنية ، وبالتعاون مع الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية وعدد من الفعاليات والجهات الرسمية والشعبية إرسال كميات من الأدوية والمستلزمات الطبية والقرطاسية والمواد الغذائية للشعب العراقي الشقيق وبخاصة للأطفال وطلبة المدارس بمناسبة بدء العام الدراسي الجديد [٦]

وإبان مرحلة الأزمة بين العراق والمفتشين الدوليين التابعين للأمم المتحدة ، في نوفمبر ، جهدت الدبلوماسية الوقائية الأردنية على تجاوز الأزمة ، وذلك من خلال لقاءات المسؤولين السياسيين الأردنيين بالمسؤولين العراقيين والدوليين المعنيين بالأزمة ،حيث التقى الملك حسين الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون)

---

(١) فياض ، خالد . تطور العلاقات السورية-العراقية الفرص والمخاطر ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد (١٣٠) اكتوبر ١٩٩٧ مصدر سابق ص ١٢٢.

(٢) تقارير سياسية في١٩٩٧/٦/٢٠ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية –العراقية ، العدد (٢٣) قسم الدراسات والأرشيف، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٣) المصدر السابق

(٤) تقارير سياسية في ١٩٩٧/٦/٢٠ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية –العراقية ، العدد (٢٣) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٥) حديث عبد السلام المجالي (رئيس الوزراء الأردني) لصحيفة الرأي الأردنية وتلفزيون الشرق الأوسط (mbc) في ١٩٩٧/٧/١٥ ، انظر الوقائع والوثائق الأردنية ١٩٩٧ ، العدد (٣٢) وثيقة رقم (١٣) مصدر سابق ص ١٦١.

(٦) الوقائع والوثائق الأردنية الربع الثالث العدد (٣٢) . مصدر سابق ص ٧٢.

٥٢٥٠١١

وكذلك المسؤولين البريطانيين واستقبل الأمير الحسن ، طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقي ، وأكد سموه على ضرورة تجاوز الأزمة الحالية بما يحفظ سيادة العراق ووحدة أراضيه وكرامة الإنسان العراقي ويمهد الطريق لتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة ورفع الحصار عن الشعب العراقي [١] .

وفي ١١/نوفمبر قال وزير الخارجية الأردني الجديد (فايز الطراونة) " إن الأردن يطالب العراق بضرورة الالتزام بالقرارات الدولية ويطالب مجلس الأمن بوضع تعريف واضح لما يعنيه التعاون الكامل من قبل العراق مع اللجنة المكلفة بنزع أسلحة الدمار الشامل في المنطقة " [٢] . كما جددت الدبلوماسية الأردنية طرح فكرة الحوار بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية كجزء من حل دبلوماسي للأزمة الراهنة [٣] ... وقال الأمير الحسن " ان الحوار الجاد هو الأسلوب المنشود في سياق الحل الدبلوماسي للأزمة الراهنة ... الشيء الوحيد الذي لا نستطيع فهمه هو لماذا لا تقوم الأطراف المعنية بالتعامل مع القضية الأساسية بالنسبة لنا، وهي معاناة الشعب العراقي ... اعتقد أن المسؤولية تقع على الجميع في ظل عدم وجود مركز لفض النزاعات أو لمنع النزاعات ، وبالمناسبة فإن منطقتنا هي المنطقة الوحيدة في العالم التي لا تستطيع أن تتحدث فيها عن جهد إقليمي لمنع حدوث النزاعات " [٤] وقال "واضح ما قاله الرئيس الأمريكي حول أن ما تم تدميره من السلاح العراقي من قبل لجنة التفتيش أكثر مما تم تدميره خلال حرب الخليج ...اعتقد أن هناك ازدواجية فيما يتعلق بالإقليم بشكل عام ... إذا كنا نتحدث عن أسلحة كيماوية أو بيولوجية أو نووية ... وقال " فما الذي تعنيه سياسة الاحتواء المزدوج الآن ؟ عندما نتحدث عن الصين نسمع الدبلوماسية الأمريكية تقول أن الحوار والتفاعل لا يعني الموافقة على السياسات .. فنحن لا نطلب من الولايات المتحدة الموافقة على سياسات دول لا تقرها لكن في نفس الوقت لا بد من الحوار والتركيز على التعامل مع المنطقة كإقليم ... إقليم يشمل الجميع ولا يستثني أحداً .. " وعن الأزمة قال " توقيت الازمة مثير للاهتمام ..وإذا ما كان هناك رد فعل فسيكون رد فعل مضاد للغرب .. لذا دعنا نأمل اليوم بأن العراق إذا تمكن من الخروج من الكارثة أن يتمكن من الحديث عن التطور بدلاً من الحديث عن الثورة .. لماذا لا يتم عقد مؤتمر حول الأبعاد الإنسانية للعقوبات على أطفال العراق ؟! " [٥] .

أما في بروكسل أعرب الأمير حسن ، عن أمله بأن يتم وضع برنامج محدد يمكننا من رؤية النور في نهاية النفق مشيراً إلى أن الحصار لا يمكن أن يحل مشكلة ، وحصار كوبا على سبيل المثال يؤكد ذلك " وقال " أننا في الأردن قلقون جداً إزاء محنة الشعب العراقي ونريد إزالة العقوبات وفقاً للقرارات الدولية " [٦].

---

(١) الوقائع والوثائق الأردنية ، ١٩٩٧ العدد (٣٣) منشورات دائرة المطبوعات والنشر ص ٣٢ ، ص٣٣ .

(٢) تقارير سياسية في ١٩٩٧/١١/١١ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية –العراقية ، العدد (٢٣) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٣) تقارير سياسية في ١٩٩٧/١١/١٦ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية –العراقية ، العدد (٢٣) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٤) حديث الأمير الحسن لهيئة الإذاعة البريطانية ال بي.بي.سي ، في ١٩٩٧/١١/١٧ ، انظر الوقائع والوثائق الأردنية ١٩٩٧ ، العدد (٣٣) مصدر سابق وثيقة رقم (١٣) ص ١٦٦- ص ١٦٩- ص١٧٠ .

(٥) المصدر السابق ص ١٧١،١٧٢،١٧٣،١٧٦،١٧٧.

(٦) الوقائع والوثائق الأردنية العدد (٣٣) ، مصدر سابق ، ص ٤٣ ، ص٤٤ ، ص٤٨ .

ولكن في ٩/ ديسمبر ، دخلت العلاقات الأردنية العراقية في أزمة دبلوماسية وسياسية جديدة بسبب تنفيذ حكم الإعدام بحق أربعة مواطنين أردنيين ، وقد زامنت هذه الأزمة استقبال الملك حسين للفريق أول انتوني زيني (القائد العام للقيادة المركزية الأمريكية) والتزام الإدارة الأمريكية بتعزيز نظام الدفاع العسكري الأردني ، وتقديم مستلزمات دفاعية متطورة له في المجالين الجوي والصاروخي ستقدم له العام المقبل ، وأصدرت الحكومة الأردنية بياناً حمّلت فيه الحكومة العراقية مسؤولية قتل " الأردنيين الأربعة الذين ذهبوا لتلقي العلم في بغداد ظلماً " وكان هذا البيان أقسى بيان رسمي ضد العراق منذ بدأت العلاقات بالتحسن تدريجياً بين البلدين في مارس الماضي ، ووصف البيان الرسمي القرار العراقي " بأنه ظالم ولا يتناسب مع طبيعة العلاقة المرجوة بين البلدين "، وقال " إن الحكم بالإعدام نفذ رغم نداءات متكررة من الحكومة وفي أعلى المستويات لوقف تنفيذه ، وبعد اتصالات متكررة مع السفير العراقي في عمان (نوري الويس) " [١] .

وقد اتهمتهم السلطات العراقية بمخالفة قوانين منع التهريب ، وفي ١١/ نوفمبر أدان مجلس النواب والفعاليات السياسية إعدام الأردنيين الأربعة في العراق [٢] ولكن مجلس النواب رفض اقتراحاً بتوجه وفد شعبي للاحتجاج في بغداد [٣].

وبعد ثلاثة أيام قال الملك حسين في أول تعليق له على الحادثة بأنها "جريمة نكراء" وقال " إن دم الأردنيين ليس رخيصاً " [٤] . وأضاف الحسين " إذا أرادت السلطات العراقية قطع إمدادات النفط فليكن ذلك وسنجد حلولاً أخرى ... ووصف الحسين النظام العراقي بأنه قائم على أهرامات من الجماجم " [٥] كما قام الأردن بطرد سبعة دبلوماسيين عراقيين وسحب القائم بأعمال سفارته في بغداد [٦] . وكبادرة لحسن النية ومحاولة احتواء الأزمة مع الأردن ، أعلن العراق في ١٣/ نوفمبر ، انه سيفرج عن (١٤٠) سجيناً أردنياً معتقلاً في سجونه بالإضافة إلى أنه سيطلق سراح أردني خامس محكوم علية بالإعدام [٧] .

---

(١) صحيفة القدس العربي (لندن) العدد (٢٦٧٢) في ١٠/١٢/١٩٩٧ ص١.

(٢) تقارير سياسية في ١١/١٢/١٩٩٧ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية –العراقية ، العدد (٢٣) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٣) تقارير سياسية في١٣/١٢/١٩٩٧ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية –العراقية ، العدد (٢٣) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٤) الوقائع والوثائق الأردنية ١٩٩٧ ، العدد (٣٣) ، مصدر سابق ص ٦١،ص ٦٢.

(٥) كلمة جلالة الملك الحسين للسادة الأعيان والنواب في ١٣/١٢/١٩٩٧ انظر الوقائع والوثائق الأردنية الربع الرابع ١٩٩٧ ، العدد (٣٣) مصدر سابق وثيقة رقم (٣٠) ص ٣١٠، ص ٣١١.

(٦) تقارير سياسية في ١٢/١٢/١٩٩٧ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية – العراقية ، العدد (٢٣) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٧) تقارير سياسية في١٣/١٢/١٩٩٧ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية –العراقية ، العدد (٢٣) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

وفي ديسمبر ، أعلنت الحكومة العراقية أنها ستواصل تزويد الأردن بالنفط بالرغم من النزاع الدبلوماسي الجديد بين البلدين [1]. ومما يذكر أن الجهود الدبلوماسية القطرية قد لعبت دوراً كبيراً في الوساطة بين عمان وبغداد ، وقد عرضت الدوحة على عمان عدم تصعيد الأزمة مقابل التزام الحكومة العراقية بالإفراج عن (١٤٠) أردني موجودين في سجون العراق [2] ، وفي محاولة ثانية لاستثمار حالة العلاقة المتوترة مع العراق أرسلت الولايات المتحدة إلى الأردن طائرات (اف١٦) وتسلم الأردن أربع طائرات منها ووعد الأردن بتسلم الباقي (١٢) إلى شهر فبراير القادم [3] ولكن طارق عزيز وفي محاولة لاحتواء الأزمة أكد على رغبة بلاده في إقامة علاقات طيبة مع الأردن [4] . فيم اعلن رئيس الوزراء الأردني (عبد السلام المجالي) عن اعتقاده بأن العلاقات الاقتصادية بين الأردن والعراق لن تتأثر بحادثة إعدام أربعة أردنيين في بغداد ، كما قال وزير التجارة العراقي (محمد مهدي صالح) " إن العراق سيطور علاقاته التجارية مع الأردن " ، وقال " سنوسع من استخدام ميناء العقبة لتوريد المواد الغذائية عن طريق مذكرة تفاهم"، وقال إن علاقاتنا ثابتة وراسخة وستزداد حركة التجارة في العام المقبل " ، كما تعهد العراق بتمديد سريان مفعول صفقة سنوية بين البلدين تبيع بغداد بموجبها النفط للأردن مقابل السلع" [5] . وفي ٢٩/ديسمبر جدد الأردن والعراق العمل بالتصدير الاستثنائي للنفط العراقي إلى الأردن[6].

ومن خلال ذلك يمكن القول ، إن عام ١٩٩٧ ورغم أنه بدأ بتوتر بسبب تأجيل توقيع البروتوكول التجاري ، وانتهى بتوتر بسبب الاعدامات التي جرت بحق أربعة أردنيين إلا أن العلاقات بين البلدين تميزت عن الأعوام السابقة منذ انتهاء أزمة الخليج الثانية ، وقد لاحظ الباحث تراجع حكومة الكباريتي في اشهرها الأخيرة عن سياساتها تجاه العراق والأخذ بدبلوماسية التهدئة لا التصعيد، ودبلوماسية اللقاءات الثنائية مع المسؤولين العراقيين . ورغم ذلك فلم تشهد العلاقة تطوراً كيفياً إلا بعد تكليف عبد السلام المجالي برئاسة الحكومة الأردنية الجديدة الأمر الذي لقي ترحيباً عراقياً ، كما يلاحظ في هذه المرحلة ازدياد حركة ونشاط الدبلوماسية الأردنية لإنهاء الحصار على العراق وإعادة العراق إلى دوره في المنطقة ، وانتقاد سياسة الاحتواء المزدوج الأمريكية ، وانتقاد إطالة أمد الحصار ، والمطالبة بتفسير معنى التعاون الكامل مع الأمم المتحدة ، ورغم ذلك فقد قال الأمير الحسن " أعتقد أن الكلشيهات لا تستطيع أن تستمر طويلاً ، الاحتواء المزدوج ،

---

(١) تقارير سياسية في ١٩٩٧/١٢/١٦ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية –العراقية ، العدد (٢٤) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٢) صحيفة القدس العربي العدد (٢٦٧٩)، في ١٩٩٧/١٢/١٧ ص ٧

(٣) تقارير سياسية في ١٩٩٧/١٢/١٧ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية –العراقية ، العدد (٢٤) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٤) تقارير سياسية في ١٩٩٧/١٢/١٨ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية –العراقية ، العدد (٢٤) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٥) تقارير سياسية في ١٩٩٧/١٢/٢١ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية –العراقية ، العدد (٢٤) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٦) تقارير سياسية في١٩٩٧/١٢/٢٩ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية –العراقية ، العدد (٢٤) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

النفط مقابل الغذاء ، هي عناوين تثار لفترة زمنية معينة " [1] أما بالنسبة للعلاقات الاقتصادية مع العراق في عام ١٩٩٧ ، وهي المتغير الثابت في هذه المرحلة فقد شهدت تحسناً بارتفاع حجم البروتوكول بين الدولتين عن العام السابق بمقدار (٣٥) مليون دولار حيث بلغ (٢٥٥) مليون .

* في عام ١٩٩٨ :-

وفي عام ١٩٩٨ استمرت السياسة الخارجية الأردنية على وتيرتها في العلاقة مع العراق ، رغم الأحداث الجانبية الهامشية ، بالنسبة لطبيعة العلاقة الاستراتيجية . ففي أوائل العام ، نجا المستشار التجاري في السفارة العراقية في عمان من محاولة اغتيال [2] وقد كشف الأردن عن تلك المحاولة ، وقال إن هدف المحاولة ليس سياسياً وإنما جنائي [3] . وفي يناير لقي القائم بأعمال السفارة العراقية في عمان (حكمت الجميلي الحجو) مصرعه بالإضافة إلى سبعة آخرين . وقد شجبت الحكومتان الأردنية والعراقية الجريمة ، وقال رئيس الوزراء الأردني " إن تلك الجريمة اعتداء على أمن الوطن ولن يُسمحْ به مؤكداً عدم وجود دوافع سياسية وراء الجريمة " ، وأعلن " استعداد الأردن للتعاون التام مع الأمن العراقي أو الخارجية العراقية " . وفي ذات اليوم قرر الرئيس العراقي (صدام حسين) " الإفراج عن جميع السجناء والموقوفين الأردنيين مهما كانت محكومياتهم ، وإيقاف الترتيبات القانونية بحق المتهمين الآخرين ، وإطلاق سراحهم فوراً ، وجاء هذا القرار بعد استقبال الرئيس العراقي للشخصية الأردنية المعارضة (ليث شبيلات) الذي عرف بعلاقاته القوية مع العراق ، وأمر الرئيس العراقي أن يسافر المطلق سراحهم في قافلة سيارات تسير خلفها سيارة شبيلات [4].

وفي اليوم التالي رحب الأردن بقرار الرئيس العراقي ، ولكنه انتقد الطريقة التي أعلن من خلالها هذا القرار وقال وزير الدولة لشؤون الإعلام (سمير مطاوع) " إن الحكومة لم تتلق أية معلومات رسمية عن قرار عراقي بإطلاق سراح سجناء ومعتقلين أردنيين رغم إعلان بغداد عن قرار بهذا الخصوص من جانب الرئيس العراقي " كما رفض الأردن في اليوم ذاته مشاركة محققين عراقيين في قضية اغتيال الدبلوماسي العراقي وأكد رئيس الوزراء على " عدم جواز مشاركة العراقيين في إجراءات التحقيق مشيراً إلى أن بلاده ستطلع العراق أولاً بأول على هذه الإجراءات " [5]. وهو ما يشكل تراجعاً رسمياً أردنياً بخصوص هذه المسألة بعد الطريقة التي أعلن من خلالها قرار الرئيس العراقي بخصوص السجناء والمعتقلين الأردنيين . والذي كان يهدف من قبل

---

(١) حديث سمو الحسن لمركز تلفزيون الشرق الأوسط (Mbc) . في ١٩٩٧/٩/٢٨ ، انظر الوقائع والوثائق الأردنية ١٩٩٧ ، العدد (٣٢) ، مصدر سابق وثيقة رقم (٤٥) ص ٤١٦ .

(٢) تقارير سياسية في ١٩٩٨/١/٣، أنظر ملف العلاقات الأردنية -العراقية ، العدد (٢٤) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٣) تقارير سياسية في ١٩٩٨/١/١٤ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية -العراقية ، العدد (٢٤) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٤) تقارير سياسية في١٩٩٨/١/١٨ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية -العراقية ، العدد (٢٤) قسم الدراسات والأرشيف، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٥) تقارير سياسية في ١٩٩٨/١/١٩ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية -العراقية ، العدد (٢٤) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

العراق إلى الضغط على صانع القرار السياسي الأردني الذي لا زال يسمح على أرضه بتواجد حركة الوفاق الوطني العراقية المعارضة .

ورغم ذلك فقد استمر الموقف الأردني الثابت تجاه العراق ، حيث قال الملك ، "إنني شخصياً لا أؤمن بالحصار من الأساس ، واعتقد انه لو لم يوجد لكان قد حدث بعض الأشياء في العراق نحو التعددية والديموقراطية والمساءلة ..أنا فعلاً لا أعرف ، ولكن أصلي لله من أجل أن يتحرر العراق في النهاية من جميع أسباب المعاناة التي يعيشها الشعب العراقي " [1] .

وفي ٢٢/ يناير ، قال رئيس الوزراء الأردني (الدكتور عبد السلام المجالي) إن " العلاقات مع الاخوة في العراق علاقات دوماً حميمة ، وموجودة ، ونحن نقف باستمرار إلى جانب الشعب العراقي وندعو دوماً إلى رفع الحصار عنه لأنها معاناة ويتضرر دوماً من هذا الحصار " [2] ولم يثن ذلك التوتر الطارئ في العلاقة مع العراق الدبلوماسية الأردنية عن محاولاتها تجنب الأزمة الراهنة بين العراق والأمم المتحدة ، وقد قال الملك الحسين بعد لقاءه مع وزيرة الخارجية الأمريكية (مادلين اولبرايت) في لندن ، " بضرورة حل كافة النزاعات بالطرق السلمية واللجوء إلى لغة التحاور والعقل بدلاً من اللجوء إلى لغة الحرب والقوة .. ودعا إلى استمرار الجهود الدبلوماسية لإنهاء الأزمة بين العراق والأمم المتحدة بما يكفل الالتزام بتنفيذ القرارات الدولية ورفع كافة أشكال الحصار والمقاطعة المفروضة على الشعب العراقي الشقيق التي أدت إلى مأساة حقيقية موضحاً جلالته " أن أية أعمال عسكرية ستؤدي للمزيد من المعاناة والألم للشعب العراقي الشقيق إضافة إلى تعقيد الأوضاع في المنطقة " [3] .

وقال وزير الخارجية الأردني (فايز الطراونة) " إن تنفيذ القرارات يجب أن يعني بالضرورة إنهاء كافة أشكال المقاطعة والحصار على الشعب العراقي الشقيق بعد سنوات طويلة من التجويع والحرمان " [4] .

وفي أواخر شهر يناير ، حدد الأردن اسم سفيره الجديد في بغداد (حمود القطارنة) بهدف تطوير العلاقات بين البلدين ، وقد كان التمثيل الدبلوماسي الأردني في بغداد لعدة أشهر يقتصر على القائم بالأعمال[5] وهذا يؤشر على محاولات صانع القرار الأردني العودة بالعلاقات مع العراق الى سابق عهدها ...

وفي أوائل فبراير ، وجه الملك الحسين إبان تواجده في لندن لتلقي العلاج إلى الأمير الحسن (نائب جلالة الملك ولي العهد) رسالة حول تطورات النزاع بين العراق والأمم المتحدة ، والتهديدات الأمريكية بتوجيه ضربة عسكرية للعراق ، وأشارت الرسالة إلى أسبقية دولة (العراق) استخدمت أسلحة الدمار الشامل وعُرِفَ

---

(١) حديث الملك الحسين لوفد صحافي سويسري في ١٩٩٨/١/١٩ ، انظر الوقائع والوثائق الأردنية ١٩٩٨ ، العدد (٣٤) مصدر سابق وثيقة رقم (٧) ص ١٢٧ .

(٢) حديث عبد السلام المجالي (رئيس الوزراء الأردني) لإذاعة مونت كارلو في ٢٢ /١/١٩٩٨ ، انظر الوقائع والوثائق الأردنية ١٩٩٨ ، العدد (٣٤) ، مصدر سابق ص ١٤٥، ص ١٤٧ .

(٣) الوقائع والوثائق الأردنية ١٩٩٨ ، العدد (٣٤) مصدر سابق ص ٢٨ .

(٤) الوقائع والوثائق الأردنية ١٩٩٨ ، العدد (٣٤) مصدر سابق ، ص ٢٩ .

(٥) تقارير سياسية في ١٩٩٨/١/٣١ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية – العراقية ، العدد (٢٤) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

عنها العمل على تطويرها ... إضافة إلى تركيز الرئيس العراقي (صدام حسين) في السابق على المطالبة بالالتزام من قبل الجميع بعدم استخدام السلاح العربي لأية دولة عربية ضد أخرى ومطالبة الجميع بالالتزام بالتصدي عسكرياً لأي دولة تخل بذلك ... كما أكد الملك حسين فشل سياسة المراهنة العراقية على احتمال انشقاق مجلس الأمن حول الأمر بما يمنع استخدام القوة " [1] وهي دعوة أردنية غير مباشرة للقيادة العراقية بالالتزام بحالة عدم التصعيد مع مجلس الأمن لتزايد احتمالات ضربة قادمة للعراق ، إضافة الى أن هذه الرسالة بمثابة إشعار من قبل للشعب الأردني باحتمال ضربة قريبة ضد العراق وتهيئته للرأي العام الأردني والعراقي لذلك .

وقد نشطت الدبلوماسية الأردنية لحل الأزمة على الصعيد العربي والإقليمي والدولي ، حيث التقى الأمير حسن المبعوث الروسي (فيكتور بوسوفاليوك) إلى العراق ، كما أجرى اتصالاً هاتفياً مع الرئيس الإيراني (محمد خاتمي) رئيس المؤتمر الإسلامي ، والرئيس التركي (سليمان ديميريل) كما أجرى اتصال مع وزيرة الخارجية الأمريكية (مادلين أولبرايت) والتقى عصمت عبد المجيد (الأمين العام لجامعة الدول العربية) وكذلك وكيل وزارة الخارجية البريطانية (جون كير) ووزير الخارجية العراقي (محمد سعيد الصحاف) وأمين عام وزارة الخارجية الفرنسية (برتراند دوفورك) وكذلك الرئيس الفرنسي (جاك شيراك) والأمين العام للأمم المتحدة (كوفي عنان) ، والتقى في عمان وزير الخارجية فايز الطروانة سفراء الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن ، وقال الأمير الحسن " إن الأردن لم يقف أبداً مكتوف الأيدي تجاه الأزمة فاتصالات الأردن قائمة وواضحة مع أشقائه وأصدقائه في العالم ... ومنذ بداية التسعينات كانت الأصوات الوحيدة التي تنادي بمنع أو الحيلولة دون الضربة العسكرية هي الأصوات الأردنية " وقال " والموقف الأمريكي صارم وواضح فيما يتعلق في موضوع الضربة العسكرية التصعيديه .. الضربات التصعيدية .. لا أعتقد أن العراق يستطيع أن يتحمل ... ولا أعتقد أننا في هذه المنطقة نستطيع أن نتحمل مثل هذه الفاجعة أو التكرار ... موقفنا في التسعين والحادي والتسعين كان واضح جداً بأن لا نسمح باستخدام مجالنا الجوي لأي جهة كانت بما في ذلك الولايات المتحدة ودول التحالف ضمن إمكانياتنا ... وحول سيناريوهات تقسيم العراق قال ... ولكن كل ما كان الوضع المركزي في بغداد قوياً كل ما دحضنا احتمالات هذا التقسيم ، وكل ما كان الوضع في بغداد مهدداً كل ما كانت هنالك احتمالات كبيرة لوقوع هذا السيناريو " [2] وفي ذات اليوم أعلن عبد السلام المجالي (رئيس الوزراء) " إن العلاقات الأردنية العراقية ليست موضع مساومة ولن تتأثر نتيجة وقوع حادث هنا أو هناك " [3]

وفي ٢/ فبراير ، أعلن وزير الخارجية الأردنية أن " الأردن ضد أي اعتداء على العراق أو محاولة تقسيمه ولم ولن يؤيد أو يساند في دعم مثل هذا التوجه وشدد على أن الأراضي والأجواء الأردنية لن يسمح

---

(١) رسالة الملك الحسين إلى سمو الأمير الحسن حول تطورات النزاع بين العراق والأمم المتحدة والتهديدات بتوجيه ضربة عسكرية أمريكية للعراق ، انظر الوقائع والوثائق الأردنية العدد (٣٤) مصدر سابق وثيقة رقم (١٤) ص ١٧٥ .

(٢) حديث الأمير الحسن لوكالة الأنباء الأردنية وشبكة التلفزيون الشرق الأوسط (ام ، بي ، سي) في ١٩٩٨/٢/١ ، انظر الوقائع والوثائق الأردنية ١٩٩٨ ، العدد (٣٤) ، مصدر سابق وثيقة رقم (١٥) ص ١٧٨ ، ص ١٩٤ .

(٣) تقارير سياسية في ١٩٩٨/٢/١ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية العراقية ، العدد (٢٤) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

باستخدامها في أي اعتداء على أي دولة مهما كانت الظروف " [1] . وهو ما يعني التأكيد على السياسة الأردنية بالحفاظ على وحدة العراق والحياد تجاه أي نزاعات محتملة في المنطقة .

وبعد يومين من ذلك التاريخ أصدر مجلس النواب الأردني بياناً أدان فيه أي اعتداء على الأراضي العراقية، أو أي أذى يصيب الأشقاء العراقيين ، ودعا المجلس الاتحاد البرلماني العربي لعقد دورة طارئة لمجلس الاتحاد لمناقشة الموضوع [2] . وفي تلك الأثناء بحث المسؤولون الأردنيون والعراقيون تفاصيل البروتوكول التجاري بين البلدين خلال اجتماع اللجنة المشتركة [3] . وقد بقي سقف البروتوكول التجاري مع العراق عند (٢٥٥) مليون دولار [4] .

وفي ١٥/ فبراير قال الأمير الحسن " أعتقد أن التهديد بالقوة ينبغي استخدامه كعصا تلوح بها ، لكن لا تقوم بالضرورة بضرب العراقيين بها ، لننظر إلى كوريا الشمالية مثلاً ، فكوريا الشمالية تملك من أسلحة الدمار الشامل أكثر من العراق بكثير ، وإذا تحدثنا عن " الأنا " انظروا الى كيم إيل سونغ الراحل ، وقارنوه بصدام حسين ، إنكم تتحدثون عن لونين كيرتين ، فقد حانت لحظة حين قالت روسيا والصين ودول المحيط الهادي للكوريين الجنوبيين بكفي ، لكن العصا خرجت أيضاً مع جزرة " [5] .

وفي فبراير أيضاً قال الملك الحسين بضرورة الحوار المباشر بين الولايات المتحدة و العراق وقال " إن الأمر يتطلب أن ننتقل إلى مرحلة جديدة .. هي مرحلة حوار فكري أمريكي عراقي ، نرجو أن نوفق في إقناع الطرفين المعنيين بالمباشرة فيه بأسرع وقت ممكن لأنه الطريقة الوحيدة لتفادي أي صدمات قد نصاب فيها بالمستقبل " وقال جلالة الملك عن الرئيس العراقي " اعتقد بأنه لا بد من الحوار معه طالما هو النظام في بغداد ... واسهل طريق للوصول بين نقطتين هو الطريق المباشر وفي اعتقادي أن الأخوة العراقيين ... كما بدا لي يريدون أن يكون هناك اتصال مباشر وهذا ما ذكروه في التسعينات ... يفضلون هذا ، على الاتصال من خلال دول أخرى سواء كانت أعضاء في مجلس الأمن أو على شاكلتنا في هذه المنطقة ... إذن لماذا لا يفتح هذا الباب " . وعن بقاء أو القضاء على النظام قال " هذا الأمر خطير ...وغير مقبول في نظري .. وفي حوارنا مع الولايات المتحدة باستمرار ... نختلف ونتفق ... " [6] .

---

(١) تقارير سياسية في١٩٩٨/٢/٢ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية -العراقية ، العدد (٢٤) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٢) بيان مجلس النواب الأردني حول تهديدات أمريكا باستخدام القوة العسكرية ضد العراق في ١٩٩٨/٢/٤ انظر الوقائع والوثائق الأردنية العدد (٣٤) مصدر سابق ، وثيقة رقم (١٦) ص ٢٠٠ - ص ٢٠٤ .

(٣) تقارير سياسية في ١٩٩٨/٢/١٥ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية - العراقية ، العدد (٢٥) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٤) بيان الحكومة الأردنية حول الأزمة بين العراق والأمم المتحدة ١٩٩٨//٢/١٤ انظر الوقائع والوثائق الأردنية العدد (٣٤) ١٩٩٨ ، وثيقة رقم (٢٠) ص ٢٢٢ .

(٥) News Week, 16 February 1998 .

(٦) حديث الملك الحسين لقناة أوربت الفضائية في ١٩٩٨/٢/٢٤ ، انظر الوقائع والوثائق الأردنية العدد (٣٤) ١٩٩٨ ، مصدر سابق وثيقة رقم (٢٦) ص ٢٤٨ - ص ٢٥١ .

كما أعرب الملك الحسين عن رفضه لأي فكرة تقول أن حواراً كهذا يتوقف على الإطاحة بالرئيس العراقي صدام حسين وقال "انه لا يعتبر أي دولة أو منظمة لها الحق في تغيير حكومة دولة أخرى " [١] وهذا الموقف يعكس إلى حد كبير رؤية أردنية لضرورة مراجعة السياسة تجاه العراق والتعامل مع الواقع الراهن والنظام القائم في العراق. وقال الحسين " أرفض وسأقاوم ما حييت فكرة أن أي جهة في العالم تستطيع أن تغير أو تبدل وان يكون لها رأي فيمن يتولى المسؤولية في أي قطر من أقطار هذا العالم سواء كانت قريبة أو بعيدة .. إن من يقرر التغيير وأداة التغيير هو الشعب بذاته في أي قطر أو في أي دولة وليس الآخرين " [٢] . وقال جلالة الحسين أن الحوار أفضل من اعتماد أساليب بوليسية تفتيشية .. الموضوع هو كيف نرفع المعاناة عن هذا الشعب لما فيه مصلحة الجميع والحفاظ على وحدة العراق وسلامة أراضيه وسيادته عليها من جهة لأن أي خلل هناك يمكن أن يكون أسوأ من البلقنة وأسوأ من أي وضع آخر عشناه حتى الآن وهو خطر علينا جميعاً " [٣] وقال الأمير الحسن " إننا نتحدث عن كظم الغيظ ، و الأردن مهم جداً بالوضع في العراق " وفي أواخر شهر مارس هبطت أول طائرة أردنية في بغداد منذ (٨) سنوات وذلك لنقل طفلة عراقية (مريم) مصابة بمرض السرطان للعلاج في لندن .

وكانت الاستجابة العراقية على الطروحات الأردنية عندما تسلم جلالة الملك الحسين رسالة من الرئيس العراقي صدام حسين في ١٠/ مايو سلمه إياها وزير الخارجية العراقي (محمد سعيد الصحاف) وتتعلق بفكرة الحوار التي طرحها الأردن [٤].

وفي أول تطور من نوعه منذ عام ١٩٩٠ وصل إلى بغداد جواً في (٦/ يونيو) ، وفد طبي وصناعي أردني لافتتاح الأسبوع الطبي الأردني في العاصمة العراقية بغداد [٥] وهو ما يشكل خطوة بارزه نحو فك الحصار عن العراق . وفي٤/ يوليو ، قرر العراق وبتوجيهات من الرئيس العراقي صدام حسين الاستمرار في تزويد الأردن بالنفط الخام ومشتقاته لما تبقى من العام الحالي ، وبأسعار تفضيلية رغم الانخفاض الحاد الذي تشهده سوق النفط العالمية [٦] . وفي ذات اليوم بدأ الأردن والعراق مباحثاتها في بغداد بشأن مشروع مد أنبوب نفط لإيصال النفط العراقي إلى مصفاة النفط الأردنية في مدينة الزرقاء. وهذا التكاثف في الزيارات بين المسؤولين في الدولتين يؤشر الى تطور نسبي في العلاقات بين الدولتين .

---

(١) تقارير سياسية في ١٩٩٨/٢/٣٠ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية – العراقية ، العدد (٢٥) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٢) حديث الملك الحسين لإذاعة مونتي كارلو في ١٩٩٨/٣/٢ ، انظر الوقائع والوثائق الأردنية ، الربع الأول ، العدد (٣٤) مصدر سابق وثيقة رقم (٢٧) ص ٢٨٥ .

(٣) تصريحات الملك الحسين في أبو ظبي ، في ١٩٩٨/٣/٤ ، انظر الوقائع والوثائق الأردنية الربع الأول ١٩٩٨ ، العدد (٣٤) مصدر سابق وثيقة رقم (٢٨) ص ٢٩٣، ص ٢٩٤ .

(٤) الوقائع والوثائق الأردنية ، الربع الثاني ، ١٩٩٨ ، العدد (٣٥) منشورات دائرة المطبوعات والنشر ص٤٩ .

(٥) تقارير سياسية في ٦/ ١٩٩٨/٦ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية –العراقية ، العدد (٢٥) قسم الدراسات والأرشيف مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٦) تقارير سياسية في ١٩٩٨/٧/٤ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية –العراقية ، العدد (٢٥) قسم الدراسات والأرشيف، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

ولكن في شهر أغسطس ، تصاعدت مسألة أموال حسين كامل في الأردن وأعلن نائب رئيس الوزراء الأردني (عبد الله النسور) أنه " لا توجد لدى البنوك الأردنية أموال عائدة لحسين كامل حسن صهر الرئيس العراقي " ، أن " الحكومة ليست لها صلاحيات أو رقابة على الأرصدة الشخصية للأفراد لدى البنوك التجارية " [1]. وكان رئيس المجلس الوطني العراقي (سعدون حمادي) قد أرسل برسالة إلى رئيس مجلس النواب الأردني (سعد هايل السرور) مطالباً بعودة تلك الأموال إلى العراق ، مما دعا السرور إلى إرسال رسالة مقابلة إلى حمادي مؤكداً " أنه لا ودائع لدينا في البنوك الأردنية باسم صهر الرئيس (حسين كامل) [2]. وأكد على أن المسألة قضائية وأن القضاء الأردني سلطة مستقلة .

وكان الأمير حسن (نائب الملك ولي العهد) قبل ذلك قد بعث ببرقية تهنئة إلى الرئيس العراقي صدام حسين بمناسبة العيد الوطني للعراق ، وتمنى له أن " يعيد هذه المناسبة الوطنية عليكم (الرئيس صدام) بموفور الصحة والعافية وعلى الشعب العراقي الشقيق بالتقدم والرفعة والازدهار والاستقرار "[3] . كذلك وفي ٢٣/يوليو ، رفضت لجنة العقوبات المنبثقة عن مجلس الأمن اقتراح الأردن تسيير رحلات إغاثة إلى العراق مرتين كل أسبوع وقال رئيس اللجنة السفير البرتغالي (انطونيو مونتبرو) " إن الرحلات الجوية من عمان إلى بغداد يجب الموافقة عليها على أساس كل حالة على حدة " [4] . ومما يذكر انه يستطيع أي عضو من أعضاء اللجنة الذين يمثلون الدول الخمسة عشرة أعضاء مجلس الأمن أن يعترض على طلب تسيير رحلات جوية وكان الأردن قد عرض طلباً مماثلاً لم يكلل بالنجاح في أكتوبر /١٩٩٦ م .

وخلال شهر يوليو ، غادر السفير الأردني الجديد في بغداد (حمود القطارنة) عمان لتسلم مهام منصبه [5] ،وهو مايؤشر على رغبة أردنية بتطوير العلاقات بين البلدين من خلال إرسال السفير الى بغداد .

وفي المرحلة التالية تعددت اللقاءات بين المسؤولين الأردنيين والمسؤولين العراقيين بشكل كبير ، ففي سبتمبر التقى رئيس الوزراء الأردني (فايز الطراونة) نائب رئيس الجمهورية العراقي (طه ياسين رمضان) كما والتقى رئيس الوزراء نائب رئيس الوزراء العراقي (طارق عزيز) وفي كذلك شارك الأردن في مهرجان بابل الدولي العاشر . وفي أكتوبر استقبل الأمير الحسن نائب رئيس الوزراء العراقي (طارق عزيز) ، وأكد

---

(١) تقارير سياسية في ١٩٩٨/٨/١٦ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية – العراقية ، العدد (٢٥) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٢) تقارير سياسية في ١٩٩٨/٦/٢٨ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية – العراقية ، العدد (٢٥) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٣) تقارير سياسية في ١٩٩٨/٧/١٧ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية – العراقية ، العدد (٢٥) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٤) تقارير سياسية في ١٩٩٨/٧/٢٥ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية –العراقية ، العدد (٢٥) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٥) تقارير سياسية في ٢٠/ ٧ /١٩٩٨ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية –العراقية ، العدد (٢٥) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

سمو الأمير على ضرورة الإسراع في إغلاق ملف أسلحة الدمار الشامل في العراق تنفيذاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ورفع العقوبات عن العراق وإنهاء معاناة الشعب العراقي الشقيق [١] .

وفي أكتوبر انتقد الأمير الحسن بشكل واضح " طرح الفيدرالية " وقال " إذا أردنا حماية منطقة الشرق الأوسط من البلقنة ، فلا بد من الحديث حول قضايا السيادة بشكل مباشر بين الدول ، وأشار سموه إلى الاتفاقية التي أبرمت بين مسعود برزاني وجلال الطالباني في الولايات المتحدة ، مشيراً إلى أن المعادلة الفيدرالية الحقيقية بين ولايات الولايات المتحدة والمبنية على أسس شاملة تختلف عن الفيدرالية المطروحة حول قضية الأكراد على أسس عرقية وقال إن " الأردن كدولة مجاورة للعراق يؤيد الموقف العراقي المصّر على الحفاظ على سيادته ووحدة أراضيه " [٢].

وكان الأمير الحسن قد صرح في وقت سابق إبان افتتاحه اللقاء الذي نظمته " المبادرة الأطلسية الجديدة " وقال " إن الأردن لا يشعر بارتياح عندما يدعو لتغيير سياسي في العراق ، بينما لا توضح الولايات المتحدة كيفية تعاملها مع بغداد " وقال سمو الأمير في مؤتمر الإمكانات الكامنة في المنطقة " لقد حان الوقت لإعادة النظر في السياسات الأمريكية تجاه المنطقة بهدف التعامل معها بنظرة شمولية من خلال استراتيجية مرتكزة إلى مشاركة الأطراف دون استثناء بما في ذلك العراق وليبيا والسودان [٣] .

وهذه المواقف الصريحة والواضحة تأتي عقب مباشرة الأمير الحسن مهامه كنائب لجلالة الملك الحسين الذي غادر إلى واشنطن في زيارة مفاجئة بسبب حالته الصحية في ١٤/ يوليو ، وغياب جلالة الحسين لفترة طويلة وبالتالي اصبح بشكل مباشر يمثل صانع القرار السياسي الأردني ، ويعكس ذلك التوجه الأردني الأكثر وضوحاً وصراحة تجاه العراق دون أي مواربة أو تأويل ، وفي أكتوبر بدأت في بغداد مباحثات أردنية عراقية حول مسائل النفط والطاقة والمياه وكان من أبرز مواضيع تلك المباحثات ، إحياء مشروع جر مياه الفرات عبر أنبوب إلى مناطق شمال الأردن وعمان [٤] وهو المشروع الذي طرح عام ١٩٧٩ ووافقت عليه الحكومة العراقية مبدئياً ، وجرى بعد ذلك إعداد دراساته الاقتصادية والفنية والتمويلية والتي انتهت في منتصف عام ١٩٨٥ م .

وفي ١٤/ نوفمبر ، بعث الرئيس العراقي (صدام حسين) ببرقية تهنئة إلى الملك الحسين بمناسبة عيد ميلاده [٥]. فيم تركزت جهود الدبلوماسية الأردنية في هذه الفترة على تجنيب العراق ضربة محتملة ومنع تفاقم

---

(١) تقارير سياسية في ١٠/١٠/١٩٩٨ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية –العراقية ، العدد (٢٥) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٢) صحيفة الأسواق (الأردنية) العدد (١٦٢٦) ، في ١٤/١٠/١٩٩٨ ص ١٥ .

(٣) تقارير سياسية في ٣١/٨/١٩٩٨ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية – العراقية ، العدد (٢٥) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٤) تقارير سياسية في ٢٠/١٠/١٩٩٨ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية – العراقية ، العدد (٢٦) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٥) تقارير سياسية في ١٤/١١/١٩٩٨ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية –العراقية ، العدد (٢٦) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

الأزمة بين العراق والأمم المتحدة وذلك من خلال اتصالات المسؤولين الأردنيين مع المسؤولين العراقيين والإقليميين والدوليين بخصوص هذه المسألة .

ولكن في ١٦/ديسمبر ، شنت الولايات المتحدة وبريطانيا هجوماً صاروخياً على العراق في اكثر العمليات خطورة على الإطلاق منذ حرب الخليج عام ١٩٩١م [١]. وقد عبر الأمير الحسن في ١٧/ديسمبر ، عن حزنه وألمه للمأساة المتكررة التي تطال الشعب العراقي ودعا إلى التدخل من أجل الحوار والحيلولة دون التصعيد في المنطقة [٢] كما ندد البرلمان الأردني بذلك الاعتداء ...

وفي ذات الشهر ، عُقد في عمّان اجتماع اتحاد البرلمانيين العرب وكانت عمّان العاصمة الوحيدة التي استضافت تحرك عربي جماعي لاتحادات البرلمانات العربية ، ودعا الأمير الحسن "إلى القيام بعمل لصالح العراق الخاضع لحظر دولي وجدد دعم الأردن للشعب العراقي الذي يجب أن ينعم بحقوقه وبالديموقراطية وحقوق الإنسان " [٣] ورغم ذلك فقد انتقد نائب رئيس الوزراء العراقي (طارق عزيز) ولي العهد الأردني لتجاهله الغارات الأمريكية البريطانية في خطابه [٤] . علماً بأن عزيز لم يشر إلى سمو الأمير صراحة وإنما قال عنه أنه " صديق قديم " وكان عزيز يقصد بنقده ذلك الخطاب السياسي للدولة الأردنية ولا يقصد الأمير ذاته . وكان مجلس النواب الأردني قد أصدر قبل ذلك بأيام قراراً بإنهاء الحصار المفروض على العراق من جانب واحد ليكون بذلك البرلمان الثاني على مستوى العالم الذي يتخذ مثل هذا القرار بعد مجلس الدوما الروسي .

والحقيقة أن العديد من المصادر السياسية الأردنية أكدت أن الأمير حسن في خطابه الذي أثار الخلافات كان يتحدث بصفته (نائباً للملك) ورأساً للنظام السياسي وليس بصفته الشخصية والمعروف أن الأمير حسن من أبرز صناع القرار تقارباً مع العراق في عمّان ، إلا أن بغداد لم تتفهم المقتضيات التي دفعته للإشارة إلى حقوق الإنسان وأسرى الكويت في العراق أثناء خطابه . وتؤكد المراجع الأردنية أن الأمير كان مضطراً لعدم إلقاء خطاب سياسي تضامني مع العراق حتى لا يخلق إيحاءً لموافقة السلطة الملكية على التصعيد الشعبي الأردني الأخير ضد الإدارة الأمريكية [٥] .

وعندما حدثت التغييرات السياسية في قمة هرم النظام السياسي الأردني ، وتعيين الأمير عبد الله بن الحسين ولياً للعهد خلفاً للأمير حسن ، لاحظ المراقبون أن الأردن لم يتلق التهاني من العراق ، وقبل ذلك لم

---

(١) محمود ، احمد إبراهيم ، "عملية ثعلب الصحراء" : تطورات ونتائج المواجهة العسكرية في الخليج ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد (١٣٥) يناير ١٩٩٩ ص ١٧٢ .

(٢) تقارير سياسية في١٩٩٨/١٢/١٧، أنظر ملف العلاقات الأردنية – العراقية ، العدد (٢٦) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٣) تقارير سياسية في ١٩٩٨/١٢/٢٧ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية –العراقية ، العدد (٢٦) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٤) تقارير سياسية في ١٩٩٨/١٢/٣٠ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية –العراقية ، العدد (٢٦) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٥) صحيفة القدس العربي (لندن) العدد (٣٠٠٢) في ٢-١٩٩٩/١/٣ ص ٢ .

يتلق الأردن تهاني العراق بعودة الملك حسين إلى أرض الوطن خلافاً للدول العربية الأخرى [1] مما يؤشر إلى حالة عراقية من الترقب والرصد للتطورات على الساحة الأردنية .

وعند وفاة جلالة الملك الحسين في ٧/ فبراير/ ١٩٩٩ ، أوفد العراق إلى عمان للمشاركة في مراسيم تشييع جلالة الراحل ، نائب الرئيس العراقي (طه محي الدين معروف) وفي ١١/ فبراير أكد نائب رئيس الوزراء العراقي (طارق عزيز) انه " لا تغيير في سياستنا تجاه الأردن البلد الشقيق الجار" وأضاف في أول رد من مسؤول عراقي بهذا المستوى على وفاه جلالة الملك الحسين " تربطنا علاقات حيوية مع الأردن ومن مصلحة العراق والأردن المحافظة عليها "، وقال "لقد شاركنا الشعب الأردني حزنه لرحيل الملك حسين" [2] .

ومن خلال هذه المرحلة يمكن القول ، أن السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق تميزت الى حد ما بالاستقرار وإن كان ذلك لا يعني الثبات بفعل تجاذب المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية . ولعل دور الدبلوماسية الأردنية يبدو بارزاً من خلال منع وقوع ضربة عسكرية محتملة في أوائل عام ١٩٩٨م ، ومن خلال اتصالات صانع القرار السياسي الأردني ، كما أن صانع ذلك القرار أعاد طرح مسألة الحوار بين العراق والولايات المتحدة ، كعلاج لجوهر المسألة ، ورغم ترحيب العراق بذلك إلا أن ذلك قوبل برفض أمريكي واضح وصريح ، وقد تطور دور صانع القرار السياسي الأردني في التوجه نحو العراق من خلال نقد وانتقاد طرح الفيدرالية أو ما عرف " بفدرلة " العراق وأعتبره صانع القرار نوع من النحو تجاه العرقية والبلقنة ، وتطور هذا إلى انتقاد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق لعدم وضوحها ومعرفة غاياتها النهائية وهذا النقد المباشر كان صريحاً إلى حد كاف ... رغم ما شاب العلاقة إبان مؤتمر اتحاد البرلمانيين العرب من فصل أردني للمصلحة عن الموقف ...

وفي هذه المرحلة لا بد من القول أن العلاقات الاقتصادية قد تميزت بالثبات النسبي ، وفي مذكرة صادرة عن وزارة الخارجية الأردنية ، أظهرت أن العقود الإجمالية لمذكرة التفاهم للمراحل الثلاث الأولى من النفط مقابل الغذاء قد بلغت (٣,٥٧٧) مليار دولار كان نصيب الشركات الأردنية منها ما نسبته (٨,٥٣%) وبقيمة (٣٠٥,٣) مليون دولار . وبذلك احتل الأردن المرتبة الثالثة بعد فرنسا واستراليا ، وكانت الشركات الأردنية قد استحوذت على النسبة الأعلى في مجال عقود الأدوية حيث بلغت قيمة العقود الموافق عليها (١٠١,٤) مليون دولار من أصل (٦٠٢,١٢) مليون دولار هي إجمالي عقود الأدوية للمراحل الثلاث الأولى ، وبلغت قيمة العقود الموافق عليها للمواد الغذائية حوالي (٢,٦٨٣) مليار دولار واستحوذت الشركات الأردنية على المرتبة السادسة بأجمالي عقود بلغت قيمتها (١٨٦) مليون دولار وبنسبة (٦,٩٣%) من إجمالي العقود ، وجاءت الشركات الأردنية في المرتبة الخامسة في مجال صادرات المواد الأخرى حيث بلغت قيمة عقود الشركات الأردنية (١٧,٩) مليون دولار بنسبة (٦,٢%) من إجمالي عقود المواد الأخرى للمراحل الثلاث[3] .

---

(١) صحيفة الشرق الأوسط (لندن) العدد (٧٣٦٩) في ١٩٩٩/١/٣١ ص ٢ .

(٢) تقارير سياسية في ١٩٩٩/٢/١١ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية – العراقية ، العدد (٢٦) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

(٣) تقارير سياسية في ١٩٩٨/١٠/١٧ ، أنظر ملف العلاقات الأردنية –العراقية ، العدد (٢٦) قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني .

* خاتمة :-

منحت معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية ، الدولة الأردنية قيمة مضافة على متغيراتها ونقصد بذلك أنها منحت صانع القرار السياسي الأردني هامش حرية أكبر في سياسته الخارجية بعدما عمل على تأمين حدوده الغربية مع " العدو " ، وكذلك ضمن استبعاد أي هجوم عسكري مباغت على أراضيه كما كسب من خلالها مصداقية دولية أكبر من التي كان يتمتع بها قبل أزمة الخليج ، وهذا الفضاء الجديد في حركة صانع القرار عمل صانع القرار الأردني على استثماره للوصول بالأردن الى مرحلة لعب الدور المحوري في المنطقة المأزومة، وذلك بحكم موقعه الجيوستراتيجي الذي اعتقد صانع القرار السياسي الأردني أنه يؤهل الأردن للعب هذا الدور ، ولذا عمل على لعب دور أكبر في قضايا المنطقة سواء في عملية التسوية أو القضية العراقية وحاول في إحدى المراحل أن يوصل القيادة العراقية الى قناعة في الدخول كطرف في عملية التسوية لإنهاء حالة الحصار على العراق ، إلا أن ذلك قوبل بالرفض الصريح والمباشر من قبل العراق . كما عمل صانع القرار الأردني على استثمار قضية حسين كامل حسن في إصلاح علاقات الأردن مع الدول الخليجية وخاصة السعودية وهو ما نجح في تحقيقه . كما تعرض الأردن إبان هذه المرحلة الى ضغوطات دولية وإقليمية للاقتراب أكثر من الموقف الدولي المناوئ للعراق ، مما دعا صانع القرار الأردني الى استثمار بعض الأزمات مع العراق والعمل على تصعيدها الى حد ما ثم التراجع عنها ، وذلك ما يفسره حجم الضغوط التي كان يتعرض لها الأردن . ورغم ذلك فقد بقيت العلاقات الأردنية العراقية على استراتيجيتها وعمقها وقوتها وهذا ما يفسره لقاءات المسؤولين الأردنيين والعراقيين ، وزيارات الوفود الصناعية والاقتصادية والطبية الى العراق ، وارتفاع حجم التبادل التجاري تدريجياً وسعي الأردن في المحافل الدولية لفك الحصار عن العراق وهذا ما دعا له الملك حسين ، والأمير حسن .

الخاتمة

ثمة عوامل عدة كانت وراء اختيار موضوع هذه الدراسة ، وثمة أهداف وغايات محددة ، حددت منهجها وأفرزت فرضياتها ، وما بين العنوان والخاتمة ، تم تفصيل حيثيات هذه الدراسة . فبعد دراسة السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق للفترة المشار إليها ، وفي ضوء التطورات الدولية والإقليمية والمحلية التي شهدتها أحداث هذه الفترة تبين صحة الفرضيات التي جاءت في مقدمة هذه الدراسة .

والحقيقة التي أراد الباحث تأكيدها ، هي أن متغيرات السياسة الخارجية الأردنية ، ومحدداتها ، هي التي ترسم توجهاتها ، وهي العامل الأبرز في تمثل تلك السياسة بنمط سلوكي محدد . والسياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق لا تخرج عن إطار هذه القاعدة ، إلا أن ذلك لا ينفي أن الدور الأردني في السياسة الخارجية اكبر بكثير من معطيات الوضع الداخلي ، وإن كانت السياسة الخارجية ما هي إلا امتداد للسياسة الداخلية ، مما يفرض طرح إشكالية لازمت السياسة الخارجية الأردنية طويلا ، وهي جدلية العلاقة بين المكان والدور ، فالدور السياسي الأردني كان في أغلبية الأحيان اكبر من المكانة التي تتمتع بها الدولة الأردنية المرتبطة " بمسألة المحدودية " في كل جوانبها ومتغيراتها ، وتناهى الباحث في ذلك الى أن تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأردنية يواجه عدة إشكالات توفيقية سواء كان بين " المساعدات الخارجية والاستقلال ، " أو " الأهداف السياسية الخارجية في ظل الإمكانات الاقتصادية والمادية المحدودة " ، وكذلك إشكالية " الموازنة بين الأمن والتنمية " .

كذلك يمكن القول أن المتغير الشخصي لصانع القرار الأردني قد لعب دورا مؤثراً في السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق ــ بغض النظر عن سلبيته في معظم المراحل ــ وحضور البعد العراقي في مدركات صانع القرار لم يقتصر على كون العراق في إدراكه إحدى دول الجوار ، ولكن امتد الى طموحات وآمال ذاتية ارتبطت بصانع القرار ذاته ، والذي كان يرى في عرش العراق " عرشه المفقود " وهي فكرة لازمت صانع القرار الأردني (الملك عبد الله الأول) وعمل على تنشئتها في مدركات ورثته من بعده .... وفي حين كانت سياسة الأمير (الملك) عبد الله تهدف الى ربط العراق بالأردن ، تحولت في أواخر عهده الى ربط الأردن بالعراق وتحت عرشه ....تلك الآمال والطموحات الذاتية في عرش العراق التاريخي أضعفت بنية العلاقات الشخصية البينية والثنائية بين صانع القرار في كل من الأردن والعراق ، رغم توافر الظروف الموضوعية لتقويتها، وبالتالي ضعف دورها في التأثير الإيجابي على مدى العلاقة بينهما وهو ما برز جلياً في حالة بناء وانهيار " الاتحاد العربي " .

وطغيان المتغير الشخصي هذا في السياسة الخارجية الأردنية يستمد قوته من كون السياسة الخارجية من اكثر التعبيرات وضوحاً على أن صنع السياسة الخارجية الأردنية، واتخاذ قراراتها ، يعد امتيازاً رئاسياً بالدرجة الأولى ، وهو ما يؤكده الدستور ، بالإضافة إلى ضعف مؤسسية المؤسسة البيروقراطية المختصة بذلك .

ويمكن القول ، أنه وبغياب الملك الحسين – وما يحمله من موروثات تاريخية ، ومدركات حول البعد العراقي– عن الساحة السياسية، تغيّر دور العامل الشخصي كما كان عليه في العهد السابق عنه في العهد

الجديد، وبالتالي تراجع تأثير تلك المدركات والتصورات على الخطاب السياسي الأردني، وأقصد هنا إعادة الاستئناس و الإستناد الى الذاكرة التاريخية ، كما كان في عهد الملك الحسين الراحل ... كذلك يمكن الوصول إلى نتيجة أساسية – وهي وإن كانت تنطبق على العلاقة مع العهد الملكي في العراق فهي تنطبق على واقع العلاقة مع العراق في عقد التسعينيات – وتكمن في أن العلاقة الأردنية-العراقية ، والأردنية-العربية أخذت طابعا معياريا تفاضليا، فكان التوجه نحو العراق يعني الابتعاد النسبي عن العلاقات العربية الأخرى، وكان التوجه نحو العلاقات مع الدول العربية يؤثر على العلاقة مع العراق ...

وبعد انتهاء العهد الملكي في بغداد ، انتهج صانع القرار السياسي الأردني نهج " الواقعية السياسية " ، من خلال التعامل مع الظروف الموضوعية ، والمعطيات المحلية والإقليمية، وفق مقتضياتها المرحلية، تماهت هذه الواقعية إلى حدود البراغماتية ، والتمييز بل الفصل بين الموقف الأردني من جهة ، والمصلحة الأردنية من جهة أخرى، وهو ما فسر مرونة السياسة الخارجية الأردنية في توجهاتها نحو العراق في المرحلة من أواخر الخمسينات حتى بداية السبعينات ، والتي تميزت فيها العلاقة مع العراق بالتباين وعدم الثبات .

كما توصل الباحث إلي حقيقة أساسية أخرى ، مفادها أن المتغير الجغرافي الأردني المتسم بالثبات ، يعد من أكثر المتغيرات تأثيرا على السياسة الخارجية الأردنية، مما يوحي باستمرارية ذلك، لأنه ارتبط بوجود الدولة ذاتها، وقد عمل صانع القرار الأردني – على حساسية الموقع الجغرافي – على استثمار هذا المتغير في لعب دور إقليمي يأخذ طابع المحورية والمركزية، ولعب دور بارز إزاء القضايا الإقليمية المطروحة. وهو ما يؤهل الأردن للعب دور أكبر في طرح طروحات متعددة – مثل مسألة تأهيل العراق، ودور العراق الإقليمي مستقبلا– ويجعل الأردن من أكثر الدول ترشيحا للعب دور الوسيط في إعادة تواصل الحوار بين العراق والولايات المتحدة في المرحلة القادمة ...

كما تناهى الباحث ، إلى أن البعد الاقتصادي العراقي يعد من أكثر المتغيرات " استراتيجية " في رسم السياسة الخارجية الأردنية تجاهه، وذلك لكون هذا المتغير مبني على أساس " المصلحة المشتركة "، بعيدا عن الشخصانية، إلي مدى جعل هناك نوعا من الفصل بين ما هو سياسي، وما هو اقتصادي قدر الإمكان ... وذلك في حالة تعارض القرار السياسي مع القرار الاقتصادي، وبالتالي فصل العربة الاقتصادية عن الحصان السياسي، وعلى الرغم من هشاشة المتغير الاقتصادي الاردني، فإن صانع القرار العراقي لم يستخدم الورقة الاقتصادية للضغط على الأردن، وصانع قراره إبان مرحلة الدراسة، بل كان يضعها دوما رهنا في يد صانع القرار السياسي الأردني، مما يمنحه المزيد من هامش الحركة ، والحرية في السياسة الخارجية ، حتى في وقت الأزمات السياسية بين الجانبين، وسياسة الاحتواء العراقية هذه ، تبرز مدى تفهم صانع القرار العراقي لبيئة صانع القرار السياسي الأردني ، ومدى الضغوط التي يتعرض لها محليا ، وإقليميا ، ودوليا ... وهو ما برز إبان مرحلة التسعينات ، بالرغم من تباين الخط البياني للعلاقات السياسية بين البلدين في عدة حالات، وخاصة في مرحلة هروب الفريق حسين كامل حسن إلى الأردن .

وفي مرحلة أواسط الثمانينات، وبداية التسعينات ، يمكن القول أن حالة الفوضى العامة التي سادت النظام الدولي ، وطبيعة العلاقة بين الشرق والغرب، هذه الحالة ساهمت في جعل صانع القرار السياسي الخارجي الأردني يقف على هامش حرية أكبر، وجعلته يقترب أكثر فأكثر إلى المتغير العراقي، وصولا إلى

حالة التحالف غير المعلن معه ، وهو ما ارتبط به التوجه السياسي الأردني تجاه العراق تاريخياً، وأقصد إمكانية أو عدم إمكانية التحالف معه . إلا أن استقرار حالة النظام الدولي في أواسط التسعينات على حالة الأحادية أو شبه الأحادية الأمريكية في العالم، قد قلّص – بالضرورة – هامش حركة صانع القرار الأردني في توجهه نحو العراق ، وأصبح المتغير الدولي يضغط على مساحة حريته في توجهه ذاك ... بحيث تدخل النظام العالمي الجديد في هذه العلاقة وترابطها ، وهو ما يبرر قول جلالة الملك الحسين : " هناك قوة أكبر حالت دون استمرار العلاقة بين عمان وبغداد على مستوى الصراحة ، والوضوح التي كانت مفروضة "، خاصة وأن الأردن قد وقف ضد توجهات الولايات المتحدة في حربها التي شنتها على العراق، مما أدى إلى خروج الأردن بخسارة دون حرب، ودون أن يكون في أي لحظة طرفاً من أطراف الأزمة، لذا وبسبب تأثير المتغير الدولي و الإقليمي على توجهات صانع القرار الأردني، يمكن تفسير صيغة الخطاب السياسي الأردني التي كانت تبدو أكثر حدة تجاه العراق ، عندما يكون صانع القرار الأردني في واشنطن أو في لقاء مع أحد المسؤولين الأمريكيين ... .

كذلك ، فقد كان لنتائج أزمة الخليج الأثر الأكبر في تضييق هامش حركة صانع القرار الخارجي الأردني ، وحددت مساره باتجاه التسوية في مدريد ، خاصة في ظل حاجة الأردن الى فك حالة الحصار عن حدوده ، وإذابة جدار العزلة السياسية التي ضربت على صانع قراره ، وإعادة الدور الأردني الإقليمي و المصداقية المفتقدة له، ناهيك عن ضعف تأثير البعد العراقي على سياسته الخارجية.

وبالرغم من أن التوجه نحو التسوية قد أثّر كيفيّاً على السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق ، فالتوجه نحو الغرب كان يقتضي إدارة الظهر الى الشرق ، إلا أن ذلك لا ينفي أن اليد الأردنية بقيت ممدودة من الخلف الى العراق .

وفي المرحلة اللاحقة لعملية التسوية كان على صانع القرار السياسي الأردني البحث عن صيغة توفيقية توازنية لتوجهاته نحو الغرب (العراق) ، ونحو الشرق (التسوية مع إسرائيل) ، ويمكن تحديد تلك الصيغة بقولنا " المزيد من المكتسبات في التوجه نحو التسوية ، مع الحفاظ على المنجزات في العلاقة مع العراق " ، وهذه الصيغة تشخّص إلى حد كبير النمط السلوكي للسياسة الخارجية الأردنية في تلك المرحلة، وفي مرحلة البحث عن الصيغة التوفيقية تلك كان يقابلها في الطرف الآخر (العراقي) تفهّماً لمدى ما يعانيه صانع القرار السياسي الأردني من صعوبات توفيقية بين توجهاته السياسية ، قد تصل إلى حد التناقض أحياناً والتفاضل أحياناً أخرى ، مما طبع العلاقة الأردنية – العراقية بطابع " التفهّم قبل التفاهم " . لذا يمكن ملاحظة أن الخطاب السياسي الأردني في هذه المرحلة قد تميز بالتلميح أكثر من التصريح، واعتماد الإيحاء في مفرداته، وذلك كخطاب تأويلي قابل لكافة التفسيرات، وهذا يبرر مدى صعوبة الحالة التوفيقية التي كان يقوم بها صانع القرار إزاء التوجهين ، والبحث عن الحيادية في هذه المرحلة ، بين توجه نحو الشرق (العراق) ونحو الغرب (التسوية مع إسرائيل) . لذلك يجب التفريق هنا بين النص ، ودلالة النص ، وبين النص المباشر، والنص التأويلي في الخطاب السياسي الأردني، والحقيقة أنه ليس من الواقعية بمكان اعتماد تصريحات المسؤولين الأردنيين في جميع الحالات بمثابة دليل لفهم السياسة الخارجية الأردنية ...

كما تناهى الباحث إلى حقيقة أن إبرام معاهدة التسوية مع إسرائيل ، قد أفـــرزت حقـائق ومعطيـات جديدة، أضفت بعداً كيفياً على متغيرات السياسة الخارجية ، وكذلك على التوجه السياسي نحو العـراق، سـواء من الناحية القانونية ، أو من الناحية السياسية، ومنحت هذه المعاهدة صانع القرار حريةً وهامشاً سياسـياً أكـبر سواءً ، كان إقليمياً أو دولياً أكبر مما كان يتمتع به قبل الأزمة، مما جعله يقـوم بمبـادرات ذاتيـة ، ويطـرح طروحات سياسية لحل المسألة العراقية، سواء بإعادة تأهيل العراق وإعادة الدور الإقليمي له، أو إدخالـه فـي عملية السلام ... أو في طرح "سياسة الحوار الصامتة" على غرار الحوار الأوروبـي – الإيرانـي، والأخـذ "بسياسة العصا والجزرة" مع العراق ، كما هو الحال مع كوريا الشمالية، وعدم جدوى الحصـار مـع العـراق باعتبار كوبا مثال سابق لذلك ...

ومما يجدر قوله أيضا ، أن مرحلة لجوء الفريق حسين كامل حسن إلى عمان قد كانت أكـثر مراحـل التسعينات تأثرا في العلاقة الأردنية – العراقية ، خاصة وأن الأردن قـد تعـرض فـي هـذه المرحلـة إلـى ضغوطات إقليمية ودولية كبيرة وصلت بالعلاقة الأردنية – العراقية إلي حالة التأزيم ولا نقول الأزمة، ونقصـد بها افتعال الأزمات والوصول بها إلى حالة توتير العلاقة وهو ما اتسمت به مرحلة حكومة الكبـاريتي، وهـذا التأزيم على الجانب العراقي ارتبط بانفتاح أمريكي أكبر على الأردن والمزيد من الهبات ، والمنح العسـكرية ، والاقتصادية له ، ولكن ورغم صعوبة المرحلة تلك فإن الرسائل المتبادلة بين الملك حسين والرئيس العراقي لـم تنقطع، وكذلك زيارات المسؤولين العراقيين إلى الأردن ولقاءاتهم مع الملك حسين والأمـير حسـن ... كمـا أن الخطاب السياسي الأردني كان يعلو أحياناً منتقداً السياسة الأمريكية تجاه العراق، ومنتقداً سياسة الأمـم المتحـدة تجاهه، وذلك برز إبان تولي الأمير حسن نيابة العهد في فترة غياب الملك حسين للاستشفاء، وهو ما يبـدو مـن حديث الأمير حسن عن "سياسة كظم الغيظ "ورفض الأردن لضرب العراق وعدم السماح باسـتخدام الأراضـي الأردنية لتلك الغايات وتصريح سمو الأمير بضرورة الحفاظ على الوضع المركزي في العراق لبقائه موحداً ....

وفي نهاية هذه الدراسة كان لا بد من الوقوف عند بعض التوصيات التي تناهت اليها هـذه الدراسـة ، وضرورة عرضها ، وإفرادها فيما يخص السياسة الأردنية تجاه العراق في المرحلة القادمة ولعل أبرزها يكمـن في :-

- ضرورة رفع سقف التبادل (البروتوكول) التجاري بين الأردن والعراق إلى ما كان عليه قبل عـام ١٩٩٦م ، والعمل على سهولة انسياب البضائع والمواد الأساسية من والى البلدين ... والأخذ بسياسـة الفصل بين السياسية والاقتصاد ، وبين الموقف والمصلحة وتفعيل اللجان الثنائية المشتركة ...
- ضرورة استئناف حركة الطيران المدني الى العراق نظراً لعدم وجود نصوص في القـرارات الدوليـة المتعلقة بالعراق تجيز حظر النشاط الجوي المدني ، وذلك كخطوة أساسية لفك الحصار عن العراق .
- المباشرة بالعمل على بناء خط انابيب النفط العراقي من الأراضي العراقية وحتى العقبـة باعتبـار ان الدراسات والأبحاث معدة للتنفيذ بهذا الخصوص .
- ضرورة احياء مشروع عام ١٩٧٩م بحر مياه الفرات عبر انبوب الى مناطق شـمال الأردن وعمـان باعتبار ان الدراسات والأبحاث الخاصة بهذا الموضوع معدةً لذلك منذ مدة طويلة .

- إعادة طرح فكرة الحوار المباشر التي أطلقها الأردن بين العراق والولايات المتحدة الأمريكيـــة وذلـــك على غرار الحوار بين المجموعة الأوروبية وإيران أو بين الولايات المتحدة الأمريكيـــة و الصيـــن و الأخذ بسياسة الحوار الصامتة أو الدبلوماسية السرية كخطوة أساسية لفك الحصار عن العـــراق ، وأن يكون الأردن دور فاعل في هذه المسألة بحكم مكانته و مصداقيته لدى الطرفين .
- أن تلعب الدبلوماسية السرية الأردنيـــة دوراً مباشـــراً فـــي إعـــادة العلاقـــات العراقيـــة – الخليجيـــة (السعودية خصوصاً) ، والعلاقات العراقية – المصرية ، والعراقية – السورية ، باعتبار هذه محـــاور اساسية لإعادة العراق الى إقليمه العربي ، ودوره القومي المحوري ، والأردن في ذلك يعد من أكـــثر الأطراف المحتملة للعب هذا الدور بحكم مصداقيته لدى الأطراف المعنيه .

المصادر والمراجع

(أ) الكتب : -

١) ابن الحسين ، عبد الله ، الأثار الكاملة للملك عبد الله ، الدار المتحدة للنشر ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٩م .

٢) ابن الحسين ، عبد الله ، مذكراتي ، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، مكتبة برهومة ، عمان ، الطبعة الأولى ، دون عام طبعة .

٣) ابن خلدون ، عبد الرحمن ، مقدمة ابن خلدون ، دار ابن خلدون، الإسكندرية، دون طبعة .

٤) ابن طلال ، الحسين ، مهنتي كملك – أحاديث ملكية ، نشرها بالفرنسية فريدون صاحب جم ، ترجمة غازي غزيل ، مؤسسة مصري للتوزيع والنشر ، الطبعة الأولى ١٩٨٧م .

٥) أبو بكر ، توفيق ، مسيرة التسوية (١٩٧٧-١٩٩٤) حوارات وشهادات ، مركز جنين للدراسات الاستراتيجية ، الطبعة الأولى ١٩٩٨م .

٦) أبو دية ، سعد ، البيئة النفسية وأثرها في عملية صنع القرار في سياسة الأردن الخارجية ، المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، ١٩٨٣ .

٧) أبو دية ، سعد ، (و) اللواء قاسم الدروع ، طلال بن عبد الله – قائد أول ثورة بيضاء – المكتبة الوطنية ، الطبعة الأولى ١٩٩٦م .

٨) أبو دية، سعد، عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية، عمان، دون دار نشر، ١٩٨٣م .

٩) أبو دية ، سعد ، القوات المسلحة الأردنية ، نشأته ، وتطوره ، ودوره (١٩٢١-١٩٩٧) الطبعة الأولى ١٩٩٧م .

١٠) أبو عيانة، فتحي محمد، الجغرافيا السياسية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دون طبعة.

١١) أبو عيانة ، فتحي محمد ،جغرافية العالم العربي، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة، ١٩٩٧ .

١٢) أمبروز ، ستيفن ، الارتقاء الى العالمية ، السياسة الخارجية الأمريكية منذ ١٩٣٨ ، ترجمة نادية الحسيني، مراجعة ودودة بدران ، المكتبة الأكاديمية ، الطبعة العربية الأولى ١٩٩٤م .

١٣) بحيري ، صلاح الدين ، جغرافية الأردن ، مكتبة الجامع الحسيني ، عمان ، الطبعة الثانية، ١٩٩١م .

١٤) بدوي ، محمد طه ، مدخل الى علم العلاقات الدولية ، بيروت ، دار النهضة الحديثة ، ١٩٧٢م .

١٥) بركات ، نظام (و) الروافعة ، عثمان (و) الحلوة ، محمد ، مبادئ علم السياسة ، دار الكرمل للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٨٤م .

١٦) البنك المركزي الأردني ، دائرة الأبحاث الدراسات ، النشرة الإحصائية الشهرية (٣٤) العدد (٥) و(٦) ، تموز / ١٩٩٨م .

١٧) البنك المركزي الأردني ، دائرة الأبحاث الدراسات ، النشرة الإحصائية الشهرية (٣٤) العدد (٥) و(٦) نيسان – أبريل / ١٩٩٩م .

١٨) البنك المركزي الأردني ، دائرة والأبحاث الدراسات ، النشرة الإحصائية الشهرية (٣٥) العدد (٤) أبريل ١٩٩٨م .

١٩) جامعة آل البيت ، الوثائق الهاشمية ، أوراق الملك عبد الله بن الحسين ، العلاقات الأردنية – العراقية ١٩٢١-١٩٥١ ، المجلد التاسع ، ١٩٩٧ م .

٢٠) جنسون ، اويد ، تفسير السياسة الخارجية ، ترجمة محمد المفتي ، (و) محمد السيد سليم ، عمادة شـــؤون المكتبات ، جامعة الملك سعود ، الرياض، الطبعة الأولى ، ١٩٨٩م .

٢١) الحديثي ، هاني ، في عملية صنع القرار السياسي الخارجي ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨٢م .

٢٢) الحريري ، محمد مرسي ، دراسات الجغرافيا السياسية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٣م .

٢٣) الحسّان ، بوقنطار ، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧م ، مركز دراســـات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٧م .

٢٤) حسين ، خليل ، المفاوضات العربية الإسرائيلية (وقائع ووثائق) بيسان للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولـــى ، ١٩٩٣م .

٢٥) خلف ، محمود ، النظرية والممارسة الدبلوماسية ، المركز الثقافي العربي ، بـــيروت الـــدار البيضـــاء ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٩م .

٢٦) خلف ، محمود ، الدبلوماسية النظرية والممارسة ، دار زهران للنشر ، عمان ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٧م .

٢٧) خماش ، نبال ، مقدمة في الخطاب السياسي الأردني ، استناداً للنطق الســـامي (١٩٥٢-١٩٩٨) الجـــزء الأول – الأردن والعلاقات العربية . دون دار نشر أو طبعة .

٢٨) الدجاني ، محمد سليمان (و) الدجاني ، منذر سليمان ، المدخل الى النظام السياسي الأردنـــي ، عمـــان ، الطبعة الأولى ١٩٩٣م .

٢٩) الدستور الأردني ، مطبوعات مجلس الأمة ١٩٨٦م ، مديرية المطابع العسكرية .

٣٠) الديب ، محمد محمود ، الجغرافيا السياسية ، منظور معاصر ، مكتبة الأنجلـــو المصريـــة ، القـــاهرة ، م١٩٨٩ م .

٣١) الرفوع ، فيصل، العلاقات الأردنية – المصريـــة (١٩٥٢-١٩٧٠) دار المجـــدلاوي ، الطبعـــة الأولـــى ١٩٩٩م

٣٢) الرفوع ، فيصل ، ملامح عامة في السياسة الخارجية الأردنية ، وزارة الشباب ، دون طبعة ، ١٩٩٥م .

٣٣) الرمضاني ، مازن إسماعيل ، السياسة الخارجية – دراسة نظرية ، مطبعة الحكمة ، دون طبعة ١٩٩١م

٣٤) الروسان ، ممدوح ، العراق وقضايا الشرق العربي القومية (١٩٤١-١٩٥٨) المؤسسة العربية للدراســـات والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٧٩م .

٣٥) الريماوي ، حسين ، مقدمة في الجغرافيا السياسية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولـــى ، ١٩٩٨م .

٣٦) سعودي ، محمد عبد الغني ، الجغرافيا والمشكلات الدولية ، دار النهضة العربية ، بيروت، دون طبعة .

٣٧) سليم ، محمد السيد ، تحليل السياسة الخارجية ، مكتبة النهضة العربيـــة ، القـــاهرة ، الطبعـــة الثانيـــة ، ١٩٩٨م

٣٨) الشامي ، علي حسين ، الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها ، دار العلم للملايين ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٤م .

٣٩) الشناق ، عبد المجيد ، التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية – السورية منذ الاستقلال حتى عام ١٩٧٦ ، منشـورات لجنة تاريخ الأردن ، ١٩٩٦م .

٤٠) صالح ، قاسم محمد ، (و) الدروع ، قاسم محمد ، مجموعة خطب جلالة القائد الأعلى خلال الفترة ١٩٨٧/١/١م – ١٩٩٠/١/١ ، دون دار نشر .

٤١) صقر ، محمد (و) وآخرون ، المعاهدة الأردنية – الإسرائيلية ، دارسة وتحليل ، مركز دراسات الشـــرق الأوسط ، دار البشر للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٤م .

٤٢) العاص ، طارق جميل ، دبلوماسية السلام الأردنية ، ١٩٦٧-١٩٩٥م ، الطبعة الأولى ١٩٩٦م .
٤٣) العتيبي ، صبحي جبر ، الوسطية بين الكلمة العقل في التجربة الأردنية ، منشورات لجنة تاريخ الأردن ، عمان ، الطبعة الأولى ١٩٩٤م .
٤٤) عصفور ، ألفرد ، الصيحة الهاشمية ، دون دار نشر ، الطبعة الأولى ١٩٩٢م .
٤٥) عقيل ، محمد ، مشكلات الحدود السياسية ، منشأه المعارف ، الإسكندرية ١٩٩٧م .
٤٦) غالي ، بطرس بطرس ، (و) عيسى ، محمود خيري ، المدخل في علم السياسة ، الطبعة السابعة ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصري ١٩٧٩م .
٤٧) فضة ، محمد إبراهيم ، السياسة الخارجية للدول الكبرى في الشرق الأوسط ، أزمة السويس ومشكلة الاعتداء الثلاثي ، الجامعة الأردنية ، الطبعة الأولى ١٩٧٨ .
٤٨) فضة ، محمد إبراهيم ، مشكلات العلاقات الدولية ، دور الجيوسياسية والجيوستراتيجية في السياسة الخارجية ، شركة المطابع النموذجية ، عمان ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٢م .
٤٩) فضة ، محمد إبراهيم ، مشكلات العلاقات الدولية ، دور الشركات العالمية في السياسة الخارجية ، مطبعة الجمعية العلمية الملكية ، بدعم من الجامعة الأردنية ، الطبعة الأولى ١٩٨١م .
٥٠) القصيبي ، غازي ، أزمة الخليج محاولة للفهم ، دار الساقي ، لندن ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٢ م .
٥١) الكتاب الأبيض ، الأردن و أزمة الخليج (آب ١٩٩٠ -آذار ١٩٩١) عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية ١٩٩١م
٥٢) الكيالي ، عبد الوهاب ، الموسوعة السياسية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٦م ، الجزء الأول .
٥٣) الكيالي ، عبد الوهاب ، الموسوعة السياسية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٦م الجزء الثالث .
٥٤) الكيالي ، عبد الوهاب ، الموسوعة السياسية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٦ الجزء الرابع .
٥٥) لنت ، جيمس ، الحسين سيرة حياة ، ترجمة اللواء الركن شفيق جميعان ، الدار العربية للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ١٩٩٠م .
٥٦) لورنس ، هنري ، اللعبة الكبرى ، الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية ، ترجمة د. محمد مخلوف ، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث ، الطبعة الأولى ١٩٩٢م .
٥٧) الماضي ، منيب (و) موسى ، سليمان ، تاريخ الأردن في القرن العشرين (١٩٠٠-١٩٥٠) ، مكتبة المحتسب ، عمان الطبعة الأولى ١٩٨٨ الجزء الأول .
٥٨) الماضي ، منيب (و) موسى ، سليمان ، تاريخ الأردن في القرن العشرين (١٩٥٨-١٩٩٥) مكتبة المحتسب ، عمان ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٦ الجزء الثاني .
٥٩) محافظة ، علي ، عشرة أعوام من الكفاح والبناء ، مجموعة خطب جلالة الملك الحسين بن طلال من سنة ١٩٧٧ – الى سنة ١٩٨٧م ، مركز الكتب الأردني ١٩٨٨م .
٦٠) المدفعي ، مديحة ، الأردن وحرب السلام ، ترجمة رشيدا أبو غيدا ، مكتبة برهومة النشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٣م .
٦١) مراد ، عباس ، الدور السياسي للجيش الأردني (١٩٢١-١٩٧٣) بيروت ، مركز الأبحاث، دون طبعة .

٦٢) مشاقبة ، أمين (و) آخرون ، السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات ، وثائق المؤتمر الأول عمـــان – ابريل ١٩٩٨- دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع عمان – ١٩٩٩م .

٦٣) مطاوع ، سمير ، خمسة وعشرون عاماً من التاريخ ، خطب جلالة الملك الحسين بـــن طـــلال المعظـــم (١٩٥٣-١٩٧٧) الجزء الأول ، شركة سمير مطاوع للنشر والعلاقات العامة – لندن .

٦٤) مقلد ، إسماعيل صبري ، العلاقات السياسية الدولية ، دراسة في الأصول والنظريات ، منشـــورات ذات السلاسل الكويت ، الطبعة الخامسة ، ١٩٩٣م .

٦٥) موسى ، سليمان ، إمارة شرق الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن (١٩٢١-١٩٤٦) منشورات لجنـــة تاريخ الأردن ، عمان ، الطبعة الأولى .

٦٦) موسى ، سليمان ، صفحات مطوية من تاريخ الأردن ، أضواء على الوثائق البريطانيـــة (١٩٤٦-١٩٥٢) مكتبة الرأي المؤسسية الصحفية الأردنية ، الطبعة الأولى ١٩٩٢م .

٦٧) النشاشيبى ، ناصر الدين ، ماذا جرى في الشرق الأوسط ، منشورات المكتب التجاري ، بيروت، الطبعـــة الثانية .

٦٨) النشاشيبى ، ناصر الدين ، من قتل الملك عبد الله ؟ دار العروبة للدراسات والاستشارات ، دون طبعـــة أو عام طبعة .

٦٩) النهار ، غازي ، القرار السياسي الخارجي الأردني تجـــاه أزمـــة الخليـــج اب ١٩٩٠ – اذار ١٩٩١م دراسة في المتغيرات الداخلية ، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ١٩٩٣م.

٧٠) نيكسون ، ريتشارد ، أمريكا الفرصة التاريخية ، ترجمة د. زكريا إسماعيل ، مكتبة بيسان – بـــيروت ، الطبعة العربية الأولى ١٩٩٢م .

٧١) الهاشمي ، طه ، مذكرات طه الهاشمي ، (١٩٤٢-١٩٥٥) الجزء الثاني ، تحقيق خلدون ساطع الحضـــوي ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٤٦ م .

٧٢) الهزايمة ، محمد عوض ، السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق ، دار عمار للنشر والتوزيـــع ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٩م .

٧٣) الهور ، منير (و) الموسى ، طارق ، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ، دار الجليل ، عمان ، الطبعـــة الثانية ، ١٩٨٦م .

٧٤) وزارة الإعلام ، دائرة المطبوعات والنشر ، الأردن خمسون عاماً من الإرادة الحرة والبنـــاء ، إصـــدار خاص بمناسبة اليوبيل الذهبي . لاستقلال المملكة الأردنية الهاشمية ٢٥/ أيار /١٩٩٦م

٧٥) وزارة الإعلام ، دائرة المطبوعات والنشر ، خطب العرش السامية في افتتـــاح دورات مجـــالس الأمـــة ١٩٥٣-١٩٩٧ (الجزء الأول) & (الجزء الثاني) .

٧٦) وزارة الإعلام ، دائرة المطبوعات والنشر ، خطب العرش السامية في افتتـــاح دورات مجـــالس الأمـــة ١٩٥٣-١٩٩٧ (الجزء الثاني) .

٧٧) وزارة الإعلام ، دائرة المطبوعات و النشر ، الوزارات الأردنية (١٩٢١-١٩٩٩) .

٧٨) وزارة الإعلام ، دائرة المطبوعات و النشر، الوقائع و الوثائق الأردنيـــة الأعـــداد (١٣)، (١٦)، (١٨)، (٢٠)، (٢٢)، (٢٣)، (٢٤)، (٢٥)، (٢٦)، (٣٠)، (٣١)، (٣٢)، (٣٣)، (٣٤)، (٣٥) .

(ب) المجلات والدوريات :-

١) أبو طالب ، حسن ، "قمة عمان وبناء الوفاق القومي "، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد (٩١) يناير / ١٩٨٨م .

٢) الأمير حسن ، في حوار مع مجلة (المجلة) العدد (١٠٠٧) في ٥/٣٠ - ١٩٩٩/٦/٥م .

٣) جاد ، عماد ، "دول الجوار الجغرافي ، حسابات الكسب والخسارة" ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية العدد (١٠٣) يناير / ١٩٩١م .

٤) جمعية الشؤون الدولية ، "الأردن وأزمة الخليج فى عام ١٩٩٠" ، مجلة الندوة ، المجلد الثالث، تشرين أول / ١٩٩٠ م .

٥) الدمشاوي ، محمد علي ، "الاقتصاد الأردني المشكلات وآفاق المستقبل" ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية العدد (٨٠) أبريل / ١٩٨٥م .

٦) الرشدان ، عبد الفتاح ، " مسيرة الدبلوماسية الأردنية عام ١٩٨٩/١٩٩٠ م وتحدياتها في التسعينيات " ، مجلة دراسات ، الجامعة الأردنية ، المجلد (٢٢) العدد (٤) ١٩٩٥م .

٧) عبد الله ، ثناء فؤاد ،" الأردن وأزمة الاختيار الصعب "، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسة الاستراتيجية العدد (١٠٢) أكتوبر / ١٩٩٠م .

٨) عبد الوهاب ، ايمن السيد ،" المبادرات السياسية وإمكانات نجاحها "، مجلة السياسية الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية العدد (١٠٣) أكتوبر /١٩٩٠م .

٩) عبد الجواد ، جمال ،" محددات السياسية الخارجية للسودان في ظل النظام العسكري الإسلامي مجلة السياسة الدولية "، مركز الدراسات السياسة الاستراتيجية ، العدد (١٢٨) أبريل /١٩٩٧م .

١٠) عزمي ، خالد ،" التقارب العراقى – الأمريكي "، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، معهد الإنماء العربي ، العدد (٣٢) أبريل /١٩٩٠م .

١١) عزمي ، محمود ،" الثورة الفلسطينية المسلحة ١٩٦٥-١٩٧١م رؤية نقدية للفكر والممارسة "، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد (٣٣) يونيو / ١٩٩٠م .

١٢) علوي ، مصطفى ،" بيئة القرار الاستراتيجي وصنعه "، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد (٣٧) يونيو ١٩٩١م .

١٣) العنزي ، عبد الله مشعل ،" نشأة الكويت السياسية والادعاءات العراقية "، مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت المجلد (٢٤) العدد (٢) صيف ١٩٩٦م .

١٤) غيلان ، بدر ،" الأبعاد السياسية للمساعدات الخارجية "، مجلة النفط والتنمية ، السنة الثانية عشرة العدد (١) كانون ثاني – شباط /١٩٨٧م .

١٥) فرح ، نادية رمسيس، " الآثار الاجتماعية للمديونية الخارجية للدول النامية "، مجلة السياسية الدولية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد (٨٦) أكتوبر / ١٩٨٦م

١٦) فضة ، محمد إبراهيم ،" أثر عامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية "، مجلة السياسية الدولية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد (٧٤) أكتوبر /١٩٨٣م .

١٧) فياض ، خالد ،" تطور العلاقات السورية العراقية "، الفرص والمخاطر ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية العدد (١٣٠) أكتوبر /١٩٩٧م .

١٨) قاسم ، أنيس فوزي ،" العلاقات الأردنية الفلسطينية بعد رحيل الملك حسين "، مجلة الدراسات الفلسطينية

، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت، العدد (٣٨) ربيع/ ١٩٩٩ .

١٩) محمود ، احمد إبراهيم ،" عملية ثعلب الصحراء "، تطورات ونتائج المواجهة العسكرية في الخليج ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد (١٣٥) يناير / ١٩٩٩م .

٢٠) مرعي ، نسرين سامح ،" مجلس التعاون العربي ، وأفاق المستقبل "، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية الأستراتيجية العدد (٩٦) أبريل /١٩٨٩م .

٢١) مصالحة ، محمد ، "جغرافية الأردن" ، أثر المتغير الصهيوني في حركته حدوده ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت ، العدد (٥١) مايو /١٩٨٣م .

٢٢) المومني ، رياض ،" الاقتصاد الأردني وأعباء الديون الخارجية (١٩٦٧-١٩٨٨)" ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت ، العدد (١٢٤) حزيران يونيو ١٩٨٩م .

٢٣) نقرش ، عبد الله ،" أثر التركيب في الأردن في التوجه نحو الديمقراطية "، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، المجلد (٢٢) العدد (٤) ١٩٩٥م .

٢٤) نقرش ، عبد الله ،" الموقف السياسي الرسمي الأردني من أزمة الخليج العربي "، مجلة دراسات ، الجامعة الأردنية المجلد (٢١) العدد (٢٤) / ١٩٩٤م .

٢٥) " أزمة الخليج فرصة مثلى لفرض الهيمنة الأمريكية "، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد (٣٢) تشرين أول – أكتوبر /١٩٩٠م .

(ت) الرسائل الجامعية : -

١) الأشقر ، محمد أحمد ،" أثر المساعدات الأمريكية في السياسة الخارجية الأردنية (١٩٥٧-١٩٩١) " ،رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، ١٩٩٤م .

٢) خضيرات ، عمر ياسين ،" العامل الاقتصادي وعملية صنع القرار الأردني (١٩٩٠-١٩٩١) " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة آل البيت ، ١٩٩٧م .

٣) سعيد ، فؤاد فائق ،" السياسة الخارجية الأردنية ، دراسة في المتغيرات المؤثرة في صناعة القرار " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات القومية والاشتراكية ، بغداد ، ١٩٨٨م .

٤) شريم ، أميمة بشير ،" المساعدات الخارجية اليابانية كأداة للسياسة الخارجية (١٩٧٠-١٩٩٢) " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ١٩٩٦م .

٥) العبداللات ، ارشيد فالح ،" العلاقات الأردنية – العراقية " (١٩٤٦- ١٩٥٨) ، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية ١٩٩٣م .

٦) القرعان ، صالح ،" الموقف الأردني من أزمة الخليج "، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، ١٩٩٣م .

٧) المجالي ، سحر ، الجيش العربي (١٩٢١-١٩٥١) دوره في الصراع العربي الصهيوني، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ١٩٩٢م .

٨) النوايسة ، عناد احمد ، "الوسطية في السياسة الخارجية الأردنية" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، ١٩٩٤م .

(ج) الندوات والمحاضرات :-

١) أبو جابر ، كامل ، محاضرة بعنوان " الحسين وتوازنات السياسة الشرق أوسطية " الجامعة الأردنية في ١٩٩٩/١١/١٥م .

٢) أبو جابر ، كامل ، محاضرة بعنوان " مستقبل العملية السلمية " في قسم العلوم السياسية في الجامعة الأردنية ١٩٩٧/٥/١٤م .

٣) أبو عودة ، عدنان ، "السياسة الخارجية الأردنية ببعديها الإقليمي والدولي" ، محاضرة في مركز الدراسات الاستراتيجية ، الجامعة الأردنية في ١٩٩٨٦/١/٢٩م .

٤) الخريشا ، مجحم ،" العلاقات الأردنية – العراقية مصيرية عبر التاريخ "، المؤتمر الثاني ، السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات الأردن ودول الجوار ، جامعة العلوم التطبيقية – عمان ٣٠-١٩٩٩/٥/٣١م .

٥) الرفوع ، فيصل ،" ورقة مقدمة عن السياسة الخارجية "، دراسة نظرية في مناهج العلوم السياسية ، جامعة آل البيت ، عمان، ١٩٩٨م .

٦) الزعبي ، فتحية ، (و) خالد الزعبي ،" الدبلوماسية البرلمانية "، أوراق بحثية ، مديرية الدراسات والمعلومات ، قسم الدراسات والأبحاث في مجلس الأمة ، تشرين ثاني في ١٩٩٨م .

٧) سعيد ، عبد المنعم ،" ما بعد الحرب الباردة "، النظام الدولي بين الفوضى والاستقرار المؤتمر الاستراتيجي العربي الثالث ، ندوة العرب في الاستراتيجيات العالمية ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، الجامعة الاردنية ، ٢٦-١٩٩٤/٣/٢٨م .

٨) المساكت ، مازن ،" العلاقات الاردنية – العراقية "، المؤتمر الثاني للسياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات الأردن ودول الجوار ، جامعة العلوم التطبيقية عمان ٣٠-١٩٩٩/٥/٣١م .

٩) العزام ، عبد المجيد ،" مرتكزات السياسية الخارجية الأردنية "، ندوة السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات ، الأردن ودول الجوار ، جامعة العلوم التطبيقية – عمان ٣٠-١٩٩٩/٥/٣١م .

١٠) مخادمة ، ذياب ،" العلاقات الاردنية – العراقية "، المؤتمر الثاني للسياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات الأردن ودول الجوار ، جامعة العلوم التطبيقية –عمان٣٠-١٩٩٩/٥/٣١م .

١١) المصري ، طاهر ، محاضرة بعنوان "واقع وأفاق تطور العملية الديمقراطية في الاردن "ندوة عشر سنوات على انطلاقة العملية الديمقراطية في الاردن – فندق راديسون ساس – عمان –١٩٩٩/٩/٨م .

(د) الوكالات الإخبارية : -

١) الأمير الحسن في لقاء مع قناة شبكة الأخبار العربية (ANN) في ١٩٩٨/١٢/٣٠م الساعة (٣٠ : ١) صباحاً

٢) طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقي في برنامج حوار العمر على القناة الفضائية اللبنانية (LBC) في يوم الأحد في ٢٠٠٠/١/٢م الساعة (٤٠ : ١١) مساءً .

٣) طاهر المصري رئيس الوزراء الأردني الأسبق ، في برنامج حوار العمر ، على القناة الفضائية اللبنانية (LBC) يوم الأحد في ١٩٩٩/٤/١١م الساعة (٣٠ : ١٠) مساءً .

٤) فاروق القدومي (ابو اللطف) رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية في برنامج قناديل في الظلام ، قناة شبكة الأخبار العربية (ANN) ، في ١٩٩٩/٥/١ الساعة (٢) مساءً .

٥) الرئيس ميخائيل جورباتشوف رئيس الاتحاد السوفيتي السابعة في برنامج لقاء اليوم ، قناة الجزيرة الفضائية ، في ١٩٩٩/٥/٦م الساعة (٤٠ : ٥) مساءً .

(هـ) الأوراق غير المنشورة :-

١) ملف العلاقات الأردنية-العراقية ، قسم الدراسات والأرشيف، مؤسسة الإذاعة و التلفزيون الأردني الأعداد (١٠) ، (١١)، (١٢)، (١٣)، (١٥) (١٦)، (١٧)، (١٨)، (١٩)، (٢٠)، (٢١)، (٢٢)، (٢٣)، (٢٤)، (٢٥)، (٢٦) .

٢) ملف الملك الحسين بن طلال قسم الدراسات و الأرشيف مؤسسة الإذاعة و التلفزيون الأردني الأعداد ، (١٢) ، (١٣) ، (١٥) ، (١٧) ، (١٩) ، (٢٠) .

٣) ملف العلاقات الأردنية – الأمريكية ، قسم الدراسات والأرشيف ، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني العدد (١٧).

(و) الجريدة الرسمية والصحف :-

١) الجريدة الرسمية (الأردنية) العدد (١٣٧٧) في ١٩٥٨/٣/٣١م . دستور الاتحاد العربي .

٢) الجريدة الرسمية (الأردنية) العدد (٣٦٨٧) في ١٩٩٠/٤/١م . الاتفاقيات الاحدى عشر لدول مجلس التعاون العربي .

٣) الجريدة الرسمية (الأردنية) العدد (٤٣٨٦) فى ١٩٩٩/١٠/١٦م . نظام التنظيم الاداري لوزارة الخارجية .

٤) صحيفة الأسواق (الأردنية) العدد (١٦٢٦) في ١٩٩٨/١٠/١٤م .

٥) صحيفة الحياة (لندن) العدد (١٣١١٩) في ١٩٩٩/٢/٦م ، ياسر أبو هلالة ، تقرير عن الملك حسين .

٦) صحيفة الدستور (الأردنية) العدد (٩٦٥٤) في ١٩٩٤/٧/١٠م ، خطاب الحسين الى الأمة أمام مجلس الوزراء ومجلس النواب .

٧) صحيفة الدستور (الأردنية) العدد (١٠٠٧٢) في ١٩٩٥/٩/٨م .

٨) صحيفة الرأي (الأردنية) العدد (٧١٥٩) في ١٩٩٠/٢/٢٥م ، كلمة الملك الحسين فى افتتاح القمة الرابعة لدول مجلس التعاون العربى في عمان .

٩) صحيفة الرأي (الأردنية) العدد (٧١٥٩) في ١٩٩٠/٢/٢٥م ، كلمة الرئيس العراقي صدام حسين في الجلسة الافتتاحية لقمة مجلس التعاون العربي فى عمان

١٠) صحيفة الرأي (الأردنية) العدد (٧٢٥٠) فى ١٩٩٠/٥/٢٩م ، كلمة الحسين أمام مؤتمر بغداد .

١١) صحيفة الرأي (الأردنية) العدد (٧٢٥٠) في ١٩٩٠/٥/٢٩م ، كلمة الرئيس العراقى صدام حسين أمام مؤتمر قمة بغداد .

١٢) صحيفة الرأي (الأردنية) العدد (٧٢٩٥) في ١٩٩٠/٧/١٨م ، حديث الحسين لشبكة التلفزيون الأمريكية (أيه. بي. سي) .

١٣) صحيفة الرأي (الأردنية) العدد (٧٢٦٩) في ١٩٩٠/٦/٨م ، مقابلة الحسين مع تلفزيون الإمارات .

١٤) صحيفة الرأي (الأردنية) العدد (٧٣١٧) في ١٩٩١/٨/٩م ، المؤتمر الصحفى للملك الحسين بالديوان الملكى .

١٥) صحيفة الرأي (الأردنية) العدد (٧٣٧٨) في ١٩٩٠/١٠/٩م ، مقابلة الحسن مع شبكة تلفزيون (أساهى) اليابانية .

١٦) صحيفة الرأي (الأردنية) العدد (٧٣٩٩) في ١٩٩٠/١٠/٣٠م ، حديث مروان القاسم لراديو مونتي كارلو في ١٩٩٠/١٠/٢٩م .

١٧) صحيفة الرأي (الأردنية) العدد (٧٤٠٠) في ١٩٩٠/١٠/٣١م ، حديث مروان القاسم لوكالة الأنباء

الأردنية (بترا) .
١٨) صحيفة الرأي (الأردنية) العدد (٩٠٧٣) في ١٩٩٢/١/٢٤م ، خطاب الملك الحسين القومي في الدورة الثالثة والثلاثين لكلية الأركان الملكية .
١٩) صحيفة الرأي (الأردنية) العدد (٩٢٦١) في ١٩٩٦/١/٦م .
٢٠) صحيفة الرأي (الأردنية) العدد (٩٢٦٩) في ١٩٩٦/١/١٤م ، فهد الفانك ، سبع ساعات في إسرائيل .
٢١) صحيفة الرأي (الأردنية) العدد (٩٢٨٢) في ١٩٩٦/١/٢٧م غرفة صناعة عمان ، دراسة عن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الأردن والعراق ١٩٨٩-١٩٩٥م .
٢٢) صحيفة الرأي (الأردنية) العدد (٩٢٨٤) في ١٩٩٦/١/٢٩م ، فهد الفانك ، الحقائق الكاملة لحقيقة البرتوكول التجاري .
٢٣) صحيفة الرأي (الأردنية) العدد (٩٢٩٥) في ١٩٩٦/٢/٩م ، غرفة صناعة عمان ، دراسة عن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الأردن والعراق ، ١٩٨٩-١٩٩٥م .
٢٤) صحيفة الرأي (الأردنية) العدد (٩٨٠٠) في ١٩٩٧/٧/٦م ، حوار مع رئيس الوزراء الأسبق طاهر المصري .
٢٥) صحيفة الرأي (الأردنية) العدد (١٠٣٨١) في ١٩٩٩/٢/٩م .
٢٦) الشرق الأوسط (لندن) العدد (٥٣٥٨) في ١٩٩٣/٧/٣٠م .
٢٧) الشرق الأوسط (لندن) العدد (٦٦٢٦) في ١٩٩٧/١/١٨م .
٢٨) الشرق الأوسط (لندن) العدد (٦٦٣٣) في ١٩٩٧/١/٢٥م .
٢٩) الشرق الأوسط (لندن) العدد (٦٦٩٠) في ١٩٩٧/٣/٢٣م .
٣٠) صحيفة العرب اليوم (الأردنية) لعدد (١٩٣) في ١٩٩٧/١١/٢٥م ، محمد فاروق الإمام ، إسقاط الماضي على الحاضر ، أوضاع بلاد الشام في لفترة بين علمي (١٩٠٨-١٩٢٠) .
٣١) صحيفة العرب اليوم (الأردنية) العدد (٢١٢) في ١٩٩٧/١٢/١٤م ، راسم الجميلي ، قصة حياة نوري السعيد .
٣٢) صحيفة العرب اليوم (الأردنية) العدد (٣٨٠) في ١٩٩٨/٦/١م ، عبد العزيز محمود ، مدخل لدراسة أنثروبولوجيا ، المستقرات البشرية في البادية الأردنية .
٣٣) صحيفة العرب اليوم (الأردنية) العدد (٧٦٤) في ١٩٩٩/٦/٢١م ، تصريح محمود القطارنة ، السفير الأردني في العراق لوكالة فرانس برس .
٣٤) صحفية القدس العربي (لندن) ، العدد (١٩٥٨) في ١٩٩٥/٨/٢٤م .
٣٥) صحفية القدس العربي (لندن) ، العدد (١٩٧٩) في ١٩٩٥/٩/١٨م .
٣٦) صحفية القدس العربي (لندن) ، العدد (٢٣٩٧) في ١٩٩٧/١/٢١م .
٣٧) صحفية القدس العربي (لندن) ، العدد (٢٦٧٢) في ١٩٩٧/٢/١٠م .
٣٨) صحفية القدس العربي (لندن) ، العدد (٢٤٢٥) في ١٩٩٧/٢/١٨م .
٣٩) صحفية القدس العربي (لندن) ، العدد (٢٤٦٩) في ١٩٩٧/٤/١٦م .
٤٠) صحفية القدس العربي (لندن) ، العدد (٢٦٧٩) في ١٩٩٧/١٢/١٧م .
٤١) صحفية القدس العربي (لندن) ، في ١٩٩٨/٨/٢١م ، أمجد ناصر ، العراقيون في الأردن .
٤٢) صحفية القدس العربي (لندن) ، العدد (٣٠٠٢) في ٢-١٩٩٩/١/٣م .
٤٣) صحفية القدس العربي (لندن) ، العدد (٧٣٦٩) في ١٩٩٩/١٠/٢١م .

(ز) المراجع الأجنبية :-

1) Feddah, Mohammad , The Middle East in Transition : A study of Jordan foreign policy , Asia Publishing House , New York , Vol. 23 , 1974 .
2) Fisher , Dinn , " Hussein Says we refuse to be treated by this manner" Time (London) April 1994.
3) Krauthammer , Charles , The Unipolar Moment " Foreign Affairs , Vol. 70 , No. 1 , 1991 , P. 23 .
4) Macridis , Roy Foreign policy and world Polities , prentic Hall , 1958
5) Modelski ,George A Theory of Foreign Policy New York : Preager (1962) .
6) Mutaw , Samir , Jordan in the 1967 War , Cambridge University Press , Cambridge 1987 .
7) Quant , William ," The Middle East In 1990 Foreign Affairs" ,Vol. 70 No 1. © 1991 .
8) Ryan , Curtis ,"Jordan and the Rise and Fail of the Cooperation Council" , Middle East Journal Volume 3 (Summer 1998) .
9) Shawadran , Benjamin , Hussein Between Qasim and Nasir "Middle Eastern Affairs , Vol. XI – No 11 – 1960 .
10) Tal , Laurance , " Britain and the Jordan Crisis of 1958 " Middle East Studies , Vol. 31 . No 1 (January 1995).
11) News Week , 24 Octobe r 1995 .
12) News Week , 16 February 1998 .
13) Washington Post , 21 September 1996 .

Abstract
The Foreign Policy of Jordan towards Iraq

Haitham Hassan

Supervised by :
Dr. Faisal El-Rfou'

The present study deals with Jordan's foreign policy towards Iraq in the period from 1990 to 1998. The study aims at identifying the behavioral pattern of the foreign policy of Jordan towards Iraq during that very period through following certain theories which the researcher adopted to introduce his study with and through an integrated employment of both a system analysis and decision making approach.

Through this study, the historical heritage of the foreign policy of Jordan towards Iraq was highlighted having into account the historical events.

In addition, the study dealt with variations in the foreign policy of Jordan as an epistemology to study any Jordanian political direction. By doing so the study spotlighted the Iraqi role in such variations as well. Furthermore, and as far as it is the mechanism which translates the variations in the foreign policy of Jordan in to certain be havioral patterns and directions – attention is given to the shaping and structuring of foreign decision making of Jordan as well as to the establishments that make that decision.

Depending on the prelimenary conclusions, which the study leaned against, effort was exerted to study the behavioral pattern of the foreign policy of Jordanian foreign policy tomarols Iraq in the period from 1990 to 1998. And they have all been investigated according to the events and distinctive changes that functioned during that era.

The analysis of the corpus upon which this study is based revealed the following conclusions:

First, the variants of the foreign policy of Jordan are the ones that mold the directions of that policy and its behavioral patterns. Hence, there is an active reciprocal relation between the variants in the foreign policy of Jordan and its behavioral patterns.

Moreover, it is revealed that the Jordanian-Iraqi relation is an institutional and strategic one, built upon the good of both mutual and national interest. And that the era of foreign policy of Jordan towards Iraq in the period from 1990 to 1998 was characterized by understanding between both decision makers in the two countries before their agreement. Also, Iraq will ever, in the medium and long term, be Jordan's strategic depth in both its logistic and economical aspects thus keeping the Jordanian decision-maker upon permenant concern with Iraqi affairs; the thing which enables decision makers to play a major role in lifting embargo on Iraq and to bring Iraq back to the international community and to provide room for it in the Arab, regional , and international circles.